

الديمقراطية الاشتراكية



الديمقراطية الأثينية



تأليف: أ. ه. م. چونز
ترجمة: د. عبد المحسن الخشاب



الديمقراطية الثانية

تأليف : ١. ه. م. چونز

ترجمة : د. عبدالمحسن الخشاب



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٧٦

مقدمة

• لاشك أن إعادة طبع مجموعة من المقالات التي سبق نشرها بعدم
الأمور غير المقبولة أملاً : غير أن نعمة من الظروف ما بشفع لنا في حالة هذا
الكتاب ، فكل المقالات التي يحتويها تعالج موضوعاً واحداً وترتبطها بعضها
ببعض وشائج متينة . فمن هذه المقالات مقالنا : الأسس الاقتصادية
للديمقراطية الأثينية ، و : الديمقراطية الأثينية وناقدها ، وقد قلنا ومع
العسير الحصول عليها . أما المقالة الخامسة : كيف طبقت الديمقراطية الأثينية ،
(وهي تعتمد في مادتها على مجموعة مقالات القيت في كامبريدج سنة ١٩٥٦) :
وكذلك التذييل عن : سكان أثينا أثناء حرب البلوبونيز ، (وهو دراسة موسعة
مأخوذة عن مقال التي في جمعية كامبريدج لفقه اللغة سنة ١٩٥٣) فنشرنا
في هذا الكتاب لأول مرة .

واتى لادين بالشكر لمحروى سلسلة Past and Present, Cambridge
Historical Journal and the Economic Review. وللمشرفين على مطابع
جامعة كمبردج لتفضلهم بالموافقة على إعادة طبع المقالات الأولى والثالث والرابع
والثاني على التوالي ، وكذلك ميرباسبيل بلاكويل Sir Basil Blackwell
الذي عني بنشر الكتاب .

الديمقراطية الأثينية
الترجمة العربية للكتاب

ATHENIAN DEMOCRACY

by

A. H. M. Jones

Professor of Ancient History in the
University of Cambridge

وأعترف بالفضل لأصدقاء كثيرين أبوا لي ملاحظتهم النقدية واقتراحاتهم ،
 منهم م. فيل M. I. Finley م. لوج. جرفيث Grey Griffith م. لودم. لوريس
 م. D.M. Lewis و. ر. ميجز Mr. Russell Mearns واخص بالشكر م. ستير
 جيوفري دي سانت كروا Mr. Geoffrey de St. Croix الذي كان لمعانيه
 لواجبة الفضل في تصويب كثير من الأخطاء ، والذي ضمنى مناقشته الفقة أحراراً
 إلى تغيير بعض وجهات نظري .

ونظراً لأنني أعدت نشر المقالات بدون تغيير تقريباً ، وإن كنت قد
 صححت بعض أخطاء في الحقائق ، ووجدت المراجع ، واستبعدت بعض
 [اللاحقات السمية ، قد نجم عن ذلك بعض التداخل والتكرار وهو ما كان
 من الصعب قضاؤه بغير إعادة صياغة المادة كلها من جديد ، والتي لا أرجو أن
 يحيل القراء ذلك بصلاح .

١٠٨٠٠ م. جونز

١

الأسس الاقتصادية
 للمعاصرة الأنثوية

الأسس الاقتصادية للمدنية الديمقراطية (١)

● ● قد تبدو الديمقراطية الاثينية لأول وهلة وكأنها نظام أحكم تصميمه بحيث يعبر عن إرادة الشعب ويضمن لها النفاذ . إذ كان اختيار غالبية الحكام سنويا يتم بالاقتراع بين المرشحين الأكفاء الذين يتقدمون بأسمائهم لكي تمنح لكل مواطن فرصة أن يتولى دوره في إدارة شئون البلاد . ففي القرن الخامس كانت جمعية الشعب (الاكليزيا) تقوم بانتخاب الضباط العسكريين وعلى رأسهم القواد العشرة . وفي القرن الرابع ، عندما أصبحت الشئون المالية مشكلة معقدة انتخب أيضا بعض كبار الموظفين لإدارة هذه الشئون ، وكان هذا إذعاناً لازماً للمبادئ الأرستقراطية لأن اليونانيين اعتبروا الانتخابات العامة أمراً أرستقراطياً أكثر منه ديمقراطياً ، مادام الناخب العادي يفضل اسماً معروفاً على اسم مجهول . وعادة ما كان القواد في الواقع من ذوى الثراء والجاه ، وإن كانت هيأتهم تضم بين أعضائها واحداً أو اثنين من الجنود المحترفين في القرن الرابع ، غير أن الجمعية التي كان أعضاؤها كل المواطنين البالغين من الرجال ، كان لها سطوة صارمة على القواد الذين كانوا يتلقون عنها تعليمات محددة ويعد الخروج عليها مجازفة تعرضهم للخطر . لقد كانت الجمعية إذن بكل معنى الكلمة هي مصدر السلطات وكانت الحاكمة ، وتعد في العام أربعين اجتماعاً منتظماً إلى جانب ما يتطلبه الأمر من جلسات استثنائية ، ولم تكن مهمتها البت في مسائل السياسة العامة فحسب ، بل كانت تتخذ قرارات مفصلة في كل مجالات الحكومة في الشئون الخارجية والعمليات الحربية والشئون المالية .

وكان مجلس الخمسمائة حجر الزاوية في الدستور وينتخب سنويا بالاقتراع من جميع القرى أو (الديم Dèmes أى الابراشيات) في أثينا وأتيكا بنسبة اتساعها ، حتى تشكل هيئة تمثل الشعب كله تمثيلا عادلا . ولهذا المجلس مهمتان رئيسيتان : الإشراف على نشاط الحكام وتنسيق جهودهم ، وإعداد جدول أعمال الجمعية ، فلم يكن من الممكن عرض أى اقتراح على الجمعية ما لم يكن المجلس قد أدرجه في جدول الأعمال وأعلنه في الوقت المناسب ، وبهذا أمكنه تفضي المقترحات المعارضة . وقد جرت العادة بأن يعد المجلس مشروع اقتراح حول القضايا التي لا تقبل جدلا ، وكان من الممكن مع ذلك لكل مواطن أن يناقشه ويعدله بكل حرية في الجمعية ، وبهذه الطريقة كان يستبعد كثير من الأعمال الشكلية . أما في الموضوعات القابلة للمناقشة فقد كان المجلس عادة - وبطبيعة تكوينه - يتجنب إبداء رأى فيها - واقتصرت مهمته على عرض الأمر على الشعب تاركا لأى مواطن صياغة مشروع القرار أثناء المناقشة الفعلية . وكان الرؤساء في المجلس وفي الجمعية ينتخبون يوميا بالقرعة من المجلس تفاديا لما يكتسبونه من نفوذ بغير حق من مراكزهم .

وأخيرا تأتي المحاكم الشعبية ومهمتها الحاية الأساسية للدستور . وكان المحلفون يختارون لكل دعوى بالاقتراع من بين ٦٠٠٠ مواطن ينتخبون بالقرعة سنويا ، ولم تقتصر هذه المحاكم على الفصل في القضايا الشخصية بل شمل اختصاصها البت في المسائل السياسية أيضا . وكان العمل المعتاد لهؤلاء المحلفين هو الفصل في اتهامات الاختلاس وسوء التصرف التي توجه ضد الحكام عند تركهم الخدمة ، وهم يبتون كذلك في مصير أى مواطن يتهم بالخيانة العظمى أو « تضليل الشعب » بما يليق من خطب في الجمعية ، كما كان لهم أن يطالوا أى اقتراح تم التصويت عليه في الجمعية بحجة أنه يتعارض والقوانين ، وأن يعاقبوا صاحبه . لقد كثرت المحاكمات السياسية في أثينا ، وفي القرن الرابع بالذات كانت تهمة التقدم باقتراح يخالف القانون تستخدم دائما لأغراض سياسية وكثيرا ما أقيمت على أسس فنية للغاية ، ونتيجة لذلك فإن المحاكم الشعبية - وقد كبر اختصاصها كثيرا بمثل هذه

القضايا - اتجهت إلى أن تكون محاكم عليا . وبوجه عام فإن جميع المواطنين الذين لم يفقدوا أهليتهم لأية مخالفة مثل عدم مداد دين للخراتة ، كانت لهم حقوق مدنية متساوية ، وبوجه خاص كان لكل منهم حق الكلام والتصويت في الجمعية . وحدد من الثلاثين شرطا للعضوية في المجلس والمحاكم وربما في كل المناصب . أما في الوظائف أو على الأقل في بعضها فكانت ثمة شروط فيما يتعلق بالامتلاكات ، إلا أنها كانت غالبا معتدلة ، وعلى أية حال فقد تجوهمت (٢) عند التطبيق في القرن الرابع وربما في الخامس . وفي سبيل إقامة هذا النظام على أساس الديمقراطية الحقة كان لابد لكل مواطن مهما كان فقيرا أن يهيأ له الوقت لممارسة حقوقه السياسية فتقرر أجرا لذلك منذ عهد بركليس . (٣) وكانت أجور الحكام متفاوتة حسب طبيعة مهامهم (٤) فأعضاء المجلس كانوا يتقاضون ٥ أوبل يوميا في القرن الرابع وربما تقاضوا أقل من ذلك في القرن الخامس (٥) بينما تقاضى القضاة ٢ أوبل زبدت إلى ثلاثة في عام ٤٢٥ ق . م . (٦) وابتداء من القرن الرابع خصص أجر للمواطنين الذين يحضرون جلسات الجمعية تدرج من أوبل إلى اثنين فثلاثة (٧) وإن ظل ذلك على وجه الدقة قاصرا على أوائل الحاضرين من العدد القانوني للجلسة نظرا لضآلة المبلغ المخصص لكل اجتماع وقد زيد الأجر بعدئذ بواقع دراختمة واحدة للأيام العادية ، ١ ١/٢ دراختمة للجلسات العشر الدائمة حيث يكون جدول الأعمال مشغلا بالموضوعات (٨) .

وثمة مأخذان على الديمقراطية الاثينية ، أحدهما اجمع عليه النقاد ، قدامى ومحدثون ، بينما اقتصر الثاني على المحدثين منهم . ويتأخص المأخذ الأول في أن الأجر الذي كان جزءا أساسيا في هذا النظام إنما كان يقوم على الجزية التي كان يدفعها حلفاء أثينا في حاف ديوس وبذلك كانت الديمقراطية عالية على الأمبراطورية ، بينما قوام المأخذ الثاني هو أن الاثينيين وحدهم هم الذين أتيح لهم الوقت لممارسة حقوقهم السياسية لأنهم كانوا يعتمدون على العبيد في قضاء شئونهم وبهذا كانت الديمقراطية في الحقيقة عالية على العبيد .

أما بالنسبة للمأخذ الأول فيمكن الرد عليه ببساطة بأن الديمقراطية الاثينية ظلت قائمة في القرن الرابع حين فقدت أثينا إمبراطوريتها وحين كان الحلف الاثيني الثاني الذي لم تدم فاعليته إلا لفترة من ٣٧٧ إلى ٣٥٧ ، لم يكن على الإطلاق مصدر ربح ، فالاشتراكات المالية التي كان الحلفاء يقومون بدفعها لانكاد تغطي نفقات العمليات العسكرية والبحرية . ومع ذلك لم تبق الديمقراطية قائمة فحسب بل استحدثت في أوائل ذلك القرن نظاما جديدا هاما يقضى بدفع أجر مقابل حضور جلسات الجمعية . وما دام الأمر كذلك فلا طائل من متابعة الأرقام المالية خاصة وأن حساباتنا لن تخلو من ثغرات كثيرة . لقد كان عدد الحكام في آخر القرن الرابع حوالي ٣٥٠ ، فإذا كان متوسط الأجر اليومي دراخمة فيكون أجرهم السنوي ٢١ تالنت (١) فإن تقاضى جميع أعضاء المجلس أجرا يوميا طيلة أيام السنة فإن جملة ذلك الأجر ستبلغ ما لا يقل عن ٢٦ تالنت سنويا ، أما إذا كان أعضاء المجلس يتقاضون ، كالحلفين ، أجرا عن الحضور الفعلي فقط فسيقل مجموع ما يتقاضونه كثيرا ، لأن الجلسات لم تكن تعقد كل يوم ، كما أن الكثيرين من الأعضاء لم يكونوا مواطنين على حضور الجلسات . (١٠) ومن العسير تقدير مدفوعات أجور الجمعية لأننا لانعرف على التحقيق العدد القانوني المقرر لانعقاد جلساتها ، أما البند الأعظم في المدفوعات فقد كان ينحصر للمحلفين وعددهم ٦٠٠٠ وقد قدر لهم أرستوفانيس (١١) ١٥٠ تالنت سنويا . ولعل تقديره كان يقوم على عملية حسابية بسيطة ، إذ ضرب ٦٠٠٠ محلف في ثلاثة أوبلات في ٣٠٠ جلسة سنوية تعقدها المحكمة (لم تكن تعقد المحاكم خلال مدة الأربعين يوما (١٢) أو أكثر التي تستغرقها دورة الجمعية ، كذلك أثناء الأعياد المختلفة) (١٣) وهذا أقصى تقدير نظري لأن ٦٠٠٠ محلف لم تكن تقيد أسماؤهم جميعا كأعضاء في جلسات المحاكم اليومية ، فالأعضاء الذين يذكرهم أرستوفانيس يقومون في سكون الليل ويقفون لحجز نذاكرهم لحضور الجلسة . (١٤) ويمكن أن نستنتج أن دخل أثينا القومي وحده بدون الضريبة الإمبراطورية بلغ في القرن الخامس

حوالي ٤٠٠ تالنت سنويا (١٥) . ولما كانت النفقات الأخرى تقل في أيام السلم ، كان الدخل القومي في هذه الفترة يسد نفقات الأجور . أما في القرن الرابع فقد انخفض الدخل كثيرا ، وقد ذكر ديموشينيس أنه بلغ في أوائل ذلك القرن ١٣٠ تالنت فقط (١٦) ولعله كان يفكر آنذاك في الإيراد المنتظم من ضرائب ولجارات مستعبدا ما يأتي عن طريق الغرامات ومصادرة الأموال ورسوم المحاكم التي كانت تشكل نسبة عالية من الدخل الكلي (١٧) ومع ذلك فلأننا نعلم أن النصف الأول من القرن الرابع كان في أغلبه فترة أزمة شديدة (١٨) إلا أن الدخل الثابت ارتفع ثانية حوالي عام ٣٤٠ إلى ٤٠٠ تالنت وأصبح الأمر ميسرا (١٩) .

لامراء في أن أثينا قد استفادت ماديا من الإمبراطورية ولكن هذا الانتفاع لم يتوقف عليه بقاء النظام الديمقراطي وإنما يمكن هذا الانتفاع أثينا من أن تغدو قوة كبرى تكفل مستوى رفيعا للحياة لأكثر عدد من المواطنين . وقد أبرز ناقد أوليجارخي الأرباح الطارئة التي كسبتها أثينا بوصفها مدينة إمبراطورية ، والمنازعات الإمبراطورية وما جلبتها من زيادة في رسوم المحاكم ، وزيادة دخل الخمارك ، والإقبال على تأجير المساكن ، واستئجار العربات والعبيد (٢٠) . وقد أثرى المحامون والسياسيون من المرافعات في مشاكل الحلفاء القانونية وتطويع الحلول لصالحهم . غير أن ذلك لا يعد شيئا إذا ما قورن بالمنافع الكبرى التي جنتها الإمبراطورية ، فقد بلغت الجزية ٤٠٠ تالنت وارتفعت إلى ٦٠٠ تالنت سنويا عن طريق موارد الدخل الإمبراطوري الأخرى (٢١) ، وحياسة الأراضي فيما وراء البحار وخاصة بسبب مصادرة أراضي الجماعات الثائرة المتحالفة أو الأشخاص (٢٢) .

وكان استغلال الأرض قاصرا على المستعمرات التي تعتبر من الناحية الفنية ولايات منفصلة ، ولكن لأن سكانها كانوا مواطنين اثنيين سابقين فقد جعلها ذلك في الحقيقة امتدادا فيما وراء البحار لدولة أثينا ، ثم الإقطاعات (الكليروخيات) أي مستعمرات استوطنها الاثينيون الذين ظلوا محتفظين بحقوق المواطنين الكاملة ، يلتزمون بتأدية الضرائب لأثينا ، ويؤدون الخدمة

العسكرية رغم أنهم في الواقع زادوا ما مارسوا حقوقهم المدنية في أثينا . وكلا الشكليين من هذا الاستيطان كان قوامه عادة مواطنين رقيقى الحال . ومعظمهم من طبقة صغار الملاك (أى طبقة التبيس) الذين تقدر قيمة ممتلكاتهم بأقل من ٢٠٠٠ دراخمة وكانوا يقومون فقط بالخدمة في البحرية أو برا في فرق الأسلحة الخفيفة ، وكانت الإقطاعات (قياسا على الحالة الوحيدة التي وردت لأرقام هنا) على قدر يكفى لرفع صاحبها إلى طبقة الرافجيتاي (Zeuyitai) وتؤهله للخدمة العسكرية كفرد في فرقة مشاة الأسلحة الثقيلة (الهوبليتاي) . وهكذا رفعت أثينا بفضل مستعمراتها وإقطاعياتها (الكليروخيات) أكثر من عشرة آلاف مواطن من مواطنيها من الفقر إلى طبقة على قدر متواضع من اليسر ، وفي الوقت نفسه زودت قواتها من المشاة ذوى الأسلحة الثقيلة (الهوبليتاي) بعدد أكبر من الرجال ، أصحاب الإقطاعات وأولادهم من الشبان الذين يتعلمون في صفوف الجيش ومكان المستعمرات بوصفهم فرق متحالفة (٢٢) .

أما الجزية فقد كان يرصد جزء منها لصيانة الأسطول ويحتفظ بالباقي كرسيد احتياطي . وقد قيل ان بركليس ابقى ميتين تريريم (سفينة حربية ذات ثلاث طبقات) في عمل دائم لمدة ثمانية أشهر في السنة (٢٤) ، واحتفظ بأسطول يبلغ ٣٠٠ تريريس في ترسانة السفن (٢٥) . ولا بد أن هذه الترسانات قد أتاحت فرص العمل لجيش من العمال المهرة ، كما كان يعمل فيها ٥٠٠ حارس (٢٦) . وقد بلغ عدد بحارة هذه السفن التي تجوب البحار حوالى ١٢ ألف رجل يتقاضى كل منهم دراخمة يوميا (٢٧) وذلك لمدة ٢٤٠ يوما في السنة . وليس لزاما أن يكون كل عمال الترسانة وكل العاملين في البحرية على اختلاف مراتبهم من المواطنين ما دامت آلاف كثيرة من الاثينيين من طبقة التبيس قد حصلت على أعمال أخرى ذات أجر طيب ، والفضل في ذلك للامبراطورية . ومن الأموال المحتفظ بها كرسيد كان يتفق جزء يبلغ حوالى ٢٠٠٠ تالنت (٢٨) على الأشغال العمامة وأهمها البارثينون والبروبيليا التي أتاحت هي الأخرى فيما يذكر بلوتارخوس (٢٩) العمل.

للطبقات الدنيا . أما الباقي فكان بمثابة اعتمادات حرب بلغت ٦٠٠٠ تالنت كانت تنفق عن آخرها أثناء حرب البلوبونيز كأجور للمشاة ذوى الأسلحة الثقيلة (الهوبليتاي) والبحارة (٣٠) .

ونتيجة للظروف الاقتصادية المواتية التي أتاحتها الامبراطورية زاد عدد سكان أثينا زيادة كبيرة خلال فترة نصف القرن التي تقع ما بين الحرب الفارسية (٤٨٠ - ٤٧٩) وبداية حرب البلوبونيز (٤٣١) ، ولسوء الحظ فإن الإحصاءات ناقصة للغاية وغير مؤكدة في مجموعها وإن كانت الصورة العامة واضحة بما فيه الكفاية ، وهذه الإحصاءات تشير إلى المواطنين الذين تنطبق عليهم الخدمة العسكرية والبحرية ، أى المذكور فيما بين العشرين والستين . ففى سلاميس (٤٨٠) جهر الاثينيون ١٨٠ سفينة حربية و تريريم ، بالرجال (٣١) بلغ عددهم ٣٦٠٠٠ رجل . ولما كانت أتيكا قد أخليت ولم يحشد بها جيش ما فمن المحتمل إذن أن مثل هذا العدد يمثل جميع السكان الاثينيين اللاتيين بلذا بما فيهم الأجانب المقيمين (الميتيكي) ، وبذلك يمكن تقدير عدد المواطنين بحوالى ٣٠ ألف نسمة . وفي أرتميزيوم في أوائل نفس العام أعد الاثينيون ومعهم سكان مدينة بلاتيا الصغرى ، ١٢٧ تريريم (٣٢) وأملوها بالرجال (٢٥٤٠٠ رجل ، بينهم من الاثينيين ٢٠ ألف رجل تقريبا) ، ولما كان غزو أتيكا متوقعا آنذاك فرما احتفظ بالهوبليتاي كاحتياطي ، وقام اثينس وحدهم بالعمل في الأسطول . وفي بلاتيا (٤٧٩) حارب ٨٠٠٠ جندي أثيني من الهوبليتاي (٣٣) وفي نفس الوقت كان يعمل أسطول كبير ربما بلغت حمولته ٢٠ ألف بحار من رتبة هوبليتيس (٣٤) وفي ماراثون (٤٩٠) حشدت أثينا ٩٠٠٠ جندي من الهوبليتاي ، وتشهد هذه الأرقام على أن مجموع المواطنين الكلى كان ٣٠ ألف ، وهو رقم سبق أن قدره هيرودوت في مكان آخر (٣٥) ، وكان موزعا بنسبة ١ : ٢ بين الهوبليتاي والثينس . وعند قيام حرب البلوبونيز كان هناك أكثر من ٢٠ ألف جندي من الهوبليتاي في قوائم الحشد ، ويرجع ازدياد العدد من ناحية إلى اطراد الرخاء العام الذى مكن الكثيرين من التبيس الذين

لا يملكون إلا القليل من الأرض أو هم لا يملكون شيئا على الإطلاق، مكنهم من امتلاك ما يكفي من العقار أو العبيد أو رأس المال النقدي لإلحاقهم بطبقة الهوبليتاي، ولكن سبب هذه الزيادة أساسا، الإقطاعات التي أسبغت على الثبتيس في الكابروخيات. ولا نعرف تعدادا يمكن الاعتماد عليه فيما يخص طبقة الثبتيس، لأن الأساطيل الكبيرة التي أعدتها أثينا في ذلك الوقت لا بد وأنها كانت لا تجهز بالمواطنين وحدهم بل بالمقيمين الأجانب، والأجانب الذين يستدعون من مدن الإمبراطورية أيضا. (٢٧) غير أنه إذا صح ما يقوله بلوتارخوس (٢٨) من أن جنود الستين سفينة العاملة بانتظام في وقت السلم كانوا أساسا من المواطنين فإن مجموع نوتيتها مضافا إليهم قوات برية من البلدان المختلفة (١٦٠٠ نبال و ٥٠٠ حارمن لترسانات السفن على سبيل المثال) (٢٩) والستة آلاف محلف الذين يرجح أن نسبة كبيرة منهم كانت من الثبتيس، يصل مجموعهم إلى ٢٠ ألف رجل. وهناك أيضا عمال ترسانات السفن والأشغال العامة والصناعات الخاصة ولكن ربما كان كثير من هؤلاء موسمين يمضون الصيف في التجديف ويعملون عملا آخر في الشتاء. ورغم إرتقاء آلاف كثيرة من الثبتيس إلى طبقة الهوبليتاي فإن طبقة الثبتيس لا بد وأنها حافظت على تعدادها بل لعلها تزايدت إلى حد كبير، وإلا لكان من الصعب تقليل الطابع الراد يكالي الذي اتسمت به الديمقراطية في القرن الخامس، وسيطرة الجماعات البحرية في مجالسها التي لاحظها انتقاد الأوليجارخيون بامتياز.

لقد أدت حرب البوبونيز إلى خسائر فادحة، سواء نتيجة للمعركة [أوالوباء، بلغت ١٠٠٠ من الهوبليتاي سقطوا في ديلوس (٤٠) ثم ٦٠٠ في أمفيوليس، ٢٧٠٠ من الهوبليتاي و ١٣٠ سفينة تريريم ربما كانت محمل ١٣٠٠٠ مواطنا من البحارة أرسلوا إلى صقلية، (٤٢) فإذا كان نصف البحارة أثينيين فإن القليل منهم هو الذي عاد إلى أثينا ثانية، بينما قضى الوباء على ٤٧٠٠ رجل من مرتبة الهوبليتاي وعلى عدد يفوق الحصر من الثبتيس، (٤٣) ويبدو أن كل ما تبقى في اتيكيا (٤٤) من الهوبليتاي في أواخر الحرب (٤١١) لم يتعد ٩٠٠ جندي، وبعد الحرب نزع ملكية الإقطاعات من أصحابها وفي ٣٢٢

ورغم عودة الرخاء لم يتعد عدد الهوبليتاي تسعة آلاف بينما كان عدد الثبتيس ١٢٠٠٠ فقط وتشير أدلة أخرى على أن هذين الرقمين لم يتغيرا عما كانا عليه في بداية القرن (٤٥)، فلاشك أن ضياع الإمبراطورية وسقوط أثينا في ٤٠٤ اضطرت آلافا من المواطنين ومن الذين جردوا من إقطاعاتهم ومن البحارة المتعطلين وعمال الترسانات إلى الهجرة أو العمل كجنود مرتزقة في الخارج، وأدى انخفاض المستوى العام إلى تناقص عدد السكان إلى حد أقل مما كان عليه إبان الحروب الفارسية، وتضاءلت بنوع خاص طبقة الثبتيس، ومن هنا كان تزايد الطابع البورجوازي الذي تميزت به ديمقراطية القرن الرابع.

أما المآخذ الثاني على الديمقراطية الأثينية وهو القائل بأنها عاشت عبثا على الرق، فأمر الرد عليه أشق وأعسر، ولها ما يحسن أولا توضيح عناصر الموضوع، فالأثينيون شأن كل اليونانيين اعتبروا أنفسهم أدلا فيما بينهم، وأرومة الفرد التي كانت من ناحية الأب دائما، وبقانون صدر في ٤٥١ وأعيد العمل به سنة ٤٠٣ اعتمد الحسب من ناحية الأم أيضا — هي أساس حق المواطنين بصرف النظر عن مدة الإقامة أيا ما بلغت، فلم يكن سكان اتيكيا إذن من المواطنين وحدهم، بل شملوا كذلك الأحرار الغريباء، وخاصة المهاجرين الذين استوطنوا أثينا، وعاشوا فيها أجيالا عدة، ومعهم كذلك العبيد المحررين، وفئة من أصل مختلط، وعيد جرى بهم أساسا من الخارج وإن كان بعضهم يوناني المنشأ.

ولها فإنه من الناحية التاريخية لا يحق لنا إدانة الديمقراطية الأثينية لأنها لم تمنح حقوقا سياسية لجميع المقيمين في اتيكيا وعلينا أن نذكر أنها كانت ديمقراطية الشعب الأثيني بالذات، وأخرى بنا أن نبحث فيما إذا كان الأثينيون جماعة مميزة تعتمد على جهود الآخرين، فمن الوجهة الفنية، من الممكن أن يعتبر النظام الاسبرطي ديمقراطيا (رغم أن الملكية الوراثية ومجلس الشيوخ قد وازنا قوة الشعب) نظرا لأن الاسبرطيين كانوا جميعا يختارون المراقبين أي الافوري Ephoroi الذين كانت بأيديهم مقاليد الحكم، ولكن الاسبرطيين كانوا جماعة من ذوي الدخل الثابت تعتمد في معاشها

على أهل مستعبدين يسمون الميلوتيس *Μελωτες* يفوقونهم عددا بنسبة كبيرة ، فهل كانت الديمقراطية الأثينية من هذا النمط ؟ إن التقييم الغربيين المستوطنين ميتكي *Metzger* لا يعنوننا في شيء هنا . لقد ساهموا بتصيب وافر في رخاء أثينا الاقتصادي خصوصا في مجال الصناعة والتجارة وأعمال المصارف ، والحق أنهم كانوا مسيطرين على الخيلين الأخيرين ، لقد كثروا مهاجرين بتحضر لدايتهم يمكنهم الرحيل من المدينة متى شاءوا (إلا في وقت الحرب) . وأكبر شاهد على كرم العملة أن الكثيرين منهم قد استوطن أنيكاً بصفة دائمة . وحسب تعداد أجرى في نهاية القرن الرابع كان عددهم ١٠,٠٠٠ مقابل ٢١ ألف مواطن ، وكذلك تمتعوا بالحقوق المدنية كاملة (بالمعنى المقابل للحقوق السياسية) عنا أنهم كانوا لا يستطيعون امتلاك الأراضي - مما دفعهم إلى الإقبال على الصناعة والتجارة - وكان عليهم كل واجبات المواطنين بما فيها الخدمة العسكرية والبحرية وأداء الضرائب بنسبة أعلى قليلا . لقد كانوا طبقة راضية وقد أظهر كثير منهم ولاه للمدينة التي استوطنتها بأن وهبوا هبات سخية في أوقات الشدة (٤٠) .

وماذا عن العبيد ؟ هنا أيضا يجب توضيح تصور خاطيء آخر ، فلثانور قوله قلا عن أفلاطون وأرسطو أن (الأغريق) كانوا يأقون من العمل اليدوي ، صحيح أن سلبين مثل أفلاطون وأرسطو احتقروا العمل وبرروا هذا الاحتقار بأن أكلنا أن العمل اليدوي إنما يشوه الجسد والروح ، ولكنه ليس ثمة شواهد على أن تلك كانت نظرة اليوناني الفقير بشكل عام إلى العمل اليدوي . ونورد هنا هذه القصة التي سجلها كسنوفون (٤١) ربما تعطينا فكرة تكشف عن وجهة نظره . اضطر أيونيروس بعد أن فقد ممتلكاته فيما وراء البحار نتيجة للحرب أن يقيم لوده عن طريق العمل اليدوي ، وقد سأله سقراط ماذا هو فاعل إذا ما خارت قواه الجسمانية ، ثم اقترح عليه أن يقوم بعمل وكيل أعمال رجل غني ، وقد ارتاع أيونيروس لهذا الرأي : « أنني لا أستطيع أن أكون عبدا .. إنني أرفض كاية أن أكون تحت إمرة أي رجل » ، إن ما أباه الثيس (الثيس *Θῆς* مفرد والجمع *Θῆες*)

ثيس (الأثيني لم يكن العمل الشاق - في الطبيعة كان عمله العسكري الرئيسي في القرن الخامس التجديف في المراكب وهو عمل اعتبر في معظم الحضارات فيما بعد لا يتناسب إلا والعيد العصاة أو المحرمين - إنما ما أباه هو أن يكون تابعا لإنسان آخر ، أنه يرضى أن يكون صانعا مستقلا ، أو إذا ما دعت الضرورة فعاملا مؤقتا (٤٢) ولكنه لا يقبل أن يكون تابعا حتى في وظيفة رسمية ، ونجد الوظائف ذات المسؤوليات الكبرى كدير بنك أو مشرف على منجم يشغلها العبيد أو المعتقون الذين حررهم المالك (٤٣) .

هل صحيح كما نسمع أن الأثيني العادي يحوب السوق العامة مناقشا في السياسة أو الفلسفة في الفترات التي يخلو فيها بعد مشاهدة مسرحية من مسرحيات سوفوكليس بعد أن ينتهي فيها من عمله اليومي حاكما كان أو عضوا في المجلس أو محلفا بينما يشق العبيد ليقبحوا له أود حياته ؟

إن نقاد الديمقراطية المعاصرين لا يرون ذلك ، ويقسم سقراط فيما يذكر عنه أفلاطون ، في تحليله للشعب ، الناس في ظل الديمقراطية إلى طفيليين أي السياسيين العاملين وزمرة من يعولونهم ، ثم جمهرة الشعب ، أي الذين « يعولون أنفسهم بعملهم ولا يهتمون بالسياسة ، وممتلكاتهم محدودة للغاية وهؤلاء يمثلون أكبر العناصر وأقواها في الديمقراطية حين يتحدون » (٤٤) ، وعندما يلوم سقراط ، فيما يذكره كسنوفون ، خارميدس على خجله عند مخاطبة الجمعية متساءلا أيها « الرفاقين منهم أو الحذائين أو النجارين أو الحدادين ، الفلاحين أو التجار وأصحاب الحوانيت لأن الجمعية قوامها كل هؤلاء » (٤٥) ، وفي تحليل أرسطو للشعب (جمهرة المواطنين الفقراء) في مختلف المدن فإنه يصنفهم إلى صناع وأصحاب حوانيت وعاملين بالبحار والتابعين على اختلاف أنواعهم من صيادين وملاحين والنوتية العاملين بالسفن التجارية أو الحربية ، ثم عمال اليومية وأصحاب الملكيات الصغيرة الذين لا وقت للراحة لديهم (٤٦) .

لقد استخدم العبيد في مهام كثيرة - فعملوا خدما في البيوت

وكتبه ووكلاء في التجارة وفي البنوك وفي الزراعة والصناعة والتعدين . وقد كان لكل العائلات الأثينة المبسورة العديد من الخدم ، ولا شك أن الأثرياء قد استعانوا بالعشرات من المشرفين على شئون المنازل - وإن كانت تعوزنا الأعداد الصحيحة - ومع ذلك فليس من المحتمل أن يكون وضع خدام المنزل قد انحدر كثيرا إلى مرتبة اجتماعية دنيا فقد أكد صراحة رجل أعد له لسياس خطبة قصيرة ، أن كل الناس يمتلكون عبيدا محاولا بذلك إقناع المحكمة بأن تشجيع العبيد على الادلاء بمعلومات ضد مبادئهم يخالف السياسة العامة (٥٢) . وفي الكوميديا ، فإن عبيد المنازل كانوا يظهرون ، إذا ما اقتضت ذلك الدراما . حتى في أفقر المنازل (٥٣) لكن هذا الدليل موضع شك : فالكوميديا كتبها مؤلفون موسرون وكان العبد مادة غزيرة للضحك . ونظرا لأن كل هوبليتيس في القرن الخامس كان يصحب معه تابعا يحمل له طعامه ومعداته ويتقاضى من أجله دراخمة يوميا من الدولة (بالإضافة إلى الدراخمة التي تمنح له) (٥٤) ، فقد استخلص البعض من ذلك أن كل هوبليتيس لابد وأنه كان يمتلك عبدا قوى البنيان . والمؤكد أن هؤلاء الهوبليتاي الذين كانوا يمتلكون عبيدا أثرياء قد استخدموهم بغير شك لهذا الغرض (٥٥) ، غير أنه ليس هناك ما يدل على أن تابع كل هوبليتيس كان عبدا ملك يديه ، بل على العكس فالأجر المرتفع الذي أجازته الدولة لا يفسر إلا على افتراض أنه كان على الكثيرين من الهوبليتاي استئجار شخص لهذا الغرض . وفي ذكر ثوكيديدس للحمالين مع ذوى الأسلحة الخفيفة في سرده لأصحابا الأثينيين في ديبايوم دلالة على أنهم كانوا في عداد المواطنين . (٥٦) وأهم من هذه الاستنتاجات (غير المؤكدة) ملاحظة ألباها ديموستينيس في تنديده باندروتيون وتيموكراتس على القسوة التي انتهجها في جمع مؤخر ضرائب الحرب ، فصورها وها « يتزعان الأبواب ويأخذون الأغنية ويحتجزان الخادمة إذا كان أى منهم لديه خادمة » (٥٨) وهذا يمكن تقدير دافعي ضريبة الحرب بستة آلاف فقط

من مجموع السكان البالغ ٢١ ألفا (٥٩) . فإذا لم يملك كل منهم عبدا للمترل فنفترض جدلا أن أقل من ربع السكان هم الذين نعموا بهذا الترف . ولن تستوقفنا التجارة وأعمال البنوك نظرا لقلة عدد المشتغلين بهما ، وكذلك الزراعة فقلما سمعنا عن استخدام العبيد بها . ولم تكن الملكيات الكبيرة عادة ضيقة واحدة ، إنما كانت عدة مزارع متناثرة في أنحاء أتيكا (٦٠) . وكانت بعض هذه المزارع تؤجر لمزارعين أحرار ، البنيين أو غرباء مقيمين (ميتيكي) (٦١) . وتبقى مزرعة واحدة على الأقل - (هي مزرعة خاصة ملحقة بمترل المالك) - يتولى العمل فيها عدد ضئيل من العبيد بالإضافة إلى عمال مأجورين (٦٢) ، إذ لم يكن من (حسن التدبير اقتصاديا) الاحتفاظ طوال العام في حرفة موسمية كالزراعة بعدد من العبيد يكفي لمجابهة الكثير من المتطلبات . وكان العمال المأجورين أحيانا من فرق العبيد الذين يقوم على عملهم مقابلون يستأجرون في أوقات جنى المحصول أو قطف الكروم (٦٣) . غير أنهم غالبا ما كانوا من الأحرار في أحيان كثيرة فقد أشار ديموستينيس في إحدى خطبه الخاصة إلى أن كثيرات من المواطنات قد اضطرهن الفقر إلى العمل في الحصاد .

أما الرعاة فيبدو أنهم كانوا عادة من العبيد ، (٦٤) وإن زعم البعض أن السياسي فرينيخوس Phrynichos قد عمل راعيا عندما كان شابا معدما . (٦٥) ومن الصعب أن نعرف مدى ما بلغت ثروة من استعانوا باستخدام العبيد في الزراعة ولكن الراجح أن الجزء الأكبر من أتيكا كان يشغله فلاحون أفقر من أن يمتلكوا عبيدا ، فمن بين الستة آلاف مواطن الذين كان عليهم دفع ضريبة الحرب عدد كبير من الفلاحين وصفهم ديموستينيس بأنهم «فلاحون ضيقوا على أنفسهم ولكن نظرا لأنهم يعاون أبناءهم وعليهم إقامة حياتهم بما تتطلبه من نفقات يومية وعامة فقد تراكت عليهم متأخرات ضريبة الحرب» (٦٦) هؤلاء هم الرجال الذين لم يستطيعوا أحيانا استخدام خادم واحد في مترلهم ، وعجزوا (بلا شك) عن استئجار عامل زراعي ، إنهم يعدون من الطبقة التي يصفها أرسطو بأنها تسخر الزوجات والأطفال لإفطارها للعبيد . (٦٨) ويلى هؤلاء الثلاثة آلاف الباقية من طبقة الهوبليتاي الذين لم يخضعوا لضرائب

الحرب وتراوحت قيمة ممتلكاتهم بين ٢٥ و ٢٠ مينا (٦٩) لقد كانوا في فقر مدقع حتى أن ديموستينيس عند ما قدم أحد الموبليتياء الفقراء كشاهد اعتذر للمحلفين قائلا : « حقا إنه فقير ولكنه ليس شريرا » (٧٠) واكتشف مانتيتيوس الثرى Mantitheus عندما حشدت قريته رجالا لاستدعائهم للخدمة اكتشف أن معظمهم تعوزهم نفقات الرحيل ، فوزع على كل منهم ٣٠ دراخمة . (٧١) وتصل مساحة المزرعة التي تقدر قيمتها ٢٠ مينا تساوي خمسة أفدنة وذلك على أساس الثمن الوحيد الذي حفظته السجلات للأرض ، فإذا ما أجرت عادت بدخل يبلغ حوالي ١٦٠ دراخمة سنويا وهو ما لا يكفي حتى لإطعام رجل بمفرده إذا تركنا الكساء جانبا . إن هذا الدخل كله يكفي بالكاد عائلة - إذا ماتولى أفرادها العمل بأنفسهم (٧٢) .

أما في ميدان الصناعة ، وخاصة في التعدين ، فقد استغل العبيد على نطاق واسع ويقال أن نيكياس الثرى الذى عاش في القرن الخامس كان يمتلك ألف عبد يؤجرهم لمقاول التعدين مقابل أويل واحد في اليوم ، وكان المقاول يتكفل باطعامهم وملبسهم وتعويضهم عن الحوادث ، كما يقال ان اثنين من الأثرياء المعاصرين له كان لأحدهم ٦٠٠ عبدا وللثاني ٣٠٠ عبدا وأنهما قد استغلام بطريقتهم (٧٣) . وفي القرن الرابع ملك ملترم آخر ٣٠ عبدا (٧٤) . وربما كان ذلك العدد أقرب إلى القدر المعتاد امتلاكه من العبيد . وكذلك اعتاد الموسرون من الأثينيين أن يستثمروا جزءا صغيرا من ثرواتهم في شراء عبيد صناع يعملون في مصنع واحد أو يعمل كل منهم مستقلا عن الآخر وذلك مقابل أن يدفعوا إلى مالكيهم مبالغ معينة ويحتفظون لأنفسهم بما يكسبونه زيادة عليه أيا كانت الزيادة . وإن مصنع الدروع للأخوين لبساس ويوليامرخوس وهو أكبر مصنع سمعنا عنه كان يعمل به نحو ١٢٠ رجلا (٧٥) .

ولكن هذه كانت حالة استثنائية تماما ترجع إلى أن المالكين كانوا من الغرياء المقيمين « الميتيكي » الذين ليس لهم حق استغلال ثروتهم في امتلاك الأراضي ولأن حرب الثلاثين عاما التي استغرقتها حرب البلوغونيوز أدت بطبيعة الحال إلى رواج هائل في الأسلحة . وفي القرن الرابع كان باسيون صاحب البنك يدبر أيضا

مصنعا للدروع كعمل إضافي بدروغليه دخلا خالصا حوالى ثالث في السنة ، ولابد أنه استوعب أكثر من ٦٠ رجلا ، وكان باسيون كذلك مقبلا من الغرياء (مييكوس) إلى أن منح حق المواطن مكافأة له على خدماته العامة (٧٦) . وقد كان أغنى رجل في أثينا في ذلك العصر ، اشترى قبل وفاته أرضا بلغت قيمتها ٢٠ ثالث إلى جانب مصرفه ومصنعه ، ويعتبر أبو ديموستينيز كذلك مثلا شاذا بامتلاكه مصنعين يعمل باحدهما ٣٢ صانع سكين ، وباللثاني ٢٠ صانع سرير ، برأس مال قدره ٦٠ ثالث (٤ ثالث قيمة العبيد و ٢٠ ثالث ثمن المواد الخام المحترقة) وذلك من مجموع ثروته التي بلغت ١٤ ثالث كانت بقيتها نقدا واستثمارات فيما عدا منزله وأثاثه : (٧٧) ولمسمع أيضا عن آخرين في القرن الخامس استغلوا كل ثرواتهم في الكسب عن طريق العبيد ، فقد أثرى والد ايسوكرايس من أرباح مجموعة من صانعي المزامير . (٧٨) وقد روى كستوفون على لسان سقراط أن خمسة من المعاصرين من بينهم طحان وخباز وحائك كانوا يعيشون في مجبوحة من العيش معتمدين على ما يكسبه عبيدهم . (٧٩) وكان أثرياء أثينا في العادة يوزعون ثرواتهم بين شراء الأرض وامتلاك العقارات وبعض الاستثمارات النقدية واستغلال ١٢ من العبيد الصناع أو ما يقرب من ذلك ، وعند ما سأل سقراط غانية من طبقة ممتازة عن مصدر ثروتها افترض (ساخرا) أن تكون قد أتت من الأرض وامتلاك العقار والصناع المهرة بوصفها موارد الدخل التقليدية (٨٠) .

وقد آل إلى تيمارخوس فيما عدا الأرض والمنازل تسعة أو عشرة صناع أحذية يدفع له كل منهم ٢ أويل كل يوم (٨١) وامتلك ليوكراتيس من صناع البراوير ما تقدر قيمتهم بخمسة وثلاثين مينا (أى حوالى ١٢ صانعا) (٨٢) بينما امتلك كيرون إلى جانب ضيعة قيمتها ثالث متزلين وعددا قليلا من العبيد الذين يؤجرون ، تقدر قيمتهم بالإضافة إلى ثلاثة من عبيد المتزل والأثاث بثلاثة عشر مينا (٨٣) كما امتلك إيوكتيمون مزرعة ومتزلا وحمامات عامة وماخورا وحانة وعددا من العبيد الصناع (٨٤) .

هذه الحقائق والأرقام تتعلق بالعائلات الموسرة التي تستطيع دفع أجر لكاتب محترف يديج لهم خطبة يصوغ فيها دعواهم عن حقوقهم المشروعة

في ميراثهم ، وهم الذين يتمون بالطبع إلى ١٢٠٠ عائلة هي أكثر الأمر ثراء ، وهي المسجلة في سجل ضرائب التريارارخيات (جماعات مكلفة بالاتفاق على المراكب الحربية) (التريريس) وصيانتها كخدمة عامة (ليتورجيا) ، وأنه لمن الصعب القول بعدد ما امتلكته الفئات الأقل ثراء من العبيد الصناع . ويتحدث كسنوفون في إحدى الفقرات عن الذين يستطيعون شراء العبيد للعمل معهم (٨٥) ومن ذلك يمكن الاستدلال على أن الصناع المادركان أحيانا يشتري عبدا ليدربه كصبي ، كما يتحدث عن رجل أعرج فقير يرجو أن ينال أوبل يوميا مساعدة من الدولة ، ويشكو أنه أصبح مسنا وأولاده صغار لا يستطيعون إعالة (مزيج متناقض من الحجج) ، وهو أفقر من أن يستطيع شراء عبد ينهض بأعماله ، (٨٦) وقد يستخلص من ذلك أن العامل الذي اشترى عبدا ودربه كان يصوب من وراء ذلك إلى اعتزال العمل والاعتماد على كسبه . غير أن الجزء الأكبر من العمل في الصناعة والزراعة - حسب أرسطوفانيس كان يقوم به مواطنون فقراء ، ففى مسرحيته بلوتس Plutus مخاطب الفقر هؤلاء المواطنين قائلا : « لو أن إله الثراء استرد بصره من جديد ووزع نفسه بالتساوى بين البشر فإن أحدا لن يمارس حرفة أو يبدى براعة . وعندما يفقد المزمهاتين (الحرفة والمهارة) فمن أين تأتي بالحديد وصانع السفن ، بالحائك وصانع العجلات والحذاء والبناء والغسال والدباغ ، ومن سيحرث الأرض ويحني الثمر إذا ما ركنتم إلى حياة خاملة مهملين كل هذه الأعمال ؟ » .

وليس لدينا دليل أكيد عن العدد الكلى للعبيد في أثينا في أى وقت . فبقيا يخص القرن الرابع لدينا رقمان لو أننا اعتمدنا عليهما لمانا الأمر ، ففى القاموس البيزنطى الذى وضعه سويداس (٨٧) نجد ذكرًا لهيبيريدس Hypereides (ربما كان ذلك لمناسبة اقتراحه تحرير العبيد بعد موقعة خيرونيا في ٣٣٨ ق . م) ، يقول انه أكثر من ١٥٠ ألف من العبيد العاملين في مناجم الفضة وفي مختلف الأنحاء ، ويقول أثيناؤوس (٨٨) الذى كتب قرب نهاية القرن الثانى الميلادى نقلا عن كليس Cresicles وهو مؤرخ مجهول العصر - قوله ان التعداد الذى قام به ديمتريوس الفاليري

سجل ٤٠٠ ألف عبد (٣١٧-٣٠٧) وهذه كما أبان بلوخ بشكل قاطع أرقام مستحيلة تماما ولا بد أنها حُرِفَت عند نقلها إلى المصادر المتأخرة التى تقرأ فيها . ولنرجع إلى دليل أكثر وثوقا وإن كان أقل وضوحا ، نطبقا لما ذكره ثوكيديدس هرب أكثر من ٢٠ ألف عبد ، جلهم من المهرة المدربين خلال العشر سنوات التى احتل فيها الاسبرطيون (٩٠) ديكيليا ، ومن المحتمل أن غالبيتهم كانوا من عبيد المناجم ومن عبيد الزراعة كما لا بد أنه كان من بينهم الكثير من عمال المدينة . ولم تكن حراسة أسوار المدينة التى بلغ طولها ١٦ ميلا أمرا ممكنا لتحويل دون هروبهم . ويقول كسنوفون ان المناجم كانت تقسم لاستيعاب أكثر من ١٠ آلاف عامل ، وهذا الرقم يؤكد أولئك الذين مازالوا يذكرون ما كانت عليه ضريبة العبيد قبل الحرب الديكيلية - لو وجد منهم أحد - (وكان كسنوفون يكتب بعد هذه الحرب بستين سنة) . (٩١) وأيا كان عددهم فان توزيعهم واضح تماما فغالبيتهم كانت ملكا لأغنى العائلات التى بلغ عددها ١٢٠٠ ثم أعداد قليلة منهم تملكها الـ ٣٠٠٠ عائلة التى تلى الأسر الأولى أو هكذا . وليس من المحتمل أن يكون ثلثا أو ثلاثة أرباع السكان قد استلکوا عبيدا ، فغالبية المواطنين كانوا يتكسبون قوت حياتهم بسوا عددهم وعمال الصناعة وأصحاب الدكاكين والبحارة والعمال ، وهو ما تشهد به دلائل مفصلة معاصرة في ذلك الوقت ، وكان التعدين هو المجال الوحيد الذى كانت غالبية عماله من العبيد ، بل وهنا أيضا ، على عكس الاعتقاد السائد ، كان بعض المواطنين يعملون في المناجم . وعندما طالب كسنوفون أن تقتنى الدولة عددا كبيرا من العبيد تؤجرهم للمواطنين للعمل في المناجم ، قال ان الأمر ليس قاعرا على أن يزيد المقولون الموجودون عاملهم فحسب ، بل ان هناك الكثيرين ممن يعملون بالمناجم بأنفسهم ، الذين تقدمت بهم السن ، وكثيرين آخرين من الأثينيين والغرباء عرقوا

أو عجزوا عن العمل بأيديهم ويرحبون بأن يكسبوا قوتهم عن (٩٦) طريق الإشراف على العمال .

وفي إحدى خطب ديموستينيس نجد ذكرا لرجل يتأخر : « لقد جمعت في أيام شبلي مالا وفيرا من مناجم الفضة حيث عملت وكسحت ، لقد واثقه الحظ وأصبح الآن واحدا من ثلثمائة هم أغنى أغنياء أثينا (٩٧) .

والقول بأن فقراء المواطنين قد عاشوا على ما ينالونه من أجر مقابل الخدمات السياسية قول يتطرى على زيف أكيد حتى بالنسبة لقرن الرابع عندما اكتمل تطبيق هذا النظام : فللمره أن يكون عضوا بالمجلس مستين (فقط) طوال حياته ، ولا يستطيع أن يحتفظ بأى منصب من المناصب التى تشغل بالاقتراع أكثر من عام (٩٨) كذلك يمكنه إذا حضر إلى الجمعية في المواعيد التى توجب له الحصول على أجر أن يحصل على دراخمة واحدة لمدة ٢٠ يوما ودراخمة ونصف مدة عشرة أيام طوال السنة ، كما كان فى وسعه فى بعض الاحتفالات التى اختلف عندها حسب ظروف الدولة المالية - أن يأخذ نصيبه من مال الثيورريكا (θεωρικά) وهو جزء من الميزانية احتفظ به بركليس ليفرق على الفقراء من المواطنين يشتركون به تذكرة لدخول تياترو ديونيسوس فى أعياد الإله الدينية فى أثينا ثم أصبح تقليدا أن يوزع هذا المبالغ عليهم فى كل الأعياد اليونانية تعويضا لهم عن انقطاعهم عن العمل فى هذه الأعياد) وقدره ٢ أوبل (٩٩) . وإذا أسعده الحظ ونجح فى الانتخاب السوى للمحلفين الستة آلاف فانه يستطيع أن يتنظر على أمل أن يترج اسمه بإحدى المحاكم كمحلف وبذلك يترك ثلاثة أرباع أوبلات لا تكفى إلا لماأكله وحده ، وبذلك كان فى استطاعة الأعزب الذى لا يعول أحدا ، إذا ما واثقه الحظ ، أن يجد ما يكفيه وإن كان ذلك مستحيلا بالنسبة لرجل له أسرة .

وهكذا كانت غالبية المواطنين عمالا يحصلون على قوتهم بسواعدهم ، وما ينالونه من أجر عن عمل سامى ليس إلا نوعا من التعويض عما يضيع من وقت عملهم : أما العبيد اللذين عملوا فى الزراعة والصناعة فهم قد ازدادوا أساسا قلما نسبيا من ثروة أصحاب الدخل الثابت وكانت الأرض مصدر دخلها الأساسى ، وهذه الطبقة ذاتها هى التى استخدمت معظم عبيد المنازل : وبغى أن نسأل : إلى أى حد استمدت الدولة الأثينية دخلها من العبيد مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ؟ لقد ملكت الدولة عددا من العبيد أشهرهم الألف والمائتين من النبالة وهم من سكيثيا (Scythia) الذين كانوا يقومون على حراسة الجمعية والمحاكم ويثقلون أوامر الحكام (١٠٠) بخلاف عدد آخر فى عداد العمال موزع ما بين دار سك النقود ، وسجن المدينة ، ثم العبد العام وهو أهم العبيد الذى كان أمينا على السجلات والحسابات العامة ، وهكذا اعتمدت أثينا فى شرطتها وجزء من جهاز موظفها الناشئ على عدد من العبيد . أما كتبة الحكام فكان معظمهم من المواطنين اللذين يتقاضون مرتبات عن خدماتهم . (١٠١) وواضح أنه كانت هناك ضريبة تفرض على العبيد لم تعرف إلا من قول كسنوفون الذى سبق ذكره (١٠٢) ، إلا أنها لم تكن ذات قيمة فى النخل بحيث تستوجب أى اهتمام . كما أن المناجم التى قام استغلالها بصفة رئيسية على عمل العبيد ، وإن أتت بالنخل للدولة إلا أنه كان أقل مما كان يتوقع بالنظر إلى الثروات الطائلة التى جناها الملتزمون . وقد ازدهرت المناجم فى القرن الخامس عندما أخذ جديبا فى استغلالها منذ ٤٨٣ وحتى احتلال الامبراطور لديكيلىا Deceleia فى ٤١٣ ، ثم مرت بفترة ركود طويلة امتدت إلى ٣٣٠ تقريبا ، حين عاد للمناجم كامل ازدهارها . وليست لدينا إحصائيات عن القرن الخامس ، أما القرن الرابع فلدينا عنه تسجيل كامل للمدفوعات سنة (٣٦٧ - ٣٦٦) وصل لإجمالى المبالغ المدفوعة ٣٦٩٠ دراخمة ثم تسجيل غير كامل لسنة أخرى ربما كانت سنة ٣٤٢ - ٣٤١ - بلغ فيها الدخل حوالى ٣ ثالت : (١٠٣) ، ومن المحتمل أن كانت هناك إتاوة بنسبة ١ : ٢٤ علاوة على

ما يدفع للحصول على الامتيازات : (١٠٠) إن الأمر ليكتنفه بعض الغموض عند ما نتساءل : من أين جاء دخل أثينا البالغ ٤٠٠ تالنت وإن كان جزء ضئيل منه إنما أتى لاشك ولو بطريق غير مباشر من كد عبيد .

إن المأخذ الذي يأخذه بعض النقاد الأوليجارخيين في القرن الخامس (والذي رددته دون ما تفكير كثير من الكتاب المحدثين) هو : أن الديمقراطية الأثينية قد اعتمدت فيما تدفعه من أجور عن المهام السياسية على الإتاوة التي فرضتها على الحلفاء التابعين وقد وضع ذلك المأخذ موضع الاختبار الفعلي عندما فقدت أثينا إمبراطوريتها عام ٤٠٤ ق . م ، وثبت أنه اقترأ عندما استمرت الديمقراطية قادرة على دفع أجر المواطنين نظير قيامهم بمهامهم السياسية من خالص دخلها القومي . أما المأخذ الحديث القائل بأن ديمقراطية أثينا تعتمد على مجهود العبيد فلم يوضع مطلقاً موضع الاختبار لأن الأثينيين لم يحرروا أبداً عبيدهم ، وليس هذا بغريب لأن الرق كان نظاماً قائماً مسلماً به لدى معظم الشعوب بدون اعتراض ، وذلك بوصفه (متفقاً مع الطبيعة) ، وإلغاؤه كان يعني إغفلاً كلياً لحقوق الملكية التي حرص الأثينيون طوال تاريخهم على احترامها . ومما يدعو إلى الدهشة حقاً أن في بعض الأزمات قدمت الاقتراحات لتحرير فئة من العبيد أو كلهم أحياناً . ففي سنة ٤٠٦ حرر المذكور من العبيد الذين بلغوا من التجنيد ، ومنحوا الحقوق المدنية وذلك لتزويد السفن التي انتصرت في أرخينوساي Arginosae (١٠١) بالرجال ، وبعد طرد حكومة الثلاثين في ٤٠٢ نجح ثراسيبولوس قائد الجناح الأيسر للديمقراطية التي أعيدت من جديد ، في الحصول على موافقة على اقتراح بتحرير العبيد الذين حاربوا من أجل الديمقراطية (١٠٢) ، ومنحهم الحقوق المدنية ، الأمر الذي أبطله فيما بعد القائد المعتدل أرخينوس لعدم شرعيته قانوناً ، وفي ٣٣٨ بعد هزيمة خيرونيا اقترح السيامي هيبيريدس من الجناح الأيسر ، اقترح وقدم قراراً بتحرير كل العبيد (الذكور اللاتمين جسمانياً) لمقاومة المقدونيين وقد أبطل أحد السياسيين المحافظين هذا القرار أيضاً لعدم شرعيته قانوناً .

هذه الحقائق تدل على انتفاء العداء المريرة بين طبقة المواطنين والعبيد ، بل إنه قد صادت مشاعر من الأخوة بينهم جميعاً . وتلك كانت مسألة أذهلت الأوليجارخيين الأثينيين المعاصرين . فالأوليجارخى العجوز يتحدث بمرارة عن وقاحة العبيد في أثينا ويشك من اعتبار ضربهم أمر غير قانوني ويرجع ذلك إلى أنه لا يوجد فرق واضح بين الفاس والعبيد في الملابس والمظهر العام مما يؤدي بسهولة إلى ضرب مواطن خطأ . (١٠٤) وقد كان الأوليجارخى المعتدل ثيرامينيس حريصاً على أن يؤكد لزملائه من بين الثلاثين أنه ليس واحداً من أولئك الذين يعتقدون بأنه لن تتوفر ديمقراطية صحيحة ما لم يسهم فيها العبيد ، وأولئك الذين لا يتورعون لفقرهم من التفریط في مدينتهم نظير دراخمة واحدة (١٠٥) وقد سخر أفلاطون من المغالاة في الحرية في ظل الديمقراطية حيث الرجال والنساء الذين بيعوا ليسوا بأقل حرية من مشتربيهم (١٠٦) .

وبالرغم من أن الأثينيين قد عاملوا عبيدهم معاملة إنسانية ، وهو أمر يبدو شاذاً بالنسبة لمستويات العصر ، فإنهم لم يلغوا الرق نهائياً - وظل المأخذ القائل بأن الديمقراطية كانت تعتمد على عملهم دون أن يوضع موضع اختبار فعلي ، ولو قلر لاقتراح هيبيريدس Hypercides نجاح شامل وتحرر العبيد على اختلاف أعمارهم نساء ورجالا لما ترتب على ذلك كارثة ، وذلك اعتماداً على [ما سبق أن قدمناه من دلائل في هذا المقال . فمجرد أن كان الأثرياء وميسوري الحال من المواطنين (أو بالأحرى زوجاتهم وبناتهم اللائي لم يتزوجن) كانوا سيضيقون بالقيام بشئون منازلهم ، ثم أن عدداً قليلاً من الأغنياء وميسوري الحال من الرجال الذين استثمروا كل ثرواتهم في عبيد المناجم والصناعات قد يتهاوون إلى الفقر والعوز ، وكذلك عدداً أكبر من هؤلاء ، وإن كان لا يعدو أقلية صغيرة ، قد يفقدون الدخل الذي كانوا يحصلون عليه من عبيد الصناعات بل قد يجلون أنفسهم مضطرين إلى تأجير مزارعهم بدلاً من فلحها بأيدي العبيد ، كما أن عدداً من الصناع قد يفقدون مساعديهم والمؤجرين من عبيدهم ، ولكن أغلب الأثينيين الذين لم يقتتوا عبيداً وكانوا يفلحون مزارعهم الصغيرة بأيديهم أو يعملون كصناع وأصحاب محال أو عمال ما كانوا يشعرون بأثر لتحرير العبيد .

ملاحظات الفصل الاول

الاسس الاقتصادية للديموقراطية الاثينية

١ - تسهيلا للقراء الذين ليسوا على معرفة مفصلة بالنقد الاثيني نورد الجدول الآتي :

١ تالنت = ٦٠ مينا = ٦٠٠٠ دراخمة

١ مين = ١٠٠ دراخمة

١ دراخمة = ٦ اوبل

نظرا لاختلاف مستويات الحياة وطريقة التعامل النقدي اختلافا كبيرا فمحال بل تضليل أن نحاول التعبير عن النقد الاثيني بطرق النقد الحديث خصوصا في الوقت الحاضر الذي تتغير فيه قيمة النقود بسرعة ، وستعطينا الحقائق التالية فكرة اجمالية عن قيمة النقد في اثينا في القرن الخامس والرابع (كانت الاثمان والاجور في القرن الرابع اعلى منها في القرن الخامس) ، ففي حسابات الارخثيوم (I. G. I. الاول الرقم ٢ - ٣٧٣ - ٧٤) ٤٠٩ - ٣٠٨ - ٤٠٧ - ٤٠٦ ق.م كان مستوى الاجر للمدنيين والمهنيكي وللعبيد على السواء دراخمة واحدة في اليوم وأحيانا دراخمة ونصف وفي حسابات الاليزيوم (I. G. I. ٢ - ٣ رقم ٢) ١٦٧٢ - ١٦٧٣ لسنة ٣٢٩ - ٣٢٨ - ٣٢٧ - ٣٢٦ ق.م كان أجر العامل غير المهني ١/٢ دراخمة يوميا والعامل المهني ٢ دراخمة أو ٢ ١/٢ دراخمة ، وفي سنة ٣٥١ ق.م قدر ديموستينين (٤ - ٨٢) ، او بل يوميا كمصاريف (جراية) للجنود والبحارة وربما كان متفائلا عند محاولته اثبات امكان تدبير مصاريف القوات العاملة بأقل التكاليف وفي حسابات الاليزيوم كان يصرف للعبد العام ٣ او بلات يوميا للطعام ، وكان يصرف « للافيب » (الشباب في سن ١٨ الى ١٩ الذين يتدربون على الاعمال العسكرية) ، في عام ٣٣٠ اربعة او بلات نظير الجراية يوميا (أرسطو Ath. Pol. ٤٢ - ٣) أما الملابس فقد كانت غالية نسبيا فالثوب (تونيك) الذي يشتري لعبد من عبيد الاليزيوم العموميين كان يتكلف أكثر من سبع دراخمات ، والصديري المجلد يتراوح ثمنه بين ٤ ١/٢ الى ٣ أو ٢ ١/٢ دراخمة ، وزوج الحذاء يساوي ٦ دراخمات وقدر المعطف في ارستوفانيز (Plutus ٣ - ٩٨) سنة ٣٨٨ ق.م ب ٢٠ دراخمة والحذاء ٨ دراخمات وربما غولي في الاسعار في سياق الحديث " وحوالي ٤٠٠ ق.م كانت اعالة بنتين وولد يصحبهما مربى وخادمة تبلغ

في السنة حسب ليسيّاس (٣٢-٣٨) ألف دراخمة ، ويرى ديموستينيس (٢٧ - ٣٦) عندما يتحدث في عام ٣٦٣ عندما كان قاصرا ان مبلغ ٧٠٠ دراخمة سنويا مبلغ معقول وكان لالعائلة وأخته وأمه . ويعنى هذا ان مايخص الشخص يوميا كان حوالي ٣/٤ الى ٤ اوبل في اليوم ، ويبدو ان ذلك قد كان مبلغا زهيدا ، ولكن الايجار لم يكن محسوبا كما ان اليونانيين يعتقدون ان النساء والاطفال يأكلون اقل من الرجال بكثير . وكان يمنح المواطنون العاجزون عن اداء أى عمل ويملكون اقل من ٣ مينات اعانة عامة قدرها ١ اوبل يوميا في بداية القرن الرابع و ٢ اوبل يوميا في آخره (ارسطو Ath. Pol. ٤٩ - ٤ ثم ليسيّاس ٢٤ - ١٣) وكانت هذه مجرد صدقة زهيدة فقد احترف عميل ليسيّاس التجارة .

٣ - وقعلا لم يؤثر عن بركليس الا ادخاله نظام اجر للمحلفين (ارسطو Ath. Pol. ٢٧ - ٣) ولكن المرجح ان كان ذلك آخر مرحلة في العملية ، وينسب افلاطون في Gorgias ٥١٥ هـ) تقرير الاجر لبركليس بصفة عامة .

متنوعة . انظر ايضا (٤٢ - ٣) ويوزر ارستوفانيس (Ach. ٦٦ - ٩٠)
 بان السفراء ياخذون دراخمتين (ولكن Westermam Class, Phil.
 (١٩١٠) من ٢٠٣ - ٢١٦ يذكر حوالى ١ ١/٢ دراخمة مستدلا على ذلك
 من النصوص وهو ما يتضمن مصاريف السفر) ، وان رؤساء السرايا
 كانوا يؤجرون ايضا ثلاث دراخمت كما يبدو ، نفس المرجع ص ٥٩٥ -
 ٦٠٧ ثم (انظر Larsen فى Class. Philol (١٩٤٦) ص ٩١ - ٨) على
 عكس الراى العام (الذى قام على تفسير خاطئ لأكسنوفون Ath. Pol.
 ١ - ٣) من ان الوظائف العسكرية الانتخابية لم يكن لها اجر .
 ٥ - ارستور Ath. Pol. ٦٢ - ٢ قد يستنتج من ٢٩ - ٥ ان الاجر
 كان فى القرن الخامس ثلاث اوبلات ، ولكن القرار الذى الفى كل الاجور
 الا لبعض الوظائف الاساسية المستثناة قد يكون خفض اجورها .

٧ - أرسطو . Ath. Pol . ٤١ - ٣ ويبدو من ارستوفانيز Eccl.
١٨٣ - ٨ ثم ٣٨٠ الى ٩٣ (انظر ٢٨٩ - ٣١٠) ان عددا محدودا هم
الذين سبقوا الى الحضور قد نالوا الاجر . وكان ذلك ٣ اوبلات (سنة
٣٩٣ - ٣٩١ ق.م) .

٩ - عدد ٣٥٠ كان على أساس حساب أرسطو Ath. Pol. ٤٧ - ٦١
وكان ذلك من قائمة بالية (قارن جليبر Gr. Const. Ant. ص ٢٣٠ - ٦٥
ثم Busolt-Swoboda, Griechische Staatskunde الثاني ص ١٠٨١ -
١١٥٠) ان معلوماتنا عن القرن الخامس ناقصة تماما اذ قد ألغى المعروف
من الوظائف القديمة بينما ماجد منها في سبيل الالغاء ارسطو Ath. Pol.
٢٤ - ٣ , ἀρχαὶ δ' ἐνδημοὶ μὲν εἰς ἑπτακοσίους ἀνδρας ,
ὑπεροοιοὶ δ' εἰς ἑπτακοσίους

١٠ - اسدعى المجلس ηη απεσιμος ηη πλην εαν τις οσαι ημεραι
 ٤٣ - ٣ ان الايام المستنناة تضمن الاعياد وايام اجتماع الجمعية وربما
 بذلك يتبقى ٣٠٠ يوما فيما يخص الاجتماع غير العادي انظر ديموسثينيز
 ٢٢ - ٢٦ نوκιδιδς ٨ - ٦٩ - επεστησαν τοις απο του κυδμου
 βουλευταις ουσιν εν τωι βουλευτηριωι και ειπον αυτοις εξειναι
 λαβουσι τον μισθον. εφερον δ' αυτοις του υπολοιπου χρονου
 παντος αυτοι και εξιουσιν εδιδουσαν

(= اقتحموا قاعة الجمعية على الاعضاء في المجلس وطلبوا منهم اعطائهم
 اجورهم او مفادرتهم المكان وقد احضروا لهم الاجور لباقي الدورة وفي
 اثناء خروجهم سلموهم اياما) . وقد اخذت هذه الفقرة على انها تفصح
 عن ان أعضاء المجلس كانوا ياخذون مرتباتهم يوميا بغض النظر عن
 الحضور ، ولكن من المحتمل ايضا (وهو مايوعز به ابراز كلمة παντός
 ان الاوليجارخيين قد أعطوا أعضاء المجلس أقصى ماكان يمكن أن يحصلوا
 عليه ليدفعوهم الى الانصراف في هدوء . وواضح ان الاعضاء كانوا ياخذون
 اجرهم يوما بيوم (ماداموا قد أوجروا حتى هذه الآونة) . ومن الصعب
 الاعتقاد انه في مثل هذه الظروف كان يمكنهم المطالبة بأجر الايام التي
 تغيبوا فيها أو التي لم تعقد فيها جلسات .

۱۲ - دیموسٹینیز ۲۴ - ۸۰ •

• ۱۳ - (کسنوفون) - ۷ - ۳ Ath. Pol.

١٤ - الزناير ١٠٠ وما بعده ، ٢١٦ وما بعده ٠٠٠ الخ

١٥ - قد حصلنا على الرقم استنتاجا من تفاصيل ال ٦٠٠ تالذ

التي ذكرها ثوكيديدس ٢-١٣-٣ كدخل الدولة الكبير من الامبراطورية على الاقل من الالف تالنت التي ذكرها كسنوفون (٧ Ath. - ١ - ٢٧) كمجموع للدخل القومي والامبراطوري ، (وكلاهما يشير الى بداية الحرب البلوبونيزية) وقد اكد ذلك اجمالا ارستوفانيز (الزناير Wasps ٦٥٦ - ٦٠) الذي يذكر حوالى ٢٠٠٠ تالنت كمجموع الدخل من كل المصادر عندما زيدت الجزية الامبراطورية الى ١٤٦٠ تالنت (انظر Ath. Trib. Lists الثالث ٣٤٤ وما بعده) .

۱۶ - دیموسٹینیز ۱۰ - ۳۷ •

١٧ - بخصوص هذا التمييز انظر ديموسيشنيز ٢٤ - ٩٦ الى ١٠١

١٨ - لىسياس ١٩ - ١١ ، ٢٧ - ١ - ٣٠ - ٢٢ ثم ديموسثينيز

٢٤ - ٩٦ الى ١٠١ .

• ۲۰ - کسنوفون Ath. Pol. ۱ - ۱۶ - ۸ •

٢١ - ثوكيديدس ٢-١٣-٣ ، يذكر ٦٠٠ تالنت ولكن قوائم الجزية تبين دخلا يبلغ حوالى ٤٠٠ تالنت فقط من جزية الحلفاء (انظر Ath. Trib. Lists الثالث ص ٣٢٣ وما بعده) .

٢٢ - مثلاً في عام ٤٤٦ ق.م بعد اخماد ثورة ايوبيا كان قد اخرج جميع سكان هيسيتيا وحل محلهم مستعمرون اثينيون (ثوكديدس ١ - ١١٤) بينما في خالكيس جرد فقط الاستقراطيون من املاكهم لصالح الاقطاعيين الاثينيين (ايليان Aelian في Var. Hist ٦ - ١ ، ثم بلوتارخوس ، بركليس ٢٣) .

٢٣ - انظر التذييل .

۲۴۔ بلو تارخوس ، برکلیس ۱۱۔

۲۵ - نوکیدی دس ۲ - ۱۳ - ۸ .

• ۲۶ - ارسطو Ath. Pol. ۲۴ - ۳

٢٧ - ثوكيديدس ١٣ - ١٧ - ٤ ، ٦ - ٨ - ١ ، ٣١ . بعد كارثة صقلية كان يجب انقاص الاجور الى ٣ اوبل نظرا لعجز الاموال (ثوكيديدس ٨ - ٤٥ - ٢) .

J.H.S. R.S. Stanier في ٥٣ - ١ Tod. ٢٨ - انظر

العدد ٣٨ (١٩٥٣) ص ٦٨ - ٧٦ .

۲۹ - بلوتارخوس ، پرکلیس ، ۱۲ .

٣٠ - ٹوکیدیدس ٢ - ١٣ - ٣ - ٹم Tod. ١ - ٦٤

۳۱ - هرودوت ۸ - ۴۴۰

۳۲ - هرودوت ۸ - ۱ •

• ۳۳ - هرودوت ۹ - ۲۸ •

٣٤ - نبوس Nepos ، ميلتيادس Miltiadis • ثم سويداس Suidas انظر (الذي يذكر Ephorus) •

۳۵ - هرودوت ۵ - ۹۷ ثم ۸ - ۶۵ ، ویورد ارستوفانیس (۴۲۱)

(١١٣٣) ايضا هذا الرقم رغم انه في هذا الوقت (٣٩٣ - ١) كان محتملا

الا يكون صحيحا وارستوفانيز ايضا (الزناير ٩ ، ٧) يتكلم عن

δυσ μυριαδες των δημοτικων (اي ٢٠ الف من الشيعة) في ٤٢٢

٣٦ - انظر التذييل .

٣٧ - ثوكيديدس ١ - ١٢١ - ٣ - ١٤٣ ، ١ - ٧ - ١٣ - ٢ ، ٦٣ - ٤ .

٣٨ - بلوتارخوس ، بركلييس Pericles ، ١١ .

٣٩ - ارسطو Ath. Pol. ٢٤ - ٣ ثم ثوكيديدس ٢ - ١٣ - ٨ .

٤٠ - ثوكيديدس ٤ - ١٠١ - ٢ .

٤١ - ثوكيديدس ٥ - ١١ - ٢ .

٤٢ - ثوكيديدس ٦ - ٤٣ ، ٧ - ١٦ - ٢ ، ٢٠ - ٢ - ٤٢ ، ١ - ٤٣ .

٤٣ - ثوكيديدس ٣ - ٨٧ - ٣ .

٤٤ - ليسيئاس ٢٠ - ١٣ بعد ان اقترعت على ان (توكل) الامور (الحكومية) للخمسة آلاف تقدم (الرجل) بقائمة تحوى ٩٠٠٠ -

٥٠٠٠ ψηφισαμένων πεντακισχιλίοις παραδουναι τα πράγματα καταλογευσών έννακισχιλίους κατέλεξεν :

انظر ثوكيديدس ٨ - ٩٧ - ١ : τοις πεντακισχιλίοις έψηφίσαντο : τα πράγματα παραδουναι (είναι δ'αυτων οπόσοι καί δπλα παρέχονται)

- لقد اوكلت الامور (الحكومة) الى ال ٥٠٠٠ الذين انتخبوا (هؤلاء الذين يمكن ان يزودوا انفسهم بالعدد) . انظر التذييل .

٤٥ - انظر صفحات ٧٦ ، ٧٩ ، ٨١ - ٢ .

٤٦ - انظر جلبرت Greek Const. Ant. ١٧٦ - ٨٣ ثم بوزولت Busolt Swoboda, Griech. Staatskunde الثاني من ٩٨٤ - ٦ ان الدور الصغير الذى لعبته طبقة التجار فى السياسة الاثينية يرد من جهة الى كون كثير من التجار من طبقة المتيكى ومن جهة اخرى الى أنهم غالبا ما كانوا طائفة متواضعة يملكون أكثر قليلا من سفيتهم الواحدة ويعملون برأس مال مقترض على سلامتها وسلامة حمولتها من البضائع .

٤٧ - كسنوفون Mem. ٢ - ٨ - ١ الى ٥ .

٤٨ - ايسايوس ٥ - ٣٩ .

٤٩ - ايسايوس ٥ - ٣٩ : εις δέ τους μισθώτους ιδοντας δι' ενδειαν των επιτηδείων (لقد سمح) لهم بأخذ أجور نظرا لنقص وسائل الحياة) . ايزوكراتس

٤٨ - ١٤

αλλους δ' επι θητείαν ιδοντας, τους δ'οπως εκαστοι δυνανείαι τα καθ' ημέραν πορίζομενους

(- وآخرون يكسبون معاشهم اليومي بقدر ما يستطيع كل منهم) . ٤٩ - كسنوفون ٢ - ٥ - ٢ ثم ديموستينيز ٣٦ - ٢٨ الى ٤٣٩

٥٠ - افلاطون ، الجمهورية ١٠٦٥ .

٥١ - كسنوفون Mem. ٣ - ٧ - ٦ .

٥٢ - ارسطو Ath. Pol. ٤ - ٤ - ٢١ (١٢٩١ ب) .

٥٣ - ليسيئاس ٥ - ٥ ثم انظر ديموستينيز ٤٥ - ٨٦ .

٥٤ - مثلا خريميلوس Chremylos المواطن الفقير بطل Plutus

يملك عبدا غيبا مضحكا هو كاريون Carion وفى Ecclesiastusac لم يظهر أى عبد فى اول الرواية عندما سرق النساء ملابس أزواجهن وبعد ذلك صحا الأزواج واضطروا الى لبس ملابس زوجاتهم وأخيرا تظهر فجأة جارية براكساجورا Praxagora لتلعب دورا فكاهيا . وكان البرنامج الشيوعى لبراكساجورا يتضمن πολλοις, τον δ' ουδ'άκολουθωι

٥٥ - ثوكيديدس ٣ - ١٧ - ٤ .

٥٦ - ثوكيديدس ٧ - ٧٥ - ٥ يشير الى ان معظم تابعى الفرسان

والهوبليتاي الاثنيين فى سيراكوزا كانوا عبيدا .

٥٧ - ثوكيديدس ٤ - ١٠١ - ٢ وفى ايسايوس ٥ - ١١ وقد وجه

لديكاويجين Dicaogene لوم شديد لارساله قريبا له فقيرا كان قيد حرمة من ميراثه ليخدم اخاه άντ'άκολουθου فى كورنث (ربما كان ذلك أثناء حرب كورنث) .

٥٨ - ديموستينيز ٢٤ - ١٩٧ .

θυρας αφαιρειν και στρωμαθ' υποσπαν, καί διάκονον, ει τις έχρητο ταυτην ένεχυράζειν

= منتزعا ابوابهم نازعا مفارش سرورهم من تحتهم ، حاجزا خادمة اذا

كان يستعمل أحدهم خادمة) .

٥٩ - انظر من ٢٨ - ٩ .

٦٠ - انظر من ٨٨ - ٩ .

٦١ - ليسيئاس ٧ - ٩ - ١٠ ثم ايسايوس ١١ - ٤٢ ان المتيكى

الذين وصفوا كفلاحين γεωργοι ٢ - ١٠ وربما كانوا فلاحين

مستأجرين (ولا يمكن أن يكونوا ملاكا للاراضى) وان جياز ان يكونوا

عمالا زراعيين . انظر كسنوفون Sym. ٨ - ٢٥ فيما يخص الزراعة

غير المعتنى بها للمستأجرين .

٦٢ - ليسيئاس ٤ - ١ ، ٧ - ١٦ و ٣٤ ثم ديموستينيز ٤٧ - ٥٣ ،

٥٣ - ٦ ان المحررين الذين يصفون انفسهم بأنهم مزارعون γεωργοι

I. G. الثاني - الثالث (٢) ١٥٥٣ - ٧٨ (انظر من أجل التحليل
Gomme, Population of Athens ص ٤١ - ٣) ربما كانوا عبيدا
زراعيين سابقين وأصبحوا الآن عمالا أو مستأجرين وان الفلاح $\sigma\upsilon\delta\alpha\iota\kappa\omicron\varsigma$
في ثيوفراستوس (Char. ٤ - ٥) كان يناقش السياسة مع خدمه
 $\sigma\iota\kappa\epsilon\tau\alpha\iota$ وماجوريه الزراعيين $\mu\iota\sigma\theta\omega\tau\omicron\iota$ وقد استخدم مالك أرض اثيني
في ناكسوس مرتزقا $\epsilon\pi\lambda\acute{\alpha}\tau\eta\varsigma$ (كان يبدو انه يعمل الوقت كله
كالعبيد ($\epsilon\theta\eta\tau\epsilon\upsilon\epsilon\nu \epsilon\kappa\epsilon\iota \pi\alpha\rho' \eta\mu\iota\nu$ Euthyphro ٤ ج))

٦٣ - ديموستينيز ٥٣ - ١٩ الى ٢١

٦٤ - ديموستينيز ٥٧ - ٤٥

٦٥ - ديموستينيز ٤٧ - ٥٢ ثم ايسايوس ٦ - ٣٣

٦٦ - ليسيئاس ٢٠ - ١١

٦٧ - ديموستينيز ٢٢ - ٦٥ = ٢٤ ، ١٧٢

οι γεωργούντες και φειδόμενοι δια παιδοτροφίας δε και
οικεια αναλωματα και λητιουργίας ετερας εκλελοιπότας
εισφοραν

(- المزارعون الذين يقاسون شظف العيش من أجل رعاية اولادهم او
مطالبهم المنزلية او اعباء مصاريفهم او الخدمات العامة (الليتورجيات) الأخرى
قد أغرقتهم الضرائب) . ان الليتورجيا المشار اليها هنا لا يمكن أن تكون
ليتورجيا الدولة التي يكلف بادائها المواطنون الأغنياء نسبيا ولكنها
تلك التي تقع على عاتق أهل الديم (ايسايوس ٢ - ٤٢ ثم I.G. ٢/١ -
١٨٦ ب ٧ ، ٢ ، ٢/٣ - ١٧٨ ، ١١٩٨ ، ١٢٠٠)

٦٨ - ارسطو Ath. Pol. ١٢٢٣ ، انظر ١٢٥٢ ب

ο γὰρ βους οὐκ ἀντ' οὐκείτου τοῖς πένησιν ἐστὶν
بدل خادم

٦٩ - انظر صفحات ٨٣ - ٤

٧٠ - ديموستينيز ٢١ - ٨٣ - ٩٥

٧١ - ليسيئاس ١٦ - ١٤

٧٢ - بالنسبة لثمن الارض انظر ص ١٤٢ ملاحظة ٣٦ وقد قدرت

الايجارات بنسبة ٨٪ من قيمة رأس المال في ايسايوس ١١ - ٤٢ ثم
I.G. الثاني - الثالث (٢) - ٢٤٩٦ وبالنسبة لتكاليف الحياة انظر
ملاحظة (١) ، ان الفلاحين الفقراء في Plutus لارستوفانيز (٢٢٣ - ٤)
مثلوا وهم يعملون بأنفسهم في الحقول

٧٣ - كسنوفون Vect. ٤ - ١٤ الى ١٥ ، كان كسنوفون يكتب
عن جيلين بعد ذلك ويذكر تقارير شعبية من المحتمل انها غالت كثيرا
في ثروة نيكياس (انظر ليسيئاس ١٩ - ٤٧)

٧٤ - ديموستينيز ٣٧ - ٤

٧٥ - ليسيئاس ١٢ - ١٩

٧٦ - ديموستينيز ٣٦ - ١١ وفي ديموستينيز ٣٢ - ٢ يغفل

صانعو الاسلحة ما يقدر بنصف ثالث في السنة (ديموستينيز ٢٧ - ٩)

انظر ديموستينيز ٣٦ - ٥ بخصوص أرض باسيون

٧٧ - ديموستينيز ٢٧ - ٩ الى ١١

٧٨ - (بلوتارخوس) Vit. X, Or. ايزوكراتس

٧٩ - كسنوفون Mem. ٢ - ٧ - ٣ الى ٦

٨٠ - كسنوفون Mem. ٣ - ١١ - ٤

٨١ - ايسخينيس ١ - ٩٧

٨٢ - ليكورجوس ، انظر Leocr. ٢٣ ، ٥٨ ثم ديموستينيز (٢٧)

(٩) يقدر دخل صانعي الاسلحة المهرة بثلاث مينات للواحد على الاقل

٨٣ - ايسايوس ٨ - ٣٥

٨٤ - ايسايوس ٦ - ١٩ - ٢٠ ، ٢٣ - الى ٣٤

٨٥ - كسنوفون Mem. ٢ - ٣ - ٢

οἰκέτας μὲν οἱ δυναμένοι ὄνουνται ἵνα συνεργούσῃ ἔχωσιν.

(= ثم ان المقترين يشترون عبيدا كمساعدين في العمل)

٨٦ - ليسيئاس ٢٤ - ٦

τεχνην δε κεκτημαι βραχεία δυναμένην ωφελειν, ην αυτος
μεν ηδη χαλεπως εργαζομαι, τον διαδεχομενον δ' αυτην
ουκω δυναμαι κτησασθαι

(- اننى املك تجارة لا تدرك على الا القليل واجد صعوبة في ممارستها

بنفسى ولا املك رجلا آخر يقوم بالعمل عني)

٨٧ - سويداس انظر ἀποψηφίσεις (٤٥٣ ب)

٨٨ - اثينايس ٦ - ٢٧٢

٨٩ - Die Bevölkerung der griechisch-römischen Welt

٨٤ - ٩٠ ثم انظر أيضا R.L. Sargent, The Size of the slave

population at Athens during the fifth and fourth centuries, B.C.

W.L. Westermann, Athenaeus and the Slaves of Athens,

(لتكريم) W.S. Ferguson, Athen. Stud.

٩٠ - ثوكيديدس ٧ - ٢٧ - ٥ ان الرقم لابد ان كان تقديريا الا ان تقديرات ثوكيديدس جديرة بان تكون موضع اعتبار جدى ويومى الى ان هذه الحسارة كانت امرا خطيرا بالنسبة للآثينيين اى ان العشرين الفا كانوا نسبة جوهرية من مجموع العبيد .

٩١ - كسنوفون Vect. ٤ - ٢٥ .

٩٢ - كسنوفون Vect. ٤ - ٢٢ : πολλοί δ' εἰσι καὶ αὐτῶν : των εν τοις εργοις γηράσκοντες, πολλοί δὲ καὶ ἄλλοι καὶ Ἀθηναῖοι καὶ ξένοι οἱ τῷ σώματι μὲν οὐτε βουλοιντ' ἀν οὐτε δυναιντ' ἀν ἐργάζεσθαι, τῇ δὲ γνῶμῃ ἐπιμελουμένοι ἡδέως ἀντὰ ἐπιτήδεια πορίζονται. بهم العمر وكثيرون غيرهم آثينيون وغرباء ومن لا يرغبون أو لا يقوون على العمل بأيديهم (جسمانيا) ولكن يسرهم أن يكسبوا حياتهم كمشرفين) .

٩٣ - ديموستينيز ٤٢ - ٢٠ : πολλὰ ἐκ τῶν ἔργων τῶν ἀργυρείων ἐγὼ, Φαίνιππε, πρότερον αὐτὸς τῷ ἑμαυτοῦ σώματι πονῶν καὶ ἐργαζόμενος συνελεξάμην

(= فيما يخص مناجمى من الفضة فانافاينبوس عملت بنفسى أولا بمجهودى الجسمانى وقد جنيت أرباحا طائلة) .

٩٤ - أرسطو , Ath. Pol. , ٦٢ - ٣ .

٩٥ - ديموستينيز ١٣ - ٢ - ١٠ .

٩٦ - Gilbert, Gr. Const. Anc. ص ١٧٣ - ٤ .

٩٧ - نفس المرجع ص ٢٢٩ .

٩٨ - كسنوفون Vect. ٣ - ١١ - ٤ .

٩٩ - لقد عرض الدليل كله وحلته Margaret Crosby فى Hesperia ١٩٥٠ ص ١٨٩ وما بعده .

١٠٠ - سويداس انظر δίκη μεταλλῶν ἀγραφῶν .

١٠١ - كسنوفون Hell. ١ - ٦ - ٢٤ ثم ارستوفانيز المضفادع ٦٩٣ - ٤ .

١٠٣ - أرسطو , Ath. Pol. , ٤٠ - ٢ .

١٠٣ - (بلوتارخوس) Vit. X Or. هيبيرايديس (Mor. ٨٤٩١)

١٠٤ - كسنوفون Ath. Pol. ١ - ١٠ .

١٠٥ - كسنوفون Hell. ٢ - ٣ - ٤٨ .

١٠٦ - أفلاطون , الجمهورية , ٥٦٣ ب .

٢

أثينا فى عهد
ديموستينيس

● ● كانت أهداف ديموشثينيس وسياسته موضوع جدل كبير ولكن الذين كتبوا عنه قلما ألقوا بالآ إلى الأثينيين الذين تكلم اليهم وبنّا تسيطر علينا الفكرة العامة من أنهم ، إذا ما قورنوا بالخطيب الملهب وطني ، كانوا جماعة من الكسالى المتواكلين الجبناء المحبين للهو ، ينفرون من الحرب ولا يهتمون بما عليهم من التزامات ، بل يفضلون الحصول على القليل مما يرغبون داخل مدينتهم دافعين الأجور للمرتزقة ليحاربوا بدلا منهم وأحيانا يقصرون في دفع تلك الأجور ، فهل صدق هذا الحكم ؟ ، إنها الصورة التي تبدو بارزة من خطب ديموشثينيس التي تكاد تقدم لنا بالإضافة إلى أحاديث الخطباء المعاصرين له كل ما لدينا من شواهد ، وأقترح هنا طرح هذه الشواهد للبحث من جديد .

« ادفعوا ضريبة الحرب » (εἰσφέρειτε) « واخضعوا بأنفسكم في الجيش » (αὐτοὶ στρατεύεσθε) . هاتان هما دعوتنا ديموشثينيس الرئيسيتان اللتان يركز عليهما في مخاطبته للشعب . ولنبدأ أولا بمناقشة ضريبة الحرب . انه موضوع فني وجبلى إلى حد بعيد ، وأرجوا المعلقة ان بدوت متعسفا بعض الشيء ، أما النقاط التي أحب أن أجعلوها فهي : هل كانت هذه الضريبة كالاقتاد السائد دائما ، ضريبة تصاعدية ؟ ومن الذي يدفعها وما مدى الإعفاء منها ؟ وما جملة المتحصل منها بالفعل ؟

كانت الأيسفورا (Eisphora) هي ضريبة الحرب تفرض بقرار من الشعب حسب ما تقتضيه الظروف ، واتخذت شكل جباية مالية ، ولهذا

القرض في أجرى إحصاء للممتلكات في ٢٧٨ - ٤٧٧ ق : م بلغ فيه مجموع ضرائب أتيكا حسب تقدير يوليوس ٥٧٥٠ تالت (١) ويذكر ديموستينيس أن ضرائب أتيكا (*δρακμα τῶν χωρῶν*) قد بلغت في عهده ٦٠٠٠ تالت ويقرر أن النسبة المثوية للجبايات عن هذا المبلغ لو كانت واحدا في المائة لكانت بمقدار ٦٠ تالت ، ولو كانت ٢ / ١ لبلغت ١٢٠ تالت وهكذا (٢) ومن الواضح في هذا الصدد أن يوليوس كان يعتقد أن الضرائب تمثل رأس مال البلاد لكل بقيمة الحقيقية من (أراض ومنازل وممتلكات أخرى) ، وقد كانت حقيقة أن هذه الضرائب كانت تستبعد الممتلكات دون حد الإعفاء. إلا أن ديموستينيس في إحدى فقرات خطبة الأولى ضد (٣) أفوبوس (*Αφούβου*) يستعمل تعبير (التقدير الضرائبي) بمعنى آخر ، فيقول : (٤) ٣ تالت هي ضريبة *ἑντακαίδεκα ταλάντων γὰρ τρία ταλάντα* ، والتفسير إن أنه في حالة الثروات الأصغر كانت النسبة أقل من الخمس . ومن هذه الفقرة ومن إشارة غامضة في بولوكس (*Pollex*) (٥) نشأت النظرية القائلة بأن (تقدير الضرائب) لم يكن يمثل القيمة الحقيقية لممتلكات الفرد بل مجرد قيمة ضرائبية وأن القيمة الضرائبية كانت بنسبة أعلى عند القبي منها عند الفقير ، وبذلك كانت ضريبة الحرب (الأسفورا) هي الضريبة الوحيدة التصاعدية المعروفة في العلم القديم .

وتثير هذه النظرية مشاكل كثيرة : فهي أولا تبطل معقدة للغاية فقد كان الوضع يقتضي بأن قرض الضرائب على خمس رأس مال أغنى المواطنين بينما الأمر الطبيعي يقتضي تقدير هذه الضرائب عن كل ممتلكاتهم ، ثم يكون بعد ذلك التقدير التنازلي بالنسبة للطبقات الأفقر . ثانيا أن هذه النظرية تتعارض مع نص معاصر (٦) هو حقه إيجار يلزم فيه للمزارع بدفع ٥٤ دراخمة إيجارا سنويا تضاف إليه إذا فرضت ضريبة الأسفورا مبلغ ٧ مينا في حسب تقدير الضرائب (*κατὰ τὸ πηχὺμα καθ' ἑπτὰ μνας*) فيكون الإيجار بنسبة ٨ / ٧ تقريبا إذا كانت المينا السبع هي القيمة الفعلية للممتلكات ، ويصبح أمرا غير معقول إذا كانت القيمة الحقيقية خمسة أمثال هذا المبلغ أو أكثر ويصبح أيضا التقدير لكل للضرائب ، في أتيكا غير معقول

من ذلك . قد يكون ٦٠٠٠ تالت مبلغا ضئيلا ولكن يجب أن نتذكر أنه لا يشمل آلاف الممتلكات الصغيرة دون حد الإعفاء ، وكما تبين الإشارات العديدة عند الخطباء (٦) فإن إخفاء الثروات والحالات التي تقل عن مستوى التقدير الضرائبي كانت القاعدة لا الاستثناء ، ومن جهة أخرى فإنه لمن المنجمل تماما أن تكون قيمة الممتلكات الأتيكية الخاضعة للضرائب قاصرة على خمسة أمثال لا ٦٠٠٠ تالت بل أكثر كثيرا ، فتقدير الضرائب ، إذا تعبر استعمال بمعنيين للإشارة على القيمة الحقيقية وذلك في النص وفي عبارة تقدير ضرائب البلد ، كما يستعملها ديموستينيس في الخطبة الأولى ضد أفوبوس ومن ثم كانت الضريبة نجبي حسب تقدير الضرائب بالمعنى الأول ، أي القيمة الحقيقية وإلا فإن حساب ديموستينيس الذي توصل فيه إلى أن نسبة ١ / ١٠ تأتي بستين تالت سيكون غير معقول . ولا بد إذن أن يكون ديموستينيس قد استعمل هذه الكلمة في غير معناها الفني في الفقرة التي ذكر فيها أن (التقدير الضرائبي) لمبلغ ١٥ تالت هو ٣ تالت فيما يخص أكبر الثروات .

وفي هذا الصدد يشير ديموستينيس أكثر من مرة إلى نسبة ١ : ٥ . ولكنه في كل الفقرات (٧) الأخرى يستعمل تعبرا آخر ، إنهم ينتظرون مني أن أدفع هذه الضريبة (*ταυτὴν ἡξιουν εἰσφέρειν τὴν εἰσοδραν*) أو يقول وأن أدفع ٥٠٠ دراخمة عن كل ٢٥ مينا *κατὰ τὰς πέντε καὶ εἰκοσι μνας πεντακοσίας δραχμὰς εἰσφέρειν* أو غموه على دفع ثروته كضريبة ، ولما لاشك فيه أن الضريبة لم تجب أبدا على أساس هذه النسبة الخيالية ، ففي الحقيقة دفع ديموستينيس خلال العشر سنوات عندما كان ما يزال قاصرا ١٨ مينا عن ١٥ تالت التي جرى عليها التقدير (٨) فإذا تعني عبارات ديموستينيس ؟ لقد رأى أخيرا المستر مايجس Meiggs (٩) أن نسبة الخمس ١ / ٥ هي الحد أقصى ، فهي أعلى قدر يمكن مطالبة الأثرياء بسدادها كجملته لكل مدفوعاتهم الضرائبية خلال حياتهم وبالنسبة للطبقات الأفقر من دافعي الضرائب فقد كان هذا الحد أقل من تلك النسبة . فالأسفورا إذا كانت نجبي بنسبة مثوية حسب القيمة الحقيقية لكل الممتلكات الداخلة في نطاق الضرائب ولم تكن ضريبة تصاعدية : فإذا بلغ

مجموع الضرائب المتعددة مثلا نسبة بله (والأرقام الحقيقية غير معروفة) من رأس المال كان من حق أفراد الطبقة الفقيرة أن يطلبوا الإعفاء بينما كان على أفراد الطبقة الثرية أن يستمروا في الدفع بنسبة خمس رأس مالهم كحد أقصى .

هذه النظرية تستدعي النظر إذ أنها تعطي معنى لعبارات ديموستينيس ، وتنفق وطرق التفكير اليوناني ، فقد كانوا يميلون إلى اعتبار ثروة الفرد أساس التوازن بصرف النظر عن الدخل ، يقيسون عليها مجموع مدفوعاته في « التبرارارخيات » والخدمات العامة (الليتورجيات) وضريبة الحرب (١٠) ولكن تطابق مثل هذا النظام كان لابد وأن يقوم على حسابات على جانب كبير من التعقيد ، وذلك لأن الثروات في الواقع لم تكن متوازنة فقد كانت تكبر وتتضاءل بالميراث ، كما أنها تتزايد باستثمار الزائد من الدخل وتتناقص بدفع الصداق وبيع الممتلكات . لهذا أرى أنه من الصعب الاعتقاد بأن مثل هذه الطريقة المتقدمة كانت نافذة وأرائي أوافق هنا على تفسير آخر لكلمات ديموستينيس أبدأه بـ « تلميذي السابق مستر دي سانت كروا Mr. de Ste Croix (١١) » يذكر ديموستينيس في إحدى فقراته أن أوصيائه جعلوه رئيسا (ἡγεμῶν) لديموريته (συμπολιτῶν) والديموريا عبارة عن جماعة من ستين مواطنا من أغنى مواطني أثينا يلزمون بالقيام ببعض الخدمات العامة أي (الليتورجيا) خاصة القيام بعبء صيانة سفن الأسطول الحربي (τριηραρχία) ثم القيام مقدما بدفع ضريبة الحرب بدلا من المواطنين الفقراء وقد وجدت في أثينا عشرون ديموريا ، إثنان من كل قبيلة) ، ولم يكن تقديرها الضرائبي ضئيلا بل كان مرتفعا للغاية إذ بلغ مادفنه هو ٥٠٠ دراخمة عن كل ٢٥ مينا (١٢) وفي ذلك الوقت كان الرؤساء مع رجال الصف الثاني والثالث (δευτεροὶ καὶ τρίτοι) في الديموريات وهم الذين أصبحوا فيما بعد جماعة الثلاثمائة (١٣) وهم الذين كانوا يدفعون الضريبة مقدما (οἱ προεισφέροντες) وبالتالي كانوا يجمعونها من أعضاء ديمورياتهم الآخرين ، أفلا يمكن أن يكون هذا النظام كان قائما منذ نشأة الديموريات وأنه كان الضمان لدفع الضريبة مقدما (προεισφορά) والتي قدرت بالخمس ١ من ثروة الدافع وفق مقدار ثروته ؟

وتكتنف وجهة النظر هذه صعوبات أيضا . ففي عام ٣٥٧ كانت هناك متأخرات من الديون بلغت حوالى أربعة عشر تالنت عن الثلاثمائة تالنت الإضافية التي كانت قد طلبت في العشرين سنة السابقة (١٤) . قد يكون بعض هذه المتأخرات مستحق من بعض أعضاء طبقة الثلاثمائة : وقد يكون من الأمور ذات الدلالة أن من بين المدينين الذين ذكرهم ديموستينيس إثنين كانا من أعضاء التبرارارخيا (١٥) وعلى ذلك فلا بد أنهما كانا على درجة كبيرة من الثراء مما أهلها لكونها في عداد طبقة الثلاثمائة . وعلى أية حال فإن نصف متأخرات الديون تجمعت من مبالغ صغيرة جداً نادراً ما تجاوز أى منها - حسب ما أورده ديموستينيس (١٦) - مينا واحدة في ذمة ٤٠٠ أو ٥٠٠ من المدينين ، فكيف يظل كل دافع الضرائب مدينين للخراتة إذا كانت جماعة الثلاثمائة تتكفل بدفع ما عليهم من ضريبة مقدما ؟ لعلمهم كانوا مدينون لبعض أعضاء الثلاثمائة لا للدولة .

هناك إجابتان معقولتان على هذا السؤال ، فمن الجائز أن كان « الدفع مقدما » تدبيراً معدا للعمل عند الضرورة القصوى ونادرا ما استخدم خلال العشرين سنة هذه أو ربما لم يستخدم إطلاقا ، ومن الجائز أيضا أن كانت المهمة الرئيسية لطبقة الثلاثمائة ليست الدفع مقدما بل ضمان الضريبة التي تدفعها ، أو المفروضة على جماعاتهم ، أو التعهد بها ، وقد يشير إلى ذلك استعمال كلمة « يدفع » (εἰσφέρειν) لا كلمة « يدفع مقدما » (προεισφέρειν) فيما يتصل بطبقة الثلاثمائة في أولى الإشارات إليهم . (١٧) وفي هذه الحالة فالضمان لم يكن إذن قسرا نظرا لفتور التحمس لجمع الضريبة إذا ما كان الحافز الضروري الذي اقتضى ذلك قد انتضى . (١٨)

والمشكلة الثانية أنه عندما دعت الحاجة في عام ٣٦٢ لجمع ضرائب لتمويل حملة بحرية قرر الشعب أن يعين أعضاء المجلس أشخاصا يمثاون مجموع الديميات (القرى) ممن كانوا أعضاء في الديم أو ممن يمتلكون أراضي في هذه الديم ليدفعوا الضريبة مقدما للدولة . (١٩) وهنا نجد تجاهلا تاما لطبقة الثلاثمائة وإجماعا على أنها لم تكن قد شككت بعد ، فالمعتقد أن الضرورة في عام ٣٦٢ التي دعت لأول مرة إلى « الدفع مقدما » أو إلى الإجراءات

السابقة الذكر كانت تجربة أولى أدت إلى إنشاء هيئة الثلاثمائة .

وهناك حائل دون ذلك رأى فقد أشار إيسايوس (Isaacus) (٢٠)
إلى هيئة الثلاثمائة كنظام قائم يتصل بالإسفورا في خطبة ألقاها قبل هذا بوضع
سنوات . ثم اعترض آخر أنه حوالى عام ٣٧٦ (أى بعد إنشاء نظام السيموريات
مباشرة) عين ديموسثينيس رئيسا لسيموريته لثرائه رغم أنه كان طفلا في
السابعة ، مما يدل على أن منصب الرئيس لم يكن تنفيذا بل كانت مسئوليته
منذ البداية مالية ، ويستتبع ذلك استنتاج ضرورى هو أن هيئة الثلاثمائة
برؤسائها وأفراد المرتبة الثانية والثالثة للسيموريات المائة كانوا من البداية ذوى
مسئولية مالية تتعلق بالضريبة المفروضة على جماعاتهم (سيمورياتهم) وذلك
أما بالدفع مقدما أو التعهد بزمان دفعها . ويبدو أن ذلك كان في الواقع هو
الهدف من إنشاء نظام السيموريات .

لم يكن إذن عدم قيام هيئة الثلاثمائة هو السبب وراء قرار الشعب في
٣٦٢ بتعيين أشخاص في كل قرية أى (ديم) لدفع الضريبة مقدما . وقد
يكون مرد ذلك إلى أن « دفعا مقدما » كان قد جنى ثمره وأن هيئة الثلاثمائة
أعلنت أن المال وفير لديها . ولو أن الجباية كانت في السنة السابقة لطلبت
الهيئة الإعفاء رسميا (٢١) ، حيث أن « الدفع مقدما » كان من الخدمات
العامة (ليتورجيا) وقد يكون مرده إلى أن النظام السيمورى لطول إهماله
كان قد أصابه التفكك حتى أنه عندما ظهرت ضرورة مفاجئة كان لابد من
الانصراف عنه واتخاذ وسائل أخرى . وتأيدا لذلك يلاحظ أن التشريع
الاضطرارى لم يتجاهل هيئة الثلاثمائة فقط بل يبدو أنه تجاهل النظام السيمورى
كله لأنه تضمن قيام الديم بالجباية بدلا من السيموريات (٢٢) وقد لا تكون
هذه الجباية إسفورا عادية (ضريبة حرب) ، بل ضريبة خاصة قامت على
أسس أخرى وحلت محلها ، إما لأن قدرة دافعى ضريبة الحرب كانت قد
وهنت مؤقتا وإما لأن آلية تقدير وجمع ضريبة الحرب قد فقدت فاعليتها
بشكل خطير . ويستعمل المتحدث كلمتي προεισφέρειν (يدفع
مقدما) ثم προεισφορά (الإسفورا المطلوبة مقدما) لكن من
المحتمل أنه لم تكن الكلمتان تعنيان اصطلاحا فنيا ، بل كلمتان عاديتان تدلان
فقط على « دفع الجباية مقدما » ومن ناحية أخرى يشير إلى الحكام

الذين كانوا مكلفين بالجباية بمباراة « جامعى مال الحرب »
οι τα στρατιωτικά εισπραττοντες (٢٣) وهو ما يوحى بجباية عسكرية
خاصة أكثر منها ضريبة حرب منتظمة .

وهدف هذا النقاش الطويل لإثبات أن الإسفورا لم تكن ضريبة تصاعدية ،
بمعنى أن كل الذين كانوا يخضعون لأدائها قد دفعوا نسبة موحدة من رأس
مالهم سواء كانوا أغنياء أو فقراء . والآن فموضوع سؤال الثانى ، كم من
المواطنين أدوها ؟ أما من جهة أن العدد كبير فقد تضمنت ذلك كتابات
ديموسثينيس في فقرات عديدة فهو يتحدث مثلا عن مجموع الشعب
(οἱ πληθεὶ τῶι ὑμετέρῳ) وقد أرق بضريبة الحرب (٢٤) . واعتقد أن
هناك إجابة أخرى أكثر تحديدا ، فمن المتفق عليه بصفة عامة أنه كان هناك
مائة سيموريا لضرائب الحرب مقابل ٢٠ سيموريا تريا رارخية (٢٥)
وقد شكلت العشرون سيموريا التريا رارخية على نمط سيموريات الإسفورا
بحيث ضمت ١٢٠٠ شخص أى ٦٠ شخصا للسيموريا الواحدة (٢٦) وعلى
نفس الأساس شملت المائة سيموريا الخاصة بضرائب الحرب ٦٠٠٠
شخصا . والآن إلى أى حد كانت حدود الإعفاء ؟ لقد أشار ديموسثينيس
مرات عدة إلى الـ ٢٥ مينا . كوحدة أساسية للتقدير الضرائبى أى « أن
تدفع خمسمائة دراخمة لكل ٢٥ مينا πέντε καὶ εἰκοσι μνᾶς κατα τὰς
εἰσφέρειν πεντακοσίας δραχμὰς (٢٧) وقد ذكرها في مناسبة
واحدة بشكل أوضح إذ يقول « انك قد قدرت لى أن أدفع خمس
مينات » (πέντε μνᾶς συνεταξάτ' εἰσφέρειν) يعنى أن يدفع الخمس . (٢٨)
وهذا يدل على أن ٢٥ مينا كانت الحد الأدنى لرأس المال الذى تفرض
عليه ضرائب . ويتفق هذا مع ما لدنيا من أرقام أخرى ، ففي ٣٢٢ ق م
عندما شرع أنتيباتير في تحديد المواطنين الذين يمتلكون أكثر من ٢٠٠٠
دراخمة (أى عشرين مينا) وجد أن ٩٠٠٠ شخص يدخلون في هذا
النطاق . (٢٩) فإذا كان هناك ٩٠٠٠ شخص يملك كل منهم أكثر من
٢٠ مينا فلا بد أن يكون هناك ٦٠٠ شخص يملك كل منهم أكثر من ٢٥ مينا .
وفي النهاية : كم جنى بالفعل من ضريبة الحرب ؟ يخبرنا ديموسثينيس في

خطبه ضد أندروتيون (Androcton) بأن الجباية بلغت فيما بين ٣٧٧ و ٣٥٧ حوالى ثلثاة ثالث أو أكثر قليلا (٢٠) وذلك بنسبة ٢٥ ٪ سنويا كتقدير ضرائبي على ٦٠٠٠ ثالث . وقد دفع ديموستينيس في فترة العشر سنوات من حملاته (٣٧٦ - ٣٦٦) مبلغ ١٨ مينا على تقدير ضرائبي له بلغ ١٥ ثالث (٢١) وهذا يساوى ٢ ٪ سنويا وطبعاً قد جرى هذا التقدير على أساس رأس المال . ولكن إذا حسبنا الدخل على أساس ١٠ ٪ من رأس المال باعتبار الأرض والمال معا فإن الجبايات خلال هذه الفترة المليئة بالحروب تمثل ٢ أو ٢ ½ في المائة كضريبة دخل ، أو بالتغيير الحديث من خمسة إلى ستة بنسات على الجنيه الواحد . ولنا حقا أن ندعش عندما يتحدث كسوفون عن الأثينيين خلال هذه الفترة بالذات وكأنهم قد أنهكتهم جبايات ضريبة الأيسفوراء ἀποκναιομενα χρημάτων εισφοράς (٢٢) .

غير أن دفع الضرائب أمر يصبح من قبيل العادة - ولقد كان بشر أسلافنا زيادة بنس على الجنيه - إلا أن الأثينيين لم يستطيعوا أبداً اعتياد دفع ضريبة الحرب لأنها كانت أداء عارضا ، وعندما غدت مرتفعة نسبيا تحدث ديموستينيس عن ١ ٪ و ٢ ٪ كأمر عادي ، (٢٣) وهو ما يعادل ضريبة دخل قدرها ٢ شلن و ٤ شلن على الجنيه . وقبل أن نجهر بلوم الأثينيين يجب أن نضع في الاعتبار أنه لم تكن هناك علاوات شخصية ، أى علاوة زوجة أو أطفال لتخفف من فداحة العبء على الرجل الفقير الذى يعول أسرة كبيرة ، وقد يكون ديموستينيس على حق في استعطائه المخلصين من أجل القلاحين الذين كانوا في عسر وضيق رزق ، ونظرا لتفقات تربية أطفالهم والمصروفات العائلية وغيرها من المطالب تراكت عليهم ديون ضريبة الحرب . (٢٤) ولا شك أن الأمر بالغ أن تعتمد أسرة في عيشها على مزرعة تساوى ٢٥ مينا . ويعرض أحد المتضادين قضيتهم قائلا : لقد ترك والدى لى ولأخى ملكا لا تزيد قيمته عن مبلغ ٥ مينا لكل منا وليس من العمل أن نعيش على ذلك . (٢٥) وقياسا على الرقم الوحيد الذى بين أيدينا عن ثمن الأرض في القرن الرابع (٢٦) فقد كان قوام المزرعة التى تساوى ٢٥ مينا سبعة أفدنة (agros, ager, acres) بغير ملحقات من آلات أو متزل أو أثاث ، فإذا ما أجرت

بحساب ٨ ٪ وهو الإيجار المعتاد فيما يبدو آنذاك ، فإنها تأتى بـ ٢٠٠ دراخمة إيجارا سنويا ، في حين أن المأكل وحده للفرد الواحد يتكلف ١٨٠ دراخمة بخلاف الملابس والأحذية والمطالب الأخرى (٢٨) . فالملك لئىل هذا النصاب عادة ما يقلحه بنفسه تساعده في ذلك أمرته كيما يحصل على دخل يزيد على القيمة الإيجارية ، ومع ذلك فإن هذا الدخل لم يكن ليسد حاجة الأسرة من الطعام .

نظام غير عادل لضريبة الحرب يعنى أنه بينما يضيق النقي بشكل أخف نسبيا كانت جمهرة الفقراء من دافعى الضرائب يعانون بحق من مجرد ضريبة ضئيلة عارضة ، ويجمعون تماما عن التصويت بالموافقة على أى من هذه الضرائب . والواقع أن ما كان يجب ضئيل جدا ، فمن أين إذن كانت تنفق أثينا على حروبها ؟ وللإجابة على هذا التساؤل يجب أن نرجع إلى مديح إيسوكراتيس لثيموثيوس Timotheus (٢٩) . كانت فضيلة ثيموثيوس الكبرى فيما يبدو أنه كان قائدا مقتصدا في نفقات مايقوم به من حروب ، لم يأخذ من خزانة الدولة سوى ١١٣ ثالث للمركبة الكبرى حول البلوبونيز والى فاز فيها بكوركيرا في ٣٧٥ . يعطينا أبولودوروس Apollodoros بعد ذلك بعامين صورة حية عن أبواب مصروفاته ، عندما كان عليه أن يرهن ممتلكاته ويستدين باليمين وبالشال ليبقى على سفنه الستين وحدة واحدة (٣٠) أما خليفته أفيكراتيس (Iphicrates) فقد كان عليه أن يؤجر مجدفيه كعمال زراعيين في الفترات التى تخللت العمليات الحربية . (٣١) ولم يأخذ ثيموثيوس أية أموال عامة للانفاق على المعركة التى انتهت بالاستيلاء على ساموس في ٣٦٥ . وفي السنة التالية أنفق على عمليات الاستيلاء على بوتيديا (Potidaea) والمدن التراقية الأخرى من حصص الحلفاء المحليين .

هذه الحقائق قد أثرت في دعوة ديموستينيس الثانية من أجل الخدمة في فرق الهوبليتاي ، ولا يمكن أن ينهم الأثينيون بالجبن ، انهم يعودون دائما إلى الحرب بنفس الأسلوب الرائع القديم الذى كانوا عليه في القرن الخامس في حرب بيوتيا وايويا والبلوبونيز بل وفي المعارك البعيدة في تراقيا ، ففي ٣٦٩ جمعوا ضريبة جماعية لمعاونة اسبرطة ضد طيبة ، وحارب ٦٠٠ منهم في مانتينا (Mantineia) في عام ٣٦٢ واشترك ٥٠٠٠ من المشاة و ٥٠٠ من الخيالة في موقعة ثيرموپيلاي (Thermopylae)

عام ٣٥٢ ، وقد جمعت ضرائب جماعية من أهل خيرونيا (Chaeronea) وحارب ٥٠٠٠ من المشاة و ٥٠٠ من الخيالة في الحرب اللامية .
(٤٢) لم يتمتع الأثينيون عن القتال لكن ما كانوا يخشونه يمكن استنتاجه من الطريقة التي أراد بها ديموستينيس أن يكون جيشا صغيرا دائما ، والتي اقترحها في الفيلية الأولى . ان المبدأ الأثيني هو الخدمة العسكرية لمدة معينة لا لمدة طويلة وعلى فترات منظمة للتسريح . (٤٣) وارتأى كذلك ضرورة أن تقوم الدولة بمعونة مالية تدفعها لهم بقدر زهيد قد لا يتعدى ٢ أوبل يوميا . (٤٤) وعلى سبيل المقارنة نجد أن الأفيب (الشبان الذين يؤدون تدريبهم العسكري في اتيكيا) كانوا يحصلون على ٤ أوبل نظير أكلهم بمقتضى النظام الذي وضعه ليكورجوس (Lycorgos) (٤٥) . بل ان التابعين العبيد للدولة كانوا يحصلون على ٣ أوبل في اليوم (٤٦) . فهكذا يحفظون التوازن ، وهو الوجه المشرق الذي يأمله ديموستينيس من الحرب .

وفي فقرتين أخريين يشير ديموستينيس إلى أن الهوبليتاي كان عليهم بالطبيعة أن يعولوا أنفسهم وفي « البعثة غير الآمنة » (De falsa legatione) عنوان لخطب اتهم فيها ديموستينيس الخطيب ايسخينس Aeschines بالرشوة عندما أرسل في بعثة سياسية إلى فيليب ملك مقدونيا ، مما جعله يغري شعب أثينا بأن يقيم مع فيليب سلما غير مشرف (٤٧) بقدر ديموستينيس تكاليف حملة ترموبيلاي بمبلغ ٢٠٠ تالنت ، وإذا ما حسمت نفقات الذين خدموا بها . وفي خطبته الأولية الأولى (٤٨) يؤكد : « إذا ما كان عليكم أن تؤدوا بأنفسكم الخدمة بالخارج لثلاثين يوما فقط وأن تأخذوا ماتحتاجونه أثناء ذلك من منتجات بلدكم - أعني بينما لا يتهدد بلدكم عدو - فإن الفلاحين بينكم سيتعرضون فيما أظن لخسارة أكبر من كل ما أنفقتموه في الحرب حتى الآن » .

إن ما كان يخشاه الهوبليتيس الأثيني حتى الآن هو أن يجد نفسه مسوقا إلى الإبحار إلى مقدونيا ثم يترك هناك ليعاني الجوع لأجل غير محدود بينما مزرعته أو عمله في وطنه يتعرض للخراب والدمار . لقد تغيرت الأحوال

تماما عما كانت عليه في أيام القرن الخامس السعيدة عندما كان الهوبليتيس يحصل على درخمتين يوميا (٤٩) ، ويجب أن نذكر أن الكثيرين من هؤلاء الهوبليتاي كانوا فقراء تماما ، واعتقد أن ممتلكاتهم بصفة عامة - ولعله صحيح إلى حد ما - بلغت قيمتها ٢٠٠٠ دراخمة (٥٠) أي على وجه التحقيق خمسة أفلنة وبقرة . ان ديموستينيس في ميدياس (Meidias) كان أسفا تماما وهو يقدم شاهدا فقيرا من الهوبليتاي : « لعله رجل فقير ولكنه ليس وغدا لثيا » (πέντης μὲν ἰσως ἐστίν· οὐ) (πονήρος δὲ) ولأنها لا يملاء طريقة في سياق حديث مكرس للنيل من ميدياس الرجل الغني . (٥١) وعندما اجتمعت القرية (الديم) التي ينتمي إليها مانتيبوس ، أحد المتعاملين مع ليسياس لاختيار المجندين وجد أن كثيرين من فقراء الهوبليتاي لا يستطيعون التكفل بنفقات رحلتهم فنظم لهم اكتتابا ليعمل كلا منهم بثلاثين دراخمة . (٥٢)

وقد طبقت نفس الاعتبارات بفاعلية أقوى على الخدمة البحرية التي طالما استحث ديموستينيس المواطنين عليها فقد كانت الخدمة في الأسطول قاصرة على الثيتيس ، وجدير بالملاحظة أنه لم يكن في إمكان أثينا في هذه الفترة الاعتماد على متطوعين للتجديف في سفن التريريس (السفن الحربية ذات الثلاثة طوابق) . فكان نظام التجنيد الإجباري هو الأسلوب المائد دائما . (٥٣) ومن يقرأ خطبة أبولودوروس ضد بوليكليس (Polydes) يتحقق من السبب ، لقد انقضت الأيام التي كان الأجر فيها دراخمة يوميا (٥٤) إذ يظل الرجال شهرين لا يتقاضون أجرا ما ، ثم يتقاضون بعد ذلك الجراية فقط لبقية العام وخمسة أشهر كذلك بل حتى المال المخصص للجراية غالبا ما كان ضيلا لا يكفي في جملة لإتمام رحلة العودة . (٥٥) لقد كان هذا بالنسبة لرجل يتكفل بزوجه وعائلته كارثة فلا عجب إذن ، كما يقول أبولودوروس ، أن يهجر الخدمة أعداد كبيرة حين تعود إلى أثينا سفينة تربريم في منتصف العام ويرفض الباقون الإبحار ثانية ما لم يحصلوا على شيء يقدمونه لعائلاتهم (٥٦) εἰς διοίκησιν τῶν οὐκείων .

لا شك أنك انتظرتني طويلا لأذكر « الثيوربيكون » *θεωρικόν* التي تشغل مكانا أوسع لدى الملقين على ديموستينيس أكثر من شغلته في خطبه والتي كان لها أهمية سياسية أكثر منها مالية — وكما يقول ديموستينيس نفسه « إن المبلغ الذي تتجادلون في أمره ضئيل ولكن التقليد المرتبط به هام » (٦٣) يتكون المبلغ من فائض الدخل السنوي المعتاد الزائد عما تتطلبه نفقات فترات السلم *τὰ περιόντα χρηματὰ* της διοικήσεως — وفي وقت الحرب كان الفائض يضاف حسب القانون إلى ميزانية الحرب *τὰ στρατιωτικὰ* (٦٤) كما كان يوزع على المواطنين في بعض أيام الأعياد بمعدل ٢ أوبل للفرد (٦٥) ووفق ما جاء عند ديموستينيس فقد انتفع به حتى الميسورون (٦٦) فإذا افترضنا أن ١٨ ألفاً من بين ٢١٠٠٠ مواطن قد تقاضوا هذا المال بالفعل (٦٧) فإن النفقات تكون إذن ثالث واحد في اليوم.

لقد اختلف في عدد مرات التوزيع حسب مقدار اعتماد الثيوربيكون . فيذكر أحد الفقهاء أن جملة نصيب الفرد كان دراهمة في ٣٩٥ — ٣٩٤ ق . م (٦٨) أي أن التوزيع قد أجرى ثلاث مرات ربما في أيام أعياد الديونيسيا (Dionysia) الثلاثة ، وفيه آخر يتحدث عن توزيعه في عيد الديونيسيا وعيد الباناثينيا (٦٩) *Panathenaea* أي مدة ٦ أيام . ويذكر هيريدس *Hypereides* (٧٠) أن رجلاً انتحل شخصية ابن له كان خارج البلاد فدفعت غرامة قدرها ثالث نظير خمس دراهمات ، وهو ما يمكن أن يكون قد حصل عليه طوال عدة سنوات . أما إذا اعتبرنا أن الدراخمات الخمس تمثل منحة عام واحد فإن التوزيع يكون قد أجرى لمدة خمسة عشر يوماً ، وتكون النفقات ١٥ ثالث أو ١/٣ من واحد في المائة من الايسفورا .

والشاهد الوحيد على أن الثيوربيكون قد تضمنت مبالغ كبيرة رواية جاءت في بلوتارخوس (٧١) تقول أنه عندما تاق الاثينيون إلى إنزال أسطول إلى البحر لمساعدة الثائرين ضد الاسكندر أحمد ديماديس *Demades* جنوة حماسهم بقوله إن النفقات

إن علم وجود خزينة عامة زاد بطبيعة الحال من النفقات التي يتحملها التريارارخين ممولى من الأسطول أيضاً ، ففي ٣٧٣ فرض تيموثيوس على ممولى السفن من الستين ، أعضاء ميموريته أن يقدم كل منهم ٧ ميناي للأكل البحارة (٥٢) ولكونه ثرياً استطاع أن يفي بتقديم هذه الأموال برهونات على ممتلكاته إلا أن غيره من التريارارخين كانوا أقل حظاً منه إذ كان على أبولودروس مثلاً أن يستدين بقدر ما يريد من عملاء آيه فيما وراء البحار . (٥٨) ومع ذلك فقد كان العيب الأساسي للتريارارخيا هو الطريقة الخاطئة التي يعمل بها النظام السيمورى ، فقد أنشئت سيموريات التريارارخيا في ٣٥٧ ق م (٥٩) . وحين يوجد في التريارارخيا أو الستريارارخيا *Syntrierarchy* رجل مسئول أورجلان ، مسئولان عن تمويل سفينة (تبريم) واحدة لمدة عام ، فإن هذا الواجب يكون عبثاً ثقيلاً جداً بالنسبة لبعض الأفراد ممن تقع عليهم مسئولية هذا الواجب ، ورغم ذلك فلم توضع أية قاعدة لتنظيم المشاركة في النفقات داخل السيموريا وكانت الطريقة العامة أن يدفع كل الأعضاء أنصبة متماثلة وقد أدى ذلك — كما أوضح ديموستينيس في خطبته *Meidias* . ميدياس ودى كورونا *De Corona* إلى أن يدفع أكثر الأعضاء ثراء الذين يستطيعون أن يقوموا وحدهم بالتريارارخيا مرتين وثلاث مرات $\frac{1}{11}$ من التريارارخيا وهي نفس النسبة التي يدفعها أفقر الأعضاء من الـ ١٢٠٠ الذين لا يقوون على الوفاء بها إلا بمشقة . (٦٠) وقد أمىء فهم مشروع ديموستينيس الأول للإصلاح ، في حديثه عن السيموريات ، لقد اقترح — وهذا صحيح — أن تقدر المدفوعات بنسبة الممتلكات ولكنه ارتأى كذلك بسط العبء على نطاق أوسع بتحميله لكل دافعى (ضريبة الحرب) (٦١) وكان يقصد من ذلك أن تصبح التريارارخيا ضريبة حرب إضافية بكل ما فيها من ظلم . وقد استطاع ديموستينيس فيما بعد أن يخفف أبعاد القضية فأتى بعبء التريارارخيا كله على الثلاثمائة مواطن أغنى المواطنين جميعاً ، بنسبة ثرواتهم حتى أن بعضهم تكفل بالوفاء بالتريارارخيا مضاعفة (٦٢) .

مستكون على حساب مبلغ كان قد احتجزه للتوزيع بنسبة ٥٠ دراخمة للفرد في مناسبة عيد خيوس Cheos . وإذا كان لهذه الرواية أساس تاريخي فاني أميل إلى ربطها بأخرى وزع فيها ليكوجورس ، بدون تفريق : ممتلكات شخص يدعى ديفيلوس Diphilus - المصادرة على الشعب بمقدار ٥٠ دراخمة (ويقول البعض بمعدل مينا) للفرد : (٧٢) ومن المحتمل أن هذه الواقعة قد حدثت في ٣٣١ عندما نزل الملك أجيس Agis إلى المبدان وكان ديماديس وليكوجورس يعملان معا ليجنبا أثينا الحرب . فمنحة الخمسين دراخمة إذن لم تكن توزيع ثيوريكون عادي إنما كانت منحة خاصة ترتبت على خير مفاجيء هبط على الخزينة .

ومهما يكن فإن كل الشواهد تدل على أن الثيوريكون كان من الوجهة المالية وسيلة ضئيلة للترفيه في منتصف القرن الرابع ، ولم يكن ديموشينيس كيباً حين نفر الناس منه ومن سياسته بمحاولته نقل الثيوريكون إلى حصيلة الحرب حتى في زمن السلم . وعندما انخفض الدخل إلى ١٣٠ تالت في السنة وكان أمرا مثيرا - حقا - أن يجد المرء مبلغ ٦ تالت يتبدد هكذا ، وهنا يقع ديموشينيس في حبالل ايوبولوس (Eubulus) ، وبعدئذ غير رأيه عندما زاد الدخل ٤٠٠ تالت . وفي القليلة الرابعة يؤيد الهدف من الثيوريكون (٧٣) وإن كان في ذلك مفسطانيا إلى حد ما . أما من الناحية السياسية ، فقد كان الثيوريكون كما قال ديماديس « رباط الديمقراطية » (η κόλλα της δημοκρατίας) (٧٤) إذ أحست كل الطبقات بنفعه . فبطبيعة الحال رأى الفقراء ، الذين لا يمثلون الثنيس فقط بل كذلك جانباً هاماً من الهوليتاي ، في مثل هذه المنحة على ضآلتها ، شيئا مرضيا للغاية إذ أتاحت لهم أن يستمتعوا بالأعياد بقلب منشرج . كذلك كان الثيوريكون للأغنياء سلاحا سياسيا مؤثرا يدعم سياسة السلم أو التهدة التي آثروها ، ولم يتوعد ايوبولوس بالإسفورا فحسب التي كانت لا تؤثر إلا في ٦٠٠٠ مصوت بل أيضا هدد بنقل الثيوريكون إلى حصيلة الحرب الأمر الذي يتأثر به كل المواطنين ، مالم تصوت الجمعية من أجل صلح فيلوكراتيس (Philocrates) . (٧٥)

واستطاع مدياس أن يقول : « هل تنظرون أن أدفع من أجلكم ضريبة حرب بينما تنعمون بالأموال التي تغدق عليكم ؟ » (٧٦) وقد خصص ديموشينيس جزءا كبيرا من القليلة الرابعة لإبطال حجة المواطنين بأنه لا يمكن أن ينظر منهم دفع ضريبة الحرب والقيام بالتربارارخيا بينما يمنح الفقراء الثيوريكون (٧٧) .

ومن الأوضاع التي تبدو متناقضة أن يسهم زعماء الفريق الذي ينتصر للسلام ، وهم جماعة من أكثر الناس ثراء - نظراً لعجز الميزانية الأثنية - في نفقات الحرب بأقل قدر إذا ما قيس ذلك بما يملكون من إمكانيات ، ومع ذلك فقد تحول هذا المعجز ذاته لمصلحتهم ، لما فرضته الحرب من مصاعب وتضحيات متفاوتة على كل الطبقات ، فحتى ميسوري الحال الذين كانوا أقل ثراء في مجموعة ال ١٢٠٠ عضو في سيموريات التريبارارخيا تحملوا نسبة غير عادلة في مصاريف البحرية . أما الطبقة الفقيرة من دافعي الضرائب الحربية فقد كابدت كثيراً لدفع نصيبها من الضرائب في حين توجس فقراء الهوليتاي والثنيس خوفا من استدعائهم للخدمة بالخارج في الجيش والأسطول لفترات طويلة دون ما أجر ، فضلا عن ضياع نصيبهم الضئيل من الثيوريكون . وهؤلاء حقا كانوا أكثر من عانى من الحرب ، ومع ذلك فهم الذين كانوا يدلون بأصواتهم في جانب الحرب إذا استنفروا إلى العمل ، وقد روى ديودوروس (٧٨) أنه عند موت الأسكندر نادى أصحاب الأملاك (οὐ κτηματικοί) بفكرة أن تمنح أثينا إلى السلم بينما استجابت الجماهير τα πλεθη لدعوة الخطباء من الفريق المنتصر للحرب وأعلنوا الحرب الالامية التي لعبت فيها أثينا دورا بارزا عظيما .

وواضح أن تحتاج الجماهير إلى قدر من التعبئة لتعطى أصواتها انتصارا للحرب ما دامت تعنى المتاعب لهم ، ولكن من الصعب أن نفهم لماذا وقد انزلقوا إلى الحرب لا يدلون بأصواتهم لإقرار جباية ضرائب توفر لهم أجرا مناسباً للخدمة في الهوليتاي والبحرية . لقد بلغ عدد دافعي ضرائب الحرب ٦٠٠٠ فقط أي أقل من ١/٢ عدد المواطنين الذين يقدرون بواحد وعشرين

ألقا بينما يتوقع المرء خمس غالية أعضاء الجمعية للتصويت بالموافقة على ضريبة لن يدفعوها هم. وجدير بنا أن نلاحظ في هذه المناصب لمجة ديموسثينيس فهو لم يقل مطلقاً بأن يتر الفقير أموال الأثرياء بل على العكس كان يدعو أعضاء الجمعية أنفسهم أن يدفعوا الضريبة. وكان في كل فقرة من خطب عن الحرب فيما عدا واحدة، يشير إلى دافعي ضريبة الحرب بضمير المخاطب (٧٩)، وهذه الفقرة الوحيدة التي خلت من إشارة المخاطب دلالة خاصة. فقد وردت في حديثه عن السيموريات حيث يفهم ديموسثينيس الحاضرين في اجتماع حربي، ويدعوهم إلى الترقق في جباية الضريبة يقول فيها: «وهب أنكم تريدون منا أن ندفع ضريبة ٨٥ في المائة؟» (٨٠). ويبدو أن النتيجة كانت، على عكس الاعتقاد العام من أن ذلك الاجتماع - حيث ألقى الحديث عن السيموريات - بقصد مقاومة الملح من توقع هجوم ملك الفرس على أثينا فقد كان متوسط الذين حضر هذا الاجتماع بصفة أساسية، من المواطنين اليسوريين نسبياً حقاً أن دافعي ضريبة الحرب كانوا يمثلون جزءاً مهماً من الحاضرين إن لم يكونوا أغلبهم وأنه في أوقات الأزمات فقط كانت الطبقات الفقيرة تقتحم الاجتماع وقد تفوز بأغلبية الأصوات على هؤلاء الذين عليهم أن يدفعوا الضرائب.

وإذا كان ذلك هو الحال في الجمعية، فقد كان على نحو أوضح في المحاكم حيث تتخذ قرارات سياسية بصفة نهائية عن إقامة دعوى لقضايا غير قانونية (γραφη παρανόμων) ونحن نتصور المحاكم عادة تتألف من القراء التواقين لكسب الأوبلات الثلاثة أجر يومهم، إلا أن كتابات ديموسثينيس ومعاصريه قلما تتفق وهذا التصور. إن خطبته Meidias ميدياس رغم دعوتها الدائمة للعزوف عن الثراء، تبدو لأول وهلة وكأنها تعضده. فقد صور ميدياس شخصاً بالغ الثراء، فخوراً بذلك، صلفاً بحتاً على القيام بواجباته العامة. وجدير بالملاحظة أن ديموسثينيس وقد رأى ضرورة الاعتذار عن تقديمه شاهداً فقيراً حقاً، وهو مترانو Strato من الموبليتي (٨١) قد يعنى كون الحديث بلقى على جمع من المومرين أو ذوي الأملاك (οι τας ουσίας έχοντες أو οι ευποροι

هذه عبارات مديح في خطبه الأخرى)، الذين قد يكرهون رجلاً ثرياً بلدياً (πλουσιος)، لفظ استعمال دائماً كتعبير عن المذمة) أكثر مما يكرهه الفقراء المعدمون. وفي خطبته اندروتيون وخطبته ديموكراتيس بصور ديموسثينيس للخوف الذي استولى على دافعي الضرائب الحربية من الفقراء بطريقة كان يتوقع، فيما هو ظاهر، أن تثير عطف مستمعيه، فالمستمع الفقير حقاً ما كان يشعر بحق على اندروتيون ودو يوقع الحجز على لخدمات ضحاياه المخصوصيات عندما لا يكون في حيازتهم شيئاً (٨٢) وغريب أن توجه خطبة الليبتينيس Leptinos إلى جمع من الفقراء. فما من كلمة وردت عن أثر القانون على الجماهير سواء كانوا مشاهدين للمناظر التي يخرجها الخوريجي (Choregoi المخرجون) أو راقصين (في الكورس) (٨٣). لقد كانت دعوى ليبتينيس أن قانونه يخلص الفقراء (نسبياً) من أعباء الخدمات العامة - الليتورجيا، بالعامق الأغنياء في الإحفاء وكان ديموسثينيس يحاول أن يثبت أن إبطال القانون، على العكس، لن يؤثر على الطبقة التي يجب أن تتحمل الليتورجيا: (٨٤) ولا بد أن كان حديثه موجهاً إلى جماعة من المحلفين متخين بصفة خاصة من هذه الطبقة. وأكثر دلالة من ذلك ملاحظة ورت في خطبة دينارخوس (Deinarchos) ضد ديموسثينيس (٨٥) يتوسل فيها لأى من المحلفين الذين كانوا أعضاء في هيئة الثلاثمائة عندما عرض ديموسثينيس قانونه عن الترياررخيا، أن يجبروا جيرانهم كيف ارتشى ديموسثينيس لتعديله، وقد كان مثل هذا النداء مثيراً للسخرية لولا أن أعضاء الثلاثمائة وهم أغنى رجال أثينا كثيراً ما كانوا يجلسون كمحلفين.

إن التأمل في هذا الأمر لا يبدو فيه شيء غير طبيعي فقد كانت أعظم القرارات السياسية ومصائر رجال الدولة تخضع بالمحاكم. أليس من الفظة أن كان القادة السياسيون يدفعون بمؤيديهم إلى قيد اسمائهم بين ٦٠٠٠٠ محلف؟ فهم لم يكونوا مرغبين على إدراج أسمائهم في السجل

اليوم ليت في القضايا البسيطة ، ولكنهم كانوا يصرون على ذلك بقوة عندما يكون موضوع القضية أمرا هاما ، وربما كان السابق على التحليل كمنطق عسكرونا : فالرجل العامل لا يمكن أن يمول عمله بثلاث أوبلات في اليوم - إنه لا يستطيع إلا أن يطعم نفسه فقط وفي مقنونه أن يكسب مثل هذا المبلغ ثلاث مرات حتى من أي عمل يصاحبه لا يطلب خيرة خاصة (١٦) تصعب أن نفسر لماذا لم يحضر القراء جلسات الجمعية حيث كان الآباء - مواخمة وأحيانا أوبلات - أعطهم ليرثوا أن لا يمتنع بتعبه - حين يتولاهم للتحرقون (αὐτοκτενεύουσιν) أمر - وقد يبتط منهم أن يحنوا كل قرار يتخذه يقر إلى المحاكم وعلى بحجة عدم قانونية الإجراءات .

أرجو أن يكون هذا التحليل قد ساعد على توضيح أية عقائده بالية كالحكماء ديموستينيس في قضية العظيم من أجل الديمقراطية الأكثنية ، وأن يكون قد أتاح لكم في نفس الوقت فهما أكثر تعاطفا مع الشعب الأكثني الذي كان تكلم إليه .

ملاحظات الفصل الثاني أثينا في عهد ديموستينيز

- ٢ - ٦٢ - ٧ .
- ١٤ - ١٩ - ٢٧ . انظر فيلوخوروس Philochorus و FGH الثالث ٣٢٨ : قطعة رقم ٤٦ .
- ٢٧ - ٩ .
- بولوكس Pollux ٨ - ١٣٠ .
- I G. الثاني - الثالث (٢) ٢٤٩٦ - إيسايوس ١١ - ٤٢ يفترض أن ٢٨ هو الإيجار الطبيعي للأرض .
- على سبيل المثال ليسياس ٣ - ٢٤ وإيسايوس ٧ - ٢٩ ثم ١١ - ٤٧ ثم إيزوكراتس ٧ - ٣٥ ثم ديموستينيز ٢٧ - ٨ ، ٢٨ - ٣ إلى ٤ ، ٤٢ ، ٢٢ إلى ٢٣ و ٤٥ - ٦٦ ثم إيسخينس ١ - ١٠١ ثم أفلاطون الجمهورية ٣٤٣ .
- ٢٧ - ٧ ، ٩ ، ٢٨ - ٤ و ٢٩ - ٩ .
- ٢٧ - ٢٧ .
- في Bury ; History of Greece الطبعة الجديدة ص ٨٩٠ .
- على سبيل المثال ليسياس ١٩ - ٢٨ إلى ٣٠ و ٤٢ - ٣ .
- انظر مقالته في Classica et Mediaevalia ١٤ (١٩٥٣) ص ٣٠ - ٧٠ .
- ديموستينيز ٢٨-٤ انظر ٢١-١٥٧ .
- انظر ملاحظة ٢٥ .
- ديموستينيز ٢٢ - ٤٤ .
- ليبتينس ex Kolles Leptines وكالبيكراتس ابن Ephorus الذي ذكره ديموستينيز في ٢٢ - ٦٠ كانوا تريارارخين (I G. الثاني والثالث (٢) ٦٠٩ ، الثاني سطر ٧٢ ، انظر ١٦٢٢ ج سطر ٣٦١ - ٣ ، ٢٧٥ - ٧ ثم ١٦٢٢ ب سطر ١٦٥ - ٦ .

١٦- ديموستينيز ٢٢ - ٦٠ . لقد افترضت ان هذه الفقرة تشير الى المبالغ المتأخرة التي جمعها فعلا اندرونيون *Andronion* وهي ٧ ثالثت حسب الفقرة ٢٢ - ٤٤ فاذا ما ارددنا مبلغ الاربع عشرة ثالثت بأكمله الى مبالغ صغيرة يكون عدد الدينين حوالي الضعف .

١٧- إيسابوس ٦ - ٦٠ *καὶ τὰς εἰσφοράς εἰσενήνοχασαν* *ἀμφότεροι πᾶσας ἐν τοῖς τριακοσίοις* *εἰς τὰ τοὺς τριακοσίους ἐγγεγραμμέναι καὶ εἰσφέρει τὰς εἰσφοράς*.

(= كلا منهما قد دفع ضرائب الحرب لانهما كانا ضمن الثلاثمائة وأنه قد قيد ضمن الثلاثمائة ويدفع الايسفورا) .

١٨- انظر الحادث المذكور في ديموستينيز ٢ - ٤ الى ٥ .

١٩- ديموستينيز ٥٠ - ٨ .

٢٠- انظر ملاحظة ١٧ .

٢١- ديموستينيز ٥٠ - ٩ يظهر ان البروايسفورا *προεἰσφορά* كانت تكليفا عاما بدون اجر (ليتورجيا) يخضع للقواعد العادية .

٢٢- اوما الى ذلك ديموستينيز ٥٠ - ٨ الى ٩ *προσπενήχθη μου τὸ νομὰ ἐν τριταῖς ὅροις* *ἐγὼ* *ἔθηκα τὰς προεἰσφοράς πρῶτος*

(= لقد ذكر اسمي بين ثلاث ديم لاني املك أرضا . . . ولذلك فقد كنت الاول في دفع الايسفورا مقدما) .

٢٣- ديموستينيز ٥٠ - ١٠ .

٢٤- وانظر ١ - ٢٠ - ٢ - ٢١ حيث كان يوجه الكلام متحدنا الى الجمعية عن كل من يدفع الايسفورا دون ما تحديد .

٢٥- ان الدليل هو كلايديوس *Cleides* (F.G.H.)

٢ - ٢٢٢ بقية نقشي على حجر ٨) الذي اقتبسه فوتيوس انظر *ναυκραρία* . يتحدث عن المانة سينوريا وهؤلاء يجب ان يكونوا هم دافعي الايسفورا اذ ان عند السييوريات التريارارخية

كان عشرين فقط (ديموستينيز ١٤ - ١٧) وقد تأكد الرقم بالثلاثمائة *προεἰσφέροντες* (دافعي ضرائب الحرب مقدما)

(ديموستينيز ٤٢ - ٢٥) : اذ يبدو ان الثلاثمائة هم عينهم رؤساء السييوريات أي رجال الصف الثاني والثالث

τοὺς ἡγεμόνας τῶν συμμοριῶν ἢ τοὺς δευτέρους καὶ τρίτους

(ديموستينيز ١٨ - ١٠٣ ثم انظر ايسخينيس ٢ - ٢٢٣) .

ونحن نعرف من ديموستينيز ٢٨ - ٤ - ٢١ - ١٥٧ ان سييوريات الايسفورا كان لها رؤساء *ἡγεμόνες* بينما كان لسييوريات التريارارخيات مراقبين أو نواب *ἐπιμεληται* (ديموستينيز ٤٧ - ٢١ - ٢٢ - ٢٤) .

٢٦- ديموستينيز ١٤ - ١٦ الى ١٧ .

٢٧- ٢٧ - ٢٨ - ٧ - ٤ .

٢٨- ٢٩ - ٥٩ .

٢٩- ديودوروس ١٨ - ١٨ - ٤ الى ٥ .

٣٠- ٢٢ - ٤٤ .

٣١- ٢٧ - ٢٧ .

٣٢- كستوفون . . Hell . ٦ - ٢ - ١ .

٣٣- ١٤ - ٢٧ انظر ٣ - ٤ فيما يخص ضريبة الحرب البساعة ٦٠ ثالثت (١ / ٢) التي جرى عليها التصويت فعلا وان لم تكن قد جمعت ٢٤ - ٢٢ - ٦٥ (= ٢٤ - ١٧٢)

٣٤- *οἱ γεωργοὺντες καὶ φειδόμενοι διὰ παιδοτροφίας* *δε καὶ οἰκεία ἀναλώματα καὶ λειτουργίας ἐσρέρας* *ἐκλελοιπότες εἰσφοράς* .

(= ان الفلاحين الذين يعيشون في ضيق نظرا لتكاليف اعادة انفسهم واطفالهم ومصاريف حاجيات منازلهم ثم ما تنطبه الخدمات العامة (الليتورجيات) قصروا في سداد الايسفورا) . وهذا لا يعني ان كل من عليه متأخرات من ايسفورا كان فقيرا . انظر ملاحظة ١٥ .

٣٥- ديموستينيز ٤٢ - ٢٢ .

٣٦- ليسياس ١٩ - ٢٩ - ٤٢ ، لقد اشترى ارستوفانيز اكثر من ٣٠٠ بليثرون (وحدة مقاسية) من الارض ومنزلا (قيمته ٥٠ مينا) باكثر من ٥ ثالثت . فيكون السعر حوالي ٨٥ دراخمة للبليثرون أو ٣٦٠ دراخمة الاكر أي (القدان) .

٣٧- انظر ملاحظة ٥ .

٣٨- انظر ملاحظة ٨٦ .

٣٩- ١٥ - ١٠٧ - ١٣ .

٤٠- ديموستينيز ٤٩ - ٦ - ٢١ .

- ٤١ - كسبوتون Hell. ٦ - ٢ - ٢٧ .
- ٤٢ - نفس المرجع ٦ - ٥ - ٤٩ ، ثم ديودوروس ١٥ - ٨٤ - ٢ .
- ٤٣ - ١٦ - ٢٧ ، ٢ - ٨٥ ، ٢ - ١٨ ، ٢ - ١٠ - ٢ - ١١ - ٣ .
- ٤٤ - ٢١ - ٤ .
- ٤٥ - ٢٨ - ٤ الى ٢٩ .
- ٤٥ - ارستو Ath. Pol. ٤٢ - ٣ .
- ٤٦ - حسابات الومييس Eleusis لسنة ٢٢٩ ق م (IG.)
- الثاني - الثالث (٢) ١٦٧٢ اسطر ٤ - ٥ ، ١١٧ - ١٨ ، ١٤١ - ٢) .
- ٤٧ - ١٩ - ٨٤ :
- η πρότερον βοηθῇ εἰς Πύλας... ἣν μετὰ πλείονων ἡ διακοσίων ταλάντων ἐποιήσαθε, ἀν λογισηθε τὰς ἰδίας δαπάνας τὰς τῶν στρατευσαμένων.
- (= ان الحملة الأولى الى ثرموبيلاي تكلفت أكثر من ٢٠٠ ثالثا اذا حسبت النفقات الخاصة بفرقة الجنود) .
- ٤٨ - ١ - ٢٧ :
- εἰ γὰρ ὑμᾶς δεήσειεν αὐτοὺς τριάκονθ' ἡμέρας μόνας ἐξωγενέσθαι, καὶ δὲ ἀνάγκη στρατοπεδῶι χρωμένους τῶν ἐκ τῆς [χωρᾶς λαμβάνειν, μηδενὸς ὄντος ἐν αὐτῇ πολέμου λόγῳ, πλείον' ἀν οἰμαι ζημιωθῆναι τοὺς γεωργούντας ὑμῶν ἢ ὅς' εἰς ἅπαντα τὸν πρὸ τοῦ πολέμου δεδαπάνησθε.
- (= اذا كنتم مضطرين الى الخروج بانفسكم الى الميدان مدة ثلاثين يوما فقط حاملين معكم كل ما تحتاجونه من الضروريات من البلد (اتيكا) واني افترض أنه لا يوجد عدو في هذه البلاد فان الفلاحين منكم قد يخسرون أكثر مما أنفقتموه على الحرب السابقة برمتها) .
- ٤٩ - ثوكيديدس ٣ - ١٧ - ٤ .
- ٥٠ - يبدو من هاربوكراتيون Hapocraton انظر θητες
- ذاكرا عن ارستوفانيز ان θητες الثيتس لم يخدموا كهوليتاي ، انظر ثوكيديدس ٣ - ١٦ - ١ - ٦ ، ٤٣ - ٨ - ٢٤ - ٢ وطبقات سولون قيسست في القرن الرابع على اساس الملكية لا الدخل (ايسايوس ٧ - ٣٩) ورقم ٢٠٠٠ دراخمة بالنسبة للزفجيتاي كان استنتاجا من ديودوروس

- ١٨ - ١٨ - ٤ الى ٥ ، على افتراض ان انتياتير Antipater
- قد انشا هوليتاي محررين وربما اتى الرقم من ضرب الدخل السولوني ٢٠٠ ميترًا μετρα في عشرة (ارستو Ath. Pol. ٧ - ٤) وهو الذي تغير حسب مقياس سولون للقيمة (بلوتارخوس سولون ٢٣) الى ٢٠٠ دراخمة وهذا الرقم قد تاكد قليلا بقيمة الاقطاعات Kληροι في لسبوس (ثوكيديدس ٣ - ٥٠ - ٢) وربما قد قصد منها رفع شأنها من الثيتس الى طبقة الزفجيتاي .
- ٥١ - ٢١ - ٨٣ ، ٩٥ .
- ٥٢ - ليساس ١٦ - ١٤ .
- ٥٣ - ايزوكراتس ٨ - ٤٨ ، وديموستينيز ٢١ - ١٥٤ - ٥ (انظر ٥٠ - ٦ الى ٧ ، ١٦ ، ثم ٣ - ٤ و ٤ - ٣٦) .
- ٥٤ - ان كان هذا هو السعر حتى كارثة صقلية (عندما وصلت الحرب الى منتصفها ثوكيديدس ٨ - ٤٥ - ٣) الذي اورده ثوكيديدس ٤ - ١٧ - ٤ و ٦ - ٣١ - ٣ . انظر ٦ - ٨ - ١ (كانت التبريريم تتكلف ثالثت في الشهر) .
- ٥٥ - ديموستينيز ٥٠ - ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ٢٣ ، ٥٣ .
- ٥٦ - نفس المؤلف ١١ - ١٢ .
- ٥٧ - ٤٩ - ١١ الى ١٢ .
- ٥٨ - ٥٠ - ١٧ - ٥٦ .
- ٥٩ - ٤٧ - ٢١ ، ٤٤ .
- ٦٠ - ٢١ - ١٥٤ - ٥ ثم ١٨ - ١٠٢ - ٤ .
- ٦١ - يجب ملاحظة ان السيموريات الثريارارخية كان عليها في ظل هذا النظام أن تدبر σωματα أي أشخاص يعملون كثريراررخيين (ولكن المصاريف كانت تقع على دخل البلد كله τμήμα της χώρας وقيمته ٦٠٠٠ دراخمة .
- ٦٢ - ديموستينيز ١٨ - ١٠٢ - ٤ ثم ايسخينس ٣ - ٢٢٢ ثم هاربوكراتيون انظر συμμορία (ذاكرا هيبيرايديس Hypereides
- ٦٣ - ديموستينيز ١٣ - ٢٠٠ .
- τάργυριον μὲν ἐστὶ τοῦθ', ὑπερ οὐ βουλευέσθε, μικρὸν, τὸ δ' ἔθος μέγα, ὃ γίγνεται μετὰ τοῦτου.

- (= ان المبلغ الذي تتجادلون عليه ضئيل ولكن العادة التي ارتبطت به هامة) .
 ٥٩ - ٤ - ٥ . بخصوص معنى διοίκησις (الادارة)
 - ٦٤ - انظر ٢٤ - ٩٦ - ١٠١ .
 - ٦٥ - ١ - ١٩ - الى ٢٠ ، ١٣ - ٢ ، ١٠ ، ثم انظر ٣ - ١٠ الى ١٣ ، ١٩ ، ٣١ .
 Harpocraton نظر θεωρικά
 Libanius-Hypoth. in Olynth. θεωρικόν ، θεωρικά
 ثم سويداس
 ١ - ٤ .
 - ٦٦ - ١٠ - ٣٨ .
 - ٦٧ - انظر ص ٧٦ .
 Hesychius نظر δραχμη χαλαζωσα
 - ٦٨ - ثم انظر أيضا Harpocraton كلمة θεωρικά .
 Hesychius - θεωρικά χρηματα
 - ٦٩ -
 - ٧٠ - ١ - ٢٦ .
 (بلوتارخوس) Vit. X or. Lycurgus ١ - ليكرجوس (Mor.)
 - ٧٢ - ٨٣٤ (د)
 - ٧٣ - ديموستينيز ١٠ - ٣٥ الى ٤٣ .
 - ٧٤ - بلوتارخوس Mor. ١١ ، ١٠ ب .
 - ٧٥ - ديموستينيز ١٩ - ٢٩١ .
 - ٧٦ - ديموستينيز ٢١ - ٢٠٣ .
 - ٧٧ - ١٠ - ٣٥ وما بعده خصوصا ٣٩ .
 - ٧٨ - ١٨ - ١٠ انظر أيضا Hell. Oxy. ١ - ٢ الى ٣ .
 ثم ارستوفانيز Eccl. ١٩٧ - ٨ بخصوص حالة مماثلة في اوائل القرن الرابع .
 - ٧٩ - مثل ١ - ٦ ، ٢٠ ، ٢ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٣١ ، ثم ٣ - ٢٣ ثم ٤ - ٧ ثم ٨ - ٢٣ ، ١٠ - ١٩ .
 - ٨٠ - ١٤ - ٢٧ .
 - ٨١ - ٢١ - ٨٣ - ٩٥ انظر كلمات الاعتذار المتواضعة الموجهة الى هيئة المحلفين من متقاض فقير . في ٥٧ خصوصا ٢٥ ، ٣١ ، ٣٥ ، ٤٥ .
 - ٨٢ - ٢٢ - ٤٧ وما بعده ثم ٢٤ - ١٦٠ وما بعده خصوصا ١٩٧ .

- ٨٣ - ويقول مبتهجا انه يوجد دائما ما يكفي من الرجال ليقوموا بالخدمات العامة (الليتورجيات) (٢٠ - ٢٢) وقد رفض هذا الاقرار في ٢١ - ١٣ . ثم ان (كسنوفون) Ath. Pol. ١ - ٣١ يؤكد كيف ان الشعب δημοσ يأخذ نقودا من الخوريجي ومن الجمنازيارخي αιδων και τρεχων και ορχουμενος .
 - ٨٤ - قانون Leptines بدا بهذا الاستهلال οπως αν οι πλουσιωτατοι λητουργωσιν وفي هذه الحالة تقوم اغنى الطبقات بأعباء الخدمات العامة (ليتورجيات) (٢٠ - ١٢٧) والمناقشة التي يحاول ان يفندها ديموستينيز « كما ان الليتورجيات كان يقوم بها حتى هذه الآونة الاشخاص الفقراء أصبح بهذا القانون يقوم بأعبائها اغنى الطبقات » (٢٠ - ١٨) .
 ως αι λειτουργιαι νυν μεν εις πενητας ανθρωπους ερχονται , εκ δε του νόμου τουτου λητουργησουσιν οι πλουσιωτατοι .
 - ٨٥ - في ديموستينيز ٤٢ .
 - ٨٦ - في الحسابات الالوزية I.G. Eleusis ٢ - ٢ (٢) - ١٦٧٢ τροφη لسنة ٣٢٩ ق م خصصت ثلاث أوبلات لوجبة (جراية) للعبيد العموميين (اسطر ٤ الى ٥ ، ٤٢ - ٣ ، ١١٧ الى ١٨ ثم ١٤١ - ٢) اما عمال اليومية μισθωτοι الذين يقومون بأعمال غير فنية فيحصلون على ١/٢ دراخمة (اسطر ٢٨ - ٣٠ ، ٣٢ - ٤ ، ٤٥ - ٦ ، ٦٠ - ٢) ويأخذ العمال الفنيون دراخمتين (سطر ١١٠ - ١١ ، النجارون ، ١٧٧ - ٨ ، صاقلو الاحجار) أو ٢/٣ دراخمة -- (٢٦ - ٨ ، صانعو الطوب ، ٣١ - ٢ البناءون) .

٣

الديمقراطية الأتينية
ومنتقدوها

● ● من الغريب ألا يتبقى من هذا الفيض من الأدب الذى انتجته أعظم ديمقراطية فى اليونان أى ذكر للنظرية السياسية للديمقراطية . فكل الفلاسفة السياسيين والمؤلفين الذين وصلتنا أعمالهم كانوا فى ميولهم على درجات مختلفة من الأوليجارخية . ان مؤلف كتيب « دستور الأثينيين » الذى حفظ بين أعمال كسنوفون كان شديد العداوة للديمقراطية ، وكان سقراط ناقدا قاسيا للديمقراطية وذلك فى حدود ما نللمسه من آرائه فى أعمال كسنوفون وأفلاطون . أما أفلاطون فأراه فى ذلك أعرف من أن تذكر . كذلك كتب ايسوكراتيس Isocrates فى سنوات حياته الأولى مديحا لأثينا ، لكنه عندما تقدم به العمر وكتب أعمالا أكثر فلسفة أخذ حنقه يزداد على نظام بلاده السياسى . وكان أرسطو أكثر هؤلاء عدالة فى نظريته ، فذكر ما لها وما عليها ، ومع ذلك كان مثله الأعلى الأوليجارخية . وواضح نفس الاتجاه عند مؤرخى أثينا عدا هيرودوت الذى كان ديمقراطيا ، إلا أن آراءه لم يرق لها وزن كبير وذلك لما اشتهر عنه من سداجة من جهة ، ومن جهة أخرى فإن أدلته الواضحة تشير إلى فترة تسبق إقامة الديمقراطية الكاملة . وكان ثوكيديدس معاديا للديمقراطية ، وفى إحدى الفقرات القليلة التى يكشف بها عن آرائه الخاصة يعلن موافقته على نظام يقضى على حقوق حوالى ثلثى المواطنين الذين هم قوام الأسطول الذى يتوقف عليه بقاء أثينا . وكان كسنوفون محبا متحمسا للنظام الاسبرطى . وقد اعتمد أرسطو فى الجزء التاريخى من مؤلفه عن دستور أثينا على مصدر — دون تمنع — ذى اتجاه أوليجارخى

ملحوظ . وخطباء القرن الرابع وحدثهم هم الذين كانوا ديمقراطيين ، ولا كانت خطبهم تتم بالقرارات السياسية الفعلية وغالبا ما كانت تناول السياسة الخارجية أو المحاكمات الخاصة ، فهي نادرا ما تناولت أسس الديمقراطية التي سلموا بها (٢) .

ولا مرة في أن هذا التراث الأدبي لا يمثل الرأي العام الأثيني . لقد كان معظم الأثينيين فخورين بنظامهم متمسكين به تمسكا شديدا . أما الثورات المضادة القليلة - التي قامت في ٤١١ ، ٤١٤ ، ٣٢٢ ، ٣١٧ - قد كانت من تأثير جماعات صغيرة من المتطرفين : فقامت في ٤١١ بعد حملة محكمة التمييز من الحداق والقرع ، وفي الحالات الثلاث الأخرى كانت بمساعدة غلزي أجنبي ، وكانت كل هذه الثورات قصيرة الأمد ، سرعان ما أخذها جمهور المواطنين . ولم تكن الغالية الثمينة التي انتفعت بوضوح من هذا النظام هي السند الوحيد له ، فمعظم رجال الدولة العظام وقواد أثينا قد انحسروا عن عائلات ثرية وعدد كبير منهم كانوا من نسل نبيل ، كذلك قواد الثورات الشعبية الذين عزلوا الحكومات الأوليغاركية عام ٤١١ ، ٤٠٣ كانوا جميعا من الأثرياء .

ولا كانت الغالية فيما بقي - من الأدب - صامتة لا تذكر شيئا وليس بالمهمة السهلة أن يحدد المزايا الحقة التي اقتنعوا بها في الديمقراطية أو حتى ما هي الأسس التي اعتقدوا أن يقوم عليها الدستور القويم . إن النظرية السياسية الديمقراطية يمكن محاولة جمع شتاتها من إشارات متفرقة ، وأفضل مصدر للأسس المثالية التي قامت عليها الديمقراطية هو مجموعة المبادئ التي صيغت عن أثينا ، وأشهرها الخطب الجناثري الذي ألقاه بركليس كما رواه لنا ثوكيديدس ، وهو أيضا مصدر هام لمعلوماتنا ، ولهجة أسلوبها العامة التي تتعارض ونظرة ثوكيديدس الخاصة تدل على أنها رواية صادقة لما قاله بركليس فعلا . وهناك مراثية تنسب لسياس وتراجع إلى بداية القرن الرابع تحوى بعض المعلومات القليلة أيضا ، وقليل مما يهتما يمكن الخروج به من مبادئ إيسوكراتيس المعروفة بالـ *Panegyricus* والباناينية

Panathenaios . ومن نفس نوع هذه المراثية نجد مصورا نادرا في السخرية ، في مراثية جاءت في مينيكسينوس *Menexenus* لآلاف لاطون تبدو أقرب ما تكون إلى النمط الذي يمكن أن يؤخذ - بتحفظ كصلى لمبادئ الديمقراطية . ويمكن أن نصيف إلى هذه الوثائق التي تقتصر في معظم الأحيان على توريد معلومات عادية ، ما يماثلها مما ورد عرضا في الخطب السياسية والقضائية للخطباء . عندما يتناولون بعض المبادئ العامة ، وبين هذه يمكن أن ندرج بعض أحداث سياسية لثوكيديدس . وهي رغم وضوحها في أسلوب صقل فلها بلا شك قد صيغت على نمط أثيني تماما . ودستور أثينا نفسه مصدر مهم آخر يمكن أحيانا أن يستنبط من مواد مبادئ عامة . لكن أهم الشواهد نستمد من نقد المعارضين الذي وصلنا بصورة أكمل من أى شيء آخر فيما يخص الديمقراطية . ورغم أن هذا الشاهد غزير المعلومات إلا أننا يجب أن نكون دقيقين في تقييمه حلرين في الأخذ به ، ويجب أن تميز بين ما وجه من نقد إلى نقاط المبدأ حيث كان من الممكن أن يعلم الرجل الديمقراطي برأى معارضية في وجهة النظر الديمقراطية ، على أنه صواب ثم يجادل لإثبات أن المبدأ أو النظم المتقدمة في الحقيقة مبدأ سليم ، النقد الموجه إلى التطبيق حيث يحاول الديمقراطي دفعه اما باعتبار أن هذه التهم باطلة غير صحيحة أو باعتبار أن المسأخذ المدعاة مؤسفة ولكنها ليست في الصميم ، بل مجرد عيوب في الديمقراطية يمكن معالجتها . إن هدف هذا البحث هو تجميع عناصر النظرية السياسية الديمقراطية من تلك المصادر ثم تقرير الحد الذي بلغه الأثينيون في مجال تطبيق هذه المبادئ ، وطريقنا إلى ذلك تتبع نواحي النقد المختلفة التي أجراها النقاد الأوليغاركيون ثم تتبع النقاط التي رد عليهم بها الديمقراطيون ، مستخدمين في ذلك الشواهد المتفرقة التي ذكرناها سابقا ، وسنبدا بتحليل نقد الفلاسفة ثم المؤرخين ، أو بالأصح نقد ثوكيديدس الذي هو حري وحده بالمناقشة . وهنا الفصل بين أن أصل النقد متصل بتقسيم جوهر الموضوع لأن الفلاسفة ركزوا هجومهم تقريبا على التأثير الداخلي للديمقراطية ، بينما اهتم ثوكيديدس بصفة رئيسية بالسياسة الخارجية الامبراطورية لأثينا .

وأهم ما أخذ رمى به الفلاسفة الديمقراطية عبره أرسطو أحسن
تعبير بأسلوبه المحكم المباشر « في مثل هذه الديمقراطيات يعيش الناس »
كما يقولون ، أو كما يقول يوريبيدس « حسب أهوائهم » وهذا أمر
مؤسف (٢) . ولم يكن ذلك بالنص الوحيد بل عاد أرسطو لنفس الموضوع
في كتابات أخرى (٣) . وإيسوكراتيس يفصح في حديثه في خطبه
الأريوباجوس Areopagiticus (٤) بأنه في أيام الماضي الحلوة لم يكن
المواطنون يحتاجون إلى « الكثير من المشرفين لتربيتهم » فبمجرد أن
يصبحوا رجالا كان لهم أن يفعلوا ما يشاؤون ، وحض على أن يستعيد
الأريوباجوس Areopagos سلطته القديمة فيما يتعلق بالرقابة على
حياة المواطنين الخاصة . وفي الجمهورية (٥) ينعي أفلاطون أن في ظل
الديمقراطية « تملأ الحرية والصراحة المدينة ولكل أن يفعل ما يشاء ...
إن كل فرد فيها يستطيع أن يرتب حياته كما يشاء » ثم هو يسهب في النتائج
المؤسفة لذلك من أن المواطنين شيع لا يشكلون وحدة متجانسة كما أن الأجانب
وحتى النساء والعبيد لهم حريتهم كالمواطنين . (٦)

ولا شك أن الديمقراطية الأثينية ما كان ليغترض على المأخذ الأخير
فقد كان يزعم بأن الأجانب والعبيد كانوا يعاملون معاملة فريدة في أثينا (٨)
ولا شك أنه كان مزعوما بوصفه بالحرية . ان حرية الفعل والقول
كانت أعز نداءات في أثينا في عهد بركليس ، ليست الحرية السياسية
فحسب بل الحرية الشخصية أيضا ، كما يقول بركليس في مراثيته (٩)
« إننا نعيش كمواطنين أحرار في حياتنا العامة وفي صلاتنا بعضنا بعضا
في شئون الحياة اليومية ، إننا لا نغضب من جارنا إذا ما تصرف كيفما
شاء ولا ننظر إليه شذرا وهو . إلا عاقبة له إلا الألم » . وكان لحرية القول
تأثير خاص . (١٠) وكما يقول ديموسثينيس (١١) « إنك في اسبرطة
لاستطيع أن تمتدح قوانين أثينا أو قوانين هذه أو تلك من الولايات البعيدة
عنها ، عليك فقط أن تمتدح كل ما يتصل بنظامهم » بينما كان نقد
الديمقراطية مسموحا به في أثينا دون قيود . وليس على المرء إلا أن يقرأ
أعمال إيسوكراتيس وأفلاطون ليرى أن ذلك صحيحا . وإعدام

أرسطو شلوز واضح عن هذه القاعدة ، وكما يتجلى من مرد كستوفون
لملأه الواقعة فإن ركن إنهم مفراط كان ما أناه تلامذته ، فالكيادس
قد أورد اثنا في الحرب الأخيرة مورد الهلاك بأكثر مما يستطيعه فرد آخر
وكان كريتياس هو الرئيس القامى « لهيئة الثلاثين الذي قتل آلاف المواطنين
قبل ذلك بعدة سنوات » .

والمأخذ الأسامى الثاني على الديمقراطية يعرض له أفلاطون بكل
دقة (١٢) وهو « أنها تنشر نوعا من المساواة بين المتساوين وغير المتساوين
على حد سواء » وهو نفس ما قال به إيسوكراتيس الذي يميز بين نوعين
من المساواة إحداها تمنح للجميع بقدر واحد والثانية تعطى كلما يناسبه
ويدعى أنه في أيام الماضي الحلوة نبذ الأثينيون المساواة التي تساوى بين
الصالح والطالح في نفس الحقوق لعدم عدالتها « واختاروا تلك التي تكرم
كل فرد بما يستحقه » . وعلى هذا النحو ناقش أرسطو (١٣) بالرغم
من أنه كان مراقبا — بحق — في المنياس الذي كانت الحقوق تقدر
بمقتضاه . الحرية هي المقياس في الديمقراطية أى أن كل الرجال الأحرار
متساوون ، وهذا في رأى أرسطو يناقض الصواب ، بل في رأيه أن المعايير
البديلة العملية هي الثروة أو المولد وحدهما .

لقد أقر الديمقراطيون بوجه عام مبدأ التساوى (١٤) وقرر ديموسثينيس
في إحدى الفقرات (١٥) « أن ما يرفع من الروح العامة لدى المواطنين
قائمة ويجعلهم راضين طلقاء ذوى روح تعاونية أن كل فرد في الديمقراطية
له نصيب من المساواة والعدالة » . وفي فقرة أخرى (١٦) يمتدح قانونا
يحرم التشريع الموجه ضد الأفراد على اعتبار أنه مبدأ ديمقراطى صالح
« فكما أن لكل نصيبا متساويا في بقية مواد الدستور فلا بد إذن أن يسهم
كل بقدر متساوى في سن القوانين » . لم يكن الأثينيون على أية حال
نظريا أو عمليا — يساوون بين الأمور بصورة مطلقة ، بل كانوا
يميزون بين المهام السياسية المختلفة ، إلا أنهم في مسألة واحدة لم
يقبلوا تماوتا هي المساواة أمام القانون ، وكما يقول بركليس (١٧)
« في منازعاتهم الخاصة فلمنهم يستظلون جميعا بالمساواة حسب القانون » .

وهنا المبدأ الأول يحتاج في رأينا الى تدعيم فعندما وضع اصداقاء أفلاطون في هيئة الثلاثين دستورا جديدا نصروا على أن الثلاثة آلاف الذين يتمتعون بحقوق المواطن الكاملة لهم وحدهم الحق في المحاكمة القانونية ، أما الباقيون فيقتضى في أمرهم فورا بأمر من الحكومة (٢٠) ، تدارك ذلك المتصور الأتني لا بكفالة حق طلب الإنصاف لكل مواطن عن طريق النظام للمحاكم فحسب ، بل وبتحديد اختصاص المحاكم التي كانت تكون من عدد كبير من المحلفين يقترع عليهم من بين هيئة المواطنين الكاملة .

وقد علق الأثينيون كذلك أهمية كبرى على حق المساواة لكل المواطنين في إعداد وإقرار السياسة العامة ، وقد كفل هذا عن طريق حق كل مواطن في الكلام والتصويت في الجمعية العامة ، كما كفله تكوين مجلس ٥٠٠ الذي كان يعد جدول أعمال الجمعية ، وهذا المجلس كان ينتخب سنوياً بالقرعة من بين جميع القرى في اتيكيا (الديم) . وهنا تصطدم المبادئ الديمقراطية بوجهة النظر الأوليغارشية التي قال بها فيما بعد أفلاطون من أن الحكومة فن يتطلب مهارة فائقة وعلى ذلك يجب أن توكل إلى أقلية مختارة . ويتفق مع أفلاطون في هذه المسألة أرسطو الذي أقام مثله الأعلى على قاعدة أوليغارشية عريضة أعضاؤها ليسوا جميعا من ذوى الخبرة ، والحجج التي استخدمها تناسب مع نظام ديمقراطي كامل ، بل ربما استمدتها من نظرية ديمقراطية . ففي المكان الأول (٢١) يقول أنه رغم أن كل شخص في جمعية كبيرة قد يكون قليل الموهبة فإن مقدار ما يسهم من فضيلة وحكمة قد يفوق فضائل وحكمة صفوة قليلة مختارة ، مثلاً يفضل الطعام الذي أعدته جمع مشترك على ما أعدته مضيف واحد غني ، وحجته الثانية (٢٢) أكثر قوة وإقناعاً إذ يرى أن السياسة ماهي إلا إحدى الفنون ، خير من يحكم فيها جاني الثمار لا الفنان نفسه . إن ساكن البيت يفضل المهندس في حكمه على البيت ، وكذلك يفضل مدير الدفة النجار ، كما يفضل آكل الطعام من طهائه ، والتركيب الثالث للديمقراطية وضعها أفلاطون على لسان بروتاجوراس (Protagoras) (٢٣) في فقرة تصور تماماً أسلوب

الجمعية الأثينية ، وهي جذيرة بالافتقار كالة . يبذل سقراط تشككه في إمكان تعلم الحنكة السياسية فيقول :

« إنني ككل الأغريق أظن أن الأثينيين حكماء ، حسناً أني أرى أنه عندما نجتمع في الجمعية ، إذا كانت المدينة تريد أن تقوم بشيء يتعلق بالبناء فإنهم يستطلعون رأي البنائين وإذا كانت تريد بناء السفن فإنهم يرجعون لبناء السفن ، وكذلك في كل شأن آخر يمكن تعلمه أو دراسته . وإذا حاول أحد أن يسدى اليهم النصيحة في شيء لا يعتقدون أنه خير به ، فحتى لو كان سيداً غنياً أرستقراطياً فإنهم لا يرفضون الاستماع إليه فحسب بل يهزأون ويسخرون إلى أن يكف المتكلم عن الكلام بنفسه وينسحب ، أو يأتي البوليس مسلحاً بأمر من الرؤساء فيترلونه أو يخرجونه . ذلك مما يملكونهم فيما يخص المسائل الفنية ، أما إذا دارت المناقشة حول سياسة المدينة العامة فيمكن لأي فرد أن يقف ناصحاً لهم سواء كان نجاراً أو حداداً أو صانع جلود ، تاجراً أو بحاراً ، غنياً أو فقيراً ، نبيلاً أو وضعياً ولا يلومه أحد كما يلام الآخرون لمحاولتهم إسداء النصيحة ، بينما هم لا يعلمون ولم يعلمهم أحد » .

وتأتي إجابة بروتاجوراس في قالب ميثولوجي « عندما خلق زيوس الناس أعطى مواهب مختلفة ووهب الجميع غريزة اللياقة وحسن التصرف ، إذ بدونها يستحيل إقامة أي مجتمع » .

وهذا يأسقراط (يقول مختتماً) السبب في أن الأثينيين وغيرهم عندما يتناقشون في العمارة أو أي موضوع فني يعتقدون أن قليلين هم الذين يستطيعون للمشاركة في المناقشة فإذا ما اشترك أحد خارج هذه القلة فإنهم لا يسمحون له كما تقول ، وهو ما أراه صواباً . ولكن عندما يتناولون بالمناقشة المسائل السياسية التي يجب أن يسيرها العدل والاعتدال فإنهم ينصتون بارتياح إلى أي إنسان معتمدين أن كل امرئ يشترك في هذه الصفات وإلا لما بقيت المدن » .

وقد ذهب الأثينيون إلى أبعد من ذلك في مبادئ المساواة

هذه فأمسكوا الإدارة الروتينية لمدينتهم إلى هيئة من الحكام يختارون بالقرعة. وأثار ذلك سخرة سقراط (٢١) — الذى أعلنه لقد كان من الغباء أن يعين حكام المدينة بالاقتراع بينما لا يرتضى المرء أن يستخدم بحارا أو نجارا أو حازف تآى اختيار بالقرعة . ان الدليل على قصر معلوماتنا عن النظرية الديمقراطية أنه لم يصلنا أى دفاع مسبب لهذا النظام الرئيسى ، أى القرعة ، وأقرب شيء إلى هذا النظام فقرة ساخرة في حديث لديموسثينيس (٢٢) حيث نجد مانتيشيوس يمتنع على أن أخاه غير الشقيق قد انتحل اسمه ، مثيرا حالة افتراضية ، انه قد يسجل كلاهما اسمه في قائمة انتخاب من أجل وظيفة أو من أجل المجلس ويختار اسم مانتيشيوس فلا بد أن يستتبع ذلك إقامة دعوى ، وسيحرم من المساواة العامة التى تقضى بأن من يفوز في الانتخاب يشغل الوظيفة . وميسى . كل منا إلى الآخر وأقربنا على الكلام هو الذى سيشغل الوظيفة .

إنه من المسلم به أن استخدام القرعة كان يهدف إلى إعطاء كل مواطن فرصة متكافئة دون نظر إلى الثروة أو المولد ولا حتى الشعبية أو الفصاحة . وقد يعنى هذا تطرفا في المبدأ وإن كان تعليق سقراط في مجموعه غير عادل . لم يكن «حكام المدينة» هم الذين ينتخبون بالقرعة ولكنهم الموظفون الذين يقومون بأعمال روتينية محدودة لا تحتاج غير القليل من اللياقة وحسن التصرف وعلاوة على ذلك فإن الحاكم كما يجب أن نذكر دائما كان عليه أن يجتاز اختبارا أوليا .

صحيح انه كان في المعتاد اختبار شكلى ولكنه يعطى أعداءه فرصة الكشف عن ماضيه (٢٣) كما كان الحاكم عرضة لأن يخلع بتصويت في الجمعية يجرى عشر مرات في السنة (٢٤) وبعد انتهاء مدته ، وهى عام ، كان يتعرض لاختبار تفحص فيه أعماله ، ولأى مواطن أن يأخذ عليه عدم الكفاءة أو أساءة استعمال

السلطة (٢٥) وبذلك كان الكثيرون من الملوثين وسبى السمعة يجمعون عن تعريض أنفسهم لثل هذه المخاطر .

ولم يعتقد الديمقراطيون الأثينيون بوجوب اشتراك الجميع في الوظائف الهامة التى كان شاغلوها إلى حد ما يديرون السياسة . وبعد أن أكد بركليس (٢٦) مساواة كل المواطنين أمام القانون بمضى مسترسلا ، ومن ناحية التقدير العام فعندما يتميز الشخص في أى مجال فإنه يزداد تكرما في الحياة العامة ، لا كامتياز وإنما كاعتراف بالفضل ، ومن ناحية أخرى فإن كل من يستطيع أن يخدم الدولة لا يمنعه عن ذلك فقره أو ضالة مركزه ، وقد تأكلت هذه الفكرة في مديح ساخر في مينيكسينوس (٢٧) :

لأنه بصفة رئيسية وجد نفس النظام قديما وكما هو الآن أرستقراطية نعيش في ظلها وعشنا دائما قبل ذلك . قد يسميها المرء ديمقراطية ويسميها آخر كيفما شاء ، ولكنها في الحقيقة هى أرستقراطية باتفاق الأغلبية .

لقد كان لنا دائما ملوك بالوراثة أحيانا ، وبالانتخاب أخرى وفي معظم الأمور تحكم الأغلبية المدينة ، ونهب المناصب والنفوذ لأولئك الذين تعتقد أنهم الأفضل ، لا أحد ينبذ بسبب الضعف أو الفقر أو وضاعة المولد ، كما أن أحدا لا يكرم لأنه على عكس هذا مثلما يجرى في مدن أخرى ، فهناك اعتبار واحد : المرء الذى يبدو كيبا وحصيفا يأخذ السلطة ويتولى الحكم .

وقد ضمنت هذه المبادئ في الدستور الأثينى حيث كان الحكام القواد العشرة الذين لم يرأسوا الجيش والأمطول فحسب بل مارسوا إشرافا عاما على الدفاع والسياسة الخارجية وكذلك القادة العسكريون الآخرون فقد كانوا ينتخبون عن طريق الشعب كما انتخب في القرن الرابع — الحاكمان الماليان ، وهو إجراء قد يعتبر أرستقراطيا (٢٨) وفي الحقيقة

لقد كان الشعب الأثيني مترمنا في اختيار قادته (٢٢) وتقول ملاحظات « الأوليجارخى العجوز » (٢٣) الساخرة « أنهم لا يعتقدون ان عليهم أن يشاركوا ، بالاقتراع ، في مناصب القواد أو رؤساء الخيالة لأن الشعب يعلم أن الأفيد ألا يشغلوا هذه المناصب نفسها بل أن يسمحوا للبارزين من المواطنين بشغلها » . ويروى كستوفون (٢٤) شكاوى نيكوماخيديس (Nicomachides) وهو جندي مدرب ، من أنه خسر انتخاب القيادة العامة أمام رجل غنى لا يعرف شيئا عن الشؤون العسكرية . ويكشف ديموشينيس وهو الديمقراطي المتحمس ، النقاب عن وضاعة أصل أيسخينيس (Aischines) بطريقة لا يمكن اعتبارها لافقة بحال ، ولكنها فيما هو واضح لم تؤذ مسمع القاضي الأثيني « لقد خبرناك ، نقاشا لصناديق المرمر والطبول ، ومن هؤلاء الكتبة الصفار والنكرات » ولم يكن هناك اعتراض على هذه المهن ولكن من جهة أخرى كان من يعمل بها ليس أهلا للقيادة « ولا أهلا للقيام بالسفارة والقيادة وأعلى درجات السلطة » (٢٥) .

وكانا لأجر إلى جانب الاقتراع هو الوسيلة الأخرى التي أحكم بها الأثينيون المساواة السياسية الفعالة بين المواطنين . لقد كان الـ ٦٠٠٠ محلف ومحاس الخمسمائة ، والحكام الـ ٣٥٠ تقريبا يتقاضون اجرا عن خدماتهم بنسب مختلفة ، ويجل أن نأخذ في الاعتبار أن الحكام المنتخبين (القادة العسكريون والسفراء) كانوا يتقاضون اجرا أكبر من أجر الحكام العاديين المختارين بالقرعة (٢٦) وعلى ذلك تكون الدعوة بأن الفقر ليس حائلا دون شغل المناصب السياسية أمرا حقيقيا . وفي القرن الرابع كان المواطنون الذين يحضرون الجمعية — أو على الأقل العدد الذي يبادر إلى الحضور ويكنى لعقد الجلسة — يأخذون اجرا ، وقد عارض الفلاسفة في هذا التقليد . فأرسطو (٢٧) يتناوله بالنقد الشديد لأنه حقق ما استهدفه من تمكين الفقراء من ممارسة حقوقهم السياسية . ومع ذلك فمن المشكوك فيه ما إذا كان هذا الإجراء نافعا بدقة في تلك الأيام ، ويبدو من لهجة الخطباء أن الجمعية وهيئة المحلفين قد تكونتا بصفة رئيسية من الطبقة الوسطى أكثر منه من الطبقة الفقيرة (٢٨) ، وهناك شاهد على أن المجلس قد غص

بصفة رئيسية أيضا بالموسرين . (٢٩) فقد نهالت في أواخر القرن الرابع القيمة الفعلية للأجر الحكومي إلى حد كبير وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار المستمر ، ومن المحتمل أن يكون الفقراء قد فضلوا عملا أكثر ربحا . وكذلك يعارض أفلاطون (٣٠) الدفع الحكومي فيقول « لقد تناهى إلى أن بركليس جعل من الأثينيين عاطلين كسالى ثرثارين بخلاء بأن كان أول من دفع لهم اجرا حكوميا » ، وهذا مأخذ كثير التردد وإن كان قليل الأهمية . فبالنسبة لشعب لم يقل تعديده عن ٢٠ ألفا من المذكور البالغين ، وربما بالغ في ذروته ضعف ذلك العدد ، لم يكن المجلس ولا المناصب الرئيسية لتتيح فرصة الوظائف إلا في حالات نادرة ، فالفرد لا يمكن أن يشغل وظيفة ما أكثر من مرة واحدة ، أو أن يمثل في المجلس أكثر من مرتين طول حياته (٣١) ، وكانت الجلسات تنعقد ٤٠ يوما فقط في السنة (٣٢) ، ولم يكن هناك إلا منصب المحلف أو القاضي الذي يمكن للمواطن أن يجد فيه عملا مستمرا ، ونسبة الأجر هنا ضئيلة للغاية — كانت تساوى نصف أجر عامل في القرن الخامس وثالث هذا الأجر في القرن الرابع وهو مالا يزيد في الحقيقة إلا قليلا عما يسد الحاجة بالكاد (٣٣) — هذا في القرن الخامس إذا صدقت الصورة التي صورها ارستوفانيس في مسرحية « الزناير » إنما لم تغر إلا المسنين الذين تجاوزت أعمارهم السن الذي يسمح بالأعمال المجهدة ، وعندما ساءت الحالة الاقتصادية في أوائل القرن الرابع نقلا عن أيسوكراتيس لم يشغلها إلا العاطلين (٣٤) .

والنقد الرئيسي الثالث للديمقراطية يأتي من قبل أرسطو (٣٥) ، أنها في شكلها المتطرف (أى الأثيني) « تصبح جمهرة الشعب (أو الغالبية) هي الحاكمة بدلا من القانون ، يحدث هذا عندما يكون للقرارات فاعليتها أكثر مما للقانون » وليس واضحا تماما ما يعنيه أرسطو بهذا ، فهو يبدو هنا ، ودائما ، وكأنه يفهم القانون على أنه نص جامد لا يقبل تغييرا ، وضعه مشرع غير منحاز ، ولا يجوز في بلد مثالية أن تلوه إرادة الشعب التي لا يعينها دائما إلا مصلحتها الذاتية . إذن فهو قد يكون معارضا

لأى تشريع تصدره الأغلبية — أو بالنسبة لموضوعنا — يصدر بأى إجراء دستورى ، لكن هذا المعنى ينصرف — فيما يبدو — إلى معنى آخر ، ذلك أنه فى الديمقراطية المطرقة عادة تتخطى الأغلبية فى الجمعية القوانين القائمة مهما كانت قد دعت إليها دواع عرقية لحالات ثانية ، فيكونون بذلك قد تصرفوا ، على حد تعبيره ، كما كان يفعل الطاغية الأخرى القليلة .

ومبدأ جمود القانون قد حبله بطبيعة الحال الأوليجارخيون الذين كانوا — فى العادة — محافظين وحتى إذا ما أرادوا تغيير قانون فلأنهم كانوا يرددون أنهم إنما يستعيدون دستوراً وضعه الأسلاف ، أما الديمقراطيون الذين كانوا تواقين دائماً لتغيير الأشياء فلا يتظر منهم إلا تطبيق نظرية أكثر تقدماً . وهناك بعض المفكرين فى القرن الخامس دعوا بصدق للنظرية القائلة بأن القانون هو إرادة الحاكم . وقد عرف سقراط — وفقاً لأكسوفون — القانون (٤٦) بأنه ، ماسه المواطنون بعد اتفاقهم على ما يجب عمله وما يجب تجنبه ، وكان لا يتردد فى التسليم بأن ماسه المواطنون لهم أن يتخضروه مثلما يستطيعون إقرار السلم بعد أن يكونوا قد أعلنوا الحرب ويروى أكسوفون (٤٧) كذلك مناقشة ، لأرب أنها وهمية ، بين بركليس والكياديس (Alcibiades) وفيها يعرف الأول (بركليس) القانون بأنه ، هو ما وافقت عليه جمهرة الشعب (أو أغليته) مجتمعة فى هيئة قرارات تحدد ما يجب وما لا يجب عمله ، ثم يستدرجه الكياديس إلى أن يشمل هذا التعريف الأوليجارخيين والطفاة معلناً أن ما تقرره الهيئة الحاكمة أو الشخص الحاكم يصبح قانوناً . ثم يسأله الكياديس ما هو إذن الاستبداد وعدم القانونية فيجب بركليس ، عندما لا يقنع القوى الضعيف بل برغمه بالقوة أن يفعل ما يريد . وقد مكن هذا الكياديس بعد بضعة أسئلة توضيحية مناسبة عن الطفاة والأوليجارخيين من أن يسأل : « هل من الممكن أن يكون ما تصدره جمهرة الشعب بأمرها من قرارات حين تطبق على أصحاب الملكيات دونما اقتناع أن يكون استبداداً أكثر منه قانوناً ؟ » وهناك يطلب بركليس من الكياديس أن يذهب عنه إلى اللعب ،

تاركاً الغدوض يكتنف نظريته فى القانون . وقد أعلن ديموستينيس (٤٨) فى القرن الرابع من رأى مماثل فى إحدى الفقرات مؤكداً ، أن القوانين وضعت للمستقبل ، (كان يشكو من عدم ديمقراطية القوانين السابقة) وما يجب عمله ، كما وضعت عن اقتناع بأنها تنفع الذين يعيشون فى ظلها ، فبعض الديمقراطيين إذن قد فهموا القانون على أنه إرادة الشعب التى لها اعتبارها ، بالإضافة إلى ملحق تفسيرى : إنه على الأغلبية أن ترضى الأقلية وتراعى مصلحة الجميع .

وعلى العموم فقد اتجه الديمقراطيون كأرسطو إلى اعتبار القوانين مجموعة تشريعية وضعت للجميع ، بيد مشرع حكيم ، مثل سواون عندهم ، ثابتة فى جوهرها ولكنها قد تحتاج من حين لآخر إلى تفسير أو إضافة . هذه هى الاعتبارات التى أحيطت بها للجنة التشريعية التى شكلت بعد إعادة تأسيس الديمقراطية فى ٤٠٣ (٤٩) والقواعد التى أخذ بها واتى سيطرت على التشريع تكشف عن نفس الروح ، ولم يكن قانونياً فى وقت ما تغيير القانون بمجرد قرار يصدر من الجمعية ، وكان من يطرح مثل هذا القرار عرضة للاتهام بالإجراءات غير القانونية ، وهو اتهام مشهور ، كان إذا أقيم فى المحاكم ألغى قرار ، وكذلك إذا عمل بهذا القرار لمدة سنة فإن طارحه يتعرض لعقوبات قاسية . وفى القرن الخامس كانت الإضافات التى تملحق بالقانون تعدداً لجنة تشريعية خاصة وتعرض على المجلس ثم على الجمعية (٥٠) ولكن يبدو أنه لم يكن هناك وسائل دستورية خاصة بتغيير القانون قائم . (٥١) وبعد ٤٠٣ أدخل إجراء محكم دقيق لمراجعة القانون وبذلك خرج الأمر من يد الجمعية ، فى كل سنة كانت الجمعية تعرض القوانين تحت المراجعة وتقرع عليها قسماً قسماً فيما إذا كانت يجب أن تبقى أو تعدل فإذا ما أعطيت الأصوات لصالح مراجعة قسم ما ، فى إمكان أى مواطن أن يقدم قوانين بديلة تتوفر لها العلانية اللازمة ثم تشكل محكمة من ٥٠١ أو ١٠٠١ مشرع ، ثم تجرى المفاضلة بين القوانين القديمة والمقترحة وتناقش قانونياً (لذلك عين محامى للقوانين القديمة من قبل الجمعية) ثم يصدر للشرعون ، الذين يقومون بدور القاضى بعد أداء اليمين ، حكمهم (٥٢) .

وهكذا كانت النظرية الاثنية عن التشريع ، ولكن إلى أى مدى روعي ذلك في التطبيق ، لا يزال ذلك موضوع جدال ، فعندما كان يعرض كل من ديموستينيس وإسخينيس (٥٢) حالات الاتهام بسبب إجراءات غير قانونية كانا يسانان المسألة المدفعية (خصوصاً) الذين يسخرون من القانون ، وقد زعم ديموستينيس أنه كنتيجة الملك « وجدت قوانين كثيرة متعارضة ، ومنذ أمد طويل وأنتم تتهجون لجنايا الفصل في هذا التناقض ، ومع ذلك لم تاج بواحد نهاية لهذه لمشكلة ان القوانين لا تختلف عن القرارات ، والقوانين التي يطعن بها في القرارات لأحدث من القرارات نفسها . » وقد لا يزال أحد هذه الانتقادات فالفاسة بلا شك قد حاولوا دائماً تجنب الإجراءات المعقدة بالنسبة للتشريع - وقد فعل ذلك ديموستينيس نفسه عن طريق أبو اللودوروس في ضم اعتماد الثيور يكون (٥٣) ولكن تهمة الإجراءات غير القانونية كانت سلاحاً سياسياً مواتياً كثيراً ما يشهر ، كما فعل إسخينيس تجاه ديموستينيس على أسس فنية للغاية فيما يخص قرار التاج المشهور ، وقد افتخر أرسطوفانيس بأنه قد أتهم ٧٥ مرة (دون ثبوت إدانة) (٥٤) فإن كان هذا يثبت وجود بعض المسألة المدفعية غالباً ، فإنه يثبت أيضاً أنه كان هناك الكثيرون من الغيورين الساهرين على سلامة الدستور ، لقد فشلت بالصدفة محاولات ديموستينيس في التخلص من القانون وعانى من ذلك أبو اللودوروس (٥٥) .

أما عن المظهر الآخر لحكم القانون فقد اعتنق الديمقراطيون الاثنيون الرأي المعارض تماماً لأرسطو « الفاعلة والأوليغارخيون » حسب رأى إسخينس (٥٦) « يحكمون بأساليب حكوماتهم ، أما المدن الديمقراطية فيسير أهلها وفق القوانين للوضوعة » ، ويقول ديموستينيس (٥٨) « في ظني أنه ما من أحد - يستطيع أن يؤكد أن هناك سبباً يدعو إلى الطمأنينة التي تنعم بها المدينة وإلى ماتعم به من ديمقراطية وحرية أكثر من القانون . » وفي فقرة أخرى (٥٩) يقابل ديموستينيس بين القانون والأوليغارخية معلناً أن أى عضو في الحكومة الأوليغارخية يمكنه إبطال القانون القائم وسن تشريعات تعسفية للمستقبل ، بينما القوانين تضع ما يجب عمله في المستقبل وتتوخى إقناع الجميع

من أجل مصالحهم : « وعند ليكورجوس (٦٠) فالقانون هو « أول العوامل الثلاثة الهامة جداً التي تقيم الديمقراطية وتبقى عليها » ، ويعان هيربديس (٦١) أن للقوانين أهمية بالغة « حتى تغدو القوانين في الديمقراطية هي الحاكم صاحب السيادة » .

كان كلا الطرفين بطبيعة الحال يفكر في أسوأ ما في الجماعة المعارضة فالديمقراطيون الاثنيون كانوا يحتملوا يذكرون الأعمال التعسفية التي قام بها ٤٣٠ أوليغارخيون وذلك إذا ما تكلموا عن الأوليغارخيين ، والأوليغارخيون بلا شك يذكرون الديمقراطيين الذين قاموا بأعمال تعسفية وخارجة عن القانون ، وبصفة عامة يبدو أن الديمقراطية الاثنية قد عاشت بمبادئها . ويعطينا كسنوفون (٦٢) صورة حية لمناسبة فريدة عندما دامت الجمعية نقاليدها في حالة هيتيرية وحكمت بالإعدام على القواء الذين كانوا يديرون المعركة في أرجينوسلى بعد تصويت عاجل ، ولكن إبراز هذه الحالة والاهتمام الذي أحيطت به يدلان على أنها كانت أمراً شاذاً ، ثم أن كسنوفون (٦٣) وهو ليس من أنصار الديمقراطية ، يشهد أيضاً بأن الناس بعد إعادة بناء الديمقراطية في ٤٠٣ تمسكوا بقوة بالعفو الذي اتفق عليه مع هيئة الثلاثين ومؤيديهم ، وعندما يقرأ المرء ما سجله كسنوفون وأرسطو من أعمال الثلاثين لا يسهل إلا أن يدهش من قوة احتمال الشعب الاثني .

والمأخذ الأخير والأساسي الذي أخذه الفلاسفة على الديمقراطية أنها كانت تعنى سيادة الغالبية الفقيرة بما ينجم مصالحها على الأقلية الغنية ، وهذه هي المسألة الرئيسية عند « الأوليغارخيون العجوز » الذي تتخذ رسالته عن الدستور شكلاً ساخراً في تقديره فاعلية الديمقراطية في التوضيح بمصالح الرعايا (الفقراء) على حساب الأخيار (الأغنياء) ، وهو ساخر أيضاً في افتراضه أن الخيرين « إذا ما واتهم القرومة فيحكمون لمصالحهم الخاصة مما يضر الفقراء » (٦٤) ، ويقول أفلاطون في الجمهورية (٦٥) « تأتي الديمقراطية عندما يهزم الفقراء الآخرين الأغنياء ويقتلونهم أو يحرمونهم ثم يتقاسمون الحكم والوظائف

بالسوى مع اليقين ، ، ويصر (٦٠) لوسطو بشدة على أن الديمقراطية توجه نحو مصلحة الفقير ، ويندب في ذلك يربطنا إلى حد قوله إذا فرضنا للمجمل وكان الأغنياء في الهيئة أكثر من الفقراء فإن حكم الأقلية يسمى ديمقراطية وحكم الأغلبية القبة يطلق عليه لوليبلوخية .

ولم يكن ليلنخ الديمقراطية بهذه النظرة بطبيعة الحال وانعكست لراؤهم بوضوح في الحديث الذي لورده ثوكيليس (٦١) على أن الديمقراطية السيراكوزى أثينا جوراس (Antisthenes) :

سيقول أن الديمقراطية ليست حكيمة ولا عادة ، وإن أصحاب ثروات هم خير من يصلح للحكم القويم وفي رأي لولا : أن الشعب اسم لجميع ، وإن الأوليبلوخية اسم لجزء منه ، وثنا أن الأغنياء هم أفضل من يرعى الثروة وهم الحكماء وخير التصديق . لما الشعب فهو خير من يسمع ويحكم على الأمور ، وإن كل هذه العناصر سواء مجتمعة أو فرادى لها قدر متساو في الديمقراطية .

من الصعب أن نجيب عما إذا كانت الديمقراطية الأينية قد استغلت الأغنياء لصالح الفقراء . في توزيع السلطات السيلة والتفوز يبدو أن الأغنياء قد قروا بتصيب عادل وفي المهام الصغرى وفي المجلس وفي دائرة المختارين ساد الفقراء ما في ذلك شك ، على الرغم من تراحم الطبقات للوفرة في هذه الوظائف في القرن الرابع . أما فيما يخص المناصب العسكرية الرئيسية والديبلوماسية والمالية فقد كان يتخب لها عادة الرجل من ذوى الحسب والثروة . (٦٢) ، ولما الخطباء ، وهم الذين لم يشغلوا عادة وظائف بل وجهوا السياسة بإحاديثهم في الجمعية فقد كانوا أيضا في أغلبهم من الموسرين ، وكان الكيرون منهم من عائلات عربية (٦٣) وكان من النادر نسبيا أن اكتسب بعض المصلحين مثل إفرينيخوس (Ephraim) وإيسخينيس نفوذا سياسيا وبكل تأكيد لم يعد الرجل القوي أو الأرستقراطي أن حياته السياسية قد

لحتمها ضرر من جراء ثروته أو أصله ، بينما كان على الفقير ووضع الأصل من السلة مواجهة الكبير من المخربة والمثمة من الكوميديين والخطباء .

لقد شكأ ايسوكراتيس مر الشكوى من الاستغلال المالي للأغنياء ، وفي خطبه عن السلام (De Pace) (٦٤) يعرض قائمة ضرائب وأعباء أدت إلى كثير من المضايقات حتى أصبحت حياة أصحاب الأملاك أشق من حياة للعوزين ، ثم يصرح في Antidosis فيقول :
وعندما كنت صبيًا كان الاعتقاد السائد أن الثراء ضمان أكيد وشيء هائل حتى أن كل إنسان كان يدعى بالفعل امتلاك ثروة أكبر مما لديه نظرًا إلى تلك الشهرة ، ولكن على المرء اليوم أن يبتأ عن نفسه وصحة الثراء ، كما لو كان الثراء جريمة كبرى ، (٦٥) ومن الصعب أن نحكم على هذه الادعاءات مما لدينا من أرقام ضئيلة . وقد كانت المصروفات العادية وقت السلم (بما فيها أجور المواطنين نظير خدماتهم السياسية) توفى من مختلف الضرائب غير المباشرة ، ضريبة إقامة الغرباء واتاة مناجم القضة ولجوار الأراضي العامة وللقدماء ورسوم المحاكم والغرامات والصادرات التي تفرضها المحاكم . كذلك كان يقوم بعض الأغنياء بالإلتحاق على بعض الأعياد الدينية بمقتضى نظام الخدمات العامة (الفيتورجيا) حيث يكلف بعض الأغنياء بالإلتحاق على الألعاب وعلى تخمين الفرق الرياضية وما شابه ذلك ، وفي زمن الحرب كان من الضروري تحصيل ضريبة الأملاك التي كانت تقع فيما يبدو على عتق حوالي ٦٠٠٠ مواطن أى على ثلث اوديع مجموع المواطنين . وفي الحرب أيضا كان أكثر المواطنين ثراء يعينون تزيارارخين ، وتفرض عليهم تلك المهمة إعداد سفينة تزيريم (مركب ذات ثلاثة طوابق) وصيانتها في حالة جيدة لمدة عام .

وقد بلغ متوسط نسبة ضريبة الحرب التي كثرت منها المذكورى أكثر من عشرين سنة من القرن الرابع ، ما يساوى ما بين خمس بنسات أو ستة عن

كل جنيته من ضريبة الدخل . وعلى ذلك فلا حاجة بنا أن نأخذ تراكي
 ايسو كراتيس وأمثاله مأخذ الجدل ، فيبدو أن الضريبة كانت في الحقيقة
 مطبقة على نطاق واسع للغاية كما كانت مصدر متاعب لدافعيها من
 الفقراء ، وفيما يبدو من خطاب ديموسثينيس ، كان من الصعوبة بمكان
 حمل الجمعية التي كانت نسبة كبيرة من أعضائها من دافعي الضرائب ، على
 التصويت من أجل جبايتها ، ومن هنا كان تمويل الحروب وإمدادها دائما غير
 كاف . (٧٢) أما الواجبات العامة (الليتورجيات) فقد كان تقديرها
 أكثر صعوبة ، إذ اعتمدت إلى حد كبير على الشخص المنوط بها فيما
 يتعلق بعدد المرات التي ينهض فيها بالليتورجيا ، ومقدار ما ينفقه في كل مرة .
 لقد كانت إعلاناتا سياسيا نافعا بل تكاد تكون فرصة مواتية للدعاية باستعراض
 ماتم من أعمال كبيرة . (٧٣) وكثيرا ما كان الأغنياء تواقين إلى اكتساب
 الشعبية بأداء الخدمات المستمرة والصرف بسخاء على الملابس الفاخرة ومنح
 النجوم المرتبات العالية . ويفخر رجل غني كتب له ليسياس (٧٤) حديثا
 بأنه قام بإحدى عشرة ليتورجيا في ست سنوات أنفق عليها جميعا ٣ ١/٢
 تالنت - أي ما يعادل ثروة فرد من الطبقة المتوسطة - ثم يعقب على ذلك
 بأنه لم يكن في حاجة لصرف ربع هذا المبلغ إذا ما التزم ما يمليه القانون بدقة ،
 كما لم يكن في حاجة إلى الاضطلاع بأكثر من أربع ليتورجيات . (٧٥) وعلى
 تقيض ذلك رجل ثري آخر هو ميدياس لم يضطلع فيما رواه ديموسثينيس
 (٧٦) إلا بليتورجيا واحدة وكان في حوالى الخمسين من عمره ، كذا
 ديكايجينيس (Dicaeogenes) . وهو ثري آخر لم يف إلا
 بليتورجيتين صغيرتين على مدى عشر سنوات . (٧٧) لقد كانت التريارارخيا
 عبئا أثقل من الليتورجيا العادية ، تكلف ما بين ٤٠ ، ٦٠ مينا (مسن
 ثلثي تالنت إلى تالنت) في السنة ، (٧٨) وبما أنها قد تفرض على أفراد
 تبلغ ثروة الواحد منهم خمس تالينات للفرد (٧٩) فإن هذا الضغط الموقوت
 على موارد التريارارخوس الفقير يصبح عبئا قاسيا . لهذا السبب أصبح عبء
 للتريارارخيا منذ نهاية القرن الخامس عادة ما يشترك فيه فردان (٨٠) ومنذ
 ٣٥٧ قسم الألف ومائتا مواطن الخاضعون لأداء التريارارخيا إلى ٢٠ مجموعة

تتقسم أفراد كل جماعة المساهمة في أعبائها المالية (٨١) وهكذا فلاحدا
 أسطول مكون من ١٠٠ سفينة يشترك اثنا عشر فردا في تكاليف كل
 تريارارخيا . وهنا مرة أخرى اختلفت تبعات العبء إلى حد كبير ، فالرجل
 الذي تكفل بالليتورجيات الأحدى عشرة هو نفسه الذي خدم كتريارارخوس
 طوال السنوات السبع التي استغرقتها الحرب الايونية وبلغ ما أنفقه ٦
 تالنت . (٨٢) وقد اضطلع رجل يدعى ارستوفانيس (مع أبيه) بثلاث
 تريارارخيات في أربع أو خمس سنوات أثناء الحرب الكورنثية وأنفق عليها ٨٠
 مينا (٨٣) : هذا في حين أن ايسو كراتيس الذي كان يشكو مر الشكوى
 من الضغط على الاثرياء والذي جمع مالا كثيرا من تعليمه علم البلاغة والبيان
 استطاع في سن الثمانين أن يفخر بأنه قام بثلاث تريارارخيات فقط (بما فيها
 ما قام به ابنه) ، (٨٤) ولكن ليس من العدل أن نأخذ هذا الخطيب البخيل
 مثلا للطبقات الغنية . ولنضرب مثلا للروح السائدة بين المواطنين وذلك الرجل
 الذي كان أبا لأحد عملاء ليسياس فقد كان تريارارخوس سبع مرات في
 مدى خمسين سنة (حدثت في أثناءها حرب البلوبونيز وحرب كورنث) .
 وقد بين للقضاة حساب أبيه مفتخرا ووضح منه أنه أنفق على التريارارخيا
 والليتورجيات وضريبة الحرب ٩ تالينات و ٢٠ مينا (٨٥) أي بمعدل يزيد
 على ١١ مينا سنويا ، ولم يرد ذكر لمقدار ثروته ولكن مما لا شك فيه أنه كان
 ثريا ، فقد أعد عربات السباق في عيدين (من الأعياد اليونانية) هما عيد
 البرزخ Isthmia والنميا Nemea (٨٦) ويبدو أنه كان يملك ثروة
 قد تربو على ١٥ تالنت : وهو القدر الذي كان ديموسثينيس يعتبر صاحبه
 رجلا ثريا حقيقة (٨٧) . فإن صح ذلك كان ما أمهم به للدولة لايزيد
 عن ثمن (١/٨) دخله .

لم يكن فرض الضرائب على الأغنياء منتظما ، فهو شديد الوطأة في الحروب
 كما كان ميسر التوزيع ، فقبل ٣٥٧ كان على جميع الأفراد المقبلين في سجل
 التريارارخيا أن يقوموا بتسليمهم رغم أن بعضهم كان أكثر ثراء من
 غيرهم ، وبعد ٣٥٧ ، كان الإسهام بالتساوي بين أعضاء المجموعة الواحدة
 المتكفلة بالمصاريف . (٨٨) وقد مكن عدم وجود نظام محدد بعض الأغنياء

من دفع نصيب أقل مما يتطلب مع دخلهم كما كان أحيانا ظلما على ذوي الثروات للترسطة . ومن جهة أخرى كان بعض الأغنياء يجنون أن يفتروا إليهم الأنظار فيقومون بأعباء لينورجيات وتريارارخيات أكثر مما عليهم القيام به ، وخففوا بذلك العبء عن الآخرين . وعلى العموم فيبدو أن كان مترسطة العبء الذي تحمله للمورون في أثينا يتناسب ودخلهم ، وأن كانت للنسبات المفاجئة لا بد قد سببت لهم ارتباكا مؤقتا .

وعلى كل حال فقد ادعى النقاد أنه قد شاع في أثينا أسلوب متطرف ظالم لا يتركز الأغنياء عند من الضرائب ، وهو اتهامهم بأمور ملفقة ومصادرة أموالهم (٨٩) . وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه أحيانا ما كان يساء استخدام المحاكم ، ولكنه من التعبير القول بأن ذلك كان أمرا شائعا .

إن لاعتبارات العامة تحتاج إلى توضيح ، فأثينا ككل الدول القديمة ، قد اعتملت في تنفيذ القانون على خدمات رجال المباحث ، وكان عليها أن تكافئهم على خدماتهم ، ويبدو أن رجال المباحث كانوا كالولياء في أثينا ، وقد كانوا مهككا في كل مكان ، وليس عليك إلا أن تذكر سمعة المخبرين Delatores في روما الإمبراطورية . إن الدولة لم تشجع الاتهامات للعشواء ، بل إن رجال المباحث حين يفشل في الحصول على خمس أصوات المحلفين ، أو يتخلل عن دعوى أقامها كان يقع تحت طائلة عقاب شديد . ويبدو أيضا أن رجال المباحث لم يكونوا على ود مع المحلفين ، وكان المتهمون يحاولون الإيعاز بأن المدعين من رجال المباحث ، كما كان المدعون في تلهفهم لإثبات أنهم ليسوا من المخابرات حتى ليذهبوا إلى حد الادعاء بأنهم على عداء شخصي للمتهم أو أنهم قد تولوا ذلك العداء . ومع ذلك يبدو أن رجال المباحث قد انتصروا من عملهم وبالذات في ابتزاز الأثرياء ذوي الضمان الملوثة ، أو الذين يكرهون مواجهة محنة المحاكمة العامة ، وقد سبب ذلك بطبيعة الحال قلقا كبيرا لطبقة ذوي الأملاك ربما دفعهم إلى المبالغة في تقدير المدى الحقيقي لهذا الشر (٩٠) .

ثانيا : كانت أثينا ككل الدول القديمة تعيش من اليد إلى الفم ، وكانت تعتمد على العقوبات التي تفرضها المحاكم كمصدر منتظم للدخل ، وفي ذلك

وازع يغري المحلفين على التصويت في صالح الخزاة حينما يلزمها المعجز ويضع رجل المباحث أمام أعينهم ضيعة شامسة يدعى أن مالكها قد اقترف إثما كبيرا . وفي هذا أيضا لم تكن أثينا وحدها ، فيقال عن الأباطرة الرومان أنهم عندما كان يصيبهم عجز في المال يشجعون المخبرين Delatores ويصلحون المالية بالمصادرات ، ولا حاجة بنا أن نغيب بعيدا ونضرب مثلا بالإمبراطورية الرومانية فقد ملأ الأوليغارخيون الأثنيون الثلاثون خزائهم بلصا لمام بعض من المنيكي الغرباء المقيمين الأبرياء أصحاب الثروات ، ولاستبلاء على أملاكهم (٩١) وقد أثار هذا نفوس طبقات الملاك وربما دفعهم إلى المبالغة في الشر . وهذا لا يدعو إلى الاعتماد بأن كل ماصودر من أملاك كبيرة ، إنما صودر لأنها كبيرة ، فقد كان في إمكان الأغنياء في أثينا أن يخلصوا الخزينة العامة أو حياة مصلحة الدولة ، وليس من المحتمل أن يقوم سياسي مثل ليكورجوس بما كان عليه من نزاعة شديدة بمصادرة ممتلكات ديفيلوس (Diphilus) الضخمة ١٦٠ ثامت ، مالم يكن ذلك للرجل قد اتهم بانتهاك حثري لقانون للناسم (٩٢) .

وفي لبياس (٩٣) ثلاث فقرات تشير إلى الاستغلال ، ففي خطبة كتبت في ٣٩٩ أن مدع أقر « عندما يتوفر المال الكافي فإن المجلس يتصرف تصرفا ساجما ، ولكن عندما يأتي العسر يضطر إلى المحاكمات البرلمانية ومصادرة أموال المواطنين وينقاد لأخط رجال السياسة » . وفي خطبة أخرى ، كتبت بعد ذلك بما يقرب من عشر سنوات ، أن مدعا آخر يخاطب هيئة المحلفين « لا بد أن تذكروا أنكم كثيرا ما استمعتم لهم (لخصومه) وهم يقوون لكم ، عندما يريدون انقضاء على شخص ما بغير وجه حق أنكم إذا لم تدينوا ذلك الذي يطلبون إليكم إدانته فإنكم تقضون بالانتاوا أجوركم » . وفي خطبة ثالثة أقيمت في ٣٨٧ يشكو رجل منهم بأنه يحول دون مصادرة ضيعة لقريب له « إن دفاعي صعب نظرا للرأي الذي يربط به البعض بين مصادرة ، ضيعة نيكوفيموس (Nicophemus) وبين الأزمة المالية القائمة في الوقت الحاضر في المدينة ، فقضيتي ضد الخزاة العامة » . هذه ادعاءات خطيرة تدل على اضطراب أحوال الدولة . لكنه ينبغي أن نلاحظ

أن كل هذه الفوضى قد حدثت في الفترة التالية لسقوط أثينا ، عندما كانت الدولة مفلسة تقريبا وعندما كان - رغم الهدنة - الشعور نحو الأغنياء ، الذين ظاهروا معظمهم حكومة « الثلاثين » ، مريرا للغاية بين جموع المواطنين . ولم تصادفني أية آراء أخرى مماثلة في أحاديث الخطباء الأخيرة ، قضائية كانت أو سياسية ، عدا عبارة واحدة في الفيليبية الرابعة لديموشينيس (٩٤) فهو بعد أن توسل للأغنياء ألا يحسدوا الفقراء على ما ينالونه من أموال الثيريين ، يتجه إلى الفقراء قائلا ، ولكن من أين تنشأ المشكلة ؟ وما هي المتاعب ؟ انها تنشأ عندما يرون بعض الناس يحاولون ، المبالغ المعدة للاستثمارات العامة إلى أموال خاصة ، وحينئذ يكون التكلم عظيما في نظركم ، وهو بخالد ما دامت لحظات الأمن ولكن التصويت السري يختلف عن الاستحقاق العلني ، وهذا يورث عدم الثقة والغضب ، ان هذه الفقرة الخلوة تعني أن الأغنياء ارتابوا في أن الفقراء كانوا يرغبون في زيادة أجورهم من الدخل العام عن طريق مصادرة الأموال الخاصة وأن الأغنياء الذين طالما صنف لهم في الجمعية قد خذلوا بالتصويت السري للمحالفين ، وبعد ذلك بسنين قليلة يفخر هيبيريديس (٩٥) بعدالة المحالفين الاثنيين التريية :

ليس في العالم شعب أو ملك أو قوم أعظم من شعب أثينا ، انه لا يترك هؤلاء المواطنين الذين يهتمون كلنا ، أفرادا كانوا أم طبقات ، لقد رهم بل يخف لنجلتهم . فأولا : عندما أعلن تايسيس (Teisis) الاستيلاء على مزرعة يوثيكراتيس (Euthyrates) التي قلرت بأكثر من ٦٠ تالنت ، كمتلكات عامة وبعثت عندها تواعد تايسيس هذا مرة أخرى بمصادرة ضيعة فيليب وناوسيكليس مدعيا أنها جمعا ثرواتها من مناجم غير مسجلة ، فما كان من المحلفين ، وكانوا أبعد من أن يرضوا بمثل هذا الادعاء أو يطعموا في أموال الناس ، إلا أن يحرموا هذا المدعى من حقوقه المدنية على الفور ، فلم يمنحوه خمس الأصوات . ومرة أخرى ألا يستحق القرار الأخير الذي اتخذته المحلفون منذ شهر ثناء عظيما ؟ ف عندما ادعى ليساندر (Lysander) أن مناجم ابيكراتيس (Epicrates) تقع في نطاق طائفة القانون - المنجم الذي كان يليره لمدة ثلاث سنوات ، وربما كان شركاؤه فيه هم أكثر أهل

للمدينة ثراء - وقد وعد ليساندر أن يجمع ٣٠٠ تالنت للمدينة - وهو المبلغ الذي قل أنهم قد حصلوا عليه من المنجم - ومع ذلك لم يهتم المحالفين لوعده المدعى بل التزموا العدالة وحلها وأعلنوا ملكية الرجل للمنجم . ١ . وربما كان هيبيريديس كثير التذمر ، لكنه أورد على الأقل مثلا دقيقا لمقاومة المحالفين الاثنيين لإغراءات شديدة .

وإذا ما حاول المرء الخروج من هذا بنتيجة عامة فهي أن المخبرين كانوا يخلقون المشاكل للأغنياء في أثينا وأن المحاكم الاثينية كانت أحيانا تستسلم لغواية زيادة الدخل خصوصا في الأزمات المالية فتحكم على المتهمين الأغنياء رغم نقص الأدلة . ومع ذلك لم تكن هذه المساوية وقفا على النظام الديمقراطي .

هذه هي الانتقادات الأساسية التي ذكرها الفلاسفة ضد الديمقراطية الاثينية بعضها موجه إلى مساوية أقرها الديمقراطيون ، هي الخروج على القانون وإهدار الجمعية له بتشريعات تنفيذية ، ثم نهب القراء للأغنياء ، وإن كان الفلاسفة قد اعتبروا هذه المساوية دخيلة على مبادئ الديمقراطية وفي هذه الأمور لم يكن الاثينيون بمنأى عن اللوم ، ولكن الحقيقة أن هذه المساوية في مجموعها تبدو مبالغا فيها ، وربما كان الاثينيون على حق في ادعائهم ، ان مثل هذا العنف المستبد كان من خصائص النظام الأولي جارجي أكثر مما هو من خصائص نظامهم .

وهناك انتقادات أخرى موجهة إلى نقاط في المبدأ وأساسها اعتبارات مختلفة تماما عن مهام الدولة ، وتقدير مختلف تماما للطبيعة البشرية . فقد ارتأى الفلاسفة أن الدولة يجب أن تنشأ وتلدب المواطنين على الفضيلة ، وافترضوا أن الإنسان العادي بطبيعته شرير أو أحمق في أحسن الأحوال . ولذلك فإن السلطة السياسية يجب أن تمنح لصفوة مختارة من الكيسين الفضلاء من الرجال ، الذين في مقدورهم وضع طريقة صحيحة للحياة لبقية الناس بتطبيق نظام تعليمي صارم مع الإشراف عليهم ، بينما اعتق الاثينيون الديمقراطيون فكرة تفاؤلية عن الطبيعة البشرية ، واعتقدوا انه ينبغي أن

يتاح لكل مواطن أن يعيش حياته الخاصة بطريقته الخاصة في إطار الحدود العريضة التي وضعها القانون ، ويجب أن يوكل لكل مواطن بنصيب في إدارة المدينة أما بالتصويت والحديث في الجمعية ، أو بالقضاء في المحاكم ، أو بالمساهمة في النظام الإداري كحكام ، أو باختيار الرجال لشغل الوظائف السياسية العليا . كان الأثينيون لا يثقون في الطبيعة البشرية من جانب واحد وذلك هو قدرتها على مقاومة إغراءات النفوذ الغير مسئول (٩٦) ، ومن هنا كان إصرارهم على أن تكون الوظائف قصيرة المدى ، وعلى المراجعة المنتظمة لمسلك الحكام القائمين بالعمل وفضلا عن ذلك المراجعة الدقيقة لأعمال الحكام عند انتهاء مدتهم . لقد كان غريباً أن يكون الفلاسفة في غفلة عن هذا الخطر فهم قد قنعوا بالاعتماد على فضيلة الكيسين بالوراثة ، أو المتعاونين من الأوليغارخيين .

وقد تلخصت مثل الديمقراطية الاثينية على خير وجه في فقرة رائعة من خطاب جنائزى للسياص (٩٧) يقول أن أسلافنا :

كانوا الأوائل الوحيدين في هذا العصر الذين نبذوا الحكم التعسفي ، وأنشأوا الديمقراطية متمسكين بأن حرية الجميع هي أقوى رباط للقلوب ، ويشارك بعضهم البعض الآخر في الآمال والآلام ويحكمون أنفسهم بقلوب حرة يكرمون الخيرين ويعاقبون الآثمين وفق القانون . ويعتبرون أنه من الوحشية أن يُكْرَه الناس بعضهم بعضاً بالقوة وأن مهمة الرجال تحديد العدالة بالقانون والإقناع بالعقل وأن يلتزموا بهما في العمل متخذين من القانون سلطاناً ومن العقل معاملاً .

وما جاء في ثوكيديدس عن الحكم الداخلي بأثينا قليل ، فقد كان جل اهتمامه السياسة الخارجية والامبراطورية . وله هنا مأخذ واحد صريح هو القصور ، ففي عصر بركليس عندما كان النظام « ديمقراطية بالاسم ولكن في الحقيقة كانت الحكومة يرأسها المواطن الأول » انتهجت أثينا سياسة محددة ومستمرة

لتدبير مصادر ثروتها ، ولم تضطلع بأية التزامات جديدة ، وبهذه السياسة أمكنها ، فيما يرى ثوكيديدس أن تكسب الحرب ، ولكن لما أن انقضت سلطة بركليس المطلقة ، وكان خلفاؤه متساوون ، كل على مستوى يكاد يكون واحداً تقريباً ، وكان كل منهم يكافح ليخلفه ، انجهوا إلى انخضاع الأحكام السياسية إلى ما يرضى الجماهير . ويمضى ثوكيديدس قائلًا ، وكانت الغلطة الكبرى هي الحملة الصقلية ، لأنها كانت « سوء تقدير فيما يتعلق بالخلاف منها » ، ولكن لأن هؤلاء الذين أرسلوها لم يواووا الحماية التعضيد اللازم في قراراتهم اللاحقة ، ولكنهم في غمار تأمرهم الشخصي تطلعا إلى قيادة الشعب تراخوا في تصرفهم أزاء الحرب كما بدأوا يواجهون اضطرابات داخلية في بلادهم . (٩٨)

ولو أننا حاولنا أن نناقش ما إذا كانت أثينا قد كسبت الحرب بفضل استراتيجية دفاعية ، يعزوها ثوكيديدس إلى بركليس ، وما إذا كان متوقعا لحملة صقلية نجاحا حقا ، لصعبت مهمتنا ، ويجدر بنا أن نلاحظ هنا أن رواية ثوكيديدس لا تحمل اتهامه للشعب الاثيني بأنه لم يعط الحماية التعضيد الكافي ، فلا نزاع في أنه كن من الخطأ الجسيم المخاطرة بقوة كبيرة كهذه في سبيل حملة نائية ضد عداو لا يمكن أن يهزم في عقرداره ، وقد كشف الاثينيون عن افتقارهم إلى حسن تقدير الأمور بانقيادهم لفصاحة الكياديس ، ولكن من الصعب إدانة نظام بأكمله من أجل خطأ واحد . وإذا ما نظرنا نظرة أبعد فلا يمكن القول بأن الاثينيين قد ساسوا أمورهم دون تعقل . لقد استغرق الاسبرطيون وحلفاؤهم البلوبونيزيون ثلاثين عاما ليضعوا نهاية ناجحة لحرب أملاوا سذاجة أن يكسبوها في موسمين أو ثلاثة وكسبوها فقط بتسليمهم المزرى « بحرية الاغريق » التي ادعوا أنهم إنما يحاربون من أجلها ، فسلموها للفرس ، عذوهم القومي ، نظير مساعدة مالية . وفي كل مجرى تاريخها يمكن القول بأن دولة الديمقراطية الاثينية كانت أنجح دولة في اليونان ، وبدون أي امتيازات خاصة ، فيما عدا مناجم الفضة ، فقد استطاعت أن تجعل من نفسها أعظم مدينة في العالم اليوناني خلال الخمسين عاما بين حرب الفرس وحرب البلوبونيز ، وبعد الهزيمة الكبرى في ٤٠٤ عادت لتكون إحدى قوى المرتبة

الأولى وهو المركز الذى ظلت تتبناه حتى اجتاحتها مقدونيا مع بقية اليونان . وكذلك لم تكن الأخطاء السياسية والاستراتيجية خاصة بالديموقراطيات ، ومن الصعب أن نجد في التاريخ الاثيني مثل هذه المخافات التى اقترفتها سبرطة بعد اتصالها على أثينا . فالتمصور السياسي البالغ وحده هو الذى جعلها تجمع في حلف معاد لها بين أشخاص حليفين لها كورنث وطيبة وأندى حلوئين لها ولها وحما أنجوس (Argos) وأثينا . ولكن أن تعادى في وقت واحد الملك العظيم وتشارك في إرسال حملة إلى آسيا الصغرى فأمر يدل على عدم تقدير كامل للمسئولية . وقد كانت النتائج مدمرة بالنسبة لاسبرطة إذ قتلت امبراطوريتها البحرية التى انشأتها حلين ، وعادت أثينا للظهور كقوة عظيمة ، ثم كسبت العداء الدائم مع طيبة .

ليس من الصعب أن نفهم موقف ثوكيديدس ، فواضح أنه كان شديد الإعجاب ببركليس ، وواضح أيضا أنه كان يبغض كل البغض ذلك النمط من الساسة الذين خافوه ، وبنوع خاص كليون (٩٩) وقد لا يكون من المناسب هنا مناقشة فضائل كليون وإن كان جدير بالملاحظة أن الأجيال المتأخرة لم تشارك ثوكيديدس رأيه في الاقلال من قدره ، حتى أن أحد أثرياء أثينا في ٣٥٠ ق.م كان فخورا بأن زوج أمه الأول كان كليوميديون (Cleomedon) وهو ابن كليون ، الذى عرفنا عنه أنه كأحد قواد أملاككم ، استطاع أن يأسر في بيلوس (Pylos) عددا كبيرا من الاسبرطيين أحياء ، وكان من أبرز الرجال في المدينة . (١٠٠) لكن ما من أحد يقوته ملاحظة حقد ثوكيديدس عليه ، فثوكيديدس كأثيني وطني قد فجع عندما رأى مدينته تهار ، وقد كان طبيعيا من خلال شعوره بالمرارة أن يتحامل على الساسة الذين كرههم وعلى النظام الذى أتى بهم إلى السلطة .

ويلوم ثوكيديدس الديموقراطية صراحة لاشيء إلا لمسلكها القاصر في الحرب ، وهو أيضا يدينها صراحة بالامبرالية المزرية القاسية التى تبناها - كما يقول - عقاب عادل . وقد حقق ثوكيديدس هذه النتيجة بطرق مختلفة بانتقاء الكلمات في وصف أعمال اثينية ، وباختيار وإبراز بعض الأحداث

في الرواية ثم بالخطب التى ألهاها السياميون الاثينيون وخبر مثال للطريق الاول اللغة التى امتعملها ثوكيديدس في وصفه إخضاع أثينا لناكسوس Naxos الخليفة الاالى التى حاولت ان تنشق عليها : « لقد امتعبدت المدينة على عكس العرف السائد » παρα το καθεστηκός εδουλωθη (١٠١) . ولا نعرف كيف أخضعت ناكسوس على وجه التحديد ، التى ظهرت فيما بعد وكأنها مدينة تابعة عادية تدفع جزية ضئيلة الى حدماء ، لكن جزءا من أرضها قد احتله أصحاب الاقطاعات الاثينيون ، وعلى غرار حالات مماثلة نستطيع ان نستنتج أنه كان على أهل ناكسوس أن يسلموا أمطولهم وأن يدفعوا الجزية بدلا من المساهمة بسفن في الامطول الاتحادى ، وإن الحكومة الاوليجارخية التى ثبت عدم ولائها للحلف قد تولت بدلا منها حكومة ديمقراطية ، وإن ممتلكات الاوليجارخيين قد صودرت لتوزع فيما بعد على الاثينيين المقيمين . إن كلمة « يستعبد » كلمة متطرفة في وصف هنا ، والجملة الظرفية المبهمة قد تعبر دون تحديد عن انحراف أخلاقى . (١٠٢) .

والمثل الرئيسى للطريق الثانى هو التركيز الشديد على القتل الجماعى لأهل ميلوس ، وذلك عن طريق المناظرات الطويلة بين الاثينيين وضحاياهم التى تلاها قرار الجمعية الاهوج بالقيام بحملة صقاية ثم وصف الارمادا الجبارة والامسى العميق لتدميرها عن آخرها : ان كل من يقرأ ثوكيديدس ليحس أن أثينا قد ارتكبت خطأ كبيرا وإن العقاب قد نزل بها . وليس من شك في ان هذا ما شعر به ثوكيديدس وأراد ان يشعر به قراؤه .

والديالوج الميلاني المشهور (١٠٣) هو الحديث الرئيسى الذى كشف فيه ثوكيديدس عن مشاعره وأحاسيسه ، حيث يلقى المبعوثون الاثينيون جانبا بكل الاعتبارات الخلقية طارحين صراحة مبدأ القوة هى الحق ، وبروح مماثلة يقرر كليون في مناقشته عن مصير أهل ميتيلينا ان الامبراطورية طغيان يجب أن يقوم على الفزع (١٠٤) بينما يدعو خصمه ديودوتوس Diodotos الى الحلم عند الاقتضاء . ومن الاحاديث الهامة الأخرى حديث بركلليس بعد الغزو الثانى لاتيكا عندما يعلن هو الآخر أن الامبراطورية طاغية . (١٠٥) وفي الدفاع عن الامبراطورية

الذي جاء على لسان المبعوث الاثيني الى سرطة قبل بدء الحرب ، ثم في كامارينا (Camarina) خلال حملة صقلية تسليم صريح بضرورة قيام الامبراطورية على القوة وحدها . فالتكلم الاول يتلمس لاثينا العذر في تمسكها بشدة بالامبراطورية من أجل الهيبة والنفع والخوف (مما قد تعانيه من رعاياها إذا ما أرخت قبضتها) . ويقول مخففا من حدة مهاجمته ، لقد استعانت اثينا قوتها باعتماد (١٠٦) وقد حاول المتكلم الثاني أن يخفف من هواجس الصقليين بقوله إذا كانت مصلحة أثينا قد دعت الى قمع حلفائها في وأطانهم فليس لديها ما يدعو لمثل هذا في صقلية . (١٠٧)

والاحاديث عند ثوكيديدس مشكلة صعبة ، فهو نفسه يقول ، لقد كان من الصعب على ، عندما سمعنا بنفسى ، وعلى من أخبرني بها في بعض الحالات ، أن أتذكر بالضبط ما قيل ، لقد جعلت الشخصيات تتحدث وفق ما اعتقدت ان ذلك هو ما يجب أن تقوله فيما نشأ من أحداث ، ملتزما بقدر الإمكان بالمجرى العام لما قيل فعلا . (١٠٨)

ومن الممكن تأويل هذه الكلمات بطرق عدة ، وتقييم الأحاديث المختلفة تبعا للملابسات ، وإذا كان ثوكيديدس قد شهدا بنفسه ، أو إذا كان قد استمد معلوماته عن ذلك من مصادر موثوق بها ، فمن المستحيل حقا أن يكون ثوكيديدس قد وصلته أية معلومات عن المناظرات التي حدثت في ميليا Melia فقد جرت وراء أبواب مغلقة بين المندوبين الاثينيين وبين حكومة ميليا ، وقد اعدوا جميعا ، ويجب اعتبار تسجيلها عنده إنشاء خالصا متخيلا . كذلك لم يكن ثوكيديدس في سرطة أو في كامارينا بينما من الجائز أن يكون قد استمع إلى بركليس وكذلك إلى مناقشة الميثيليين .

فإذا كان الهدف من هذه الأحاديث هو إعادة السياق الحقيقي للأقوال الأثينية فلا بد من التسليم بأن الاثينيين في القرن الخامس لم يكونوا فقط شعبا ممتازا ، بل هم الوحيدون في اعترافهم ؛ بأن سياستهم إنما توجهها اعتبارات ذاتية وأنهم لم يقيموا وزنا للخاق السيامى ، بل لابد من التسليم كذلك بأنهم خاضوا تحولا كاملا في القرن الرابع حيث توفرت لنا الأحاديث [

الأصلية . وفي هذا المجال نص الخطاب الجائز المنسوب إلى ليسيلاس ، وفي « البانجيريكوس » (Panegyricus) وكذلك في « الباناثينايكوس » (Panathenaicus) لا يذكرا تيس نجد المتكلمين يسهون في الحديث لا عن أجداد امبراطوريتهم السابقة فحسب بل وعن أهدافها السامية التي استطاعت بها أثينا أن تبقى اليونان حرة من الحكم الفارسي . وأن تنزل بالملك العظيم خسائر فادحة ، حتى لقد أعلن رسميا تنازله عن دخول البحر الايجي . لم تهيب أثينا حلفاءها الرفاهية فحسب بل وهبهم الحرية كذلك ، فأثينا حلت كانت تحررهم من نير الطغاة والاوليجارخيين وتسبغ عليهم نعم الديمقراطية ، وهم قد حاربوا إلى جانبها لا من أجل رفعتها وإنما في سبيل حريتهم (١٠٩) . وقد طرق افلاطون هذا الموضوع في صياغة هزلية في محاورته مينيكسيوس (Menexenus) « لقد حاربنا الامبرطين في تناجرا من أجل حرية أهل بيوتيا ، وأحرزنا انتصارات عديدة في صقلية في سبيل حرية أهل ليونتينس » (١١٠) ، وطالما تردد في خطب ديموستينيس في الجزء الأخير من القرن تعبير مثال عظيم : ان الاثينيين حماة الديمقراطية اينما حلوا ، ان أثينا يجب أن تكون زعيمة اليونان الحرة ضد طغيان مقلونيا .

والنتيجة التي لا مفر منها ، أن ثوكيديدس في سبيل تبيان افكاره اجرى على ألسنة الاثينيين الذين سجل أحاديثهم ما اعتبره شعورهم الحقيقي بعد أن خلصه من شقشة ألسنتهم الخطابية ، وان كل ما عندنا من الأحاديث ليس في الواقع الا رأى ثوكيديدس الخاص عن الامبراطورية ، ورأيه ان أثينا كانت على الصعيد الدولي بغضه الى حلفائها ورعاياها الذين خضعوا بالخوف أو بالقوة وحدها وكانوا تواقين للخروج عليها متى سنحت لهم فرصة ، - وهذا اعتقاد ورد على لسانه هو مرتين منفصلا عن الاحاديث (١١١) - وان أثينا كانت مخطئة في « استعبادها » لم يرفضها السماح لهم بالانشقاق على الحلف ثم بتدخلها في حكوماتهم الداخلية . وزيادة على ذلك يرى أن الاثينيين ، رغبة منهم في توكيد سلطانهم المطلق (كما حدث في ميتلني) ، أو

رغبة في توسيع مجاله (كما حدث في ميلوس) اقترحوا : لو كانوا يقترعون
أعمالاً غريبة في الوحشية . ولنخبر الآن رأي ثوكيديدس .

ومن روايته يمكن أن نثبت بساطة بحثه الأساسي ، وهو نفسه
يقدم لنا القناع أن الحقيقة في تقريره التي ينسبها إلى ديودوتوس في
الناظرة الليبية : الآن ترى أن الشعب في جميع المدن يحمل لك كل
ود ، وسواء لم يشترك مع الأقلية في الثورة أو أرغم على ذلك فسرعه
ما تحول إلى ماضية الثورة العامة ، وأنت تنسحب إلى الحرب وأكثرية
المدن القائمة في صفك (١١٢) وهذا التحليل يؤخذ به دائماً إنما نروى
قصة ثورة بشيء من التفصيل . في ميثيني انتهى الحكم الأولي جاري
(أي لآلاف المخرجون الذين اعتدوا جميعاً باعتبارهم أبرز المسؤولين عن
الثورة) وثار الشعب بمجرد أن أشهر القائد الامبراطوري السلاح ، واستسلمت
المدينة في الحال (١١٣) وكان على براسيداس في تراقيا أن يخاطب
اللاكاشيين ، عن واجبهم في قبول الحرية التي وهبها لهم ، وفي
يختم المناقشة بتهديتهم بالآلاف محصور القنب (١١٤) ، وفي توروني
(Torone) ومينشي (Mende) أيضاً أذغت جماعات صغيرة
من التآمريين لبراسيداس ، وفي المدينة الأخيرة انضم الشعب إلى الاثنين
عندما وصلت القوات المخلصة ، وعهد إلى نيكياس بمقابلة الثورة منهم (١١٥)
وفي خيوس لم تجرؤ الحكومة الأولي جارية ، حتى بعد كارثة
صفية أن تخرج على أثينا خوفاً من جماهير الشعب إلى أن وصل
الاسطول الامبراطوري (١١٦) وفي رودوس ، بعد ذلك بقليل تأمرت
بعض الشخصيات البارزة فيها مع اسبرطة ، وأخرج وصول الاسطول
ليجبار الأغلبية التي لم تكن تتري بما كان ينور حولها . (١١٧)
وبعد أن تخلى شعب ساموس عن الأولي جارية التي تحكمه بثورات
متعاقبة ظل مخلصاً لا أثينا حتى النهاية المبررة . (١١٨) ثم كانت هناك
بعض المدن التي تقشى فيها العامة لا أثينا على نطاق واسع ، ولكن بصفة

عامة كان التلمر فيها يبدو قاصراً على الجماعات الأولي جارية . وبلا شك
فقد بنى ثوكيديدس تقديره للرأي العام على اتصاله بأناس على شاكلته
هؤلاء الذين قابلهم كروار لا أثينا قبل نفيه وكتآمريين مع الاسبرطيين
أثناء نفيه ، وعلى أية حال فإن روايته القصصة الواضحة الدقيقة تثبت
أن تقديره كان خطأ فاحشاً .

وإذا كان الأمر كذلك فهل - حقاً - قياساً على مبادئ الأخلاق
اليونانية في السياسة الاغريقية تكون أثينا قد تصرفت تصرفاً خاطئاً
برفضها انفصال حلفائها عنها ، وبثقلها في شئون حكوماتهم
الداخلية ؟ لقد ابد الإغريق جميعاً صهرياً بطبيعة الحال مبدأ الاستقلال
الذاتي ، لكن الدول في المدن الكبرى لم تسمح به عملياً حتى لا تزعزع
سلامتها ولم ينسحب الرأي العام . ولمسكى تحكم على أثينا : لا بد
أن نقارن مملكتها بالدول الثلاثة في اليونان مثل اسبرطة ، التي
نجمع مصادرها على أن جل فخرها كان يتمتع حلفائها بالاستقلال
الذاتي .

عندما تمردت تيجيا (Tegae) على اسبرطة وتحالفت مع
ارجوس حوالي ٤٦٥ غزا الاسبرطيون اراضيها وهزموها في موقعة
تيجيا ، وبعد ذلك بقليل عندما ثارت مدن اركاديا فيما حذا مانتينيا ،
هاجمتهم اسبرطة وهزمتهم في موقعة ديبايا (١١٩) ، وعندما انفصلت
باتينيا واليس (Elis) عن الحلف بعد صلح نيكياس ، وبدأت
ديبيا تزعزع ، تحركت اسبرطة ثانية وانتصرت في معركة مانتينيا ، وفي السنة
التالية عادت مانتينيا إلى ولائها لاسبرطة (١٢٠) ولم تشارك اليس في موقعة
مانتينيا وتركتها وحدها بضع سنين ، لكنه عندما فرغت لها اسبرطة ، بعد
سقوط أثينا اخضعت اسبرطة اليس وارغمتها على الطاعة ثانية (١٢١) .
فاسبرطة في الواقع لم تسمح لحلفائها بالانفصال (١٢٢) ولم يلهمها أحد على
أنها أرغمتهم على الطاعة كلما حاولوا فكاًكا .

وعندما وجهت اسبرطة اندازها الأخير إلى أثينا ، كان الاسبرطيون

يرغبون في استمرار السلام وهذا ما يمكن أن يتحقق إذا ما تركتم الليونانيين استقلالهم الذاتي . وقد أجب بركليز بأنهم قد يفعلون ذلك . إذا ما ارد الامبرطيون إلى ملتهم الحق في أن تحكم نفسها لاصالح اسبرطة وإنما وفق ما تريد كل منها . (١٢٢) . وفي الحقيقة ان كلا من اثينا واسبرطة قد عضدت قيام حكومات موالية لها في مدنها الخليفة ، وبطبيعة الحال كانت اثينا تدعم الحكومات الديموقراطية بينما تؤيد اسبرطة الاوليجارخية منها ، وعادة لم يتدخل كلاهما قسرا بل كلما منحت الفرصة ، وذلك عندما يدب نزاع في مدينة متحالفة ويستصرخ الحزب المهزوم احدى زعيمتي التحالف أو عندما ثور احدى الحكومات المعادية ثم تقمع فإنهم كانوا يفتنمون تلك الفرصة (١٢٣) . وقد كان من بين المتحالفين مع اسبرطة بعض الديمقراطيات مثل اليس ومانيشيا ، كما كان بين حلفاء اثينا بعض الاوليجارخيات مثل ميلتي وخيوس وساموس . وجدير بالملاحظة أن هذه المدن كانت شديدة الولاء ، وبذلك لم تعط الفرصة للمدينة المسيطرة للتدخل في شئونها .

وقد أشار توكيديدس كذلك إلى أن الاثينيين قد انتهكوا حقوق الحلفاء بالغاء المؤتمر الاتحادي لحلف ديلوس فيقول : في البداية كان الحلفاء مستقلين تحت قيادتهم وسياستهم التي يقررونها وفق ما تفر عنه الفدرالية . (١٢٤) وبمقارنة ذلك بما كان يجري في اثينا يبرز بركليز المجالس المفرقة لولايات البلوبونيز والتي كانت تتمتع جميعا بصوات متساوية . (١٢٥) وعلى أية حال فيبدو من حديث الميثيلينيين في اولمبيا في ٤٢٨ انه في حوالي ٤٤٠ عقد مؤتمر في ديلوس لتقرير ما يمكن اتخاذه ازاء ساموس ، وقد صوت الميثيلينيون لجانب الحرب ، أشير أيضا الى تساوى المدن في التصويت والى كثرة عدد المدن المصوتة (١٢٦) . وفي الواقع يبدو أن نظام حلف ديلوس كان قد شكل على غرار حلف البلوبونيز حيث كان لكل مدينة كبيرة أو صغيرة صوت واحد ، (١٢٧) وان العمل باللمستور قد ظل شكليا حتى سنة ٤٤٠ ق م ولم يترك توكيديدس أي مؤتمر لديلوس قبل حرب البلوبونيز ، وبلا شك لم يعقد مؤتمر ما ، فلم يكن هناك ما يدعو الى طلب إعلان حرب من الحلف مادام البلوبونيزيون قد هاجموا اثينا ناقضين صلح الثلاثين سنة . (١٢٨)

والحق ان موقف كل من اثينا واسبرطة من حلفيها كان مختلفا كثيرا ، فاسبرطة لم يكن لها قوة عسكرية تفوق حلفائها ، فكان عليها اذن أن تراعى بعض الشيء شعورهم ومصالحهم خاصة وأنه كان في كورنث زعيم للمعارضة مسيطر يستطيع ، وأحيانا مافيل ، أن يعرض أغلبية المؤتمر ضدها . (١٢٩) في حين أن كان لأثينا منذ البداية التفوق البحري ، لأن معظم الحلفاء كانوا لا يشاركون بسفن بل بالمال الذي كان سندا للاسطول الاثيني . وكلما تزايد عدد الحلفاء ، اما عن طريق المساهمة بالمال تلقائيا أو عن طريق الارغام عقب تمرد ، ازدادت اثينا علوا وسيطرة . وعلى هذا فقد عمل مؤتمر ديلوس على تلبية رغبات اثينا تلقائيا ، خصوصا وأن المتحالفين البحرين لم يكن لهم نزعة كورنث الاستقلالية ، بل وحتى سنة ٤٤٠ ق م لو أن خيوس ومدن لسبوس قد هبت لنصرة ساموس لاستطاعت بقوة بحرية ، لا تريد عن ٢٠٠ سفينة إيقاف اثينا عند حلها (١٣٠) .

ولاشك ان اثينا وهي في هذا المركز قد احكمت قبضة قوية على حلفائها وهو ما يتجلى خاصة في تركيز القضاء الجنائي بين يديها وبذلك ضمنت حماية وسلامة أصمقائها في مدن التحالف وعقاب أعدائها أيضا في تلك المدن ، (١٣١) وهي أيضا قد استغلت حلفاءها بشكل سافر خاصة في اتفاق جزم من الرصيد الاحتياطي للحلف لإعادة بناء معاقلها ، وفي أنها وزعت على مواطنيها الاراضي المتروعة من الجماعات المتحالفة الثائرة أو من الافراد . اما اسبرطة فلم يكن لديها الدافع أو الفرصة لانتهاج مسلك اثينا ، ولكنها استغلت حلفاءها في أغراضها الخاصة وفي مقلتها حمايتها ضد ثورات الملوت (١٣٢) . والحقيقة أن كلا من اسبرطة واثينا رغم تباينهما في تأكيد انهما يقفان بجانب استقلال اليونان الذاتي أو بجانب الحرية والديمقراطية ، فإنهما في الواقع قد استغلا حلفيها لضمان نفوذهما السياسي . لقد كان الحلف البلوبونيزي في مجموعه مرضيا للحكومات الاوليجارخية من الدول الاعضاء ، وكذلك كان الحلف الديلي بالنسبة لشعوب المدن المتحالفة .

أما عن الوحشية التي انطوى عليها القرار - الذي أوقف ، لحسن الحظ في اليوم التالي - بذبح كل الراشدين من شعب مينيليني ، أو القرار بقتل أهل ميلوس و الاسكيونيين وهي القرارات التي استعملها ثوكيديدس دون تعليق فلم يرض أحد أن يدافع عنها . ومهما يكن من أمر ينبغي القول بأن ثوكيديدس قد خافه التوفيق في كلتا الحالتين اللتين عالجهما بالتفصيل : وفي الأحاديث التي يتغلبها بصور إلغاء القرار الخاص بالمينيليين على أنه مجرد إجراء تحفظي بينما يذكر أن المناقشة الثانية قد قامت لأنهم في اليوم التالي مرعان ما لانت قلوبهم وادركوا أن قراراً كهذا يقضى بتدمير المدينة بأكملها بدلا من معاقبة الأحزاب المذنبة ، إنما ينطوي على وحشية بالغة (١٣٤) . وفي المحاضرة المليية يقول ثوكيديدس أن ميلوس كانت دولة حيادية مسألة ارتأت أثينا أن من الأوفق اخضاعها وفي واقع الأمر فقد كانت ميلوس حليفا غير محارب لاسبرطة منذ بداية الحرب ، اهتمت معها في أموال الحرب ، كما قدمت الملجأ لاسطولها في ٤٥٧ (١٣٥) . وكانت أثينا بطبيعة الحال في حالة حرب مع المليون منذ ٤٢٦ (١٣٦) .

وفي هذا أيضا لم تكن أثينا بدعا ، كما لم تكن رائدة في ابتداع هذا المسلك ، فقد قدم لاسبرطيون المثل بمذبحة البلاطيين المفتلة . لقد كان المينيلينيون و الاسكيونيون ، على الأثر في نظر أثينا ، خونة ، حلفاء حثثوا بعهودهم ، وكذلك أهل ميلوس لأنهم ساءلوا اعداءهم ، أما أهل بلاتيا فقد كانت خطيئتهم أنهم دافعوا عن مدينتهم عندما هاجمتها طيبة غدرا وقت السلم ، وكل ما سألهم فيه القضاة لاسبرطيون هو ما اذا كانوا قد قلعوا خيرا ما لاسبرطة وحلفائها أثناء الحرب وقد ادينوا في الحقيقة لالشيء إلا لأنهم كانوا في الجانب الآخر (١٣٧) .

وفي الواقع كان من الممكن لإدانة الاثينيين لو أنهم حوكموا بمقتضى معايير أعلى وأرفع من تلك التي كانت سائدة في العلاقات الدولية . لماذا اتخذ ثوكيديدس لزاء وطنه وضعا غير كريم كهذا ؟ ان موقفه هذا يعزى من ناحية الى إساءته فهم للشاعر العامة ، وهو شيء طبيعي بالنسبة لرجل من طبقته ،

خصوصا وأنه عاش سنين طويلة في المنفى وفي وسط اوليجارخى ، ويبدو أنه اعتقد حقا أن الاثينيين كانوا بغضاء إلى حلفائهم بينما كان الحلف البلويونيزي في حقيقته اتحادا حرا بين المدن . ولكن ربما كان موقفه يرجع أيضا إلى رغبة عميقة راسخة - قد تكون تلقائية كذلك - لإيجاد مبرر خلقى لسقوط أثينا ، ولم يكن يكفى أن يقول ان مرد هذا هو هوس الساسة الديمقراطيين الذين أبغضهم بشدة ، ولا بد أن أثينا كانت تستحق ذلك الجزاء عدلا ، لقد عانت أثينا كثيرا وما كان لها أن تقامى لولم تقترف خطأ عظيما .

لقد كان لآراء ثوكيديدس وافلاطون وأرسطو ، بطبيعة الحال ، أهمية كبرى ، وكان غريبا جدا أن تكون آراء ايسوكراتيس كذلك . فمعظم المؤرخين المحدثين عند افتقاد أى تقرير يعتمد عليه لوضع ديمقراطى يتقبلون النظرة الاولييجارخية لاثينا ويدينون بما اسماه ارسطو بالديموقراطية المتطرفة . (١٣٨) وفي هذا المقال اجتهدت محاولا ان اقيم ثانية نظرية الحكومة التي آمن بها الديمقراطيون . وأن أزن مزايا وعيوب الديمقراطية الاثينية في تصرفاتها الداخلية وسياساتها الخارجية الامبراطورية . ويمكن لقارئ ان يحكموا ما اذا كانت الديمقراطية المتطرفة ، التي كان الشعب فيها هو السلطة ، والتي مارس العامة الذين يعملون بأيديهم في ظلها حقوقا ميساسة كاملة بما فيها شغل الوظائف ، وسيطروا نظرا لاعدادهم الهائلة على الجمعية ، ما اذا كانت هذه الديمقراطية حقا نوعا من الحكومات المفسدة كما صورها الفلاسفة والمؤرخون الاثينيون .

ملاحظات الفصل الثالث

الديموقراطية الاليتية وما وجه اليها من نقد

- ١ - ان الجزء الاخير من هذا المقال الذى يتناول توكسيدايدس يرجع الفضل فيه لتلميذى القديم D.E.M. de Ste Croix بل وفى الحقيقة اجزاء منه ماهى الا مختصرات من مقال له بعنوان The Characters of the Athenian Empire وقد نشر فى Historia ٣ (١٩٥٤ - ٥) ص ١ - ١٤١ . الى مدين آرستر de Ste Croix بامتنان عميق لسماعه ان اعتمد على مقاله (حيث نوقشت فيه على الوجه الاكمل المسائل المختلف عليها مدعومة بالمصادر) وكذلك للكثير من التعليقات واسفريط والاشارة الى مراجع فيما يخص الجزء الاول من مقال الذى قراء مخطوطا . واود ايضا ان اعبر عن امتناني للمستر A.G. Woodhead الذى قرا هذا المقال مخطوطا وادلى بعدة تعليقات نافعة .
- ٢ - فى هذا العرض لم اذكر ارستوفانيز الا فى بعض المراجع المعارضة - او بالذات لم اذكر كتاب التراجيديات لاني اعتقد مع Gomme فى Calass. Rev. ٥٢ (١٩٢٨) ص ٩٧ - ١٠٧) ان ارستوفانيز كتب كوميديات ولم يكتب نبيذا سياسية . فبينما يظهر بوضوح تام انه يكره كرها شديدا بعض مظاهر الديموقراطية مثل السياسيين الشعبيين امثال Cleon الا انه لم يدع الى عقيدة سياسية بل ولم يقصد ذلك وليس من الضروري ان تؤخذ كل فكاهاته من قبيل النقد .
- ٣ - Pol. ٥ - ٩ - ١٥ (١٣١٠ -)
- ٤ - Pol. ٦ - ٢ - ٣ (١٣١٧ ب) ، ٤ - ٢٠ (١٣١٩ ب)
- ٥ - ٧ - ٣٧ ثم انظر ايضا ٧ - ١٠ ، ١٢ - ١٣١ .
- ٦ - ٨ - ٥٥٧ ب .
- ٧ - نفس المرجع ٥٦٣ ب ونفس الشكوى من المتيكى والعبيد قد ذكرت فى (كسنوفون) Ath. Pol. ١ - ١٠ - ١٢ .
- ٨ - انظر ديوموشثينز ٢١ - ٤٦ - ٥٠ ثم ٩ - ٣ عن العبيد .

- ٩ - توكيديديس ٢ - ٢٧ - ٢ أنظر كلمات نيكياس
 αὐτῇ ἀνεπιτάκτου πασὶν ἐς τὴν βλαίαν ἐξουσίας.
 (= وتلك الحرية المطلقة التي يملكها الجميع في الحياة اليومية)
 (نفس المرجع ٧ - ٦٩ - ٢)
- ١٠ - أنظر يوريبيديس Hippolytus ٤٢١ - ٣ ،
 ٦٧٠ - ٢
- ١١ - ٢٠ - ١٠٦
- ١٢ - Mem. ١ - ٢ - ١٢ وما بعده ثم ايسخينس ١ - ١٧٣
- ١٣ - Republic ٨ - ٥٥٨ ج ثم انظر Laws ٦ - ٧٥٧
- ١٤ - ٧ - ٢١ ثم انظر ٣ - ١٤
- ١٥ - Pol. ٢ - ٩ - ١ الى ٥ (١٢٨٠) ، ١ - ٢ الى ٧
 (١٣٠١) ثم ٦ - ٢ - ٢ (١٣١٧ ب) وفي ٦ - ٣
 (١٣١٨) يقوم ارسطو بمحاولة ذكية ليجمع بين مزايا
 الديمقراطية والاوليجارخية
- ١٦ - بخصوص مدح (المساواة) انظر يوريبيديس
 Supplices ٤٠٤ - ٨ - ٤٣٣ ، ٤١ - ٤١ ثم
 ٥٣٥ وما بعده
- ١٧ - ٢١ - ٦٧
- ١٨ - ٢٤ - ٥٩
- ١٩ - توكيديديس ٢ - ٢٧ - ١
- ٢٠ - كسنوفون Hell. ٢ - ٣ - ٥١
- ٢١ - Pol. ٣ - ١١ - ١ الى ٢ (١٢٨١ ب) في فقرة (٥)
 يقصر هذه المناقشة على بعض الهيئات من الرجال مستبعدا
 تلك التي تكون فيها الاغلبية « غير مهذبة »
- ٢٢ - Pol. ٣ - ١١ - ١٤ (١٢٨٢) وهنا ايضا يقصر المناقشة
 على الحالات التي ليست الاغلبية فيها من « دنا القوم »
- ٢٤ - Protagoras ٣١٩ ب - ١٣٢٣
- ٢٤ - كسنوفون Mem. ١ - ٢ - ٩
- ٢٦ - ارسطو Ath. Pol. ٥٥ - ٢ ، انظر لسياس ١٦ و ٣١ ،
 وللخطب العدائية في δοκιμασία (تجربة)
- ٢٧ - نفس المرجع ٤٣ - ٤
- ٢٨ - نفس المرجع ٤٨ - ٣ الى ٥ ، ٥٤ - ٢

- ٢٩ - توكيديديس ٢ - ٢٧ - ١
- ٣٠ - افلاطون Menex. ٢٣٨
- ٣١ - ارسطو Pol. ٢ - ١٢ - ٢ (١٢٧٣ ب)
- ٣٢ - بالنسبة للقرن الرابع انظر J. Sundwall, Epigraphische Beiträge
 في Klio الملحق الرابع (١٩٠٦) فقرات ٢ ، ٥ ، ٨
- ٣٣ - (كسنوفون) Ath. Pol. ١ - ٣
- ٣٤ - Niem. ٣ - ٤ - ١
- ٣٥ - ١٩ - ٢٣٧ في ٢٨٢ ذكر ديموستينيز ما اعتقد انه المؤهلات
 الحققة للمناصب الكبرى : التريارارخيات والليتورجيات
 الخ . انظر الاحتقار المهين لكليون Cleon والسياسيين
 الآخرين ، كاشخاص من طبقة دنيا اشتغلوا بالتجارة في
 ارستوفانيز - الفرسان Knights
- ٣٦ - يهزا ارستوفانيز من السفراء ودراخمتيهم اليومية Acharnians
 (٩٠ ، ٦٦) ومن الضباط العسكريين والثلاث دراخمت التي
 يتقاضونها (نفس المرجع ٥٩٥ - ٦٠٧)
- ٣٧ - Pol. ٤ - ٦ - ٥ الى ٦ (١٢٩٣) في مكان آخر كان ارسطو
 مستعدا ان يقبل الاجر السياسي على ان تتخذ الاحتياطات
 حتى لا يزيد عدد الفقراء على الاغنياء (٤ - ١٣ - ٦ (١٢٩٧)
- ٣٨ - انظر ص ٣٥ - ٧ فيما سبق
- ٣٩ - لسياس ١٣ - ٢٠ - واضح ان الاغنياء مثل ديموستينيز
 وابولودورس لم يجدوا صعوبة في الحصول على مقعد في
 المجلس عند اللزوم (ديموستينيز ٢١ - ١١١ ، ١٩ - ١٥٤ ،
 ٢٨٦ ثم ٥٩ - ٣ الى ٤) انظر ايضا J. Sundwall
 في كتابه المذكور الفصل الاول (ص ١ - ١٨)
- ٤٠ - Gorgias ٥١٥ هـ
- ٤١ - ارسطو Ath. Pol. ٦٢ - ٣
- ٤٢ - نفس المرجع ٤٣ - ٣
- ٤٣ - انظر ماسبق ص ١٤٣ - ملاحظة ٨٦
- ٤٤ - ٧ - ٥٤ - ٨ - ١٣٠ وكذلك ملاحظة ٣٨
- ٤٥ - Pol. ٤ - ٤ - ٢٥ (١٢٩٢) ثم ٦ - ٢ - ٦ (١٢٩٢ ب)
- ١٠٧

٤٦	Mem ٤ - ٤ - ١٣ الى ١٤ .
٤٧	Mem ١ - ٢ - ٤٠ الى ٦ .
٤٨	٢٤ - ٧٦ .
٤٩	Andoc. ١ - ٨٨ الى ٥ .
٥٠	كما في Tod. ١ - ٧٤ ، وارسطو Ath. Pol. ٢٩ - ٢ .
٥١	يتجلى هذا من ان الوكلاء في ٤١١ واوا ضرورة الغاء القيد γραφή παρανόμων (وغيره من التحفظات الدستورية للمائلة) قبل اقتراح أى تغيير جوهرى فى القانون (ارسطو Ath. Pol. ٢٩ - ٤ ثم توكيديدس ٨ - ٦٧ - ٢) .
٥٢	ديموستينيز ٢٠ - ٨٨ وما بعده ثم ٢٤ - ١٨ وما بعده ثم ايسخينيس ٣ - ٢٨ وما بعده .
٥٣	ديموستينيز ٢٠ - ٩١ ، وايسخينيس ٣ - ٣ .
٥٤	ديموستينيز ٥٩ - ٤ .
٥٥	ايسخينيس ٣ - ١٩٤ .
٥٦	ديموستينيز ٥٩ - ٥ .
٥٧	١ - ٤ وقد كررت كلمة كلمة فى ٣ - ٦ .
٥٨	٢٤ - ٥ .
٥٩	٢٤ - ٧٥ الى ٦ .
٦٠	G. Leocr. ٤ - ٤ .
٦١	٣ - ٥ .
٦٢	Hell. ١ - ٧ .
٦٣	نفس المرجع ٢ - ٤ - ٤٣ . انظر افلاطون Menex. ٨٢٤٣ ثم Epist. ٧ - ٣٢٥ ب وايزوكراتس ١٨ - ٣١ الى ٢ ثم ٤٤ ، ٤٦ ، ٦٨ .
٦٤	(كسنوفون) Ath. Pol. ١ - ٤ الى ٩ .
٦٥	١٥٥٧ - ٨ .
٦٦	Pol. ٣ - ٧ - ٥ (١٢٧٩ ب) ثم ٨ - ٢ الى ٧ (١٢٧٩ ب) ثم ١٨٠ (١ - ٤ - ٤ الى ٦ ، ٣ (١٢٩٠ ب) .
٦٧	٦ - ٣٩ - ١ .
٦٨	انظر (كسنوفون) Ath. Pol. ١ - ٣ ثم ديموستينيز
٢٤ - ١١٢ ثم ارسطو Ath. Pol. ٢١ - ١ ، Eupolis	
قطعة ١١٧ انظر ملاحظة ٣٢ .	
Sundwall السابق ذكره فقرة ٨ (ص ٥٩ - ٨٤)	
٦٩ - ٨ - ١٢٨ .	
٧٠ - ١٥ - ١٥٩ الى ٦٠ .	
٧١ - ٢٩ - ٣٢ .	
٧٢ - انظر ماسبق ص ٢٩ - ٣٢ .	
٧٣ - انظر كسنوفون Mem. ٣ - ٤ - ٣ ثم ديموستينيز	
٧٤ - ١٩ - ٧٨٢ .	
٧٥ - ٢١ - ١ الى ٥ .	
٧٦ - ديموستينيز ٢٠ - ٨ يبين أن أى رجل يمكنه أن يطلب	
٧٧ - الاعفاء لمدة سنة بعد أداء الليتورجيا ، فإذا كان هناك كما	
٧٨ - يقول ديموستينيز (٢١ - ٢١) ، حوال ٦٠ ليتورجيا للانجاز	
سنويا فلا يمكن غالبا أن تقع جميعها على عاتق المواطن الفنى	
٧٩ - ٢١ - ١٥٦ (انظر ١٥٤) .	
٨٠ - ايسايوس ٥ - ٣٥ الى ٦ .	
٨١ - عميل ليساس يقدر ٦ تالنت لمدة ٧ سنوات (٢١ - ٢)	
٨٢ - ويذكر ديموستينيز ان المقاول قد يأخذ التريارارخيا نظير	
٨٣ - تالنت (٢١ - ١٥٥) ولكنه دفع هو نفسه ٢٠ مينيا	
٨٤ - (١/٢ تالنت) فقط بدلا من انجاز (نصف تريارارخيا)	
٨٥ - (٢١ - ٨٠) وفى ليساس أيضا ١٩ - ٢٩ ثم ٤٢ يدعى	
٨٦ - المتكلم أنه صرف ٨٠ مينيا (١/٢ تالنت) على ثلاثة	
٨٧ - (انصاف ؟) تريارارخيات .	
٨٨ - ايسايوس ٧ - ٣٢ - ٤٣ .	
٨٩ - ايزوكراتس ١٨ - ٥٩ الى ٦٠ ثم ليساس ٣٢ - ٢٤ .	
٩٠ - ديموستينيز ٥٠ - ٦٩ - ٦٨ .	
٩١ - ديموستينيز ٤٧ - ٢١ - ٤٤ . انظر ١٤ - ١٦ - ١٧ .	
٩٢ - ليساس ٢١ - ٢ فى استطاعته أن يطلب سنتين اعفاء بعد	
٩٣ - كل سنة عمل (ايسايوس) ٧ - ٣٨ .	
٩٤ - ليساس ١٩ : ٢٩ ، ٤٢ - ٣ .	
٩٥ - ايزوكراتس ١٥ - ١٤٥ .	
٩٦ - ليساس ١٩ - ٥٧ الى ٩ .	
٩٧ - نفس المرجع ٦٣ .	

٤٦	Mem ٤ - ٤ - ١٣ الى ١٤ .
٤٧	Mem ١ - ٢ - ٤٠ الى ٦ .
٤٨	٢٤ - ٧٦ .
٤٩	Andoc. ١ - ٨٨ الى ٥ .
٥٠	كما في Tod. ١ - ٧٤ ، وارسطو Ath. Pol. ٢٩ - ٢ .
٥١	يتجلى هذا من ان الوكلاء في ٤١١ واوا ضرورة الغاء القيد γραφή παρανόμων (وغيره من التحفظات الدستورية للمائلة) قبل اقتراح أى تغيير جوهرى فى القانون (ارسطو Ath. Pol. ٢٩ - ٤ ثم توكيديدس ٨ - ٦٧ - ٢) .
٥٢	ديموستينيز ٢٠ - ٨٨ وما بعده ثم ٢٤ - ١٨ وما بعده ثم ايسخينيس ٣ - ٢٨ وما بعده .
٥٣	ديموستينيز ٢٠ - ٩١ ، وايسخينيس ٣ - ٣ .
٥٤	ديموستينيز ٥٩ - ٤ .
٥٥	ايسخينيس ٣ - ١٩٤ .
٥٦	ديموستينيز ٥٩ - ٥ .
٥٧	١ - ٤ وقد كررت كلمة كلمة فى ٣ - ٦ .
٥٨	٢٤ - ٥ .
٥٩	٢٤ - ٧٥ الى ٦ .
٦٠	G. Leocr. ٤ - ٤ .
٦١	٣ - ٥ .
٦٢	Hell. ١ - ٧ .
٦٣	نفس المرجع ٢ - ٤ - ٤٣ . انظر افلاطون Menex. ٨٢٤٣ ثم Epist. ٧ - ٣٢٥ ب وايزوكراتس ١٨ - ٣١ الى ٢ ثم ٤٤ ، ٤٦ ، ٦٨ .
٦٤	(كسنوفون) Ath. Pol. ١ - ٤ الى ٩ .
٦٥	١٥٥٧ - ٨ .
٦٦	Pol. ٣ - ٧ - ٥ (١٢٧٩ ب) ثم ٨ - ٢ الى ٧ (١٢٧٩ ب) ثم ١٨٠ (١ - ٤ - ٤ الى ٦ ، ٣ (١٢٩٠ ب) .
٦٧	٦ - ٣٩ - ١ .
٦٨	انظر (كسنوفون) Ath. Pol. ١ - ٣ ثم ديموستينيز

- ٨٧ - ديموستينيز ٢٧ - ٧ الى ٩ انظر ٢٨ - ١١ ، ٢٩ ، ٥٩ .
- ٨٨ - ديموستينيز ١٨ - ١٠٢ الى ٤ ، ٢١ - ١٥٤ الى ٥ .
- ٨٩ - ايزوكراتس ١٥ - ١٦٠ انظر افلاطون الجمهورية ٨ - ١ (١٥٦٥) ، ارسطو Pol. ٥ - ٥ ، ١ - ٥ (١٣٠٤) ب - ١٣٠٥ (١١٣٢٠) ، ٣ - ٥ - ٦ .
- ٩٠ - Sycophants (συκοφανται أي المخبرون) تناولهم بتوسع R.Y. Bonner and G. Smith; the Administration of Justice from Homer to Aristotle الفصل الثالث من الجزء الثاني ، ثم انظر (شيكاغو ١٩٦٧) J.O. Lofberg, Sycophancy in Athens
- ٩١ - ارسطو Ath. Pol. ٣٥ - ٤ ثم كسنوفون Hell. ٢ - ٣ - ٢١ ثم ليسيلاس ١٢ - ٥ وما بعده .
- ٩٢ - بلوتارخوس Mem. .
- ٩٣ - ٣٠ - ٢٢ ، ٢٧ ، ١ - ١٩ ، ١١ - وهناك القراح مشابه في ارستوفانيز Knights ١٣٥٨ - ٦١ .
- ٩٤ - ١٠ - ٤٤ الى ٥ .
- ٩٥ - ٣ - ٣٣ الى ٦ .
- ٩٦ - ααχη ανδρα δειξει (الوظيفة تظهر الرجل) يبدو أن هذا قول ديموقراطي ماثور نسبة ارسطو الى Bias من (Ethica Nicomachea) Priene ٥ - ١ - ١٦) ونقله ديموستينيز (proem. ، ٤٨)
- ٩٧ - ٢ - ١٨ الى ١٩ .
- ٩٨ - ٢ - ٦٥ - ٧ الى ١١ .
- ٩٩ - بالاضافة الى الملاحظات غير المرضية في ٣ - ٣٦ - ٦ ، ٤ - ٢١ - ٣ توجد مسحة حقد في ٤ - ٢٨ - ٥ و ٣ - ٣٩ - ٢ وبنوع خاص في ٥ - ١٦ - ١ .
- ١٠٠ - ديموستينيز ٤٠ - ٢٥ .
- ١٠١ - ١ - ٩٨ - ٤ .
- ١٠٢ - استعمال ثوكيديدس لكلمة δουλδω (يستعبد) نوقش في قوائم الجزية الاثينية The Athenian Tribute Lists الجزء الثالث ص ١٥٥ - ٥٧ وما بعده .

- ١٠٣ - ٥ - ٨٥ - الى ١١٣ .
- ١٠٤ - ٣ - ٣٧ الى ٤٠ (خصوصا ٢٧ - ٢) .
- ١٠٥ - ٢ - ٦٣ .
- ١٠٦ - ١ - ٧٥ - الى ٧ .
- ١٠٧ - ٦ - ٨٢ الى ٧ (خصوصا ٨٥ - ١) .
- ١٠٨ - ١ - ٢٢ - ١ .
- ١٠٩ - (ليسيلاس) ٢ - ٥٥ الى ٧ ، ايزوكراتس ٤ - ١٠٠ الى ٩ ١١٧ - ٢٠ ، ١٢ - ٥٤ ، ٥٩ الى ٦١ ، ٦٨ .
- ١١٠ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ .
- ١١١ - ٢ - ٨ - ٤ الى ٥ ، ٨ - ٢ - ١ الى ٢ .
- ١١٢ - ٣ - ٤٧ - ٢ .
- ١١٣ - ٣ - ٢٧ .
- ١١٤ - ٤ - ٨٤ الى ٨ .
- ١١٥ - ٤ - ١١٠ الى ١٣ ، ١٢٣ - ١ الى ٢ ، ١٣٠ - ٢ الى ٧ .
- ١١٦ - ٨ - ٩ - ٢ الى ٣ ، ١٤ - ١ الى ٢ .
- ١١٧ - ٨ - ٤٤ - ١ الى ٢ .
- ١١٨ - ٨ - ٢١ - ٧٣ ، كسنوفون ٣ - ٢ - ٦ ، ٣ - ٦ ثم Tod ١ - ٩٦ ، ٢ - ٩٧ .
- ١١٩ - هيرودوت ٩ - ٣٥ - ٢ انظر بخصوص التاريخ Andrewes في Phoenix السادس (١٩٥٢) ص ١ - ٥ .
- ١٢٠ - ثوكيديدس ٥ - ٨١ - ١ يجدر بالملاحظة ان اهالي مانتينيا تكلموا قبل المعركة عن مركزهم المنتظر اذا ما خسروا الحرب (وغدوا حلفاء لاسبرطة مرة أخرى) كتابعين δουλεια (ثوكيديدس ٥ - ٦٩ - ١) .
- ١٢١ - كسنوفون Hell. ٣ - ٢ - ٢١ وما بعده .
- ١٢٢ - مصادفة اخذت اسبرطة رهائن من حلفائها الاركاديين لتضمن ولائهم (ثوكيديدس ٥ - ٦١ - ٥) .
- ١٢٣ - ثوكيديدس ١ - ١٣٩ - ٣ - ١٤٤ - ٢ .
- ١٢٤ - بخصوص اثينا فقد جمعت الادلة في G.F. Hill; Sources of Geek History (طبعة Andreves, Meiggs. ١٩٥١) ، ص ٣٠٥ في The Athenian Tribute Lists الثالث ص ١٤٩ -

٥٤ . أحيانا كانت اسبرطة تقيم أو تثبت الاوليجارخيات وفق هواها كما حدث في أرجوس وسيكيون (توكيديس ٥ - ٨١ - ٢) .

-١٢٥

١ - ٩٧ - ١ .

-١٢٦

١ - ١٤١ - ٦ الى ٧ .

-١٢٧

٣ - ١٠ الى ١٢ خصوصا ١٠ - ٤ الى ٥ ، ١١ - ٣ الى ٤ .
ان التاريخ غامض تماما ولكن أهالي ميتلين كانوا يشيرون الى زمن بعد ٤٤٩ (عندما تراخى عداؤنا للفرس) ، وايضا الى فترة كان فيها الحلفاء الوحيدون في المؤتمر الذين مازالوا يقدمون المراكب هم خيوس ولسبوس أى ٤٤٠ على الأكثر .
ان أهالي ميتلين نادرا ما كانوا في مثل هذا المأزق للاعتذار عن خضوعهم لأثينا بتصويتهم للحرب ضد الشافرين من الحلفاء إلا اذا كانوا قد فعلوا ذلك حديثا في حالة معروفة .

-١٢٨

١ - ١٢١ - ١ .

-١٢٩

وفيما بعد غدا الاسبرطيون معذبي الضمير فيما يخص عداؤنا (توكيديس ٧ - ١٨ - ٢) .

-١٣٠

كما في عام ٤٤٠ عندما دفعت كورنثوس المؤتمر البلوبونيزي ألا يعلن الحرب على أثينا (توكيديس ١ - ٤٠ - ٥) .
والمبادأة بهذا الاقتراح المبكر لنقض هدنة الثلاثين سنة لا بد وان تكون قد صدرت عن اسبرطة مادامت هي وحدها التي تستطيع دعوة مؤتمر الحلف وطبيعي انها أقدمت على هذا فقط عندما وافقت على طرح الاقتراح للمناقشة .

-١٣١

كان لساموس بالذات سبعين مركبا في ٤٤٠ (توكيديس ١ - ١١٦) وقدمت لسبوس وخيوس ٤٥ مركبا لمساندة أثينا ضدها (١ - ١١٦ - ٢ ، ١١٧ - ٢) . وهذا كان اقل بكثير من قوتها الكاملة فقد بقي لخيوس في ٤١١ بعد خسارتها في حملة صقلية (٤٣٦ - ٧ ، ٢٠ - ٢٠ - ٢) ٦٠ مركبا (٨ - ٦ - ٤) .

-١٣٢

كما يفسر (الاوليجارخي العجوز) « كسنوفون » ، Ath. Pol. ١ - ١٤ الى ١٦ . فيما يخص الدفاع الاثيني عن هذا النظام انظر توكيديس ١٠ - ٧٧ ثم ايزوكراتس ٤ - ١١٣ ، ١٢ - ٦٠ .

١١٢

-١٣٣

ان الجملة التي وردت في تحالف أثينا واسبرطة *ην δὲ ἡ δουλεία ἐπανίστηται ἐπικουρεῖν Ἀθηναίους Λακεδαιμονίους* (ان الحلفاء التابعين لأثينا هموا لمساعدة الاثينيين ضد اللاسيديمونيين) يبدو انها كانت تعبيرا قياسيا ، باعتبار ان اسبرطة كانت قادرة على دعوة كل حلفائها في الثورة الكبرى في ٤٦٤ (توكيديس ١ - ١٠٢ - ١) ثم انظر ٢ - ٢٧ - ٢ بخصوص ايجينا ، ٣ - ٥٤ - ٥ بخصوص بلاتيا ثم كسنوفون . Hell. ٥ - ٢ - ٢ فيما يخص مانتينيا .

-١٣٤

٢ - ٣٦ - ٤ .

-١٣٥

يتضح هذا من Tod. ١ - ٦٢ . وواضح ان الاشتراكات كانت تجمع عن طريق أمير البحر الاسبرطي الكيداس Alcidas (انظر F.E. Adcock ، الجابى Alcidas ἀρχηγὸς οὐκός) في Melanges Glotz الجزء الاول ١ - ٦) الذي يبدو انه قد دعى الى ذلك مربيين في ميلوس Melos في طريق دهايه ورجوعه . ومن هنا سجل الاشتراكين الميلينيين .

-١٣٦

توكيديس ٣ - ٩١ - ١ الى ٢ .

-١٣٨

توكيديس ٣ - ٥٢ - ٤ ، ٦٨ - ١ الى ٢ .

-١٣٨

استعملت هذه الجملة في Pol. ٣ - ٤ - ١٢ و (١٢٧٧ ق) ، ٤ - ١٢ - ٣ (١٢٩٦ ب) ، ٤ - ١٤ - ٧ (١٢٩٨ أ) ، ٥ - ١٠ - ٣٠ ، ٣٥ (١٣١٢ ب) ، ٥ - ١١ - ١١ (١٣١٣ ب) ، ٦ - ٥ - ٥ (١٣٢٠ أ) . من الفقرات الثلاث الاولى يبدو ان أرسطو اعتبر الديمقراطية « متطرفة » عندما يصبح العاملون هم الاغلبية ويستطيعون شغل المناصب ويكون الشعب حاكما .

٤

البناء الاجتماعي لأتينا
في القرن الرابع م. ق

● ● لقد كان من غير الطبيعي أن يحظى تاريخ أثينا السياسي وأدبها وفلسفها
وقتها باهتمام يزيد كثيراً عما لاته حياتها الاقتصادية ، فإن إنجازات الشعب
الأثيني في هذه المجالات كانت بارزة ، ولدينا المادة الوفيرة للحاستها . بينما
في مجال الاقتصاد لا نعلم المصادر الأثينية شيئاً كثيراً ، الشواهد مجزأة تماماً
وغير متكاملة ، ومع ذلك فقد يكون الموضوع جليراً بدراسة أعمق مما قالها .
ورغم علم كفاية الوقوع فإنها بالنسبة لأثينا أو فرالى متى بعيد من أى مدينة قديمة
أخرى ، وإذا كان التاريخ الاقتصادى للعالم القديم مادة ميسرة للدراسة فلا
بد أن نبذل بتاريخ أثينا الاقتصادى . ولقهم إنجازات الشعب الأثيني في
المجالات الأخرى فهما تماماً بحسن — بل لا بد من — التردد ببعض المعلومات
عن الأسس المادية . فتفهمنا للتراث الأثينية مثلاً يزداد عمقا إذا ما عرفنا
كيف كان يعيش المتفرجون الذين كتب من أجلهم ، وبالمثل يزداد استيعابنا
للخطباء الأثينيين لو عرفنا أى نوع من الرجال حضر الجمعية وجلس على
منصة القضاء ، ولقهم فلسفة افلاطون وأرسطو السياسية لا بد أن نعرف
شيئاً عن المجتمع الذى عاش فيه ، وزيادة على كل ذلك يستحيل تماماً أن تفهم
وتقيم على نحو كامل العمل السياسى الكبير لأثينا ، أى الديمقراطية ، مالم
نعرف أى نوع من الرجال كان عليه المواطنون الذين ناقشوا وصوتوا في
الجمعية والمجلس ، أو الذين أدلوا بشئون الدولة كرؤساء ، وانخلوا
القرارات التشريعية والسياسية كمحلفين في المحاكم الشعبية . وقد اعتبر النقاد
القدماء ، افلاطون وايسوكراتيس وأرسطو ، الديمقراطية استبداد الفقراء

بلاغيته ، يما نحن القاد المحنون في الديمقراطية كنت عددا ،
 قد كان المواطن اقية عاقبة تعيش على كد العبد . وهذا الآن في حين اني
 حين الرابين لو ان كان كلاما صوابا .

وقد حاولت فيما لي تحليل لجميع الامم في القرن الرابع ق م تحليلا واقريا
 وحملت في احد كم كان عند الحمرار ، مواطنين وغريده ، الذين عاشوا
 في تيكوكم كان عند الاغنياء والوسرين والفقراء ، وما هي نسبة
 الذين عاشوا على وجه البحر أو عملوا في الأرض أو كانوا صناع
 حبرة أو عمالا ، وكم كان عدد العبد من مختلف الأنواع ، عظم
 يوت أو عمل مزرع أو عمل مناجم أو مهنيين ، الذين امتلكهم الاثنيون
 أو الاحياء من مختلف الطبقات ، وقد اضطرت في القرن الرابع
 وبالحق مسكت هذا القرن والعشرات الأخيرة منه ، نظراً لما نسبته منه
 لقوة دون غيرها من العلوم الأساسية الصناعية اللازمة لكل هذا التحليل ،
 كما يرجع الفضل ليس في الخطب الخياله التي حوت قنراً من التفاصيل المسكتة
 بعض توجه الاقتصاد الاثيني .

وتول مسائل يجب ان توجه هو كم عدد المواطنين الاثينيين ، واعني بذلك كم
 عند اشياء المذكور (من عمر العشرين فما كثر) ، وفي كل مايلي بشور الحديث
 (ملم تحدد غير ذلك) حول المذكور من الاشياء ، لأنها لا تعرف كم عدد النساء
 والاطفال . فقد أجرى ديمتريوس القاري Demetrius of Phalerus ق م
 تعداداً بلغ عدد المواطنين فيه ٢١ ألفاً ، (١) بينما يكرم عرضاً خطيب معاصر
 لديومستينيس على أنهم ٢٠ ألفاً (٢) . وعدت ماتم تغيير للتعداد بغير اتجايز
 في ٣٢٢ ق م بحيث لم يخرج في تعداد المواطنين إلا من ملك ما يساوي ٢٠ مينا فأكثر ،
 بلغ تعداد هؤلاء ١٠٠٠ مواطن ، وطبقاً لنص بلوتارخوس ، حرم ١٢ ألف
 شخص من هذا الحق ، بل ٢٢ ألف حسب نص ديودوروس ، ولطوح لي أن
 الرقم الأول الذي بطينا تخليفاً كلياً يبلغ ٢١٠٠٠ (٣) هو الأنسب .

ولم يجب المواطن كان ذلك للقيوم الأجانب أو (البتيكي) لدينا
 ثم رقم واحد هو تعداد ديمتريوس القاري الذي حنهم عشرة آلاف ،

وبالتأكيد كان هناك عيد انتظام المواطنين والأجانب القيمون . ولدينا
 هؤلاء رقمين غاية في الغرابة ، فقد بلغ عندهم ، نقلاً عن أثينابوس Athenaeus
 (مصدرنا الوحيد) ٤٠٠,٠٠٠ وذلك حسب تعداد ديمتريوس القاري ،
 اني بمعدل ١٣ عبداً لكل فرد ، موافقاً كان لو مينيكوس (أجنبي مقيم) ،
 غنياً أو فقيراً ، ويذكر قاموس سويديس (١) Scidus نصف جملة من
 هيردوتيس تقول ، ان ما يزيد على ١٥٠ ألف ، من مناجم الفضة ومن
 بقية البلاد ، وربما تكون هي العبارة التي وردت في كلام هيردوتيس دفلاً عن
 اقتراحه بحريير العبد بعد موقعة خيرونيا Chaeronea ويسفر هذا عن متوسطه
 من العبد لكل رجل حر . وما كنت لأناقش هذه الأرقام الخيالية لو لم
 يزول ياخذها بعض الباحثين على محمل الجد . ان أفضل المقاييس هو كمية
 القمح التي كان يستهلكها سكان أثينا ، إذ أننا نعرف تقريباً مقدار الاستهلاك
 وكية ما كان يستهلكه الفرد العادي من بل والخصص منه لاستهلاك العبد .

ومن نص أثيني أورد الخاصيل الأولى التي وهبت لديمتري في ٣٢٩ ق م
 تبيين ، مع اقراض عمنل أن البشائر الأولى كانت ١٦٠٠ من الشعير
 و ١٢٠٠ من القمح ، وأنه في ذلك العام بلغ محصول اتيكا ٢٨٥٠٠
 ميدمن من القمح و ٣٤٥٣٥٥ من الشعير (٢) ربما كان عام فقط ،
 وهو مالا نستطيع لقطع به لانعدام الوسائل ، لكنه ليس لدى من شك
 في أن كل الفلاحين الاثينيين قد بنحوا من قدر محصول حتى أن الحصول
 الحقيقي كان أكثر من ذلك بكثير ، ومن جهة أخرى يجب اقراض نسبة
 من المحصول - بما يقدر بالسلس تقريباً - كبلور للقمح . فالقمح كله
 كان مخصصاً للاستهلاك البشري ، أما الشعير فلم يكن يؤكل كثيراً ، كما
 كانت قيمة الغذائية تعادل عندهم نصف قيمة القمح (٣) ، ومعظمه ، ان لم
 يكن كله ، يقلم غذاء للحيوان (٤) ، إلا أن هذه الإحصاءات لا تعني
 كثيراً ، لأنها كانت (غذاء للواجن) إذا ما قورنت بما يستورد .

وفي هذا الصدد يملنا ديموستينيس في خطبته البتينية Leptines
 ببعض أرقام يمكن الاعتماد عليها رغم أنه قد أوردتها بطريقة غريبة نوعاً (٥) ،

فهو يقول أولاً ان القمح المستورد من بونتوس Pontus بلغ حوالى نصف المستورد كله ، ولا أدري كيف يمكن أن يكون قد عرف ، وما أحسبه كان يعرف . ثم يقول بعد ذلك أن الوارد السنوى من بونتوس (البحر الأسود) كان حوالى ٤٠٠ ألف مدين ، وأن ذلك يمكن التأكد منه من سجلات مراقبى القمح ، الرؤساء الذين كان عليهم تحديد ثمن القمح في سوق أثينا . ومن المحتمل أن يكون حراس القمح قد احتفظوا بسجل لمجموع الواردات من القمح ، ولكنه لم يكن محتملاً عليهم بل كان من الصعب ، فيما يبدو ، الاحتفاظ بسجل يذكر اسم البلد الأصلي لكل حمولة ، ولأنى أمنتج أن يكون ديموسيين قد اطاع على رقم الواردات ورآه ٨٠٠ ألف مدين ، فأخبر أعضاء الجمعية بأن ٤٠٠ ألف قد وردت من بونتوس وهو ما كان يريد أن يثبت من بونتوس ، وإن كان أكيدا أنه غير ثابت تماماً أن النصف كان يأتى . ويبدو أن تقدير مجموع الاستيراد السنوى بحوالى ٨٠٠ ألف مدين من القمح كان تقديراً صحيحاً ، وفي هذه الحالة فانتقل أن القدر الذى توفر للاستهلاك كان ٨٣٠ ألف مدين من القمح (مع احتساب التقدير المنخفض الملحوظ للمحصول المحلى الذى أشار إليه نص اليوسيس Eleusis) ومثل هذا القدر من الشعير المحلى الذى لا يمكن أن يكون طعاماً للحيوان .

وبوجه عام كان التقدير في ذلك الوقت ٧ مدين مقدار ما يستهلكه الرجل سنوياً ، بينما تستهلك المرأة أو الطفل ٥ مدين (١) وعلى هذا الأساس فقد كان ٣١ ألفاً من الشبان الذكور ، مواطنين وأجانب مقيمين ، يستهلكون ٢٣٢ ألف مدين كل عام . ونحن لا نعرف - كما ذكرت - متوسط عدد أفراد الأسرة الأثينية ولكن بعض الاحصائيات الأساسية مما سأذكرها فيما بعد تدل على أن نسبة المواليد والوفيات في السكان كانت كبيرة ، وأن الأطفال ، بالقياس إلى المستوى البريغاثى الحديث كانوا عنصراً كبيراً في عدد السكان ، وعلى ذلك فإننا حين نفترض أنه كان لكل رجل ثلاث من النساء والأطفال (كما في إنجلترا الحديثة) فسنكون قد أنقصنا في التقدير ، فثلاثة وتسعون ألفاً من النساء والأطفال

يعمل ٣ لكل فرد من الشبان الذكور والبالغ عددهم ٣١ ألف شاب كل له نصيب من القمح يعادل ٥ مدين في السنة يستهلكون ٤٦٥ ألف مدين سنوياً . إذن فقد كان على السكان الأحرار أن يستهلكوا ما لا يقل عن ٧٠٠ ألف مدين في السنة من كمية تبلغ ٨٣٠ ألف في مجموعها .

وعلى هذا فقد توفر كحد أقصى ١٣٠ ألف مدين من القمح بالإضافة إلى كمية غير معلومة من الشعير لإطعام العبيد ، ولما نعرفكم كان عدد الأنثى من العبيد فمعظم خدم المنازل كان من بينين ، وكم كان عدد الذكور ، من معدنين وعمال الفلاحة وصناعا مهرة . فإذا فرضنا أن النسبة بينهم كانت ٥٠ إلى ٥٠ وأن معدل ما كان يأكله العبد من القمح كان حوالى ٥ مدين فيكون العبيد ذكوراً وأنثى ، يبلغ على الأكثر حوالى ٢٠ ألف مقابل ٦٢ ألف تقريباً من الشبان الأحرار ذكوراً وأنثى أو ١٢٤ ألف من الأحرار بما فيهم الأطفال .

وتنطوى كل هذه الأرقام على نسبة كبيرة من الخطأ لكن لها فيما اعتقد أهمية كبيرة ، وهى على أية حال على نفس درجة الأهمية التى للرقمين المعروفين بين أيدينا لعدد العبيد في أثينا . فيقول ثوكيديدس أنه قد هرب في أثناء الحرب الديكياية (١٠) أكثر من ٢٠ ألفاً من العبيد خاصة من العمال المهرة ، ولكن في عام ٤١٣ كانت أثينا أكثر غنى مما كانت عليه في القرن الرابع وكان السكان الأحرار أكثر عدداً أيضاً . ويذكر كسنوفون في (Vectigalia) أنه لو امتنعت مناجم لاوريوم على وجه أكمل لحيات عملاً لأكثر من ١٠ آلاف عبد . ولتدعيم هذا الرأي يعلن أنه لو وجد أحد من أولئك الذين يذكرون ما كانت تدره ضريبة العبيد قبل الحرب الديكيلية (أى منذ سنتين سنة مضت) لعضده في دعواه (١١) . وهو يشير بوضوح إلى أن عدد عمال المناجم في أيامه قد تناقص كثيراً .

ونعود إلى المواطنين فنعلم كما قلت أنه في سنة ٣٢٢ كان هناك ١٢ ألف مواطن يمتلكون أقل من ٢٠ مينا أى أقل من ألفى دراهمة . وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هؤلاء المواطنين كانوا من طبقة اليتيم السولونية الذين

لا يصحون الخدمة العسكرية كبوليتي ، وإنما كان عليهم إذا دعت الظروف أن يعملوا كجنود في الأسطول (١٢). وهناك ملاحظة واحدة فقط على هذا الرقم التي يحدد تلك القطعة ١٢ ألف مواطن ، في عام ٢٥١ ق. م. قررت الجمعية ، وعلى الأرجح بتوجيه من القواد ، إعداد ٤٠ قرويوس ، وكان قرويوسا بالرجل يطلب ثمانية آلاف رجل ولهذا الغرض قرر استدعاء من هم في سن العشرين إلى ٤٥ سنة (١٣). ولذا ما تبعنا توزيع السن لتحليل السكان : وهو مأسوف تشير إليه فيما بعد تلك سبي. لنا بجلا أوسع بكثير العدد .

من الصعب التعبير عن ٢٠٤ مينا بالأصطلاحات الحديثة ، فوفق ما يشير إليه الرقم الوحيد الذي بقي من تلك الفترة ثمناً قطعة أرض : أو ربما أنتاج ثلاثة أمتة مقدم عليها مترن بفرون (١٤) ، لقد ملك ١٢ ألف من اثني عشر ألف من هذا ، بل أن هناك واقعة واحدة تمل على أن عدداً كبيراً من المواطنين كانوا يمتلكون أرضاً محدودة للغاية ، فبعد إعانة بلاد البينظرابية في ٤٠٣ ، عرض القوادح بالأ بعد مواطناً إلا من يمتلك أرضاً من الأثينيين ، والتي بقيت من حيث يعارض هذا الاقتراح . فيقول ديونيسيوس الذي ذكره *Dionysius Halicarnassensis* الذي قرأ الخطاب كله : لقد أكد الخطاب أن خمسة آلاف مواطن يحرمون من حقوق المواطن حسب هذا الاقتراح (١٥) ، وكان له كل الحق في أن يغفل في هذا العدد . وبما لا شك فيه أن الأحوال قد تغيرت منذ سنة ٤٠٣ : لكني لا أعرف دليلاً واحداً يمتحى فكرة أن حوالى نصف الإثني عشرة ألفاً من اثني عشر ألفاً كانوا يمتلكون قطعاً صغيرة من الأرض . وهو النتيجة الطبيعية لقانون الميراث الأثيني حيث يرث الأبناء بالتساوي ، وبهذا كانت تنتج مشاكل للفلاح شبة فشي . وغالباً ما كان الأخوة يرثون مشاكل الأب المتوفى مشاعاً . وفي أثينا كان كثير من اثني عشر الأثينيين يكسبون المال موسعياً ، ويتقنون جزءاً من العمل في مزرعة الأسرة (١٦) .

ولكن بقي حوالى خمسة آلاف من الأثينيين لا يمتلكون أرضاً ، ربما كان لبعضهم في يبر تم ، فإن إمتلاك عشرين مينا ، حسب ما يرويه

ديونيسيوس ، كانت تعادل سنة أو سبعة أفراد من العيد الفصاع للمهرة (١٧) . إن أقصى ما يتركه الفرد من طبقة اثني عشر هو أن يمتلك بيتاً وبقية مصنعا يضم : قرضا . خمسة من العيد للمهرة ، وبلد حرقبون يملكون أربعة أو ثلاثة أو اثنين أو عبداً واحداً لو يصلون بتقدم يساعدهم أولادهم ، ويأتي بعضهم في النهاية كما هو اليوم عمل اليومية (*mercenary*) الذين استطاعوا في الجزء الأخير من القرن الرابع ، كما نوضح حسابات اليوسيس أن يتكسبوا واحد ونصف دراخمة في اليوم إذا ما وجدوا عملاً (١٨) .

هل عاش كثير من اثني عشر على أجور الدولة ؟ كان هناك مجالس الخمسة مائة حيث كان لكل مواطن الحق في العمل به لمدة عامين طوال حياته مقابل خمس لوبلات يومياً (أي حوالى نصف يومية العامل) وبالشواهد كان معظم الذين عملوا بالجنس من قوى التدخل للمستقل ، وكذلك كان هناك حوالى ثلاثمائة وخمسين من الموظفين الحكام يؤجرون على مستويات متماثلة وإن تدرجت بينهم فوارق بسيرة ، ويبدو أنه من بين الذين خدموا بين هؤلاء الأفراد المتواضعين . نفرء من البوليتي بل والاثينيين - وأخيراً كانت توجد قائمة السة آلاف عضو ، الذين يختار من بينهم المحلفون في أيام انعقاد المحكمة . وقد كان بعض من يباشر منهم العمل في المحكمة فعلاً ثلاث لوبلات عما ينجز من عمل خلال اليوم (١٩) . وهذا ما كان عليه الشعب الأثيني ، عمال اتسايون لا موظفون يفرقون عطاء ، يستون فيما يعطى لهم من جربة يومية مع عيد من المرتبة الدنيا - أغنى في الاليزينيوم (*Eleusinium*)

بل إن هؤلاء كانوا يعطون مسكناً وملبساً بلا مقابل ، (٢٠) وبعبارة أخرى كان يوسع الخلف الأثيني أن يشتري لنفسه مايكفيه من الطعام في اليوم الذي يضطلع به بأعباء العمل في المحكمة لا أكثر . وقد يحصل من ليس لهم عمل على معونة تكفيهم يوماً بهذه الطريقة ، ولكن مرة أخرى فإن طابع الخطب الموجهة إلى المحلفين الأثينيين تمل على أن معظم المحلفين كانوا على شيء من الثراء (٢١) . وكان في إمكان كل المواطنين الأثينيين ، بالطبع ، الحصول على دراختمة يومياً بحضورهم الجمعية طوال ثلاثين يوماً في السنة و ١٥ دراختمة لمدة عشرة أيام أخرى (وهو ما يعادل الأجر

اليومى لعامل) (٢٢) ، ويستطيعون أيضا أن يتألفوا ٢ أو ٣ «كيوريكون»
ربما لحوالى ستة أيام ، هي مدة الاجازات العامة فى السنة (٢٣) .

والنتيجة التى وصلت إليها والتى لا تبدو عظيمة ، لكنها لا تتفق وبعض
التصورات الخاطئة الشائعة ، وهى ان من بين مجموع السكان البالغ عددهم
واحد وعشرون الف مواطن ، كان من بينهم حوالى اثنى عشر ألفا ،
أى ٦٠٪ يتكسبون قوتهم بالعمل فى ملكيات صغيرة للغاية تبلغ خمسة
أفدنة فأقل ، و كمهال مهرة أو تجار يعاونهم خمسة صيد فأقل ، أو
كمهال يومية .

ولنعد الآن إلى التسعة آلاف مواطن ، «الأربعين فى المائة من عدد
السكن» ، الذين يملكون أكثر من ٢٠ مينا وكان عليهم ، فيما بين
العشرين والستين من العمر ، أن يخدموا كهوليتائى (ويخدم أغنى الف
بينهم كفرمان) وإنى لاذكرهم بأن رقم تسعة آلاف هذا قد ثبت صحته
بالنسبة لعام ٣٢٢ . ومن الغريب حقا ، أنه عندما فسر رقم «الخمس
آلاف» فى ٤١١ ق . م . على أنه يشير إلى أولئك الذين كان عليهم اعداد
عددهم الحربية ، فإن ذلك الرقم قد عاد ليكون تسعة آلاف (٢٤) .
وقد يكون محض اتفاق أن يكون عدد الهوليتائى فى عام ٤١١ تسعة
آلاف ، ونفس العدد فى ٣٢٢ . ولكنه يبدو كما لو أن التوزيع العام
للثروة كان ثابتا تماما خلال القرن الرابع . ان الأرقام القليلة التى بين
أيدينا عن الجيوش التى أرسلتها أثينا إلى المعارك على فترات خلال القرن
الرابع لا تختلف فى أنهم كانوا أقل من تسعة آلاف بكثير (٢٥) والأرقام
التي أوردتها ديودورس عن الحرب اللامية فى ٣٢٣ تعطينا رقم ٧٨٥٠
سبعة آلاف وثمانمائة وخمسين لمن تتراوح أعمارهم بين العشرين والأربعين
سنة (٢٦) ، تتفق فى تقديرى ومجموع عام يتكون منه تسعة آلاف
مواطن من الهوليتائى من مختلف الأعمار على فرض ان فرق المنيكى
للذين توفرت لهم نسبة الملكية والسن كان عليهم أن يقوموا بالخدمة ،
وهو ما نعرف صحته من كسنوفون (٢٧) .

ان هذا يتوقف على تقسيم الشعب حسب السن وهو ما لدينا عليه

شواهد أكيدة وإن كانت ضئيلة ، فهناك ثلاثة نصوص تبين أنه حوالى
٣٣٠ ق . م . كان تعداد طبقة الشباب ، وبالمات شباب الهوليتائى فيما
بين ١٨ و ١٩ حوالى خمسمائة شاب (٢٨) ، ويتضح من
نص آخر أنه فى ٣٢٥ / ٣٢٤ ق . م . بلغ عدد القضاة أى المواطنين من
طبقة الهوليتائى الذين أدركوا من الستين مائة وثلاثة قاض بالضبط (٢٩) .
وتبدو هذه الأرقام مذهلة اذا ما قورنت بسجلات التعداد فى إنجلترا
الحديثة ولكن برن (A.R. Burn) قد بين حديثا أن التعداد الرئيسى
لافريقيا الرومانية وقرطاجنة الرومانية ومناطق أخرى متعددة فى ظل
نظام البرنكيات (Principate) لم تكن مماثلة لأرقام إنجلترا الحديثة بل
تماثل أرقام تعداد الهند فى مطلع هذا القرن (٣٠) ، وليس هناك ما يدعو
إلى الاعتقاد بان الأحوال فى أثينا وأتيكا فى القرن الرابع ق . م . كانت
أحسن بشكل محسوس مما كانت عليه قرطاجنة وأفريقيا تحت حكم البرنكيات ،
وفى الحقيقة أننا اذا ما طبقنا الرسم البياني الذى وضعه برن على الأرقام الأثينية
المذكورة لوجدناها متفقة بشكل عجيب ، (٣١) والنتيجة الرئيسية لتعداد
للطبق على الأرقام الأثينية تدل على أن الأثينيين قد عانوا من منسوب عال
دائم للوفيات فيما بين سن العشرين إلى الستين ، حتى كان من يعمر إلى سن الستين
من بين كل خمسمائة شاب فى سن العشرين ، أى أربعين سنة بعد هذا ، لايزيدون
إلا قليلا عن مائة فإذا ما بلغ الرجل من الستين كان من العمر عليه أن
يعيش بسهولة عشر سنوات أو خمس عشر سنة أخرى . وليس هناك تعداد
قديم يسجل نسبة وفيات الأطفال ولكن يبدو أنها مرتفعة على الأقل كنسبة
الوفيات بين الشبان . وعلى ذلك فلا بد ان كان عدد السكان من صغيرى السن
جدا يستأثر الأطفال بنسبة مثوبة كبيرة منهم .

لم يكن الحد الفاصل بين الهوليتائى والبيتس بالطبع بينا ، ولا بد أن كان
خارج هذا الحد كثير من الهوليتائى الفقراء إلى حد ما . وفى «ميديامن»
يعتبر ديوموشينيس للمحلفين مرتين عن تقديمه للمحكمة ستراتو من فاليروم
(Strato of Phalerum) ، أحد الهوليتائى ، الذى خدم فى كل الحملات
التي استدعى إليها فريق رفقاء منه ثم أصبح فى النهاية حاكما «انه رجل فقير

بذلك ولكي ليس دعاء ، (٣٦) ثم ان ملكي من عتقا جميع الذين
 القويتم اليه لتجنيده رضى كثر من ذلكا لميلتوا لقرانه لا يستطيعون
 حتى يوفروا لملكهم وحكيم ، فظم الكسالى بعد كل منهم بثلثين درهما (٣٧)
 بمرور اخرى يتوفروا بثلثين بعض ليلتات الإحصائية ، فلو انهم
 لم يكونوا يأتوا لايسفورا ، التي قريصة الخرب على الملكات ، كانوا
 مستحقين في ٣٧٨ / ٣٧٩ ق . م . في مدة مجموعة أو ميسوريا (٣٨)
 وفي عام ٣٨٨ - ٣٨٩ حتى نظام السبورتات على التريولوجيات ،
 التي واجب التكامل بترك حريصة خمسة عشر عام ، وقسم
 الملك ومملكته شخص : انهم يخصصون لانتسابا إلى ٢٠ سبورتا . (٣٩)
 وكانت مهمة السبورتا ملكة يجمع الايسفورا ومهمة السبورتا
 التريولوجية متشابهة . وهي جمع مال من الأضياء ، وقسمه
 لاخرى مقيول ذلك الذي يرجع لقول بأنه كان قد تقدر تخميس الملك
 ومملكته تريولوجوس القديسين على هذه المهمة إلى سبورتات تكلف كل منها
 من مدين شخصا بعدما اتفق أن عند السنين جاء متساويا في سبورتا الايسفورا .
 قال كان الأمر كذلك يكون عند التحسين لنفع الايسفورا حوالي سنة الآف
 شخص . وذلك طيل على أن خمسة وعشرين مينا كانت وحدة قياسية
 لتجنيده الايسفورا (٤٠) ، وهو ما يستخلص من أن الواجبين الذين كانت
 في حوزتهم ممتلكات تقدر بأقل من هذا مبلغ كانوا يفتون من الايسفورا ،
 فكان مع ذلك نتيجة هذه هي أن كان هناك ثلاثة آلاف مواطن ممن
 يتكون بين عشيق وخمسة عشر مينا ، أي مزرعة بها مترل وعشرون ميناها
 من خمسة إلى مائة أكتة

والآن نأتي إلى السنة آلاف مواطن الذين قوتوا أملاكهم بخمسة
 وعشرين مينا وأكثر ، والذين كانوا يخضعون لنفع الايسفورا . لهذا السبورتا
 فيما يخص القيمة من تيوسينييس ، على أن معظم هؤلاء كانوا قداما نسيا ،
 فقد تشبهه بقسوة السروتيون ونيوكراتيس في جمع الخلف من الايسفورا ،
 بغير شك الخساسة على صاحبها بقوله : انهم و مزاولون يفسدون
 ويخربون بوطناً الخلفات تربية أولادهم ولتفتات القرية وغيرها من الخشب

العدة فقد عرفوا في ممتلكات جيون الايسفورا ، (٤١) وهو يصور
 السروتيون ونيوكراتيس يتزعزل الأبواب ويشتدون الأعطية ويحجزون على
 الممتلكات إننا ما كان أحسن حادثة (٤٢) . فإن صدق مايقوله ديوسينييس
 فإن بعض السنة آلاف من داني الايسفورا كانوا يحجزون عن شراء جارية
 ولجنة تساعد في تحمل التزل .

وهذا طيل نعتاى بؤبة ديوسينييس ، فحسب مايقوله بوليب بلخ الصغير
 لكل لقراب أليكا خمسة آلاف وسبعمائة وخمسون ثلث ، بينما بلغ
 سنة الآف ثلث حسب تكبير فيلوموروس وديوسينييس ، فأتى أكتة بالرغم
 الأكبر حيث أنه الألب ، وقد ذهبت في مكان آخر مافا يعني تعبر :
 (التكبير لكل لقراب) أو (تكبير لقراب السولة) وماكرر فقط
 ما وصلت إليه من نتيجة من أنه يثل نظريا بجمع القيمة العامة لملكية في
 كافة صورها ، ارضا كانت أو متزلا أو بجهومات شخصية عينا كانت
 أو عتدا أو استهلوات ، التي كانت في حوزة السنة آلاف فرد الذين يلفون
 الايسفورا والذين قوتوا ممتلكات كل منهم بما يزيد عن خمسة وعشرين
 مينا (٤٣) : لقد رأى بعض مؤرخي الاقتصاد أن هذا الرقم ضئيل
 لكنه ينفي - فيما اعتد - أن يؤخذ على علامه . فمن المحتمل أن كان
 ذلك تقديرا منخفضا : لأننا إننا ما أخذنا بالطلبجات العديدة للخطباء ،
 كان الاستثناء وليس القاعدة أن يكشف دافع لقراب الابن عن كل
 مايمتلك ، وإن كان من الصعب على أية حال اخذ الأراضى والمترل . وربما
 كان هناك هذا للممتلكات الرئيسية . إلا أن تخفيض تكبير العيد سواء
 من ناحية العدد أو القيمة كان ممكنا ، وكذلك اخذ الأموال الساتة
 والقروض ، كما كان هناك بعض الخبيرين وهم أحد أسباب حكم الإرهاب
 التي عرف عنهم ممارسته على قوى القراء ، وقد يرجع إلى أن معظم
 الأثرياء قد أدركوا أن تكبير ضريبة الايسفورا الخاصة بهم لن يكون
 موضع عتاش .

وإذا ما بلغت الممتلكات الخاضعة لضريبة بالقبة ستة آلاف فرد

مبلغ ستة آلاف ثالث كان متوسط ما يملكه الفرد ثالث واحد ، ولكن كما سرى فقد كان من بين الثلاثمائة الذين كانوا مسئولين عن جمع الأيسفورا أفراداً يملكون أكثر من خمسة عشر ثالث ، ومن بين الألف ومائتي المقيدين في كشوف التريارارخيا عدد لا بأس به ممن يملكون حوالي خمس ثالثات وعلى ذلك فلا بد إذن أن متوسط ثروة النصف الأقل ثراء من ستة آلاف أو اثنين كان أقل بكثير من ثالث واحد ، وإن عدداً كبيراً منهم يملك ما بين خمسة وعشرين وثلاثين مينا (نصف ثالث) وقد يكون هؤلاء الفلاحون الفقراء هم من كان يعينهم ديموستينيس .

وهنا نقول للطبقة العليا الأثنية التي تنتمي إجمالاً إلى الألف ومائتين المقيدين في كشوف التريارارخيا : لم ينص على أية شروط تتعلق بالأحكام تؤهل للخدمة في التريارارخيا ، وكان المقروض أن نحوى القائمة أغنى ألف ومائتي فرد من بين الأثنيين . ونحن نعرف الشيء الكثير عن معظم أفراد هذه الطبقة ، إذ كانوا في تنازعهم فيما بينهم على الليرات والتريارارخيا والليتورجيا والصدقات ... الخ . يسارعون إلى الاستعانة بكل كتاب الخطب مثل ليسياس وإيسايوس وديموستينيس ، ورغم أن كثيراً من الوقائع التي قلعت لقضاه كانت بلا شك « كاذبة » فلا بد أنها كانت هامة وبالتالي فقد كانت تقدم لنا صورة واقعية .

ذكر إيسايوس في إحدى خطبه أن ديكابوجينيس استحق ميراثاً إثر إجماره السنوي ثمانون مينا ، ولكنه لم يكن من بين القائمين بالتريارارخيا قط رغم اضطلاع غيره بها من ثقل ممتلكاتهم « رأس مالهم » عما يأخذه ديكابوجينيس من الإيجار (دخل) (٤٠) . ويومئ إيسايوس بأن أي فرد ينبغي أن يكون تريارارخوس إذا ما ملك أقل من واحد وثلاث ثالثات . ونظن أنه لو كان المبلغ أقل من ذلك لذكر أمثلة . وفي حديث آخر يتكلم إيسايوس عن « الخمس ثالثات » أي الثروة التي تؤهل للقيام بأعباء التريارارخيا ، كشيء جدير بالامتلاك (٤١) . إن مبلغ ٥ ثالثات لا بد أن كان يزيد كثيراً

عن مستوى الملكية الكافية للتريارارخيا ، إذ لو كان هذا هو متوسط النصاب لكان الألف والمائتان رجل المسجلون في كشوف التريارارخيا فيما بينهم يملكون $1200 \times 5 = 6000$ ثالث ، أي ما يعادل والتقدير الكل الضرائب الصرائب إتيكا ، دون أن يتركوا شيئاً على الإطلاق للأربعة الآلاف وثمانمائة شخص القائمين بالإيسفورا ليدفعوه . أما إذا كان متوسط الملكية للفرد من القائمين بأعباء التريارارخيا لا يزيد عن ٣ ثالث لمبلغ مجموع تقدير الضرائب للألف ومائتين ٣٦٠٠ ثالث وبذلك لا يبقى للدافعي الأيسفورا الآخرين إلا ٢٤٠٠ ثالث ، أي يجعل لا يزيد على $\frac{1}{4}$ ثالث أو ٣٠ مينا لكل فرد ، فلو أن المتوسط كان ٣ ثالث فإن هذا يعني أن الغالية لا بد وأنها ملكت أقل من هذا المبلغ مادام قليلون قد عرفوا بأنهم كانوا يملكون أكثر من ذلك بكثير ، إن عملاء إيسايوس الذين يملكون ثروة تتراوح من $\frac{1}{4}$ و ٥ و ٥ ثالث إلى ٤ ، $\frac{1}{4}$ و ٣ و ٣ و ٢ حتى $\frac{1}{4}$ هؤلاء هم خير من يمثل أغنى الأعضاء في قائمة التريارارخيات (٤٢) ، وعندما يشكو ديموستينيس من أن بعض الملكيات التي لا تزيد قيمتها عن الثالث الواحد أو الاثنين ، بل يجارها أثناء من القصور ، قد تضاعفت قيمتها مرتين أو ثلاث مما أخضعها للحملات الليتورجيا إنما يبدو وكأنه يتكلم في كثير من المبالغة لبشر المحكمة بقداحة ثروته المفقودة (٤٣) . والحقيقة ، كما يبدو ، أن ملكية ٢ ثالث أو أقل كانت مما يلزم في سجل التريارارخيات .

كان هناك بلا شك رجال أغنى من هذا نجدهم بين الثلاثمائة ، القادة ورجال الصف الثاني ورجال الصف الثالث $\eta\gamma\epsilon\mu\acute{o}\nu\epsilon\varsigma$, $\delta\epsilon\upsilon\tau\epsilon\rho\omicron\iota$, $\tau\rho\iota\tau\omicron\iota$ في سيموريات الأيسفورا المائة . وهنا أيضاً لا يسأل عن شروط خاصة بالملكية . والثلاثمائة كانوا هم أغنى ٣٠٠ مواطن بين رجال أثينا وراعى تسجيلهم عن طريق القادة ويجرى الطعن في اختيارهم بدعوى تقدم في المحاكم عرفت بقضية الأنديدوسيس Antidosis (٤٤) وتشير أحاديث ديموستينيس ضد أفوبوس إلى أن تقدير الضرائب على أساس خمسة عشر ثالثاً إنما يضع المرء في عداد أعلى من يدفعون ضريبة الأيسفورا . وأن قليلاً جداً من كبار الأغنياء مثل تيموثيوس ابن

كثيرا من الذين أخرجوا في هذه القصة ، وقد اتفقوا أن لو مينة مع الذين
أخرجوا في هذه القصة ورجلهم ، وفيما هم على سبيلهم ، ولم يكن
عندك على مستوى قريب من الحقيقة بل على أن كل قصير النظر في
أن تلك حيلة ورائعة من حيلة وخديعة ما ، وهذا كان هو
هو الحكيم الذي حفظ وتغير في القصة من الواقع أن يتوسل
قد تشاروا في لزمه تلك التفسيرات كانوا يتكلمون بغير حيل ثروات
فكر كل منها خمسة عشر كانت (١٠) أوفى من ذلك بكثير لو أن أحد
الذين كانت القصة شكرا في هذه القصة .

ونظرا لتلك من الحكمة لارتبب في الثروة الكبيرة المذكورة عن
بعض ثروات الأثنية . ونظرا لمبدأ الحكمة في خطة هذه من
الأخذ بأرقام متروكة سلفا ، قد دأب من يتكلم أن كان يترك منه
كانت يتبع لم يترك أنه يتكرر يوم غير ١٤ كانت ، وكان الظنون أن
يسمى مجموع مصطلح الأرمني وملكها وملك ~~مستعمل~~ لاكتسبوا
بذلك ثروة كبيرة . سبعين كانت ثم لم يترك عن العشرين كانت (١١) .
قد تكرر أن حيلة بعض الثروات الصعبة مثلا إلى كونها بلاد حنة
في خطة تلك الحظم وتترك أربعين كانت (١٢) ، وقد يوافق الخط في
منهم القصة تضيف ثروة خيالية ، وحين صدر ليكرجوم من تلك
ديفيلوس منم لاوريوم الخطوط غلقت قانون التخصن ، أو الخثرة
بنة وستين كانت (١٣) ، كما أن شخصا يسمى ليكراتس والله الخط
الحظم في حرفة من حرفة خارج السلطة الحظم في لاوريوم ، وقد ذكر
أحد الرواة أنه جمع (مع شركته الذين كانوا أثري أقياء الطبقة) ثلاثة
كانت في مئتي ثلاث سنوات من هذا التجمد الخاص الذي لم يرفع عنه إيجالا أو
سنة (١٤) وقد تقول عنه أن ثروته قدرت بعد ذلك بمئتي كانت (١٥) .
ولكن أكثر ثروة وملاحتها بعض الأخبار الأكيدة تلك التي جمعها باميون
صاحب أحد البنوك ، التي تترك مع مروج ربحه السنوي التخصن كانت واحد
قللا من خمسين كانت تحتها القروض والأرض تبلغ قيمتها عشرين كانت :
أي بلغت في مجموعها من خمسة وسبعين إلى ثمانين كانت (١٦) .

وذكر في مثل هذه الثروات كانت أوضاعا مستعجلة للثروة إلا أنه يبدو
أن الثروات بوجود تجمع كبير للثروة بين أيدي هذه المجتمع الأثني من وهذه
القصة تشمل قرية صغيرة يقرب من ثلاثمائة عائلة ، وعلى أية حال كان
عندما ما يعتقد ديونسيوس في الجزء الأخير من حياته ، فقد أشار إلى أنه
في مثل نظام الثروات أربعا لثمن ، تحمل الأثنياء ثروات ضئيلة ، وبما أن تلك
تعد الثروات غنى الثروات الثمينة والصغيرة . كان هذا راجعا من أهمية
إلى الطريقة الصعبة (أورينا اسم وجود طريقة ما) ، حيث كان على كل
فرد في سجل الثروات أربعا أن يسلم بحبيب منمو ، لا حسب ثروة كل
منهم . ولكن ديونسيوس في إصلاح الثروات أربعا لم يجعل فقط للمع بمئات
بمئات الثروات الأمر الذي يسج عنه كما يقول : أصبح الرجل الغني
الذي كان عليه إذ ذاك واحد من ستة عشر من الثروات أربعا أصبح مسئولا
في بعض الأحيان عن سفينتين كاملتين ، (١٧) بل يبدو أنه ألقى بحصة
الثروات أربعا كرامة على هيئة الامتياز التي قسمت إلى عشرين ميسوريا كانت
كل منها من خمسة عشر عضوا (١٨) وهذا يوحي بأنه اعتقد أن ثلاثة أرباع
المسجلين في الثروات أربعا كانوا أقدم من أن يضطروا بشيء ، في قيمة للأشخاص
دون أن يتكبدوا الكثير في منزله ، في حين أنه لم يكن أن الرج الباقى نفق
بالعبء دون عنه ما كان نتيجة تحسن قوة البحرية بشكل ملحوظ .
أما من أين هذه المئات الكبيرة هذه الثروة ؟ إن الرجال الذين ذكروهم
لا يملكون في مجموعهم كافة الحالات ، فقد كان هناك طبعا أثنيون آخرون
غير كونون من جمعا ثروات طائلة كقادة مرموقة تعمل في خدمة الملك
العظيم أو أحد ولاته ، أو في خدمة ملوك مصر كثرين أو رؤساء تراقيا .
كما كان هناك مقاولون آخرون غير ايكرايس وديفيلوس الذين كونا
ثروات من منم لثقة في لاوريوم . وقد كان باميون حالة فريدة ،
فأحد عبد وأصبح أجنبيا مقبا (ميكوس) معظم حياته ، وقد كون ثروته
بطريقتين خاصتين بالأجانب القيمين : بالعمل كصاحب مصرف ، وبإدارته
على نطاق واسع لمصنع قوامه من العيد (١٩) : كما فعل كيفالوس
من ميراكوز من جبل مضى (٢٠) .

ولابد أنه قد اشترى أرضه في ثمن حبه عندما صار مواطناً . وقد
بنا لجميع غريباً أن يمتلك ديموسيتيس الأكبر ثروة قوامها مصنعين يعمل
فيها العبد والحر واستغلات فقط دون أن يمتلك قدماً واحداً من الأرض ،
ولمعه أن يمتلك في كونه عسكراً إذا لم يشر ديموسيتيس إطلاقاً لأفلاكه .

ويبدو تيوسوس بن كوتون في خطاب ديموسيتيس كقطعة من كبره .
إن حب أفلاكه في السيل ^{١٣٧} ، ممتلكات أخرى يستطيع رهنها مقابل
سبعة مثاقيل (١٣٧) ، ولم يكن في حوزته احتياطي كبير من المال لما اضطره
إلى الاقتراض من صاحب البنك ياميون بعد أن قضم أرضه رهنًا . وفي
مشعر الصر عمل ياميون على إهلاك الأرض حتى أن أبولو دوروس ، ابنه
الأكبر الذي عرف بإسرافه قد ظهر بعينه كقطعة من مرقق تلك الأرض
في ثلاث قرى : ^{١٣٨} Doss ، إلا أنه مثل تيوسوس لم يمتلك أموالاً كثيرة .
وإذا كانت هذه الثروات الكبيرة قد تحولت إلى أراضي في الخيل لكافي فمن
الحصل إلتا - على ما يبدو - أن معظم الأثمنة عتقة كانت من ملاك الأراضي
ومن المؤكد أن كان مسخوما نخوس صديق كستوفون مزاولاً مشيراً وحشاً ،
وقد ترك عشرين ثالث (١٣٩) . كذلك أمثك فانيوس ^{١٤٠} ~~Phanippas~~
الذي كان يجب أن يكون من بين الأثمة ممن تراجعت (حسب حديث ديموسيتيس) ،
أمثك ضبعة واحدة تزيد مساحتها ؛ حسب لتقايس الأثنية ، عن أربعين
مئة (حوالي ٥ ميل) لم يكن يصلح منها لزراعة غير ربعها فقط ، إذ لم
يُحصل منها على أكثر من ألف ميلين من الشعير : كما كان ٣٠ من أشجار
الكروم ما يفتح أكثر من ثمانية متراتيس (^{١٤١} ~~Phanippas~~ : لتراً تقريبا) من
البنيد ، ولكن يبدو أن معظم المقاطعة كان يوراً ملياً بالأغشاب اليابسة إذ
استعمل فانيوس ستة حمير تحمل منها الحطب للوقود ، ويقل ما كان يبيعه
من يبلغ اثني عشرة درانحة في اليوم (١٤٢) . وقد تذكرنا هذه الحقائق
بأنه حتى أغني الأثنيين كانوا فقره نسبياً .

وفي أحاديث إيسايوس ذكرت بالتفصيل مت ثروات الطبقة المتوسطة
تترواح بين أكثر من خمس ثالثات إلى أقل من ٢ ثالث ، ويبدو أن مقاطعة

تيمارخوس كما وصفها إسخيذس تشغل في نفس المروية : وهو زوج موصوف
حالياً ، فالبلد الأسامي دائماً مزروعة أو مزروعة صغيرة مع محزون أحياناً
(وهذه كان ينشؤها صاحب للزراعة) وأحياناً بدون محزون (ربما تؤجر
المساحير) وعادة تشمل الملكية المتقول وذلك في أثينا أو في الدير . أما الملكية
في الأثنية فقد تكون أحياناً حلالاً عاماً أو ماعهوراً أو حارة . ولما ما يستثمر
التبيل من المال ، وأحياناً قليل من العبد الحرفيين ، فقد امتلك ابوكسيمون
بعض المال أصحاب الحرف بينها امتلك كيرون بعض العبد الذين يؤجرهم .
ولممتلك تيمارخوس تسعة أو عشرة من الباغين يأتي له كل منهم ٢ أو ٣
يومياً ، وذلك عدا عشرين من اللهنين (١٤١) . ولا شك أن كان هناك
أثينيون من هذه الطبقة تقوم ثروتهم على أسس مغيرة ، فكانوا أساساً
يستثمرونها إما في القروض أو في العيد ، لكننا لا نسمع عنهم كثيراً . ويروى
كستوفون أن سقراط قد ذكر أن خمسة أثينيين كانوا يعيشون بصفة رئيسية
على مجهود عبيدهم الصناع ، ولم يكن من بينهم كما يقول سقراط إلا واحد
لا تضطلع بالمهام العامة (البثورجيا) - وعاش الآخرون - عيشة رغلة (١٤٢)
وقد يرتاب المرء في أن ملاك عبيد الصناع كانوا عموماً من طبقة متواضعة
وأن أغلبهم كان دون شك من الصناع المهرة الناجحين .

إن ملاك العيد الكبار مثل نيكياس لم يظهروا في القرن الرابع حتى في
الناجم (١٤٣) . وكذلك لم تشغل مناجم الفضة في لاوريوم بعد الحرب
البكيلية إلا قليلاً وذلك لدى جيلين ، وهو ما نعلمه من كستوفون في
Vettizai وما تبقى من أجراء نصوص حسابات اللدنيين ^{١٤٤} ~~Politai~~ .
ونسمع في ذلك الوقت عن بعض المواطنين الأثينيين الذين كانوا يعملون بأيديهم
في المناجم ، ويميز كستوفون من ضمن ملاك العيد العموميين اللذين عرض
لهم بين أولئك الذين نشأوا بالمناجم وتقدمت بهم السن ، وبين الآخرين يعرفون
أو يعجزون عن العمل بأيديهم ولكن يسرهم أن يكسبوا قوتهم كشرافين ،
(١٤٥) . وقد انتخر أحد عملاء ديموسيتيس بقوله : في الماضي جمعت مالا
كثيراً من مناجم الفضة عاملاً وكادحاً يئس ، (١٤٦) . وعندما يستأجر الأثيني
منجماً غالباً ما كان يدير العمل فيه بالعيد . كما عرفت نسبة كبيرة من

المستأجرين للذكورين بأنهم من أصحاب الأملاك. وعلى أية حال لم يكن من الضروري أن يكون عدد العبيد المستغلين للشك كبيرا. ونعرف عن باتشيتوس، وهو أحد المستأجرين أنه امتلك ثلاثين عبدا، وهؤلاء كانوا إلى جانب ورشة صناعة كل ممتلكاته، إذ استعان بعضهم لشئى التراما، (٦٦) كما أن أيكراتيس صاحب المتاجم، الواسع التواء الذى قيل أن ثروته بلغت ستمائة تالنت قد اشرك معه في بداية حياته كل أثرياء المدينة تقريبا، لحاجته حل مايلو، أن يساعده لشراء مايلكى من العبيد والإتفاق عليهم لاستغلال منجمه (٦٨).

لقد صورت مجتمعا، الثروة فيه موزعة بالتساوى، وفيه التفرج من الثرى إلى المحتاج، متناسيا للغاية فيما عدا فئة كانت نسبيا واسعة الثراء مقشرة تفرج على قمة المجتمع، وقلة أكبر من عمال اليومية في السفح. كذلك صورت مجتمعا فيه الأغلبية العظمى من الإقطاعيين، إلى الفلاحين الذين يعملون في قطعات صغيرة تعتمد في معظم ثروتها على الأرض. وهذه النشطة الأخيرة لا يمكن إثباتها تماما وإن كان يساقدها وضع قنوني إلى جانب الدليل الذى سفته فيما سبق. إن امتلاك الأرض (والعقار) كان ميزة قاصرة على المواطنين فقط، ونادرا ما كانت تعطى للغرباء (٦٩). وقد كان هناك عدد كبير من الغرباء المقيمين بصفة دائمة في اتيكيا يقارب عددهم نصف عدد المواطنين تقريبا حسب تعداد ديمتريوس القالىرى، وكانوا محرومين من امتلاك الأراضي أو العقار وعليهم أن يكسبوا حياتهم من الصناعة والتجارة.

ولا أقول بالطبع أن نشاط الأثنيين قد تساوى ونشاط الأجانب المقيمين، فمن بين الغرباء الذين حصلوا في ٤٠١ على حقوق المواطن، كان هناك عدد من عمال الأراضي (فلاحين γεωργοι) ولست أعنى أيبستى (κηπουρος) فمن المحتمل أن كان هؤلاء مزارعين مستأجرين أو عمال زراعيين (٧٠). ومن جهة أخرى نعرف أحصد أصحاب البنوك ويدعى أوستولوخوس الذى كان أثينا، روى عنه أنه امتلك أرضا (٧١)،

لما غيره من أصحاب البنوك المعروفين لنا قسبة كبيرة منهم كانوا بلا شك من الغرباء المقيمين، معظمهم من العبيد المحررين غالبا (٧٢). ونسمع أيضا عن أخوين أثينيين هما ديونوتوس وديوجيتون كانا تاجرين، ترك الأول ثروة تغاير أى ثروة أخرى ذكرت لأثينى، فقد بلغت ٥ تالنت نفودا على رهونات و ٧½ تالنت أخرى مستثمرة في قروض بحرية (٧٣). ثم هناك أنتوكيديس الذى عمل بالتجارة أثناء تقيته (٧٤)، وهناك رجلان أو ثلاثة يحوطهم الغموض (٧٥). أما غير هؤلاء من التجار وقباطنة البحار الذين تلقاهم فقد كانوا، إذا تبعنا نشأتهم، أجناب أصلا (٧٦)، وبالمثل تقريبا كان كل من أملىم بالقروض البحرية: يشذ عن هذه القاعدة ديموستينيس الأكبر وحده الذى امتسك ٧٠ مينا، أى حوالى ٣٣ من ثروته، في مثل هذه الضمانات التجارية (٧٧). ويبدو أن لم يكن للميتكى تفوق ظاهر في الصناعات، على الرغم من أن أكبر مصنعين معروفين قد كانا لرجلين من أصل أجنبي، يضم أولهما أكثر من مائة عامل ويملكه كفالوس الخيرا كوزى، والآخر يصل ربحه السنوى الخالص تالنت ويملكه باميون أحد المعضين (٧٨).

إن البناء الاقتصادى للمجتمع الأثينى يساعد على توضيح السبب في أن الديمقراطية الأثينية كانت بمقارنتها بالديمقراطيات المعاصرة الأخرى، محافظة ثابتة تماما، فما من اقتراح قدم لإعادة توزيع الأراضي مثلا (γης αναδιανομή) أو للإعفاء من الديون (χρεων ἀποκοπή) وهو ما فعلته الديمقراطيات الأكثر نزوعا للتغيير الثورى، وهذا مفهوم جيدا في مجتمع قست فيه للملكيات على نطاق واسع وخاصة الأراضي. وكذلك لم يظهر في أثينا مطلقا مبدأ تحرير العبيد بقصد ثورى διωτικῶν ἀπελευθερώσεις ἐπὶ νεωτερισμῶι وهو ثالث الأنظار الثورية التى حفظ (٧٩) قليب والاسكتور المدن اليونانية منها في حلف كورنث، وفي أوقات الضرورات الوطنية عازمت الجمعية على تحرير العبيد، فلكى تيسر تزويد الأسطول الذى كسب معركة أرجنوساى بالرجال استدعى جميع العبيد الذين بلغوا سن التجنيد على وعد حق بأن توهب لهم حريتهم بعد ذلك (٨٠). وبعد هزيمة خايرونيا قدم هيريليس اقتراحا دعا فيه إلى تحرير العبيد من أجل الدفاع عن أثينا وقام بالعمل على ذلك، ولكن

عندما مرت الأزمة خضعت الحركة ، وإن كان صاحبها قد والاها دون توفيق (٨١) . ومفهوم أن صوت جمعية بأكملها ، فيها نسبة قليلة من أصحاب العبيد من أجل تحرير العبيد في حالة الطوارئ والأزمات القومية ولكن الطبيعي أن يسود احترام حقوق الملكية .

إن الأسلوب المحافظ للديمقراطية الأثينية يساعد بدوره على تثبيت استقرارها ، ففي معظم الدول المعاصرة لم يتوقف صراع الطبقات ، والثورات المضادة ، إحداها تترى إثر أخرى . إن أثينا منذ إقامة الديمقراطية الكاملة في ٤٦١ إلى أن طوح بها نائب الملك أنتيبانير المقدوني في ٣٢٢ لم تشهد الاثنتين في ٤١١ و ٤٠٤ وكلتاها كانتا قصيرتي الأمد ، ولأخيرة فرضها الجيش الاسبرطي المتصمر تساندها حامية اسبرطة . وقد وجدت في كل العصور قلة من الأثرياء المثقفين الذين يكرهون الديمقراطية ، غير أنهم لم يلقوا في الظروف الطبيعية عوناً من طبقة الهوبليتاي المتوسطة أو حتى من بين طبقة التريارارخيا العليا . وفي ٤١١ عندما اهترت هيئة الديمقراطية اهتزازاً عميقاً من جراء كارثة صقلية احتجت الطبقتان الوسطى والعليا الحانقتان على استمرار تحصيل ضريبتى الأيسفورا والتريارارخيا التي تطلبها الحرب الطويلة ، احتجاجاً على برنامج الخمسة آلاف الذي لارتكز على أساس واسع من الأوليجارخية ، ولكن تلك التجربة الدستورية التي أنشأ عليها ثوكيديدس ثناء كبيراً كانت قصيرة الأمد ، ومرة أخرى في ٤٠٤ عندما خسروا الحرب حظى الثلاثون في أول الأمر بتعصيد الطبقتين العليا والوسطى ، ولكن سرعان ما فقدوه بمسلكهم التعسفي العنيف ، والنتيجة أن حاربت طبقة الهوبليتاي في جانب الديمقراطية في الحرب الأهلية التي أعقبت ذلك كما قام زعمائهم بدور هام في إعادة بناء الديمقراطية ، وحتى في هذه الظروف لم يعمل أحد على الأخذ بالتأثر أو المصادرة ، ومن هنا سادت الديمقراطية دون منازع . كانت مهمة الديمقراطية في نظر الأثينيين هي إقامة حكم القانون وحماية الملكية ، وهو الأمر الطبيعي عندما يكون معظم المواطنين ملاكاً وهذه الحقيقة قد رغبت فيها الطبقات الثرية .

وفي ظل اقتصاد كالذي وصفته يمكن أن نتساءل : كيف حافظت أثينا على توازن المدفوعات مع بقية العالم ؟ لسوء الحظ يستحيل حتى العمل على تقدير أرقام الصادرات والواردات ، وبسبب طبع المرء فقط أن يبرز أولاً أن المدفوعات لا بد وأنها توازنت بدقة ، إذ لم يكن هناك نظام الاعتماد الدولي ، وكانت للمعاملات على أساس الدفع النقدي . ثانياً أن قائمة حساب الواردات لا بد وأن كانت كبيرة جداً ، فالقمح المستورد مقدراً على أساس ثمانمائة ألف ميدين سنوياً ، بسعر خمسة دراخمت ، وهو السعر العادي ، لا بد وأنه تكلف وحده حوالي ستمائة وخمسين تالنت ، فضلاً عن غيره من المواد الغذائية التي استوردت على نطاق واسع مثل السمك للملح ، وكذلك الخشب ، الذي كان ضرورياً لإقامة المنازل بل وبناء السفن الذي يتطلب أيضاً القار والقصب والكتان وكذلك دعت الحاجة إلى استيراد الحديد والبرونز للاستهلاك الداخلي ، وكما دعت خام للمصنوعات التي تعد للتصدير ، هذا بخلاف مواد الترف التي تحتاجها تلك الصناعات كالعاج الذي استخدمه ديموستينيس الأكبر ليزين به منزله . وأخيراً كان جل العبيد مستورد من قريبا .

ومن جهة أخرى كانت هناك مادة زراعية هامة للتصدير هي زيت الزيتون ، وقبلما سمعنا عن النبيذ . ورغم شهرة التين والعمل بالجودة فلم يكونا في عداد المواد التجارية ذات الأهمية . وقد اشتهر بالطبع من بين الصادرات الخزف الأتيكي الذي ربما طغى بمئاته على منتجات فنية أخرى ذات مستوى عال كالأطباق الفضية والأثاث . ولا يفوتنا أن نذكر شيئاً عن الصادرات غير العينية - مثل أرباح القروض البحرية المدفوعة في أثينا ، ثم نفقات زوار المدينة من تجار وغيرهم . ولكن كثيراً مما تشتمل عليه قائمة الحساب كان يدفع نقداً بالدراخمت المضروبة من فضة مناجم لاوريوم ، كما يدل على ذلك بوضوح المقادير الهائلة من الدراخمت الأثينية التي عثر عليها في تراقيا والبسفور وآسيا الصغرى وسوريا ومصر . وخلال النصف الأول من القرن الرابع عندما لم يكن لمناجم الفضة نشاط كبير لا بد وأن تضاعفت أهمية هذا المصدر وإن ظل كستوفون . يردد في Vectigalia أن أثينا تجتذب التجار لأنهم يستطيعون الحصول على العملة الرنانة (٨٢) ثمناً لبضائعهم . ومنذ

حوال ٣٤٠ لوضع إنتاج القمح ارتفاعا كبيرا ، ولابد أن ترايدت المزارعات
بقتير كبير .

ونحن اليوم حين نرغب في أن نبيع صادراتنا وأن نشترى واردات ضرورية من
المواد الغذائية والخطام ، يشغلنا كثيرا نصريف صادراتنا ، ولا نشعر بأى قلق على
لورداتنا مادامتنا نستطيع دفع ثمنها ، والأثينيون بوضعهم المائل لم يحسوا - فيما
هو ظاهر - بأية مشاكل في التصدير على حين كان علم كفاية الواردات
وخاصة القمح يدفعهم إلى العمل بحزم ونشاط فقد سنوا قوانين بفرض عقوبات
قادرة على أى فرد مقيم في أثينا سواء كان مواطنا أو ميثكوس يستجلب
قمحا إلى أى مكان عما السرق الأثينية ، وكذلك على أى فرد يفترض نقودا
لتحويل رحلة لانتهى إلى أثينا (٨١) . وكان المتخاصمون يعانون كثيرا
لكى يتفادوا عن أنفسهم تهمة التحايل على هذه القوانين ولكنهم يصرون ،
للقضاء دون خشية أنهم اقترضوا صاحب سفينة لرحلة عودة إلى البسفور بشرط
ملزم أن يحرم من يريمو يشحن ثيلا في مندى أو سكيون ليبيع في البسفور (٨٢) .
وقد حملوا ملوك البسفور تسليطهم تصدير القمح من ممتلكاتهم إلى أثينا
وخصوصا لتنازلهم عن ضريبة التصدير (٨٣) . ويبدو أنه لم يخطر اطلاقا ببال
الأثينيين أنهم سيحققون ربحا أكبر لو أن الغيب ضرائب الاستيراد في البسفور
على البضائع الأثينية ، ويذكر كسنوفون أن التجار محبوبون أثينا حلوا لأن كل
الذين تستقبل كاصلة أولئك الذين يستوردون البضائع ، (٨٤) .

وقد فسر هذا الوضع من ناحية على أنه مجرد جهل بقواعد الاقتصاد
لقد عرف كل أثيني للعواقب السيئة التي تترتب على شحن ما لا يكتفى من القمح إلى
يرايوس ولما اتخلوا من المعايير القانونية والإدارية الصريحة ما يضمن لهم
أن يرغبوا أصحاب السفن على شحن القمح إلى هناك . كذلك كانوا على علم
بوفرة بعض المنتجات الأثينية غير أنهم كانوا يعززون ذلك إلى زيادة الإنتاج
لا إلى نقص الأسواق . وكما يلاحظ كسنوفون عندما يكبر عدد عمال البرونز
والحديد تنخفض ثمنان منتجاتهم ويقلسون . وكذلك عندما تزرع كميات
هائلة من القمح أو الأعشاب ينخفض ثمن المحصول وتكسد الزراعة ويهجر
الكثيرون الأرض (٨٥) .

وربما زاد من جهالة الأثينيين أن جزءا وفيرا من الصادرات كان يسدد
بعملة مسكوكة في مناجم الفضة باتيكا ، حتى أن منظر المراكب الحاوية وهي
تغادر ييرا يوس لم يحدث فرعا (٨٦) ، ثم بينما كان كل الأثينيين مستهلكين
وأغلبهم متجين زراعيين أو صناعيين ، فإن قلة منهم كانت تجارا ، وأيا كانت
الأسباب فالحقيقة هي أن الأثينيين كانوا غافلين عن أهمية الأسواق لصادراتهم .
وقد رأى بعض المؤرخين المحدثين أن في سياسة الأثينيين الخارجية ،
دوافع تجارية ، فارجعوا مثلا علماء أثينا وكورنث إلى منافسة على الأسواق ،
وأرأى مضطرا إلى اعتبار مثل هذه النظرية غير تاريخية البتة ، فمن المحتمل
أن نلصق في السياسة الأثينية الخارجية رغبة في السيطرة بالحرب أو بالدبلوماسية
على المصادر الرئيسية التي تأخذ منها المدينة حاجتها من القمح والخشب وعلى الطرق
المائية التي ينبغي أن تبحر فيها هذه الحاجيات ، ولعل هذه الدوافع يمكن أن
نعزو تلخل أثينا في مصر ثم بعدئذ في صقلية ، وكذلك اهتمامها البالغ بشواطئ
يونتوس الشمالية ، مصدرها الرئيسي للقمح ، وكذلك الملبسوت والبسفور التي كان
على مراكب القمح البوتية أن تبحر عبرها . ويفسر قلقها على ما يكفها من
الخشب محاولاتها الدائمة لاستعادة امفيبوليس التي أثار فقدانها في ٤٢٤ فرعا
ولأن المدينة نافعة لهم سواء في تصدير خشب بناء السفن أو في دخولها النقدي (٨٧)
وحتى حين تصمت المصادر القديمة ، التي غالبا ما كانت تهمل بدون
حق تسجيل الدوافع الاقتصادية ، فليس من غير المعقول ، وذلك وفق ما
نعرفه عن الشعب الأثيني ، أن نسلم بأنهم قد قاسوا الأمور بقلقهم على
وارداتهم الضرورية ، وما من دليل على الاطلاق على اهتمامهم بالمكان الذي
باع التجار فيه بضائعهم التي اشتروها منهم .

ملاحظات الفصل الرابع : البناء الاجتماعي لاثينا
في القرن الرابع ق م

- ١ - اثينا يوس Athenaeus ٦ - ٢٧٢ ج ٠
- ٢ - ديموستينيز ٢٥ - ٥١ ٠
- ٣ - بلوتارخوس في Phocion ٢٨ - ٧ ثم ديودوروس ١٨ - ١٨ - ٥ ويمكن أن نضيف حسب (بلوتارخوس)
Vit. Xor. ليكورخوس (Mor. ٨٤٣) ان ملكية ديفيلوس Diphilus
المصادرة كانت تساوي ١٦٠ ثالنت وقد وزعت على المواطنين
بمقدار ٥٠ دراخمة للفرد او كما يقول البعض بمقدار ١٠٠
دراخمة وهو ما ياتي بمجموع ١٩ ألف على أساس الخمسين
دراخمة واني لانهم مناقشة Gomme في The Population of Athens
ص ١٨ في ٠ ان الرقم الاخير هو الذي ذكره (ديودوروس)
وهو الوحيد الذي يتماشى مع حالة الاستعداد للحرب اللامية
الذي نوقش فيما سبق ٠ ان ارقام ديودوروس الخاصة
بالحرب اللامية تشير الى الهوليتاي فقط (انظر فيما سبق
ملاحظات ٢٦ - ٧) ٠
- ٤ - ٤٥٣ ب انظر ἀποψηφισεις
- ٥ - LG. ٢ - ٣ (٢) ١٦٧٢ الذي ناقشه Gomme
في مؤلفه المذكور سابقا ص ٢٨ وما بعده A. Jardé
في Les céréales dans l'antiquité grecque ص ٣٦ وما بعده ٠
- ٦ - Jardé المذكور سابقا ص ١٢٣ - ٤ ، ١٣٠ - ١ ٠
- ٧ - يستحيل التأكد نظرا لعدم توفر احصائية للحيوان وحسب
تقديرات Jardé المتسمة بالتحفظ التام (ذكر فيما سبق
ص ١٢٤ - ٧) فأكثر المحصول الكلي كان لا طعام الحيوان ٠
- ٨ - ديموستينيز ٢٠ - ٣١ الى ٢ ٠
- ٩ - Jardé (الذي ذكر سابقا ص ١٢٨ وما بعده) ٠
- ١٠ - ثوكيديدس ٧ - ٢٧ - ٥ ٠
- ١١ - كسنوكون Vectr. ٤ - ٢٥ ٠

- ١٢ - انظر فيما سبق ص ١٤٢ ملاحظة ٥٠ .
- ١٣ - ديموستينيز ٣ - ٤ .
- ١٤ - انظر فيما سبق ص ١٤١ ملاحظة ٦ .
- ١٥ - ليسيلاس ٣٤ , Hypothesis .
- ١٦ - في هذه الايام نجد في البلدان حالات مماثلة . واذا اتيج لي أن أذكر تجربة شخصية فإن خادمي عبده في القاهرة كان يملك (بالانستراك مع أخيه فيما اعتقد) ممتلكات : مسكنا صغيرا وبعض حصص في نخيل أبو سمبل حيث ترك زوجته وأطفاله يقيمون هناك . وكان عبده يكسب معظم دخله من أجره في القاهرة ويمضي ثلث السنة في قريته .
- ١٧ - ديموستينيز ٢٧ - ٩ تقدر ثروة صناع الأسلحة بخمس أو ست مينا أو على الأقل ثلاث .
- ١٨ - ايسايوس ٥ - ٣٩ , ايزوكراتس ١٤ - ٤٨ يتكلمون عن الماجورين أو المرتزقة *μισθοτολ* أو هؤلاء الذين يسمون على أرواقهم يوما بيوم *ἐπὶ θῆταιαν* على أنهم أدنى الدرجات الاجتماعية . بخصوص الأجور انظر ماسبق ١٤٣ ملاحظة ٨٦ .
- ١٩ - بخصوص تفاصيل أجور الدولة انظر ماسبق ص ١٣٦ ملاحظات ٤ - ١٤ وبخصوص الكيان الاجتماعي لأعضاء الجمعية *βουλευται* ص ١٤٥ ملاحظة ٣٩ .
- ٢٠ - LG. ٢ - ٣ (٢) ١٦٧٢) سطور ٤ الى ٥٢ , ٥ الى ١١٧,٣ ١٨ , ١٤١ الى ٢ (الجرايات) ١٠٢ - ١٩٠ , ٢٣٠ (الملابس والاحذية) .
- ٢١ - انظر ماسبق ص ٣٦ - ٧ .
- ٢٢ - ارسطو *Ath. Pol.* ٦٢ - ٢ .
- ٢٣ - انظر ماسبق ص ٣٣ - ٥ .
- ٢٤ - ليسيلاس ٢٠ - ١٣ , انظر توكيديديس ٨ - ٩٧ - ١ .
- ٢٥ - لقد حشد الاثينيون ٦٦٠٠ رجلا في الميدان في ٣٩٤ (كسنوفون *Hell.* ٤ - ٢ - ١٧) ثم ٦٠٠٠ في ٣٦٢ (ديودوروس ١٥ - ٨٤) و ٥٤٠٠ في ٣٥٢ (ديودوروس) ١٦ - ٣٧ .
- ٢٦ - ديودوروس في ١٨ - ١٠ - ٢ , ١١ - ٣ يذكر ٥٠٠ هوبليتاي و ٥٠٠ فارس من سبع قبائل من العشرة .
- ٢٧ - كسنوفون *Vect.* ٢ - ٢ الى ٥ صريح في أن اثينيكي خدموا

- ٢٨ - IG. ٢ - ٣ (٢) ١١٥٦ تعطي ٤٣ - ٥ افيب (شاب) لكيكروبيس *Cecropis* في ٣٤ - ٣٣٣ , وفي *Hesperia, Suppl.* الثامن ص ٢٧٣ تعطي ٥٣ - ٥ بخصوص *Oeneis* حوال ٢٣٠ ثم *Ephemeris Archeologike* ١٩١٨ - ٧٣ يعطي ٦٣ لليونانيس في ٣٢٧ - ٣٢٦ وهناك أيضا رقم متأخر (IG. ٢ - ٣ (٢) ٤٧٨) حوال ٣٣ افيب لارخثيس في ٤٠٥ - ٣٠٤ وهو رقم يجب أن يضرب في ١٢ إذ كان عدد القبائل في ذلك الوقت ١٢ قبيلة . انظر *Gomme* المذكور سابقا ص ٦٧ - ٧٠ بخصوص هذه الأرقام .
- ٢٩ - IG. ٢ - ٣ (٢) ١٩٢٦ - وقد أكمل مستر *D.M. Lewis* جزءا من كشف قضاة آخر (*BSA.* جزء ٥٠ (١٩٥٥) ٢٧ - ٣٦) وهذا يعطي مالا يقل عن ٥٤ اسما للقبائل الخمس الاولى .
- ٣٠ - *Past and Present* الرابع (١٩٥٣) ص ١ - ٣١ .
- ٣١ - انظر الدياجرام .
- ٣٢ - ديموستينيز ٢١ - ٨٣ - ٩٥ .
- ٣٣ - ليسيلاس ١٦ - ١٤ .
- ٣٤ - انظر ماسبق ص ١٤١ ملاحظة ٢٥ .
- ٣٥ - ديموستينيز ١٤ - ١٦ الى ١٧ .
- ٣٦ - ديموستينيز ٢٧ - ٧ , ٢٨ - ٤ , وانظر ٢٩ - ٥٩ .
- ٣٧ - ديموستينيز ٢٢ - ٦٥ (٢٤ - ١٧٢) .
- ٣٨ - ديموستينيز ٢٤ - ١٩٧ .
- ٣٩ - انظر ماسبق ص ٢٣ وما بعده .
- ٤٠ - ايسايوس ٥ - ٣٥ الى ٦ .
- ٤١ - ايسايوس ٧ - ٣٢ , ٤٢ .
- ٤٢ - ايسايوس ١١ - ٤٢ (٥٪ ثالث) , ٧ - ٣٢ , ٤٢ (٥)

ثالثت (١٠ - ٢٢) (٤ ثالثت) ١١ - ٤٤ (ثالثت
٤٠٠٠ دراخته) ٦ - ٢٢ (حوالى ٢ ١/٢ ثالثت) ٣ - ٢٠
(ثالثت) ١١ - ٤١ (٢ ١/٢ ثالثت) ٨ - ٢٥ (لاكثر
من ٩٠ مينا) .

- ٤٢ ديموستينيز ٢٧ - ٦٤ .
- ٤٤ ديموستينيز ٤٢ - ١ الى ٥ . ٢٥ . انظر ماسبق ص ١٤١ ملاحظة ٢٥ .
- ٤٥ ديموستينيز ٢٧ - ٩ . ٧ ثم ٢٨ - ٢٩ . ٤ - ٥٩ .
- ٤٦ ليسياس ١ - ٤٥ وما بعده .
- ٤٧ ليسياس ١٩ - ٤٠ .
- ٤٨ (بلوتارخوس) ٨٤٣ Mor. .
- ٤٩ هيرايديس Hypercides ٢ - ٢٥ .
- ٥٠ هاربوكراتيون وسويداس انظر 'Επικράτης' .
- ٥١ ديموستينيز ٣٦ - ٥ وما بعده .
- ٥٢ ديموستينيز ١٨ - ١٠٢ الى ٤ . انظر ٢١ - ١٥٤ الى ٥ .
- ٥٣ وهذا أولا اليه ديموستينيز ١٨ - ١٠٢ (معارضة الرضا
ηγεμονες من رجال القصف الثاني
والثالث τριτοι لندون انظر Deinarchus في ديموستينيز
٤٢) ثم ايسخينس ٣ - ٢٢٣ (عند اثريارارخين قد
هبط الى ٣٠٠) وقد ايده هاربو كراتيون انظر
سيموريا (ذاكر ا هيرايديس Hypercides بخصوص ٣٠٠
تريارارخوس قسمت الى سيموريات كل منها ١٥) .
- ٥٤ ديموستينيز ٣١ - ١١ .
- ٥٥ ليسياس ١٢ - ١٩ .
- ٥٦ ديموستينيز ٢٧ - ٩ وما بعده .
- ٥٧ ديموستينيز ٤٩ - ١١ .
- ٥٨ ديموستينيز ٥٠ - ٨ .
- ٥٩ كسنوفون Oec والفقرات الاخرى خصوصا ٢٠ - ٢٢ -
٩ . وبخصوص ثروته انظر ليسياس ١٩ - ٤٦ .
- ٦٠ ديموستينيز ٤٢ - ٥ (٤٥ ستاد دائرية) ٧٠ (خشب
٢٠ شعير ونبيذ) .
- ٦١ الجدول الآتى يعرض الحقائق :

العدد	التيه الصغار	التيه	الارض (والرواني)	المراجع
	συνδοσια μυθοποιοντα	οικδία , βαλανεον ٢ بيت صغير حمام عام	πλῆθος ٦٠ بليارات في السهل	٢٢ - ٥ ايبايوس
	δημιουργοι صناع	οικία في أثينا (مردون من ٤٤ مينا) وحمام عام في ميتاجيوم (٢٠ مينا) انظر أيضا (فصل ١٩ - ٢٠) وماخور في بيرايوس وخن نيله في كيرا مايكوس	αγρος مزرعة ٧٥ مينا) وماخور وحظيرة ماخور وقايمن (٢٩ مينا ونصف)	ايبايوس ٢٢ - ٩
	αυδοποια μυθοποιοντα	بيتان في اثينا (٢٠ و ٢١ مينا)	αγρος مزرعة في ليا (ثالث) Phlya	ايبايوس ٢٥ - ٨
	بيت صغار ماجورين (مع قوات جاريات وثلاث قبة كل ٢٠ و ١٢ مينا		مزرعة في الودج (٢ ثالث) ٦٠ مينا ثم ١٠٠٠ مينا وماخور وحضان	ايبايوس ٤١ - ١١

المراجع	الأرض (والتسمية)	المطار	العبد المصنوعون	الظهور
أيساكوس ١١ - ١٢	مزرعة في ليريا Thuria (والت) فلم وروايات ومعدول (٣٩ مينا) Oenoe في اور Prosapia (٥٠ مينا) و ٢٠ مينا	موتل في اثينا (٢٠ مينا)	١٠ حلالون Curodipoi ثم عامل طر مبادرا ποικιλία وأمر إلى مزاول	حليبات (١٠ مينا) Esaui (٥٥ مينا) و عذرات (١٠ مينا) و ظرو سالكا (٩ مينات)
أيساكوس ١١ - ١٢	مزرعة في ليريا Thuria (والت) فلم وروايات ومعدول (٣٩ مينا) Oenoe في اور Prosapia (٥٠ مينا) و ٢٠ مينا	موتل في اثينا (٢٠ مينا)	١٠ حلالون Curodipoi ثم عامل طر مبادرا ποικιλία وأمر إلى مزاول	حليبات (١٠ مينا) Esaui (٥٥ مينا) و عذرات (١٠ مينا) و ظرو سالكا (٩ مينات)

- ٦٢ - كسنوفون Mem. ٢ - ٧ - ٣ إلى ٦ .
- ٦٣ - كسنوفون Vect. ٤ - ١٤ - إلى ١٥ اضطراب إلى الرجوع إلى القرن الخامس من أجل الامثلة .
- ٦٤ - كسنوفون Vect. ٤ ثم Hesperia ١٩٥٠ ص ١٨٩ وما بعده ثم انظر Hopper, B.S.A. ٤٨ (١٩٥٣) ص ٢٠٠ وما بعده .
- ٦٥ - كسنوفون ٤ - ٢٢ .
- ٦٦ - ديموستينيز ٤٢ - ٢٠ .
- ٦٧ - ديموستينيز ٣٧ - ٤ .
- ٦٨ - هيبيريدس Hypereides ٣ - ٣٦ .
- ٦٩ - هذه النقطة اكدها عن صواب M.I. Finley في Studies in Land and Credit in Ancient Athens صفحة ٧٤ وما بعده .
- ٧٠ - Tod ٢ - ١٠٠ .
- ٧١ - ديموستينيز ٤٥ - ٦٣ ، ٣٦ ، ٥٠ .
- ٧٢ - يذكر ديموستينيز إلى جانب باسيون Pasion وفورميون Phormio سقراط وساتيروس Satyrus وتيموديموس Timodemus كمحررين من أصحاب البنوك (٣٦-٢٨ إلى ٩) ثم سوكليس Socles الذي أوصى بأرملته إلى تيموديموس Eumathes ولا يمكن أن يكون اثينيا . وقد كان ايومائس Epigenes وكونون (ايسايوس قطعة ١٢) وايسخينيس Deinarchus (٤٣ - ١) كانوا جميعا متبكي .
- ٧٢ - ليسياس ٣٢ - ٤ ، ٦ ، ١٥ ، ٢٥ .
- ٧٤ - Andoc. ٢ - ١١ .
- ٧٥ - في ديموستينيز ٥٢ - ٢٠ الاخوان ميجا كلايدس Megacleides وثراسيللوس Thrasyllus من الوسيس اقترضا من أجل رحلة إلى اكي Ace .
- ٧٦ - لامبس Lampis كان ميتسكوس (ديموستينيز ٢٤ - ٢٧ oίκων Ἀθηναίων مقيمون في اثينا) هيجستراتوس .

Epistulae - كتاب من هوميروس (٢٢ - ٨٠) ولكن
 ديونيسيوس *Epistulae* يري هذا (٢٢ - ٦) بوليتيون *Epistulae*
 كتاب من هوميروس (٢٥ - ١) الى (١٥٠ - ٢) وليكون *Lycaon*
 من هراكليا (٢٢ - ٢) وشريكه كيبسيلاس *Chrysippus*
 ميتكوس (٥٢ - ٩٠) آخر *IG* ٢ - ٢ (٢) ٢٦٠ - ٥٠٨

١٧ - ديونستيز ٢٧ - ١١ - ولايتيون آخرون من يقرضون بعضهم
 البعض هم ديونوتيوس *Dionotius* (ليسياس ٢٢ - ٦) واسروكلوس
Asroklus ولكن شريكه فوسكراتس *Naxos* كتاب من
 كارستا *Caryssa* (ديونستيز ٢٥ - ١٠) القرضون الأجانب
 كان قيم يبرون الفيني (٢٤ - ٦) وليكون *Lycaon* من هراكليا
 (٥٢ - ٢٠) وخريسيوس *Chrysippus* (كما يبدو من ٢٤ - ٢٨ ،
 ٥٠) - كثير من القرضين كانوا هم انفسهم تجارا او تجارا سابقين
 (ليسياس ٢٢ - ٦٠) ثم ديونستيز ٢٢ - ٤ - ٢٨ - ٥٢ (٢٠ - ٢٠)
 ٧٨ - بجانب كيفالوس *Cephalus* (ليسياس ١٢ - ١٩)
 ديونستيز (ديونستيز ٢٦ - ١١) وشيكوس آخر من
 القرضين هوليوكراتس (ليكورجوس *Leox* ٢٢ - ٥٨)
 الاتينيون التي منهم ابو ديونستيز (ديونستيز ٢٧ - ٩ وما بعد)
 وابو ايزوكراتس (بلوتارخوس من ٨٣٦ هـ) وكومون *Comon*
 (ديونستيز ٤٨ - ١٢) وتيمارخوس *Timarchus* وابو كيبس *Euphorus*
 وكسرون *Cleon* (انظر ملاحظة ٦١) والثلاثة رجال المذكورون
 في كسنتوفون *Mem* ٢ - ٧ - ٣ الى ٦ هؤلاء اصحاب عيد
 وكثير من الاتينيين القراء كانوا يعملون مهنيين كما يستدل على ذلك من
 كسنتوفون *Mem* ٢ - ٧ - ٦ - وارستوقانيس *Plato* ٥١ وما بعد .
 ٧٩ - (ديونستيز) ١٧ - ١٥ .

٨٠ - كسنتوفون *Mem* ١ - ٦ - ٢٤ انظر ارستوقانيس
 ١٩٠ - ٦٩٣ *Frag* .

٨١ - (بلوتارخوس) *Max* ١٨٤٩ انظر ليكورجوس
 ٤١١ - *Leox* .

٨٢ - ديونستيز ٢٤ - ٣٩ .

٨٣ - كسنتوفون - *Mem* ٢ - ٢ .

٨٤ - ديونستيز ٢٤ - ٢٧ ، ٢٥ - ٥٠ ، ١ - انظر ٥٦ - ٥ الى
 ١٣ ، ١١ ، ٦

٨٥ - ديونستيز ٢٥ - ١٠ .
 ٨٦ - ديونستيز ٢٤ - ٢٦ ، انظر ٢٠ - ٢٩ وما بعده ثم
 ١٦٨ - ٢ *Tab* .
 ٨٧ - كسنتوفون *Epistulae* ٤ - ٧ .
 ٨٨ - كسنتوفون
 ٨٩ - كسنتوفون *Voss* ٢ - ٢ .
 ٩٠ - نو كيبديس ٤ - ١٠٨ - ١ .

٥

الديمقراطية الانسانية
في التطبيق

• • وصف الكياديس الديمقراطية الاثنية مرة بأنها « حماقة معترف بها » . (١) وقد يبدو هذا لأول وهلة تعليقا عادلا على نظام سياسي عهد بمعظم إدارة الدولة إلى حكام يختارون سنويا بالاقتراع ، وبكل القرارات السياسية إلى جماعات جماهيرية ، لكل مواطن أن يحضرها أو لا يحضرها ، ومع ذلك تبقى الحقيقة أن أثينا - حسب المعايير القديمة - دولة ذات كفاءة ممتازة وأن سياستها الخارجية والداخلية قد أدبرت على نمط المدن المعاصرة ، إن لم يكن أفضل منها ، وفق أنظمة يبدو أنها كانت أكثر واقعية .

وإذا أردنا بحث الإدارة أولا فإن الجيش الاثيني كان لا يمكن إلا أن يقام بجيش اسبرطة فقط . وابتداء من منتصف القرن الخامس تفوق عليه الجيش اليوني . لما أصبح عليه من سوء التنظيم ، وينطبق هذا بنوع خاص على سلاح الفرسان الذي كان قوامه أثرياء الشباب والارستقراطيين منهم عادة (٢) . هذا رغم أن الاثينيين كانوا ينفقون عليه قدرا كبيرا من المال بلغ حوالي أربعين ثالث سنويا (٣) ، كما أحاطوه بعناية كبيرة ، فلم يكتفوا بالقائدين المنتخبين للخيالة والقواد المنتخبين لفرق القبائل ، (٤) بل كانت هناك أيضا هيئة منتخبة من عشرة قواد يسجلون كشوف الخيالة ، وكان المجلس يراجع سنويا هذه الكشوف ويشرف على الخيل (٥) ومع ذلك فإن بحث كسنوفون الصغير عن واجبات قائد الخيالة يكشف عن مدى تراني هذه الفرق وعدم نظامها .

وقد أرجع الأولي جارشى المعجزة ، عدم كفاءة الجيش إلى أن الأثينيين كقوم بحريين لم يمتزوا به وفسره سقراط جريا بأن الشعور بالتقص الناجم عن المزام في لباديا (Lebedeia) وديليوم (Delium) ثم الاستراتيجية التي انتهجها بركليس لا بد وأنها قد حطت من معنويات العسكرية الأثينية . ولكن الغريب حقا أن يعزو السبب الأساسي إلى وجود القادة الهواة (٧) . ومع ذلك كان كل الضباط الكبار ينتخبون بينما كانت تشغل الدرجات الصغرى بالتعيين (٨) وما من مدينة قديمة ، حتى روما ، تصورت أن هناك نظاما لاختيار القادة أفضل من الانتخاب الشعبي .

أما الأسطول فقد كان دون جدال على كفاءة عالية رغم أن كان يرأسه نفس القواد ، ورغم أن تولت إدارته هيئات أخرى أقل كفاءة . وقد كان المجلس مسئولاً عن بناء العدد الذي يطلبه الشعب من السفن الحربية سنويا ، وأسندت هذه المهمة إلى لجنة فرعية من عشرة أفراد ، أما مهندسو الأسطول فقد كان الشعب هو الذي ينتخبهم (٩) ، كذلك كان المشرفون على الترسانات البحرية والذين كان عليهم صيانة السفن وحاجياتها ربما كانوا إحدى هيئات العشرة المعروفة التي تختار بالاقتراع (١٠) ، وعند إعداد الأسطول للحرب كانت تنتخب في نفس الوقت هيئة من عشرة أفراد لتنظيم العملية (١١) ، وكما يبدو فإن التريارارخيين هم الرجال الرئيسيون ، إذ أنهم المسئولون عن تدريب البحارة وصيانة السفن ووضعها في حالة استعداد حربي كامل ، بل وقيادتها فعلا في البحر ، كان هؤلاء مجرد مواطنين أثرياء يخدمون بالتناوب (١٢) . لقد كان لنظام التريارارخيا نقائصه ، فكان بعض التريارارخيين تنقصهم الكفاءة أو كانوا مقترنين ، بل أن بعض هؤلاء في القرن الرابع عهد بمسئولياتهم إلى مقاولين (١٣) ، ولكن يبدو أنهم في مجموعهم رغم تبرمهم بالمصاريف كانوا مهتمين بسفنهم . تحفزهم على ذلك الجوائز (١٤) ، وبالطبع لم يكن لهم المهارة للتدريب البحارة أو قيادة سفنهم بأنفسهم ولكنهم كانوا يدفعون المكافآت لاجتذاب المهرة من صغار الضباط - ربان الدفوقورثيس نوقية السفينة ومن في مصافهم وكذلك المجدفين الأكفاء - وخاصة العاملين في الطبقة العليا من البقية (١٥) .

في وجود مثل هذا الخضم من رجال البحر المدربين وصناع السفن بين المواطنين هو الذي أعطى الأسطول الأثيني كفاءته الفريدة (١٦) .

وهناك قسم آخر من أقسام الإدارة نهض بواجباته بكفاءة لا تمارى ، وهو الخاص بإدارة الأعياد الدينية بما فيها الاستعراضات الدرامية والموسيقى والرياضة . فجماعة المنشدین الراقصين (choreutai) الأثينيين أي الكوروس كما يذكر سقراط ، لا تبارى (١٧) ، وكانت الاحتفالات تدار أحيانا عن طريق حكام أو هيئات مختارة بالاقتراع ، وأحيانا أخرى تتولاها هيئات منتخبة (١٨) ، ولكن المسئولية كانت تقع على كاهل الممولين ، أي الخوريي الذين كانوا ، كالتقائين على جمع التريارارخيات ، مواطنين أغنياء يخدمون بالتناوب (١٩) ، وكما هو الحال مع هؤلاء التريارارخيين فإن مهمتهم الأساسية التي كانوا عادة ما ينهضون بها في تنافس شديد هي الإمداد بالمال . وهناك أنتيستيز Antisthenes ، أحد الأثرياء ، وكان قد عمل مرارا كممول (خورييوس) وفاز بالجائزة في كل مرة . ورغم أنه لم يكن يعلم شيئا عن الموسيقى أو تدريب أفراد الكوروس فقد استطاع دائما الحصول على خير الرجال في هذه المجالات (٢٠) أن جودة الأداء تتوقف على وجود خضم من أمهر المدربين والراقصين والمغنيين يتنافسون على خدماتهم الممولون (الخوريي) (٢١) .

ومما يثير الدهشة أن الإدارة المالية الإمبراطورية أو الداخلية كانت محدودة الكفاءة رغم أن هذا القسم كانت تتولى إدارته ، هيئات منتخبة بالاقتراع يشرف عليها المجلس ، حتى كان النصف الثاني من القرن الرابع فأنشئ منصب أمين منتخب للاعتمادات العسكرية ، كما أنشئت مناصب رؤساء منتخبين لإدارة أموال الثيوريكون (٢٢) ، وقد كانت هناك مجموعة كبيرة من الرؤساء الماليين فسرت مهامهم في نظم أثينا لأرسطو . وقد يكفي لتصوير هذه الطريقة وصف موجز للنظام المالي الداخلي في زمن السلم ، أما ضريبة الحرب فقد نوقشت في فصل سابق (٢٣) .

هناك عشرة أمناء (ταμιαί) لأموال الالهة أثينا المقدسة (٢٤) ،

وعشرة للأموال المقدمة للأمة الأخرى (٢٠) وذلك منذ ٤٣٤ حتى منتصف القرن الرابع ، وقد وجدت هاتان الهيئتان منذ ٤٠٦ - ٣٨٦ ، وكان أعضاؤهما مجرد محاسبين يرعون السجلات ويتسلمون النقود وينفقونها بأمر من الشعب . وقد رصدت هذه المبالغ في القرن الخامس كإرصدة احتياطية يضاف إليها الفائض . وكان يمكن للشعب أن يقرض منها المصاريف فوق العادية (٢١) . كذلك كان هناك مراجعو الحسابات (λογισταί) الذين بلغ عددهم في القرن الخامس ٣٠ مراحما أضيف إليهم في القرن الرابع عشرة آخر لمساعدتهم مع عشرة محاسبين ، وكانت مهمتهم فحص حسابات كل الرؤساء الذين يديرون أموالا عامة (٢٢) وعلاوة على ذلك كانت هناك لجنة فحص من المجلس (تنتخب من بين أعضاء المجلس) ، تقوم بمراجعة كل هذه الحسابات بعد كل فترة بريتانيا (٢٨) (Prytany) . وكان أساس الإيراد القومي الداخلي العادي شقي الضرائب وإيجار الأراضي العامة والمقدسة وبراءة امتغلال المناجم ورسوم الرخص ثم ، من ناحية أخرى ، الهبات والغرامات والمصادرات التي تصلها المحاكم . (٢٩) . يتولى جمع الغرامات هيئة ضبط (πράκτορες) بتعليمات من رؤساء المحاكم (٣٠) . أما أموال المجموعة الأولى فيقوم بحملها هيئة من عشرة تعرف بالباعة (πωληται) وكانت المزايدات تقام بحضور المجلس الذي ينتخب المترمين بالتصويت . وبالمثل كانت الممتلكات المصادرة تباع بالمزاد ، وكان على البائعين إعداد شهادة توضح ما على المترمين دفعه وما على المشترين ، وفي أي تاريخ يستوجب ذلك وتنتهي بذلك مهمتهم (٣١) ، ثم هيئة أخرى هي العشرة مستلمين (ἀποδεκται) وهؤلاء كانوا مسئولين في حضور المجالس عن استلام المدفوعات المستحقة وإعطاء إيصالات (بإلغاء صيغ الطلبات المقدمة من المشرفين على البيع) وإعداد تقارير للمجلس عن المتوائين عن السداد (وللمجلس الحق في حبسهم) .

وكان على المستلمين أيضا أن يعدوا في كل بريتانيا حسابا جامعاً للدخل يقدم إلى إدارة المصروفات (٣٢) وكان هذا مجرد إجراء آلي

ما دام الدخل كافيا لأن بعض المبالغ المحددة كانت تخصص وفق قانون أو قرار من الشعب لأغراض مختلفة ، وهكذا كان للجمعية نفسها حساب مائل ضئيل مكون من عشرة تالت في السنة تنفقه في أجور نقش النصوص وإهداء جوائز من التيجان للأفراد الجديرين بذلك وتغطية نفقات رحلات السفراء وضياقة البعثات الأجنبية وما شابه ذلك (٣٣) ، كما كان للمجلس حساب ممثل (٣٤) . وكذلك كان للهيئات المختلفة من الرؤساء مثل هيئة مراقبي السوق (αγορανόμοι) (٣٥) وهيئة المشرفين على الديونيسيا ، وهيئة مرمي المعابد ولأخيرتين حصص محددة هي على التوالي مائة وثلاثون تالت سنويا (٣٦) ، وكان لمعظم هذه الأرصدة أمناء خصوصيون ، أمين الشعب وأمين المجلس (٣٧) وأمين هيئة بناء سفن التريريس وهكذا . (٣٨)

وقد كان قيد حسابات المستلمين يثير المتاعب عندما تكون المبالغ المرصودة غير كافية ، وكانت الإيردت المنتظمة الموسمية أغلبها يستحق الدفع في البريتانيا الثامنة أما إيرادات الهيئات والغرامات والمصادرات فقد كانت متفاوتة بالطبع (٣٩) ، وزيادة على ذلك ففي بعض الأوقات خاصة في السنين الأولى من القرن الرابع كانت الإيرادات الإجمالية تكفي بالكاد تغطية المصروفات القانونية ، وفي بعض الظروف يتحتم إلغاء بعض المصروفات وينبغي لسياس على نيكوماخوس أنه بزيادته الأضاحي العامة المقررة قد تسبب في إلغاء أضاحي قديمة تقدر بثلاثة تالت (٤٠) وقد قدر ديموشينيس احتمال توقيف جلسات المجلس والجمعية والمحاكم للمعجز عن دفع الأجور (٤١) ؛ ويبدو أن المحاكم قد توقفت لهذا السبب أثناء أزمة أيوبيا في ٣٤٨ (٤٢) . ومن جهة أخرى ، كما يبين لسياس ، فقد كان المجلس في هذه الظروف تواقا إلى الترحيب بأية أنباء ضد المواطنين الأثرياء على أمل الحصول على غرامات كبيرة أو مصادرات (٤٣) . ومن ملاحظات لسياس ومن المعاومات التي ذكرها أرسطو عن وظائف المستلمين يبدو أن المجلس قد اضطلع بالمسئولية الكاملة لموازنة الإيرادات والمصروفات بكيفية ما . ويبدو النظام معقدا بغير موجب وذلك بسبب هيئاته المتعددة تختص

كل منها بمرحلة واحدة من مراحل العملية ، وربما كان الهدف من ذلك تصويب أى اختلاس أو تلاعب فى المصاريف الخاصة بأموال الدولة أو محاربة أى تراخ فى ضبط ١٠ مستحقه المولة وذلك بمرور الأموال والحسابات بين أيدي كثيرة . وقد كان النظام كذلك غاية فى الصرامة لا يسمح بأى أخذ أو عطاء إلا بقرار خاص من الشعب . وهكذا عندما استلزم الأمر بناء سفن فى ٤٠٧ - ٤٠٦ كان على الشعب أن يصدر قرارا بأنه على القواد أن يقرضوا المال المطلوب من المستلمين وأن يدفعوه لترسانة السفن على أن يرد القرض عند استحقاقه عن طريق هيئة بناء سفن التبريس التى كانت قد نصب معينها فيما يلى (٤١) . ومرة أخرى فى ٣٤٣ عندما أراد الشعب أن يعطى بايسيثايلس (Beisitheides) أحد الديليين المنفيين معاشا قدره دراخمة فى اليوم دفعوا المبلغ من رصيد الجمعية الضئيل ، ولكن يكسبوا الدفع صفة قانونية كان لابد من إصدار تعليمات - فى اجتماع الجمعية التشريعية الثانى - بضرورة أن يضاف المبلغ إلى المدفوعات المصرح بها التى يديرها أمين الشعب (٤٢) وكذلك فى ٣٢٩ عندما تم التصويت بالموافقة على أضاحى جديدة لامفياراوس كان على أمين الشعب أن يقرض المبلغ إلى أن يتم اجتماع المجلس التشريعى القادم (٤٣) .

ومهما يكن من شئ فهذه التسييمات الفرعية الصغيرة للمهام ، وكذلك التنظيم الصارم ، هى التى مكنت لعمل معقد - كالثئون المالية - أن يدار على أبهى هيئات تختار بالاقتراع السنوى ، أى من كل مواطن (فوق الثلاثين) له ثقة كافية فى نفسه لمواجهة الفحص المبدئى الدقيق ، وكذلك على استعداد لمواجهة أدق امتحان لأعماله ينهى به سنة خدمته (٤٧) .

وتشير كل الشواهد ابتداء من الأوليجارخى المعجوز إلى ديموستينيس وأرسطو (٤٨) إلى أن الوظائف التى تختار بالاقتراع كان يشغلها دائما أبسط المواطنين ربما لا يستثنى من ذلك إلا القواد (الأراخنة) القدامى (٤٩) الذين تتطلب وظائفهم حسب التقاليد نفقات تجاوز الأجر الضئيل ، ومن شأنها النهوض ببعض واجبات دقيقة مثل اختيار ممثلى الدراما للمباراة

فى عيد الديونيسيا . وفى هذه الظروف لم يكن الأمر فى حاجة إلى الخدمة المدنية الدائمة إلا فيما ندر ، فكان هناك «عبد عام» يساعد جماعة البائعين والمستلمين وعليه المحافظة على بيانات الدفع التى تعدها الأولى (بلاشك تحت إشرافه) ويحولها إلى الثانية (المستلمين) فى المواعيد التى يستحق فيها التنفيذ ، ويسترد للحفظ الفواتير الملغاة بعد إنجاز الدفع (٥٠) وكذلك كان هناك بعض موظفى السكرتارية شبه المحترفين ، أو مساعدو مكرتارية الهيئات ، أما موظفو السكرتارية ذوو الأهمية فكانوا يختارون إما بالاقتراع مثل مكرتير القواد التسعة (الأراخنة) (٥١) ، أو مثل مكرتير المجلس « المشرف على القانون » أو ينتخبون مثل المجلس والشعب « عن طريق البريتانيا » « الرئاسة » الذى يصدر قراراته بذلك . أما فى عهد أرسطو فقد كان الأخير كذلك يختار بالاقتراع (٥٢) وكان السكرتير الذى يقرأ الوثائق على المجلس وحده هو الذى يتم اختياره بالانتخاب وذلك لأسباب واضحة . أما مكرتاريو فئات الحكام الصغار فكانوا يستأجرونهم فى العادة كمساعدين لهم . والذين شغلوا مثل هذه الوظائف كانوا من بين أناس متواضعين أو حتى من العبيد المحررين (٥٣) مثل نيكوماخوس ، وكانوا عادة ممتننين ولم يدع ديموستينيس قط فرصة لابسخينيس ينهى فيها أنه ألباه الفقر فى شبابه إلى كسب قوته من عمله كمكرتير ومساعد فى وظائف بسيطة ومكرتير مساعد للمجلس والشعب (٥٤) . مثل هؤلاء الرجال كان لهم دون شك معرفة بالروتين مفيدة لرؤسائهم ، ولكن خوفا من أن يكتسبوا نفوذا فقد تقرر ألا يخدم أى مكرتير مساعد فى هيئة أكثر من مرة (٥٥) . إن أية قرارات تعلق على مستوى الروتين كانت تتخذ عن طريق المجلس الذى شارك فى معظم أعمال الحكام الإدارية (٥٦) كما يردد أرسطو دائما . وكما رأينا كان المجلس يضطلع ببعض الأعمال الهامة الخاصة به سواء بكامل هيئته أو عن طريق لجانه . لقد كان فى الواقع هيئة متنامقة تسيطر على الدولا ب الإدارى كله كما كانت له مهمة أخرى أكثر أهمية هى توجيه لجان الجمعية ، ونحسب قاعدته التى نادرا ما خرج عليها ، فما من قرار اتخذته الجمعية إلا بعد البربوليفما (Probouleuma) وهو اقتراح

يصوت عليه المجلس ويلتزم في جدول الأعمال عن طريقه (٥٧)، وهذا ينتهي بنا إلى الوسائل التي كانت تقرر بها القرارات السياسية وعلينا أولا أن نناقش تكرين كل من المجلس والجمعية وأملوهم .

كان مجلس الخمسمائة ينتخب سنويا بالقرعة ، خصون من كل قبيلة (٥٨) وكانت تخصص أماكن لكل قرية (ديم) في أثينا واتيكا ، وذلك على نحو تقريبي حسب أهميتها ، ويتم الاقتراع لأفراد كل ديم على أرضها (٥٩) ، وكالحكام فإن أعضاء المجلس كان لابد أن تكون أعمارهم فوق الثلاثين (٦٠) وأن يؤدوا اليمين (٦١) ، وأن يخضعوا لفحص مبدئي كل على حدة (٦٢) ثم لاختبار نهائي (٦٣) ويمكن القول بأنهم من الوجهة الفنية كان لابد - مثلهم كمثل الرؤساء - أن يكونوا على الأقل من طبقة الرافجتاي . ومن هذه الخصائص ، ولا سيما بناؤه الدقيق كهيئة لممثل الشعب فقد أشير إلى أنه في دستور كليستينيز الأصلي كان القصد أن يكون للمجلس هو السلطة الفعلية الحاكمة محيلا للشعب فقط المسائل العليا والمتنازع عليها (٦٤) . وإن صح ذلك فانه سرعان ما توقف عن هذه المهمة . ومن واقع أن المجلس كان يختار بالاقتراع مع شرط إضافي بانه لا يجوز للمرء أن يعمل به أكثر من سنتين طوال حياته (٦٥) ؛ يتضح أن الاثنيين في القرن الخامس والرابع قد استهدفوا ألا يكون للمجلس فرصة أن يعتبره إحساس بأنه كيان واحد الأمر الذي قد يمكنه من اتخاذ ميثاق مستقل ، وأنهم أرادوا أن يكون مجرد نموذج حسن للشعب الاثيني ينبغي أن تطابق آراؤه آراء الشعب .

وعلى قدر ما نعرفه لم تكن هناك أية صعوبة في ملء المجلس ، وحتى عندما نقص السكان في النصف الأخير من القرن الرابع وبلغت طبقات الشباب التي تضم المواطنين من سن الثامنة عشر والتاسعة عشر من طائفة دويليتاي حوالي خمسمائة ، وهو ما يتضح من الجدول ، بين صفحات من هذا الكتاب ، أن طبقة الذين بلغ متوسط أعمارهم ثلاثين سنة قد يصل تعدادهم سنويا من أربعمائه إلى ثلاثمائه وخمسين ، فإذا كان القليل منهم سيعمل مرتين

في السنة فيصبح من الممكن تشكيل المجلس من الدويليتاي وحدهم (٦٦) ، وهناك إشارات واضحة تماما إلى أن المجلس في القرن الرابع ضم الكثيرين من الأعضاء المؤسرين ، ومع ذلك فلا يمكن إثبات عدم وجود فقراء فيه ، وفضلا عن ذلك فقد كانت هناك إيماءات إلى أن كل من شاء دخول المجلس في سنة معينة كانت لديه فرصة موثقة لذلك (٦٧) . وقد نظم ديموشينيس في المجلس سنة حاسمة جدا ، ويقول إسخينيس في هذه النقطة لقد دخل ديموشينيز قاعة للمجلس عضوا من أعضائه دون أن يقترح عليه كعضو عامل أو احتياطي ، وإنما دخله بتعبير رشوة (٦٨) ، وهذه أكلوبة بلا شك ولكنها تلتقي مع ما ذكر أرسطو من أنه كان يتعين استبعاد مناصات بعض مناصب الحكام من القرى لأنهم كانوا يبيعونها ، وهو ما يوحى بأنه على الأقل في بعض الديم الفقيرة لم يتوفر الكثير من الراغبين في المنصب ، مما اضطر رجال الديم لتدبير انتخاب أحد الأغنياء من غير رجال الديم إن أجزل العطاء (٦٩) ، كل هذا يوحى بأن القليلين من الفقراء هم الذين دونوا اسماءهم ، ومن هنا لم يكن التنافس على الأماكن حامي الوطيس .

ولم نعرف لماذا فضل الفقراء الخدمة في الوظائف على الانضمام إلى المجلس ، ربما ارضت الوظيفة الباحثين عن الأهمية والثبوت وهو مالا يتوفر للمرء كفرد من خمسمائة عضو ، وفي نفس الوقت فإن واجبات عضوا للمجلس كانت ، على الأقل من الوجهة النظرية ، أدق ، وكان للمجلس ينعقد يوميا إلا أيام الأعياد ، وكانت القبائل تتناوب الرئاسة (او البريتانيا prytanea) على التوالي (بالقرعة) لمدة عشر السنة (٣٥ يوما أو ٣٦) ولذا عرفت باسم « البريتانيا » وكان على أعضاء القبيلة صاحبة الرئاسة أن يتناولوا العشاء يوميا في ساحة المدينة ثم يجمعون للمجلس فالجمعية إلى الانعقاد (٧٠) .

ومن بين أعضائهم ينتخب بالقرعة يوميا الرئيس أو الرجل الأول - (إيستاتيس epistates) على الرؤساء الذي يكون في رعايته ولمدة

٢٤ ساعة خاتم المدينة العام ومفاتيح المعابد حيث يحفظ الأرستيف والنقود ، يساعده تلك القليلة الحاكمة التي يختاره بنفسه ، وفي القرن الخامس اضطلع أيضا برئاسة المجلس والجمعية (إذا ما اجتمع أيهما ، المجلس أو الجمعية ، في توبته) . وفي القرن الرابع كان يختار بالاقتراع من قبائل المجلس التسع الأخرى تسعة رؤساء (برويلروي *προεδροι*) ومن بين هؤلاء يختار للرجل الأول بين الرؤساء ، ولا يجوز لأي مواطن أن يتولى هذا المنصب أكثر من مرة (وعلى ذلك فخمسة وثلاثون أو ستة وثلاثون من الخمسين كان عليهم أن يتناوبوه) وفي القرن الرابع لم يكن ممكناً لأي من الرؤساء الاضطلاع بالرئاسة أكثر من مرة واحدة في مدة البريتانيا ، كما لم يكن ممكناً للرجل الأول أن يتولى هذا المنصب أكثر من مرة في السنة (٧١) .

هذه القواعد إن هي إلا تعليق هام على تفضيل الأثنيين للديمقراطية على الكفائية ، فبدلاً من رئيس قد يمارس نفوذاً عن غير حق في المجلس أو الجمعية ارتضوا المخاطرة باختيار من قد لا يتميز بين التعديل والاقتراح الأسامي . مثل هؤلاء الرؤساء الذين نعوزهم الخبرة ، ربما شكلوا خطراً . وكما يقول ايسخينيس « يقترح بعض الناس بسهولة قرارات غير شرعية ويقدمها غيرهم للتصويت دون عرضها على الرئاسة وفق الأسلوب القويم المتبع » ولكن بمداومة الرئاسة على نحو ملتو (لم يفسر كيف كان يحدث هذا ولكن على وجه الترجيح باغراء زملاء المرشح بالامتناع عن الاقتراع) وإذا صوت أحد الأعضاء تصويتنا صحيحاً وأصبح رئيساً ... فإنهم يهددون بتوجيه بعض المعلومات ضده ، مشهرين الأعضاء العاديين (٢٢) .

وقد تساعد الاعتبارات الدقيقة التي تحيط بالمرء في مثل هذا المركز بما تنطوي عليه من رعب في تفسير احجام الفقراء عن الخدمة في المجلس ، فالرجل الأول لم يكن معرضاً للتجريح والتأنيب فحسب بل للعقاب إذا عرض إجراء غير قانوني للتصويت ، أو خرج على النظم القائمة ، وعلينا أن نتذكر كيف حضر نيكياس في المناقشة الثانية لحملة صقلية الرئيس على

الخروج على القواعد بإعادة مناقشة موضوع الحملة رغم أنه سبق التصويت عليه وشجعه بقوله أن الخروج على القواعد في مثل هذه القضية السامية لا يؤدي إلى عقاب (٧٢) . ومع ذلك فمن الواضح أن المسؤولية النهائية في مثل هذه الأمور التي تتعلق بالنظام كانت مشتركة بين كل الرؤساء (في القرن الخامس) وبين رؤساء المجالس (في القرن الرابع) ، فقد حدث أن كان مقراط أحد الرؤساء في مناقشة حول قضية القواد العشرة واحتج بشجاعة على تقديم اقتراح غير قانوني للمجلس للتصويت ولكنهم تغلبوا عليه (٧٣) . وهو نفس المسلك الذي اتخذه ديموشينيس عندما كان أحد الرؤساء في مناسبة أقل شأنًا من هذه (٧٤) .

والواقع أن المواظبة على حضور المجلس كانت على ما يبدو على شيء من التبراهي في القرن الرابع على الأقل . ويميز ديموشينيس في فقرة واحدة بين الأقلية النشطة في المجلس ، أي السياسيون الذين يتكلمون ويقدمون الاقتراحات ، وبين الأعضاء العاديين الذين « كقاعدة عامة يحرصون على قفل أفواههم ولا يقدمون اقتراحاً بل ربما لم يدخلوا أبداً قاعة الاجتماع » (٧٥) .

كانت الجمعية تعقد أربع جلسات منتظمة كل بريتانيا ، أي أربعون جلسة في السنة وكان جدول أعمال هذه الجلسات يوضع إلى حد ما وفق قانون . ففي أولى الجلسات الأربع كان يجري تصويت على بقاء الحكام في وظائفهم أو استبعاد أحدهم ، ثم يناقش توريد القمح وأمن البلاد ثم تتلى قوائم الأملاك المصادرة والإرث ، كما تعطى الفرصة للحكم على أخطاء المخبرين ثم الاستعلام عن الخونة والإبلاغ عن أولئك الذين أخفقوا في إنجاز وعودهم للشعب . أما الاجتماع الثاني فقد كان مخصصاً لما يمكن أن يسمى بأعمال الأعضاء الخاصة حيث يستطيع أن يتكلم أي إنسان إلى الشعب في أي موضوع سواء كانت له أهمية خاصة أو عامة ، وتتناول الجلستان الأخيرتان المشاكل الجارية في مجال الأعمال المقدمة والسياسة الخارجية والأعمال الدنيوية مع أولوية ثلاثة اقتراحات (تختار بالقرعة) في كل موضوع حسب ترتيب الأسبقية . (٧٦) وإلى جانب الاجتماعات المنتظمة كانت جلسات خاصة قد

يستدعى عقدها معالجة بعض الأمور الطارئة . وربما كان إيسخينيس يفكر في مثل هذه الجلسات عندما أعلن أنه بسبب سياسة ديموستينيس الخارجية التي جبرت الولايات ، أصبحت بعدئذ الجلسات الخاصة تعقد أكثر من العادية (٧٨) ، وكان يتعين أيضا إعدادها قبل الاجتماع حتى تنهياً مناقشة كاماة للقرارات الهامة ، وهكذا عندما تقرر مساعدة السجستر (Segestans) واليونينيس (Leontines) في جلسة واحدة عقد اجتماع ثان بعد فترة أربعة أيام فقط لمناقشة تفاصيل الحملة ، وعقدت جلستان أخريان (في يومين متتاليين) لمناقشة صلح فيلوكراتيس (٧٩) .

ومن الصعب القول بالعدد الذي كان يضمه الاجتماع ومدى انتظام الحضور ، وقد أعلن الأوليجارخيون في ٤١١ عند دفاعهم عن دستور الخمسة آلاف ، أعلنوا إلى الديمقراطيين في ساموس « انه نظرا للخدمة العسكرية والمهام فيما وراء البحار فإن أكثر من خمسة آلاف أثيني لم يجتمعوا على الإطلاق لمناقشة أي موضوع أيا كانت أهميته » . (٧٩) يشير هذا إلى سنين الحرب حيث يكون كثير من الأثينيين في الخدمة العسكرية ، وهو قول قصد به الإيحاء إلى ان نسبة الحضور في زمن السلم العادي ربما كانت فعلا أكثر من خمسة آلاف . ويساند هذا الاستنتاج أن عدد السنة آلاف الكافي لعقد الجلسة لم يكن ضروريا للنق الإداري فحسب (٨١) بل أيضا لإجراءات عادية تماما مثل منح الحقوق المدنية (٨٢) أو إعطاء إذن خاص بتقديم اقتراح بالتنازل عن دين عام (٨٣) . وما من إشارة إلى أن العدد القانوني لم يكتمل أبدا وإن كان من المحتمل أن البوليس السكيثي كان يعمل في مثل هذه المناسبات على إرغام الناس على حضور الاجتماع (٨٤) .

ومن الصعب كذلك تصوير التكوين الاجتماعي للمجلس . ان سقراط يتكلم عن الجمعية كما لو كانت تتألف من مبيضى الأقمشة والحذائين والنجارين والحدادين والفلاحين والتجار وأصحاب الدكاكين . (٨٥) بينما تبدو الاجتماعات التي دعا إليها ديموستينيس وقد غلبت عليها بصفة عامة الطبقة الوسطى أو العليا - أي الهوبليتاي دافعي ضرائب الحرب (٨٦) ، وهو ما ناقشته في فصل سابق . ولا بد ان جذبت بعض الاجتماعات عددا كبيرا من الطبقة العاملة

ولا شك أن مثل هذه الاجتماعات هي التي وجه إليها ديموستينيس الحديث عن السيموريات حيث يبدو وحده في مواجهة اجتماع قوامه اناس فقراء قد يصوتون دون تروى لضرائب حرب باهظة (٨٧) . وكذلك اجتماعات صلح فيلوكراتيس لا بد قد ضمت هي الأخرى عددا من فقراء المواطنين وإلا لما نجح أو لما كان مجديا على هذا النحو اعتراض يوبولوس (Eubulus) بأن رفض الصلح معناه ضريبة حرب ونقل أموال الثوريين إلى اعتماد حرب (٨٨) .

وقد وصف ديموستينيس في أسلوب مؤثر اجتماعا خاصا قد عقد عندما احتل فيليب الاتيا (Elatia) (٨٩) ، كان الوقت مساء عند ما جاء إلى الرؤساء ينيء باحتلال الاتيا فنهضوا في الحال وهم في منتصف العشاء وأبعدوا شاغلي المقاعد في السوق وأحرقوا الحواجز بينما أرسل آخرون للقادة واستدعوا نافخي الأبواق ، وسرهان ماسد المدينة المهرج . وفي اليوم التالي في الفجر دعا الرؤساء المجلس إلى مكان الانعقاد ، وقد تذهب إلى الجمعية وقبل أن يفتح المجلس العمل ويقترح على القرار فتجد كل الشعب جالسا على جبل بزيكس (Pnyx) ثم اجتمع المجلس وأذاع الرؤساء الأنباء التي وصلتهم وقدموا المبعوث فأدلى بقوله ثم سأل المنادي : (من يرغب في الحديث ؟) فلم يتقدم أحد .

ولكن ربما كانت أروع صورة للإجراءات التقليدية التهمك الظريف في مسرحية « النساء المختلات بعيد الشموفوريا (Thesmophoriazuse) » (٩٠) أي أعياد ديمتر (Θεσμο-φορια) ويمكن تمييز الموضوع الأصلي من الإضافات والتعديلات الكوميديية . تفتح الجلسة بصلاة الافتتاح التي تدعو إليها المنادية « هدوءا ، هدوءا ، إنكن متصلين صلاة الشموفوريا من أجل ال (Thesmophorae) ديمتر والعذراء ومن أجل بلوتوس » وكاليجنيسا (Kalligeneia) ومن أجل الأرض الأم التي نقتات منها ومن أجل هرميس وربات الحسن ان يوفق هذا الاجتماع لخير أثينا المدينة ولخيرنا . وان تسود أحسن من تعمل وتكلم لصالح الشعب ولصالح جنس النساء ، إنكن متصلين من أجل هذا ومن أجل أنفسكن ،

وهنا تأتي زجرة طويلة ، إنكن تصلين من أجل آلهة أولمبيا وديلوس وآلهتها ومن أجل الآلهة الآخرين ليقتضوا حل كل من يتأمر على جنس المرأة أو من يتفاوض مع يوريبديدس أو الفرس لإيذاء جنس المرأة أو من يدبر من أجل أن يصبح طاغية أو من يعيد طاغية (وهنا ترد قائمة خطايا جارحة بنوع خاص بالنسبة لجنس النساء) قضاء تعسا ، بل ، وعلى كل بيت ، ومستصلين أيضا من أجل أن تمنح الآلهة الخير لكل من بقى منكن ، والآن يبدأ العمل ، لانتين جميعا لقد قرر مجلس النساء ما بأتى : تيموكليا رئيسة ولوسبالا سكرتيرة ، وسوستراتي يعهد إليها بتنظيم سير العمل : لقد نقرر أن يعقد اجتماع صباح اليوم الأوسط لعيد التسمو فوريا عندما يكون لدينا جميعا فراغ من الوقت ، وأن يكون أول شيء في جدول الأعمال قرار فيما يجب أن نتخذه تجاه يوريبديدس ، إذ أن الواضح أنه قد أخطأ في حقنا جميعا ، من ترغب في الكلام ؟

ولدينا ثلاثة مصادر رئيسية للطريقة التي كان يتم بها اتخاذ القرارات في المجلس والجمعية : وصف المناظرات المشهورة التي أوردتها المؤرخان ثوكيديدس وكسنوفون ، وخطب الخطباء خصوصا ديموستينيس وإيسخينيس التي يدافعان فيها عن خططهم السياسية ويهاجمان خطط خصومهم ، ثم النصوص التي تدون القرارات الفعلية . والأسئلة الرئيسية التي ينبغي أن تطرح : ماهي الأدوار الخاصة بكل من المجلس والجمعية ؟ هل كانت الجمعية مجرد اعتماد للقرارات التي تناقش تفصيلا في المجلس أم كانت هي التي تتخذ للقيادة في القرارات بل وتعد الاقتراح الأول والأصلي لتسيير التطبيق ؟ وثانيا ما مدى قدرة المواطن العادي ؟ وكيف كانت تصدر عنه المبادأة في كل من المجلس والجمعية ؟ وإلى أي مدى كان القادة السياسيون رسميون أو غير رسميين يحتكرون منصة الخطابة ؟

ولنبدا بالنصوص فهي أكثر الوثائق أصالة . لم تكن النصوص في القرن الخامس وأوائل الرابع ذات طابع إخباري نسبيا لأنها كانت موجزة للغاية ، والتسجيل الرسمي لا يعطى إلا الضروري ، فلا يذكر النص إلا عبارة :

لقد أقرها المجلس والشعب ، ثم يعطى أمماء القبائل التي تتولى الرئاسة واسم رئيسها (إذ أن كلاهما كان مشولا إلى حد ما عن تقديم القرار للاقتراع عليه) واسم السكرتير (الذي كان يحافظ على دقة القرار وكان عليه أن يشرف على نقشه صحيحا) واسم المقترح (والذي قد يكون عرضة للمحاكمة بسبب إثارته أمرا غير قانوني) وأحيانا كان يضاف اسم الأرخون (من أجل التاريخ) ، ويأتي بعد ذلك (في صيغة غير مباشرة) نص القرار دون أن يتضمن عادة ما يشير إلى ما إذا كان القرار قد اتخذ عن طريق المجلس أو الجمعية .

والإستثناءات الوحيدة التي نمدنا بتفصيلات هي التعديلات - التي حين تكون في صيغة ، واقتراح فلان : وخلافا لذلك كما قرر المجلس ، لكن ذلك . . . الخ . - تكشف عما إذا كان الاقتراح الأصلي قد جاء عن طريق المجلس وقدم باسمه . وبذلك يمكن أن نقرر أن كثيرا من القرارات الهامة في القرن الخامس كانت تعد بالتفصيل في المجلس ويوافق عليها الشعب بعد تعديل طفيف وكان من بينها معاهدة ايجستا في حوالي ٤٥٨ ، وإعادة تقدير الجزية الذي أعيد في ٤٣٥ . والامتيازات التي وهبت لمدينة نيابوليس لولائها ، والاقتراح على تكريم مغتالي فرينيخوس في ٤٩٩ والمزايا التي أعطيت إلى أهل ساموس المخلصين في ٤٩٥ و ٤٩٣ وينفرد أحد القرارات الأخيرة في أنه قسم شكاييا من الرئاسة باتفاق جميع ممثليها وهو ما يهدف إلى تأكيد اجتماع المجلس (١١) .

وقد تباينت عن هذه القرارات بعض نقاط هامة ، فالشخص الذي يقترح رأيا في المجلس قد يعدله بنفسه في الجمعية (١٢) ، وقد يصدر المجلس قرارا متعدد النواحي تاركا عبارة أو عبارات لا يتفق عليها مفتوحة لرأي الشعب . فمثلا اقترح المجلس علينا من التكريم لتكريم لنيابوليس Neapolis ولكنه قرر ترك موضوع هل يحتفظ بالثمار الأولى للآلهة اثينا لتناقشه الجمعية ، وقد صوتت الجمعية بوجوب ذلك في هيئة تعديل (١٣) ، وفي القرار الخاص بمغتالي فرينيخوس لم يقترح صاحب التعديل

مزبدا من التكريم فحسب ولكنه وضع قواعد للمجلس في حالة ما إذا طلب المكرم الرئيسي (مستقبلا) امتيازات أخرى فعلى المجلس أن يكتب قوارا بها يعرض على الشعب (٩٤) . وهذا يوضح كيف استطاع الشعب بطريقة بسيطة التحايل على قاعدة البروبوليفما ويلجأ إلى المبادرة .

وعلى العكس من ذلك عندما يبدأ تعديل بكلمة : « إلا إذا أثاره فلان » فيمكن الاستدلال على أن الاقتراح الأصلي لم يكن بروروبوليفما ولكنه قد أثير في الجمعية عن طريق المواطن المذكور . وبناء على ذلك الافتراض فإن بعض القرارات الهامة لم تكتب بالمجلس . لقد اقترح اللوائح التنظيمية لمستعمرة برياء Brea مؤسسها الرسمي ديموكلیديس بينما سنت قواعد بشائر الثورات الألوزية Eleusinian الأولى هيئة خاصة من المكتبة الفنين (٩٥) ، وأثار أحد القرارات التي تعالج الإقامة في خالكيس بعد ثورتها في ٤٤٦ شخص يدعى انتلكيس ، وقد دل على أن اقتراحه صدر من الجمعية ، انه قدم بعبارة : « لقد انتخب الشعب على الفور αὐτὴν καὶ μάλα خمسة رجال للنهاب إلى خالكيس وانجاز القسم . إن كلمة « فورا » تجرى بشكل طبيعي على لسان المتحدث في الجمعية حيث يمكن أخذ التصويت في الحال أكثر منها على لسان المتحدث في المجلس الذي يقترح أمرا يقدم إلى الجمعية وتجري مناقشته في اجتماع قد لا يعقد إلا بعد ذلك بعدة أيام (٩٦) .

فإذا صحت هذه النقطة الأخيرة كان القرار الأول الذي أسبق عدة امتيازات على ميثوني في ٤٦٨ قد اقترحه في الجمعية مواطن يسمى ديويثيس (٩٧) وبدأ بعبارة « ان الشعب يصوت على الفور فيما يخص الميثونيين فيما إذا كان الشعب يرغب في فرض ضرائب على الفور أو كفاهم أن يدفعوا فقط ما يتجمع للآلهة من الجزية التي فرضت عليهم في احتفال الباناثينايا الأخير ، وأن يعفوا عما عداها » ويمضى القرار في إسباغ امتيازات مختلفة على ميثوني ، وتأتي في النهاية هذه الملاحظة « لقد صوت الشعب على أن يدفع الميثونيون فقط ما تجمع للآلهة من الضريبة الواجب عليهم دفعها في احتفال الباناثينايا الأخيرة وأن يعفوا عما عداها » ان كلمة « على الفور » المستعملة مرتين تدل مرة أخرى على

انها لتكلم في الجمعية ، فعندما ترك المجلس في بروروبوليفما خاصة بنيابوليس قرارا لتصويت خاص من الشعب استعملوا صيغة مغايرة ، وفيما يخص بشائر الثورات التي تقدم للبرثنوس والتي كانت حتى الآن تدفع للآلهة فإن البت في هذا الأمر كان من اختصاص الشعب في الجمعية (٩٨) .

ويمكن أن تستنتج أن السبب الذي من أجله صاغ ديويثيس اقتراحه بهذه الطريقة الغريبة المربكة هو عدم إجراء أية تعديلات قبل صياغة الاقتراح كال تقليد المتبع حديثا ، وفي مثل هذه الحالة فإن السيامي الأريب كان يحتفظ بمثل هذه العبارة ليحجى عليها تصويت خاص عقب تمرير الاقتراح الأصلي .

وفي أوائل القرن الرابع أدخلت صيغة النص تختلف ، وإن ظلت في كثير من القرارات كما كانت عليه في القرن الخامس « لقد قرره المجلس والشعب » ولكن فيما عداها أصبحت « لقد قرره الشعب » (٩٩) أما الصيغة الأولى فتستعمل عادة عندما يقر الشعب قرار المجلس ، وأما الثانية فتذكر عندما يثار القرار في الجمعية ، ولكن من المشكوك فيه ما إذا كان هذا التمييز قد كان مرعيا دائما بدقة ، فقد كان صوابا من ناحية الصياغة الفنية استعمال صيغة « لقد أقره المجلس والشعب » في جميع الحالات كما كان الحال في القرن الخامس ، إذ لم يكن جائزا أن يمر قرار ما لم يقر المجلس إدراجه في جدول الأعمال ، بل في بعض الحالات يبدو ان التقليد القديم قد اتبع (١٠٠) . فضلا عن ذلك يبدو أن شيئا من الاهتمام لم يوجه إلى الصيغة ، كما كان الكتبة أحيانا لا يبالون بشيء ، فهناك قرار أو إثنان لا بد انهما قد اعتمدا من الجمعية بينما صدرا بعبارة « قرر المجلس » (١٠١) ، وربما فات الكاتب تغيير النص من صيغة قرار المجلس ، عندما أقره الشعب بعد ذلك ، وفي حالات أخرى فإن صيغة القرار « قرره (المجلس) والشعب » قد حذفت كلها (١٠٢) وبهذا لا يمكن اعتبار أنها كانت ذات قيمة أو دلالة أساسية .

وقرب نهاية القرن الخامس تنتزع صيغة القرارات إلى التفصيل ومن هنا أصبحت أكثر نفعا لنا ، وفيما يلي ما كان يحدث حقيقة فرغما من

أنه في الصيغة المصطلح عليها كان يقال عن صاحب الاقتراح أو مصلحه انه يتكلم ، وفي التعبير القانوني ، يعرف بالمتحدث أو الخطيب (*παρῶν*) فإن الاقتراحات والتعديلات كانت تسلم مكتوبة إلى السكرتير الذي يقرأها بصوت عال . فعادة يستعمل الخطباء للفعل « يكتب » للتعبير عن من يقلم اقتراحا . ويرى إيسخينيس قصة تصور تصويرا حيا هذا الإجراء فيقول : ان ديموشينيس أطلع جارا له على « قرار كتبه بنفسه مكتوبا عليه اسم ديموشينيز » وقد سأل فيما إذا كان يتعين عليه تسليمه للسكرتارية ليقلعه إلى الرئيس ليطرحه للتصويت عليه (١٠٢) ومواء كان الاقتراح معدلا أو دون تعديل فيبدو أن السكرتارية كانت تسلم الأوراق دون مراجعة إلى الناسخ لينسخها ، وظهرت نتيجة مضحكة لمثل هذا الإجراء غير الدقيق في قرار بمنح لقب « ممثل الدولة وخير » في ٤٠٨ - ٤٠٧ لواحد (*Palaeosciathos*) (١٠٤) نسب هذا الرجل في قرار المجلس إلى (*Sciathos*) وأجرى تعديل : لتغيير نسبة من « سكياثوس » إلى واحد من أبناء أونياديس من الإليسيكياتوس نقش هذا التصحيح بمنتهى الجدية رغم أن التصحيح قد أجري في الاقتراح الأصلي .

وفي حالة اقلح من هذه ، من حالات النسخ غير المتقن قرار قديم بإيعاز من كيفيسوفون (*Cephisophon*) لصالح أهل ساموس في ٤٠٣ (١٠٥) يتضمن بندا « أن تقلم بعثة ساموس إلى الشعب ليبحث مطالبهم » وهذه عبارة إجرائية بحثة للبروبوليفما كان ينبغي حذفها عند إقرارها من الشعب ، ومن بين البنود الأخرى نص على « تأييد كل الامتيازات التي سبق أن صوت عليها الشعب الاثيني لصالح شعب ساموس » ودعوة البعثة إلى العشاء في البريتانيوم وقد ألحق بالقرار الرئيسي تعديل اقترحه كيفيسوفون أيضا « لقد لوتضى شعب اثينا توكيد القرارات السابقة الخاصة بأهالي ساموس ، وفي ما اقره المجلس في البروبوليفما ثم طرحه على الشعب » ، ثم دعوة ثانية للبعثة للعشاء . وقد يصعب على المرء أن يتبين شيئا من خلال هذا التناقض ، هل فات المجلس أن يسجل في البروبوليفما قرارا طرحه لتوكيد القرارات السابقة وأغفل دعوة البعثة للعشاء ؟ وهل تلافى

كيفيسوفون في تعليقه ، هذه الأخطاء ؟ وهل ضمنت هذه التصويبات القرار كما ذكرت في نفس الوقت كتعديل ؟ .

وصورة أوضح للاعمال هو أن يترك في نص القرار الكلمات (في صيغة غير التكلم) لقد « تقرر بواسطة المجلس » أو « بواسطة الشعب » بالإضافة إلى القول في النص « قرره (المجلس) والشعب » وهذه الاشلة أكثر نفعا لنا من كلمات النص ، لأن الذي يقدم تقريرا للمجلس لن يبدأ ابدا بالكلمات « لقد قرر بواسطة الشعب » وكذلك للتكلم في الجمعية لن يبدأ القول بكلمات : « لقد تقرر بواسطة المجلس » .

وفي حوالي ٣٧٠ بدأ تقليد أكثر اهمالا ، فبعد المقلمة التقليدية التي تتضمن الكلمات « انه تقرر بواسطة المجلس والشعب » كتبت عدة قرارات في سطور على النحو الآتي ، « بالنسبة للتقرير الذي كتبه المبعوثون من ... أنه قد تقرر بواسطة المجلس أن الرؤساء الذين سيرأسون الجلسة القادمة عن طريق الاقتراح ، سيطرحونه على الشعب وسينقلون قرار المجلس للشعب ، ان المجلس قد قرر انه ، حيث أن ... إلخ » (١٠٦) ، وما حدث ان كل « البروبوليفما » قد نسخت كلمة كلمة وفي هذه الحالات من الواضح أن الجمعية كانت مجرد معتمد لها .

ويكشف لنا قرار فريد يرجع إلى عام ٣٣٣ ق . م عن إجراء مخالف تماما (١٠٧) فبعد نص ينتهي بالكلمات « أنه تقرر بواسطة المجلس : أن اتيدوتومس بن ابولودوروس من سيبالتومس اقترح » كبروبوليفما تخطر رؤساء الجلسة القادمة بتقديم المفوضين الكيبيين للجمعية « ولينقلوا قرارا من المجلس إلى الشعب يقضى بأن المجلس يرى أنه إذا ما استمع الشعب وكل من يرغب من الاثينيين الآخرين إلى الكيبيين فيما يختص بتأسيس المعبد سيؤيدون قراره لأنه يعتقد أنه خير ما يكون » ويتلو ذلك نص آخر (في البريتانيا التالية) ينتهي بهذه الفقرة فقد « تقرر بواسطة الشعب أن ليكورجرميس لوكرون اقترح » ثم قرار الشعب متضمنا الكلمات ، « تقرر بواسطة الشعب » باجابة طلب الكيبيين .

إن هذا القرار يعتبر فريداً في احتفاظه بمثل هذه البروبوليفما المطلقة بدون لجنة ، وربما يرجع السبب إلى أن الكيبيين هم الذين نقشوها بأنفسهم (لم يخطر السكتير باداء ذلك) ، واعتقدوا أنه من الأسلم نقش ملف الوثائق كاملاً كما أعطاه لهم الكاتب ، غير أنه ثمة قرارات عدة مماثلة في صيغتها لا نصف الأخير من القرار الكتيبي ، ولا يمكن أن نغنى مثل هذه القرارات بروبوليفما مطلقة بدون لجنة ، ومن هذه قرار بضيق تمجيداً وهب امتيازات لشخص يدعى أرخيوس يبدأ : « انه تقرر بواسطة الشعب ، ثم يمضى النص » فيما يخص حالة أرخيوس ومشروع القرار (البروبوليفما) التي وافق عليها المجلس بالنسبة له ، (١٠٨) . وهنا قد نستنتج أن المجلس قد صدق على طلبات أرخيوس واقترح بعبارة عامة أن يكافئه الشعب بتكريم مناسب ، وأن أحد المتحدثين في الجمعية قد وضع اقتراحات عديدة . كما قدم قرار آخر يؤيد التحالف بين أركاديا وأخيا واليس وفليبيوس (١٠٩) ، وقدم أيضاً على هيئة اقتراح في الجمعية أنه تقرر بواسطة الشعب ، وبدأ باقتراح أن يصلى المتأدي (في الجمعية) فوراً من أجل مباركة الآلهة التحالف إلا أن الديقاجة الاستهلاكية تذكر : أن الحلفاء قد طرحوا على المجلس تقريراً لقبول التحالف ، ، وأن المجلس قد أعد بروبوليفما لنفس هذا العرض : . وهنا يبدو أن المجلس قد قام بتقديم توصية ناجعة . وقد يكون المتحدث في الجمعية هو الذي صاغ شروط التحالف الفعلية ، أو ربما أعاد تسجيل طلب المجلس فقط ملحقاً به اقتراح الصلاة الخاشعة والاستهلال التفسيري .

وعلى أية حال يبدو كقاعدة أنه في حالة الموافقة على مشروع القرار (البروبوليفما) كان ينقش بنفس الكلمات مع الحاق التعديلات به إن وجدت وعلى ذلك فمن المحتمل أن القرارات التي تبدأ بكلمات « أنه قد تقرر بواسطة الشعب » كانت في الأغلب مثل قرار ليكورجوس عن الكيبيين قد اقترحت في الجمعية على أساس مشروع قرار (بروبوليفما) مشكلى بحت . فإذا ما استرسلنا بهذه الأدلة ، أمكننا غالباً تمييز متى جاء الرأي الأصلي من

المجلس ومتى ترك للجمعية الاختيار . ويبدو أن القرار الذي اتخذ في ٣٨٧ ق . م لصالح كلازوميناى كان قد قلعه في الجمعية بوليأجروس (١١٠) ، وهذا القرار كقرار ديوبايثيس الخاص بميثوني يبق بعض النقاط للشعب لأجراء التصويت عليها ، ، وفيما يخص الحاكم والحامية فللشعب أن يقرر فوراً فيما إذا كان ذلك سينجز في كلازوميناى أو سيترك للشعب كلازوميناى حتى تقرير رغبتهم في ما إذا كانوا يرغبون في قبولها أو لا يوافقون على ذلك ، ، وثائق في النهاية ملاحظة : « لقد صوت الشعب على ألا يبلغوا ضريبة أخرى (أكثر من ٥ ٪ المذكورة في القرار) وألا يقبلوا حاكماً ولا حامياً » .

ربلو كذلك أن التحالف مع خيوس وبيزنطة الذي سبق تكوين التحالف الإثني الثاني مباشرة ، بل والميثاق التأسيسي للحلف نفسه قد اقترح في الجمعية (١١١) ، بينما جرت الموافقة المطلوبة على الحلف في المجلس الذي اعتمد الشعب قراره (١١٢) .

والنتيجة العامة التي يمكن استخلاصها من النصوص هو أن المجلس لم يكن هيئة عمل سياسية . ففي الأمور غير المتنازع عليها كان يصدر قرارات ، وأحياناً يترك العقبات الصغيرة ليعالجها الشعب ، ولكن في كافة الأمور الكبرى وبعض الأمور الصغيرة كان يكتفى فقط بإدراج الموضوع في جدول أعمال الجمعية . وقد بنى هذا الاستنتاج على تقارير الناظرين التي ذكرها ثوكيديدس فكل القرارات الهامة قد نوقشت في الجمعية وتقررت هناك مثل تحالف كورسييرا ، ورفض الإنذار الأسبرطي في ٤٣١ ، ومصير ميتيلينا وكذلك عروض أسبرطة ٤٢٥ وأيضاً عروضها للمرة الثانية في ٤٢٠ ، وكذلك حملة صقلية (١١٣) ، ولم يزد دور المجلس عما ذكر إلا نادراً . وإن كان لابد بطبيعة الحال أنه كان يقدم المبعوثين للشعب ، ففي سنة ٤٢٠ فقط نسمع أن المبعوثين الأسبرطيين ذهبوا أولاً إلى المجلس ثم بعد ذلك إلى الجمعية وهناك بحيلة من الكيادس اتصلوا من السلطات المطلقة التي أدعوها لأنفسهم أمام المجلس كفوضين وعلى ذلك أتاحوا لالكيادس الفرصة لسحب منهم الثقة وألا يعترف بهم .

وفي قصة كسنوفون عن غماكة القواد العشرة يلعب المجلس دورا كبيرا فالقواد المطعون فيهم قد مثلوا امام المجلس وبناء على اقتراح من تيموكراتيس اصدر المجلس أمرا بجبرهم وتقديمهم إلى الجمعية ، وبعد مناقشة طويلة وغير مقنعة شارك فيها القواد ، قررت الجمعية تأجيل الموضوع بعد ما أخذ الليل في إسدال ستاره واستحال عد الأصوات ، وانحطرت المجلس بأعداد مشروع قرار (بروبوليفما) عما ينبغي أن تكون عليه محاكبتهم ، واذ ذلك استغل اعداء القواد الفرصة ، وكان أحدهم كالليكسينوس أحد أعضاء المجلس ، الذي شن هجوما على القواد واستطاع أن يستصدر مشروع قرار (بروبوليفما) بأن على الشعب أن يصوت مؤيدا أو معارضا للحكم بالإعدام عليهم جميعا دون مناقشة أخرى نظرا إلى أن الأمر قد نوقش بما فيه الكفاية ، وعلى كل حال فقد قدمت احتجاجات للجمعية ، وقد قدم يوريبتيليموس اقتراحا مضادا ، وعلى ذلك صوت الشعب مفاضلا بين مشروع القرار (البروبوليفما) واقتراح يوريبتيليموس وبعد المناقشة وافقوا على قرار يوريبتيليموس . لقد كشفت هذه الرواية بالصلفة عن إمكانية إجراء آخر ، فحتى اذا ما اتخذ المجلس توصية نهائية فليس ممكنا تعديلها فحسب ، بل يمكن أن يستبدل بها اقتراح مغاير تماما (١١٤) .

اما الخطباء فلا يضيفون جديدا لمعلوماتنا ، إنهم يؤكدون أن القرارات الحيوية كانت تترك كلية للجمعية ، ففي مناقشة سلم فيلوكراتيس Philocrates كان من الواضح أنه لم يكن أمام الجمعية بروبوليفما ، فطبقا للإجراء الذي اقترحه ديموشينيس في اليوم الأول كان من الجائز لاي مواطن أن يتكلم أو يقترح شيئا ، وفي اليوم التالي تقدم الاقتراحات للتصويت (١١٥) ، ومن رواية ديموشينيس يبدو واضحا أنه عند احتلال الاتيا (Elatia) لم يكن للمجلس أية اقتراحات وترك الأمر للجمعية . وفي نفس الوقت يبين الخطباء انه من الاوفى تقديم الاقتراحات عن طريق صديق في المجلس ، وهكذا فمن المحتمل أن يكون ديموشينيس قد أوعز إلى ابولودوروس بتقديم اقتراح بمشروع قرار (بروبوليفما) بخصوص ضم الزيادة أو الفئض في ضريبة الخلف إلى أموال الثيوريكون ورصيد الحرب (١١٦) . وقد ذكر ديموشينيس كذلك حالة يستحيل تسجيلها بطبيعة الحال على الحجر ، حيث رفضت الجمعية

بروبوليفما عندما جاءت أنباء كارثة تاميناى (Tamynae) ، أصدر المجلس قرارا بارسال ماتبقى من الفرسان إلى الجبهة . وفي الجمعية ، ولكي يتجنب ميدياس الخدمة العاملة كفارس ، تطلع ليكون تريبارارخوس « حتى قبل أن يأخذ الروساء أماكنهم » لكن بعد المناقشة تقرر ألا يجند الفرسان (١١٧) .

فإذا عدنا إلى مسألة المبادأة الفردية ، وضح أنه إذا أجرى المجلس بروبوليفما تلقائية ، وهو ما كان يحدث غالبا ، فلائى مواطن أن يقدم في الجمعية قرارا في الموضوع ، وأنهم إذا ما اتخذوا توصية نهائية فيستطيع كل مواطن أن يقترح تعديلات أو يتقدم باقتراح مغاير أو يرفض بات . بقى أن نعرف هل كان يستطيع المواطن إدراج سؤال في جدول الأعمال ؟ وإذا كان ذلك جائزا ، فكيف ؟ . إن نظام البروبوليفما يعنى على الأقل أنه يستحيل طرح قرار على الجمعية ما لم يكن المجلس قد اتخذ قرارا شكليا بعرض الموضوع ، وأما توفر دليل فانه يؤيد الافتراض الطبيعي أن لعضو المجلس وحده الحق في تقديم الاقتراح في المجلس . وقد أوما الخطباء إلى ذلك بتعبيرهم « لقد قدم أبولودوروس وهو عضو في المجلس قرارا إلى المجلس ثم قدم بروبوليفما إلى الجمعية » (١١٨) وأيضاً « اقترح تيمارخوس بوصفه عضوا بالمجلس . . . » (١١٩) ويأتينا أوضح دليل فيما بذله ديموشينيس من نشاط ابان المفاوضات التي أدت إلى صلح فيلوكراتيس ، لقد كان عضوا بالمجلس أثناء المراحل الأولى واستغل وظيفته في تقديم عدة قرارات صغيرة - أن يكرم المبعوثين الأثينيين الأول بتتويجهم - وأن يقدم مبعوثو فيليب إلى الشعب وأن تخصص لهم مقاعد في المسرح ، والعمل على أن يبحر رسل أثينا في المرة الثانية دون إبطاء (١٢٠) ، لكنه بعد ذلك عندما انتهت سنة خدمته أشار إلى « البروبوليفما التي صوت عليها المجلس بناء على تقريرى وتوصية مقترحها » (١٢١) .

ومما لا شك فيه أن رجل السياسة قد اهتم بالفعل بأن يكون له بعض الاصدقاء والحلفاء في المجلس كل عام (١٢٢) ، ولكن كانت هناك إجراءات أخرى لا يملكونها . ويروى لنا ديموشينيس كيف كان ينبغي على تيموكراتيس

من الوجهة القانونية أن يقوم بإجراءات لتنفيذ فقرة في لائحة له تميز ضامنا لدائني الدولة ، في مثل هذه الحالة بالذات كان الأمر يتطلب إذنا خاصا من الشعب يميز تقديم الاقتراح فإذا ما تم ذلك عليه أن يتبع الإجراءات فيطلب بطلب مكتوب προσοδον γραφεισθαι إلى المجلس ويعتد (إذا ما أدرج الطلب في جدول الأعمال) عليه أن يقدم اقتراحا في الجمعية (١٢٢) . كان حق تقديم الطلب غالبا ما يسمح به للأجانب ، وكان ، كما هو واضح ، حقا طبيعيا بالنسبة للمواطنين (١٢١) . ويصف إسخينيس كيف استخلصه ديموسثينيس : « لقد سار في حجرة الاجتماع منحيا الأعضاء العاديين ، حامل للجمعية بروبوليفما مستغلا عدم خبرة مقترحها ، وأدرج مقترحه هو لتصوت عليه الجمعية أيضا » ، وصدر قرار الشعب بعدما انقضت الجمعية ، وكنت قد غادرت الاجتماع (وإلا لما كنت لأجيز ذلك إطلاقا) وكانت الغالية قد انصرفت (١٢٥) . ونحن لا نعرف إلى أي مدى استخلص حق تقديم الطلبات وبالطبع لم يكن المجلس مضطرا إلى وقف الاقتراح (١٢٦) ، بل ربما قضى تماما على عدد كبير من الاقتراحات النافذة بمجرد تقديمها ، وإن كان من المستبعد أن يكونوا قد رفضوا أن يدرج في جدول الأعمال اقتراح مقدم من شخص إذي أهمية سياسية .

أما التصوص فتكشف عن الملاذ الأخير لأي مواطن عادي تكون لديه ما تضطرم به نفسه ، ففي عدد من الحالات يقترح المواطن في الجمعية : « أن يبرز المجلس بروبوليفما (مشروع قرار) ويقدمه إلى الشعب » وقد كان هذا جائزا كما حدث في حالة القواد المشرة عندما أدرجت الجمعية الموضوع في جدول أعمالها ورغبت في إعادة تقديمه في جلسة أخرى (١٢٧) . وقد كان من الممكن - فيما يبدو - استغلال مثل هذا الإجراء في تقديم موضوع من جديد وكانت معظم الحاصلات منح شرقية (١٢٨) ، إلا أن إحداها كانت أمرا له أهمية عامة ، وهو قرار هيغيسيپوس Hegesippus

عام ٣٥٧ - ٣٥٦ الذي يقضى بسن عقوبة الإعدام ومصادرة الأموال لكل من يزعم حلفاء أثينا . وقد أثبت هذا القرار من هجوم على Eretria أريتريا ، ولكنه كان طلبا عاما (١٢٩) . ويبدو أن هذه الاقتراحات كان يتبنى تقديمها في الاجتماع الثاني من كل برينانيا ، حيث يستطيع أن يتحدث إلى الشعب في أي موضوع يريده خاصة أو عاما كل من يرغب في ذلك بعد أن يقدم طلبا بسيطا ، (١٣٠) .

ويبدو إذن أن إشراف المجلس على الجمعية كان محدودا للغاية ولا شك أن قصد الأثينيين إلى أن يكون المجلس المكون من رجال ذوي خبرة - نظريا على الأقل - وعلى شيء من الثراء ، أقسموا اليقين على الرقابة ، ومعرضين للمحاكمة إذا حادوا على الطريق ، أرادوا ، أن يكون له بعض الرقابة على مملك غير مسئول قد يصدر عن الجمعية لقد كان من واجبه رفض إدراج الاقتراحات غير القانونية للتصويت ، وفي استطاعتهم كذلك المعارضة في منح أية تسهيلات للاقتراحات التي لا تجدى ، ولا شك أنهم بذلك قد حفظوا على الشعب وقته ، وأيضا بتحويل الأمور غير المختلف عليها بل والمعقدة أحيانا لإقرارها من الجمعية . وقد أرتأوا أخيرا ألا يقترح أي أمر دون مناقشة علنية مناسبة ، أما السيادة فكانت تقرر في الجمعية .

وما قبل سابقا ينطبق على القرارات ، أما بالنسبة للقوانين فقد وضعت إجراءات أكثر دقة في القرن الرابع على الأقل ، ويذكر إسخينيس أنه كان على التسموثيتاي (Thesmothetae) الستة ، وهم الأعضاء القانونيون بين هيئة الأراخنة (الحكام) ، أن يقوموا بمراجعة سنوية للقوانين ، فإذا ما وجدوا تناقضا أو غموضا في مجموعة القوانين عليهم أن يشهروا قانونا مناميا . يعتد بعقد الرؤساء جلسة قانونية خاصة للجمعية وبصوت الشعب على القانون الذي ينبغي الغاؤه أو الإبقاء عليه (١٣١) ومن المحتمل أن تعديلات القانون كانت تتم في هذه المراجعة السنوية وفق الإجراءات التي وصفها ديموسثينيس . ففي اليوم الحادي

عشر من البريتانيا الأولى تطرح مجموعة القوانين على الشعب للتصويت عليها
 قسما قسما وهي القوانين الخاصة بالمجلس ، والقوانين العامة والقوانين
 الخاصة بالحكام (الأراخنة) التسعة ومائتا الموظفين . فإذا وافق الشعب
 على قسم منها بظل قائما ، أما إذا نقضه فلان رؤساء الدورة الثالثة
 للجمعية يضعون في جدول الأعمال عقد اجتماع تشريعي ، وفي نفس الوقت
 يمكن لأي مواطن أن يشهر عن قوانين جديدة (مع القوانين القديمة
 التي ستبقى) . وكانت الجمعية التشريعية تتألف من عدد محدود من
 المواطنين بلغ في إحدى المرات ١٠٠١ علاوة على أعضاء مجلس الخمسمائة
 وهم من أولئك الذين أقسموا يمين القضاء وبهذا كانوا فوق من الثلاثين
 وبعد الاستماع إلى مقترحي القوانين الجديدة وإلى خمسة من المحامين
 المختارين للدفاع عن القوانين القديمة يتخذ القرار بالتصويت (١٣٢) .

وقد جاء ذكر من نفس النوع الأول مرة عندما روجعت القوانين
 بعد إعادة بناء الديمقراطية في ٤٠٣ (١٣٢) وربما لم يكن له وجود قبل
 ذلك ، وفي القرن الخامس ، على أية حال ، مر عدد من التشريعات
 كقرارات ، الأمر الذي كان يتطلبه تشريعا في القرن الرابع ، مثل إنشاء
 منصب كاهنة « أثينا النصر » (Nike) حوالي عام ٤٨٨ وتخصيص مرتب
 لها من الخزانة العامة (١٣٤) ، أو مثل إنشاء خزانة للأكله الأخرى في
 ٤٣٣ ق . م ؛ وكذلك سن قوانين تحدد كيفية استغلال الأموال المقدسة
 (١٣٥) . وقد اقترح هذه القرارات مواطنون عاديون ، فقد صاغ قواعد
 عبادة الويسيس (Eleusis) حوالي ٤١٨ هيئة من الكتبة (συγγραφεύς)
 ولكنها قدمت إلى المجلس والشعب عن طريق الإجراء العادي وعدلت في
 الجمعية (١٣٦) . ولم يكن تعيين هيئة الكتبة دليلا على تغيير القانون ،
 فقد كتبت مثل هذه الهيئة نظم ميليتوس (١٣٧) . ولا شك أن هذه
 الهيئة قد عينت لمواجهة الأوضاع الصعبة والفنية أيا كان نوعها . والدلائل
 الأدبية التي بين أيدينا على اختلافها ، تدل على أن الأثينيين في القرن الخامس
 لم يكونوا على إدراك تام لأي تمييز واضح بين القوانين والقرارات ، وهو

ما يصير بشدة عليه خطباء القرن الرابع (١٣٨) . وأخيرا وحين جمعت
 القوانين نسقت فيما بين ٤١١ - ٤٠٣ . ومن الصعب إدراك أي اختبار أكل
 اتخذ لتمييزها عن القرارات (١٣٩) . وقد نجد بعض المزاي للنظام المتبع
 في القرن الرابع في أنه قد كفل الاستقرار الدستوري الذي كان له اعتبار كبير
 عند الأغريق وإن أدى ذلك إلى تجميد الإدارة إلى حد بعيد فما من تغيير
 مهما كان ضئيلا أمكن إجراؤه على النظام الإداري إلا بنشرع يتخذ في
 الفرصة السنوية الوحيدة المخصصة لذلك ، فحتى معاش بيسيثيديس Peisithides
 لم يتسن وضعه على أمس دائمة إلا بهذه الطريقة (١٤٠) .

فإذا ما مر قانون وفق الإجراءات السليمة فإنه يظل عرضة للإلغاء
 من جانب المحاكم بأنهم مقدمه بأنه طرح قانونا غير مناسب أو يتعارض مع
 قانون مازال معمولاً به (١٤١) ، وكانت القرارات التي تصدر على نحو
 غير قانوني أو التي يتعارض مضمونها مع أي قانون عرضة للنقض على اعتبار
 أنها إجراءات غير قانونية ، ويرجع ذلك إلى ما قبل ٤١٥ (١٤٢) - بل
 ربما إلى ٤٦١ (١٤٣) - رغم غموض طريقة تطبيقها بدقة في فترة لم يتسن
 فيها التمييز الواضح بين القوانين والقرارات . يسلمنا هذا إلى الجانب الحيوي
 الذي اضطلمت به المحاكم في السياسة الأثينية، فلم تكن الإجراءات وأصحابها
 عرضة وحدهم للطعن على هذا النحو بل كانت هناك صور عديدة للإدانة
 والاستجواب توجه للسياسيين باسم الخيانة وخداع الشعب واختلاس الأموال
 والرشوة وما إليها . وكانت هذه الاتهامات تستغل بلا ضابط . وكان المحلفون
 الذين اختلف عددهم حسب أهمية القضية ، وإن بلغ في الحالات السياسية عادة
 بضعة آلاف (١٤٤) ، كانوا يختارون بالقرعة من قائمة مختارة بالقرعة أيضا
 من ستة آلاف مواطن (١٤٥) . وكان كل مواطن ، حتى الفقراء ، صالحا
 للانتخاب لأداء هذه المهمة (١٤٦) ، وفي القرن الخامس يظهر من مسرحية
 « الزناير » لارستوفانيس أن قوام المحاكم الاسامي رجال مسنون من الطبقات
 الدنيا لهم معاش ضئيل تتوفر لهم نفقاتهم الشخصية (١٤٧) ويبدو
 أنه على عهد ديموسثينيس ساد هيئات المحلفين الطبقة الوسطى والعليا
 الثان ربما كانتا بمثابة صمام أمان على الدستور ، وعلى سبيل المثال موقفهما في

سبل ابطال قرار هيريليس بتحرير العيد بعد معركة جيرونيا (١١٨) .

وقد يبدو من ظاهر الأمر أن السياسة كان يملؤها لى مواطن يرى أن يجب الشعب نصحه ، وتقر في الجمعية عن طريق الشعب ، فهل حقاً سلس الاثينيون شئونهم على هذا النحو الحكيم الذي حققوه عن طريق هذا الأسلوب المرتبك ، أم كان هناك صورة ما للحكومة ما بمعناها الحديث ، رسمية كانت أو غير رسمية ، أو هل كانت هناك أحزاب تشبه الأحزاب السياسية الحديثة تتطلب الحكم ، أو على الأقل تعنى سياسة متغيرة ذات هدف واحد ؟ وقد قرر أحيانا أو تشير إلى أن العشرة القواد كانوا يشكلون في القرن الخامس نوعا من الحكومات وأنهم كانوا يتمتعون ببعض الامتيازات الدستورية التي ساعدتهم على اداء هذه المهمة .

والشواهد التي تشير إلى أية امتيازات دستورية ذات بال ضعيفة جدا ، فقد كان القواد في الأصل ضباطا تنفيذيين في المجال العسكري والبحري ، وكانت مهمتهم إعداد الجيوش والأساطيل حسب تعليمات الجمعية ، وقيادة الجيوش والأساطيل على أن يكون في الاعتبار تنفيذ الاعتراضات التي يثيرها الشعب بحذافيرها . وقد يمنحون سلطات كاملة كغيرهم من الحكام أو المبعوثين أو المجلس ولكن ظل هذا ، على قدر ما نعلم ، في حدود معينة . فنيكياس والكياديس ولأماخوس قد أعطوا سلطات كاملة لمساعدة الايجسائيين ضد الليونتين ~~Selfish~~ والمعاونة في إعادة استقرار الليونتين ولا اتخاذ إجراء مماثل في صقلية على أن يراعوا في ذلك صالح أثينا ثم أعطوا بعد ذلك سلطة كاملة ، ليتصرفوا وفق ما يرونه الأحسن فيما يتعلق بحجم القوة والحملة كلها (١١٩) ، وفي بعض الأحيان عندما يستوجب الأمر سرية كاملة كما في محاولة إخضاع ميجارا والهجوم المزدوج على يوتيا في ٤٢٤ يبدو أن القواد كانوا يتصرفون بوحى من إرادتهم أو بمحض تفكيرهم دون الرجوع إلى الشعب (١٢٠) .

ويبدو أن كان ممكنا منح القواد عن طريق الشعب سابقة الدخول إلى رؤساء المجلس والجمعية وكان ذلك عاديا في زمن الحرب ، وربما كان الأمر

كذلك بالنسبة لحق عرض الأمور في المجلس والجمعية . وفي قرار صدر زمن الحرب كلف القواد مع الرؤساء أن يعقدوا اجتماعا للجمعية (١٢١) وفي آخر يبدو أنهم يبدأون عملا ما (١٢٢) . وترتب على هذه الحالة الثانية طرح قرار بناء على اقتراح القواد ، وهناك مثل آخر لاستعمال مثل هذه الصيغة (١٢٣) وفي قرار آخر وقت الحرب أعطيت بعض الاعمال الأولوية أمام المجلس ما لم يطلب القواد شيئا (١٢٤) .

مثل هذه الامتيازات الضئيلة ما كانت لترفع القواد عن مستوى المواطن العادي الذي قد يقدم طلبا للمجلس . وفي القرن الرابع يبدو أن القواد قد اتبعوا هذه الإجراءات بصفة عادية وقد اقترح عضو من أعضاء المجلس قرارين في المجلس بالطريق العادي ، يبدأ هكذا : « بالاشارة إلى التقرير المقدم من تيموثيوس القائد وبناء على ما يذكره تيموثيوس القائد من أن . . . » (١٢٥) .

والفكرة القائلة بأن هيئة القواد كانت تتصرف كحكومة فكرة قد وضح زيفها . لم يكن القائد سوى عشرة أفراد غالبا ما عضدوا نظريا السياسات المعترض عليها كما فعل نيكياس والكياديس بخصوص حملة صقلية . وأقصى ما يمكن أن يقال أن الشعب كان يتبع عادة نصيحة القائد أو القواد أي أن القواد كانوا عادة مياميين والعكس بالعكس . ويرجع ذلك إلى حدا ما إلى أن القائد الذي خدم عدة مرات كان يكسب التجربة اللازمة والمعلومات الفنية التي تمكنه من تقديم نصيحة أكيدة صادقة ، وهكذا عندما تقررت حملة صقلية رغم إرادة نيكياس ، طلب إليه تقدير القوات اللازمة (١٢٦) ، إلا أن ذلك كان يرجع أكثر إلى حقيقة أن الشعب في القرن الخامس كان يختار قواده رجلا يحترم آراءهم ، يجري ذلك بصفة رئيسية وفق أسس غير ملائمة تعتمد على الحب والثروة ، ويظهر هذا بوضوح منذ بداية عهد الكياديس . يقول ثوكيديدلس « رغم أنه كان لا يزال صغيرا في ذلك الوقت بمقاييس أية مدينة أخرى فقد كرم لسمو أسلافه » . وعندما تضايق من الاسبرطيين الذين قاموا لأول مرة بمحاولات غير رسمية للتغرب عن طريق قائدين ، هما نيكياس ولاخييس وكان

المفروض أن يتقدموا عن طريقه هو نفسه ، وذلك برغم أنه كان قد وضع نفسه مشرفاً على أمراهم ، فقد أغرى بنجاح الجمعية برفض دعوتهم من أجل الصلح ، وقد أختير قائداً (للمرة الأولى) في السنة التالية (١٥٧) .

لم يوجد ما يشبه الحكومة المستمرة إلا عندما استطاع فرد أو جماعة من الرجال ، أن يحوز ثقة الشعب لفترة طويلة ، وفي هذه الحالة فإنه « أو انهم » ، في القرن الخامس عادة ، ما كان يعاد انتخابه قائداً بانتظام . وأشهر مثل بالطبع هو مثل بركليس ، فما من دليل صحيح على أن بركليس قد تمتع بأي امتياز دستوري على أنداده أو أية سلطات خاصة . وقد استدل على ذلك من أنه في مناسبتين الحرب السامية (نسبة إلى ساموس) في ٤٤٠ ، وغزو اتيكيا الأول في ٤٣١ ، تحدث ثوكيديدس عن بركليس كأنه رئيس « هو نفسه العاشر » (١٥٨) ، ولكن بالقياس على عبارة « هو نفسه الخامس » وعبارة « هو نفسه الثالث » التي تعني مع أربعة زملاء أو اثنين ، فإن هذه العبارة ، من المحتمل أن تكون المقصود بها تأكيد أهمية المهمة حتى لقد اضطلع بها العشرة القواد بأكملهم . وحتى إذا كان ثوكيديدس قد عني بهذا التعبير أن بركليس قد أعطى بعض السلطة أو السبق على زملائه فهو إنما يشير إلى أن مثل هذه السلطة العليا قد أضيفت بصفة خاصة بسبب هذه العمليات بالذات وليست كقاعدة عامة .

وقد يستنتج من حقيقة أن اثنين من القواد كانوا من قبيلة بركليس بينما لم تمثل إحدى القبائل وذلك في سنين متعددة (٤٤١ و ٤٣٩ و ٤٣٣ و ٤٣٢ وربما ٤٣١) في حين أن الطبيعي أن يكون القواد العشرة كل من قبيلة ، أن بركليس قد اختير من كافة المواطنين (كقائد أعلى) ولكن حدث فيما بعد ، وبعد وفاة بركليس ، أن اختير أحياناً قائدان من قبيلة واحدة (ربما في ٤٢٦ وبالتأكيد في ٤١٥ أو في ٤١٤) ولم يكن أحدهما بالشخص الذي نجد فيه سبباً يستوجب إضفاء سلطة عليا عليه (١٥٩) . وقد يكون ذلك خروجاً على القاعدة القبلية لإتاحة الفرصة

لآخرين أكفاء في قبيلة أنجيبت قائداً فلما فيعاد انتخابه دائماً . إننا نعرف القليل النادر عن الانتخابات الأثينية وبنا نجهل كيف كانت تجري ، فالمرشحون كانوا كما هو الحال الآن يرشحون - ويبدو أن كان ذلك في الجمعية غالباً ورغم أن الأمر كان يحتاج إلى بروبوليفما لإجراء الانتخابات كما كان الأمر في شأن آخر - ثم تؤخذ الأصوات بينهم إذا كان هناك أكثر من مرشح (١٦٠) . وربما كان تعبير أرسطو « واحد على كل قبيلة » غير دقيق وإن الذي كان يحدث أن ترشح كل قبيلة عدداً ينتخب الشعب بأكمله من بينهم . وفي هذه الحالة لم يكن حسيماً أن يتاح للقبيلة التي ليس من بين رجالها من ترشحه ، اختيار آخر لا ينحى إليها (١٦١) .

وقد نسب إلى بركليس أيضاً وضع دستورى غريب من واقعة أنه لم يعتقد أية جلسة أو اجتماع للأثينيين ، (١٦٢) خلال غزو اتيكيا الأول عام ٤٣١ ، إلا أن هذا يشير إلى حالة إضطرابية ، إذ ربما أرتأى الشعب في أثناء فترة الغزو الفعلية ، عندما كان المواطنون كلهم مجندين ، وقت جلسات الجمعية تاركين لبصيرة القواد (الذين يفصل بركليس في قراراتهم في الحقيقة إما لما له من مكانة شخصية ، أو ربما لسلطانه بكونه : « هو نفسه العاشر ») توجيه الدعوة إلى عقد جلسة أو إلى اجتماع إذا ما اقتضتهم الضرورة ذلك .

لم يحكم بركليس أثينا لسنتين عدة بمقتضى أية امتيازات دستورية ، فهو يدين بسلطانه كما يخبرنا ثوكيديدس إلى تفوذه وثاقب رأيه وتزامته اليقظة (١٦٣) . لقد كان عليه أن يقنع الشعب بالتصويت على كل أمر يريده ، فإذا ما فقدوا الثقة فيه فإنهم يستطيعون ، كما حدث مرة ، أن يعزلوه وأن يقضوا عليه بالغرامة (١٦٤) ، وفي استطاعتهم أن يسخروا من نصيبته كما فعلوا مرة أخرى عندما حاول أن يفاوض الاسبرطيين في ٤٣٠ (١٦٥) .

وفي الثلث الأخير من القرن الخامس يبرز نموذج جديد لقائد ميامي خطيب هو كليون . لم يفكر أحد في انتخابه قائداً إلى أن أثبت جدارته

مصادفة ، وقد غدا ذلك أمرا عاديا في القرن الرابع عندما اضطلع أغلب القواد بعبء سيامي ضئيل وسيطر على الجمعية الخطباء ، ويرجع السبب في ذلك بلا شك إلى تزايد التخصص في السياسة والحرب على حد سواء . فلم يعد يرى السيد ذو الحسب والثروة في نفسه القلعة على نصيح الشعب وقيادة الحرب . وقد كان يقود الجيش والأسطول قواد شبه محترفين مثل إيفكراتس Iphicrates وخابرياس Chabrias - وفي حالة واحدة تولى القيادة خاريديموس ، وهو قائد أجنبي مرتزق منح حق المواطن ، حتى يكون أهلا للملك - وكان هؤلاء المحترفون يعرضون خدماتهم أيضا على دول أخرى ، وبذلك كانوا معظم الوقت في الخارج وليسوا على صلة مباشرة بالسياسة الأثينية ، كما لم يكن لإخلاصهم بمنأى عن الشبهات . أما القادة الآخرون فقد كانوا مجرد رموز مصفوفة كما يقول ديموشينيس « أنكم تختارون من بينكم عشرة رؤساء فرق وعشرة من قواد الفصيلة ورئيسين للخيالة وشخصا واحدا هو ذلك الذي ترسلونه إلى الحرب ، أما الباقون فهم ينظمون الاحتمالات مع منظمي الأعياد . انكم تشبهون صانع تماثيل الفخار ، فتصنعون قوادا للفرق وقوادا للفصائل لكن للسوق وليس للحرب » (١٦٦) .

وقد تطلبت السياسة من جهة أخرى مع تطور الفن الخطابي تدريجا خاصا وكثيرا من الخطباء كانوا من عائلات وعلى ثراء مثل ليكورجوس ، ولكن كان يومع الفقراء كذلك أن يحققوا الشهرة ، مثل ايسخينيس أو ديماديس Demades بل ديموشينيس نفسه الذي اختلس أوصياؤه معظم ميراثه . ولكي يكون المرء مياميا كان لابد من التفرغ الكامل ، فلا يكفي الانتظام في حضور الجمعية بل لابد من أن تكون له رقابة على المجلس وأن يزود نفسه دائما بأنباء السياسة الخارجية والمالية والأسطول ، وامتيراد القمح والشئون العامة . ويبدو أن فقراء السامة قد أقاموا حياتهم في أول الأمر بكتابة الخطب للمتقاضين من الأفراد ، فهكذا بدأ ديموشينيس ، وتفاخر ديماديس بأنه لم يأت ذلك ، (١٦٧) . وعندما يبلغون الشهرة يتفرغون للسياسة ، ولا يعني هذا بالضرورة ، كما ادعى ديموشينيس على خصومه ، أنهم كانوا يرتشون دوما من سلطات

أجنبية . ولا شك أن كثيرين منهم كانوا يتقاضون إغاثة مالية منتظمة من دول أجنبية ليرعوا لها مصالحها في بلاد أخرى ، والأكثر اعتيادا أنهم قبلوا اتعابا لارشاي من الجهات المعنية ، مدنا كانت أو أفرادا ، ممن تطلعوا لسير الأمور في صالحهم .

كان الرأي العام لا يمانع في قبول مثل هذه المدفوعات ، ويعلم هيبيريديس وكما قلت في الجمعية ، يا أعضاء هيئة المحلفين ، أنتم تسمحون ، راضين ، للقواد والخطباء أن يجنوا أرباحا كثيرة - ليست القوانين هي التي سمحت لهم بذلك ولكنها طبيبتكم وإنسانيتكم . وقد راضيتكم شرطا وحدا فقط ، ان تؤخذ النقود من أجل مصالحكم لا ضدها . ولقد كانت الأرباح كبيرة حقا اذا ماصح قول هيبيريديس ان « ديموشينيس وديماديس قد أصاب كل منهما ما يزيد عن ميتين تالنت للمساعدة في إصدار قرارات ومنح التكريم لأفراد في المدينة فيما عدا ما نالوه من أموال الملك والامكندر » (١٦٨) .

وفي النصف الآخر من القرن الرابع غدت بعض المناصب المالية الهامة انتخابية (١٦٩) ومارس شاغلوها نفوذا سياميا هاما فكان يوبولوس Eubulus أحد المشرفين على أموال الثيوريكون (١٧٠) التي كان يضاف إليها في زمن السلم فيض الدخول العامة . وقد شغل ليكورجوس وظيفة خاصة بإدارة الدخل العام (١٧١) وعلى كل حال فالثابت الصحيح ، أنه لم يكن لهذه المناصب امتيازات دستورية تتعدى بعض نواحي الإشراف على صغار الموظفين المختصين بالمسائل المالية . وهكذا التزم (البائعون) بالضرائب والمناجم « بالاشتراك مع أمين الأموال العسكرية وأولئك الذين كانوا ينتخبون لإدارة أموال الثيوريكون » (١٧٢) . وقد صرح ايسخينيس عن « نظرا للثقة التي أوليتموها ليوبولوس ، فقد شغل أولئك المنتخبون لإدارة أموال الثيوريكون منصب مراقب الحسابات Auditor ، ومناصب المستامين والمشرفين على ترسانات السفن ، وبنوا ترسانة ، وتصرفوا كوكلاء عموميين وجمعوا بالفعل كل إدارة بالمدينة في أيديهم » (١٧٣) . ولكن ظل هذا كله مجرد أمر نظري وربما كان منصب الموظفين الماليين المنتخبين شبيها بمنصب القواد في القرن

الكنيسة ، وكان الشعب يتعجب منه لأخيه رجلا أكفاه . ومن المعلوم
أنوا يشركون . مرة يمدف إلى سيطهم ، ويظهر تلك جليا في حجة
يوجوه التي شغل صلبا لمدة أربع سنوات فقط (كان الشعب كل
سنوات وتحتج بحدثة الامتيازات) ولكنه في الحقيقة أثار بنفسه لشئون
في سنة ١٢ سنة (١٣٠) .

وبعد التوزيع الأممي وجدت طبقة من السياسيين شبه المحترفين انصرفت
والا أن الأمر على الأعداء ثم أصبحت أيا بعد طبقة من الأعيان والفقراء
غري المذهب الخطية لاه كانوا الله التي تشغل الوظائف الامنية
وكانوا يحتلون كسواء في الدول الأجنبية ويقيمون الاقوال في
الجلس في الجمعية وقيمتهم (ويتفقون) في الحركات السياسية
وفي القرن الرابع اعترف بالخطية صراحة كطبقة تختلف عن جمهور المواطنين
العالمين الذين شغلوا الوظائف التي يتم التمييز لها بالقرعة ، وانصرفت
على انصرفت في المجلس والجمعية ، الحاكم . ويتشوق عامة الشعب كانوا
يشقرون بشي من الارتياب لسياسيين ، وقد استغل ديومستينيز هذا الشعور
في عدة فقرات في الأيام الخطية عندما تحرك الشعب على أن يتقوا العمل وبالحرب
بنفسه . كان سينا على وجل السيادة ، وسيطر على الجوائز ، وكان من حق كل
فرقة يتال الشرف والتركز والجوائز من الشعب ، ولكن في هذه الأيام حدث
العكس . فسياسيون يسيطرون على الجوائز ، كل شيء يتم بواسطة
والتم الشعب قد صرتم تبعاً ، مجرد اقلية ، تعرضون إذا وهوكم
شيئا من ذلك ليورمكون أو احتلوا باليوشروما (Porphoros) عبد اثنين
لاحتلت ميولوجية منها الصلح ليطل (على الأموات)
(١٣٠) . ويقول مرة أخرى : إذا ما تسامعت ، فسيكون المجلس في ايدي
الخطية وإذا ما أقمتم ، في ايدي الأعضاء العالمين ، لأن الغالبية إقارأت ان
هذا المجلس قد حرم من نجا نظرا لانحراف الخطية فلي يتروكوا العمل لهم .
ولكنهم سيبنون هم أنفسهم احسن النصح . (١٣١) وثمة حديث آخر في
مجموعة احاديث ديومستينيس مليء بالسخرية من السياسيين ، ولكن لا تصور
اعتزازهم واتهامهم ومثرتهم التي يدعونها تخدعكم ، لأنكم قد رأيتهم

كثيرا ما يكون لهم أعداء في الشوارع وعلى المنابر ولكن فيما بينهم لا
يملكون ويحسبون الأرواح (١٣٢) .

لم تقم الحزب تشبه في شوه الأحزاب الخطية ، لا يون السياسيين أو
جمهور العامة ، في إحدى كتفي الجوانب قامت جماعات أو ديكتاتوريات يون
السياسيين . ويشكو ديومستينيس (الإشارة هنا إلى التنظيم الذي انخرط
الحزب) (١٣٣) : وإنكم توجهون السيرة عن طريق السيموريات ، والخطية
هو الوجه ويبدو أحد القراء واللائحة لهم (١٣٤) ، ولكن كان مثل
هذا الشكل عندنا حين يكون قومه الشخصيات دون المبادئ . ويريدو أنه كان
موقوفاً (١٣٥) .

وفي الصفحة الأخرى من الميزان كان هناك تمييز كبير في مظهر طبقة
الملك وطبقة الفقراء ، ويعتقد لرمسطو أنه استطاع أن يلاحظ هذا الفرق
طوال التاريخ السيلسي المبني (١٣٦) . ويسند أنه لم يكن على خطأ
مطلق . في اشئون الداخلية كان من الصعب أن يتركه ، إذ لم يتم حرب
أوليغارشي على بل انصرفت أوليغارشيون في الأوقات المادية على انصرفت
والقوامات والقشورات ، ولم يكشفوا انقلب عن أنفسهم إلا عندما استطاعوا
القيام بثورة مضادة كما حدث في ٤١١ ، أو شد من عضلهم فاتح أعين
كما حدث في ٤٠٤ : ٣٢٢ . لقد كان على كل السياسيين إطلافا أن يؤيدوا
الديمقراطية ولو مظهريا ، أما الأوليغارحية فلم تسجل ، حتى كمبر ،
للاستغلال السيلسي ، ولا نجد في ديومستينيس حتى في أعنف احاديث أكثر
من إيماءات إلى أن ميديلس وأصدقائه كانوا أوليغارشين في السر (١٣٧) .

ويمكن تمييز الفرق بوضوح كبير في السيادة الخارجية التي تضمنت شئوننا
مالية بطبيعة الحال في عدة مناسبات نعلم أن طبقة الملاك كانت في جانب
السلام ، أو هي كانت تشجع الهدنة ، بينما كان الفقراء أكثر ميلا إلى الحرب .
ويذكر مؤرخ أو كسيريبيدخوس أن ذلك هو ما حدث في ٣٩٦ (١٣٨) ،
ويرويه ديودوروس على أنه ما حدث عند موت الاسكندر (١٣٩) .

ويصرح أرسطوفانيس أنه : يجب علينا أن نترك الأسطول ينطلق في الماء :
فيوافق الفقير ولا يوافق الغنى أو الفلاح ، - (١٨٥) ولكن ذلك لا يعنى إلا
مجرد ميل الشعب إلى التصويت كل حسب مصالحه المالية أو الاقتصادية .
فقد كره الأغنياء دفع ضريبة الحرب والقيام بالخدمة كتزيارارخين وخشى
الفلاحون أن تهجر أراضيهم وأن يستدعوا بأنفسهم للخدمة العسكرية ،
بينما لم يكن لدى الفقراء ما يفقدونه بل كان يحذوهم أمل الحصول على
اقتطاعات في الخارج في حالة النصر إلى جانب حرصهم الشديد على الإبقاء
على النظام الديمقراطي الذي كانوا يشعرون بحق بما يهدده من سيادة أسبرطة
ومقدونيا .

والنهاية التي لا نزاع فيها أن السياسة الأثينية كانت تقرر فعلا عن طريق
اجتماع جموع المواطنين بناء على اقتراح من يستطيع اجتذاب اصفاء الشعب ،
وأن نجاح أثينا لينهض دليلا على الفهم الأسامي للمواطن الأثيني . فالجمعية ،
ككل الاجتماعات ، كانت أحيانا ما يحتاجها مشاعر الجماهير : الغضب كما
في مناقشة ميتليني الأولى ، أو السخط كما في انتخاب القواد العشرة ، أو
التناؤل كما في مناقشات حملة صقلية . وفي الحالة الأولى استطاعت لحسن
الحظ أن تستعيد اثراتها في الوقت المناسب فغيرت قرارها بتراجعها الحكيم
عن موقفها ، وفي الحالة الثانية ندمت كثيرا ، بعد فوات الأوان ، على
ضحاياها ، ولكن بصفة عامة يبدو أن كانت الجمعية تحتفظ بهدونها ،
وفادرا ما كانت تخرج على القواعد المعمول بها وإلا لما اثار قضية
القواد العشرة كل رد الفعل السئ هذا ، لو لم تكن مثل هذه الوقائع
نادرة تماما .

وزيادة على ذلك فالشعب كان يحتاج إلى مستويات عالية من ناصحيه ،
وكان مقترح القرار من الوجهة القانونية مسئولاً أمام الشعب ، فمن
الممكن مماكنه - وكثيرا ما حدث ذلك - إذا ما كان اقتراحه غير
قانوني أو حتى لو كانت سياسته غير مناسبة . وطبقا لقانون قديم ذكره
دينارخوس Deinarchos على أي « متحدث » بالمعنى الفني المقروض
لمقترح أي اقتراح أن يكون ، كالقواد ، مالكا للأرض في أتيكا وأن

يكون له أولاد شرعيون (١٨٦) . حتى لو كان هذا القانون قصاصة
ورق فهو يصور النظرة الجدية التي تحمل بها الأثينيون المشولية فيما يتعلق
بالقيادة السياسية .

وفي الواقع لم يكن الشعب يطبق الترهات : وقد لاحظ سقراط أنه عند
مناقشة المشاكل الفنية كان الشعب لا يصغى إلا للخبراء وكان يستنكر ويرد
أي متحدث ماهر يضيع وقت الجمعية بخطابة فارغة (١٨٧) . وثمة
رواية أخرى عن سقراط تصور ما تطلبه الجمعية من ناصحيها (١٨٨) .
كان Glaukon جلاوكون الصغير طموحا يتطلع إلى أن يكون
سياسيا بارزا ، فواظب على الخطابة ، لكنه لم يلق إلا الزرابة ، وجعل
من نفسه سخرية ، ولكي يخلصه سقراط من جهالة التي عليه مؤالا بسيطا
« أخبرني عن مصادر دخل المدينة في الوقت الحاضر ومقدارها » فاعترف
جلاوكون بجهله ، « حسنا إذا كنت لم تلق بالاهلنا الموضوع فأخبرنا
عن مصروفات المدينة ، فلا مربية في أنك تنوى استبعاد النفقات الزائدة » ،
فلم يجر جلاوكون جوابا ، وواصل سقراط سؤاله « إذن أنبئنا أولا بقوة
المدينة العسكرية والبحرية ثم بقوة أعلامها » ، ويعترف جلاوكون بجهله
أيضا « إنني أعرف أن أمن المدينة قد هناك وإنك تعرف الحاميات التي
وضعت في المكان الصحيح والتي لم توضع كذلك وكم عدد الرجال الذي
يتناسب والذى لا يتناسب » ولم يكن جلاوكون قد زار الحدود أبدا وإنني أعرف
أنك لم تلعب قط إلى مناجم الفضة لتعرف لماذا قل الإنتاج عن المعتاد ،
ولكنني على يقين من أنك لم تغفل كم من الوقت يكفى ما نتججه من القمح
لإطعام المدينة وما قدر الزيادة التي نحتاجها سنويا . لقد كانت النصيحة
الواعية ، لا مجرد الخطابة ، هي التي يريدها الشعب من الساسة الناشئين
وقد عناهم أن يلزموها .

ملاحظات الفصل الخامس
كيف كانت تعمل الديمقراطية الاثينية

- ١ - توكيديدس ٦ - ٨٩ - ٦ .
- ٢ - كسنوفون Mem. ٣ - ٣ - ٨ وما بعده ، ٥ - ١٦ الى ٢١ ، Hipparchicus ١ - ٧ و الفقرات الأخرى .
- ٣ - كسنوفون Hipparchicus ١ - ١٩ .
- ٤ - ارسطو Ath. Pol. ٦١ - ٤ - ٥ .
- ٥ - نفس المؤلف ٤٩ انظر كسنوفون الذي سبق ذكره ١ - ٨ .
- ٦ - (كسنوفون) Ath. Pol. ٢ - ١ وما بعده .
- ٧ - كسنوفون Mem. ٣ - ٥ وخصوصا ٢١ وما بعده .
- ٨ - ان التكسيارخوس (قائد الفصيلة) يعين ال λοχαγοι (قائد السرية) ارسطو Ath. Pol. ٦١ - ٣ .
- ٩ - ارسطو Ath. Pol. ٤٦ - ١ .
- ١٠ - Tod. ١ - ٩٦ سطر ٣٠ (νεωροι) البحارة) .
- ٢ - ٢٠٠ سطر ١٧٩ (επιμεληται των νεωριων) رؤساء المراكب) انظر ديموستينيز ، ٢٢ - ٦٣ ، ٤٧ - ٢١ ، ٢٦ ، ثم ايسخينيس ٣ - ٢٥ . وقد نشرت حساباتهم في IG. ٢ - ٢ (٢) ١٦٠٤ - ٣٢ : ثم رقما ١٦٠٧ و ١٦٢٣ مبينا انهم كانوا عشرة ، واحد عن كل قبيلة .
- ١١ - Tod. ٢ - ٢٠٠ سطور ٢٥٠ - ٥ انظر ديموستينيز ١٨ - ١٠٧ ، ٤٧ - ٢٦ ، ٥٠ - ١٠ .
- ١٢ - Gilbert ; Gr. Const. Ant. ص ٢٧٠ - ٦ ثم Busolt ; P.W.K. Swoboda, Gr. Staatskunde الثاني ص ١١٩٩ وما بعده ، ثم ٢٧ - ١٠٦ وما بعده .
- ١٣ - ديموستينيز ٢١ - ٨٠ ، ١٥٥ - ٥١ - ٧ وما بعده .
- ١٤ - ديموستينيز ٥١ - ١ ، Tod. ٢ - ٢٠٠ سطور ١٨٩ وما بعده .
- ١٥ - توكيديدس ٦ - ٣١ - ٣ ، ديموستينيز ٥٠ - ٧ .
- ١٦ - توكيديدس ١ - ١٤٣ - ١ ، (كسنوفون Ath. Pol. ١ - ٢)
- ١٧ - كسنوفون Mem. ٣ - ٣ - ١٢ .

- ان الثلاثة اراخنة الرئيسيين كانوا ينظمون الاحتفالات الكبرى
(ارسطو Ath. Pol. ٥٦ - ٣ الى ٥٧ ، ١ - ٥٨ ، ١)
تساعدهم هيئة من رياضيين (ينتخبون بالقرعة) وفيما يخص
عيد باناثينايا Panathenaea (المؤلف المذكور سابقا ٦٠
- ١) وهيئة من رؤساء επιμεληται آخريين (كانوا
اولا بالاختيار وفيما بعد أصبحوا يختارون بالقرعة) ولعيد
الديونيسيا (المؤلف المذكور سابقا ٥٦ - ٤ انظر ديموستينيز
٢١ - ١٥ ، ٤ - ٣٥) ثم هيئة من رؤساء تنتخب للاسرار
المقدسة (ارسطو Ath. Pol. ٥٧ - ١ ، وديموستينيز ٢١ -
١٧١) وهناك هيئتان εεροποιοι رؤساء يشرفون على الاضاحي
ينتخبون بالاقتراع (ارسطو Ath. Pol. ٥٤ - ٦ ، ٢) .
- ١٩ Gilbert, Gr. Const. Ant. ص ٣٥٩ - ٦٣ ثم Busolt
Swoboda ; Gr. Staatskunde الثاني ١٠٨٦ وما بعده .
- ٢٠ كسنوفون Mem. ٣ - ٤ - ٤ .
- ٢١ ديموستينيز ٢١ - ١٥ ، ١٧ ، ٥٨ - ٦٠ انظر (كسنوفون)
Ath. Pol. ١ - ٣ .
- ٢٢ انظر ص ١٢٩ .
- ٢٣ انظر ما سبق ص ٢٣ وما بعده .
- ٢٤ ارسطو Ath. Pol. ٤٧ - ١ .
- ٢٥ Tod. ١ - ٥١ بخصوص الغاء المناصب انظر Busolt
Swoboda ; Gr. Staatskunde الثاني ص ١١٣٩ .
- ٢٦ بخصوص أمثلة من حساباتهم انظر Tod. ١ - ٥٠ ، ٥٥ ،
٦٤ ، ٦٩ الى ٧٠ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٩٢ .
- ٢٧ Tod. ١ - ٣٠ ، ١٥١ ثم ارسطو Ath. Pol. ٥٤ .
- ٢٨ المؤلف الذي سبق ذكره ٤٨ - ٣ .
- ٢٩ يبدو ان هذا هو الفرق الموضح في ديموستينيز ٢٤ - ٩٦
وما بعده بين τατ εκ των τελων χρηματα وبين α
προσκαταβληματα انظر ارستوفانيز Wasps ٦٥٨ الى ٩ .
- ٣٠ ديموستينيز ٤٣ - ٧١ ، ٥٨ - ٤٨ ، Andoc. ١ - ٧٧ ، ٧٩
وايسخينيس ١ - ٣٥ ، Lex. Seguer. ١٩٠ - ٢٦ .
وبالمناسبة لا يوجد أي تأييد للكلام أو القرار اعتمادا على
ارستوفانيز Knights ٣٥٨ الى ٦١ وليسياس ٢٧ - ١

بان الغرامات تذهب مباشرة لدفع اجور المحلفين . وواضح
من ديموستينيز ٢٤ - ٩٧ الى ٩ ان اجر المحلفين كاحراعضاء
الجلس والجمعية اتى من نفس المصدر الذي تاتي منه مصاريف
الفرسان والاضاحي .

- ٣١ - ارسطو Ath. Pol. ٤٧ - ٢ الى ٣ .
٣٢ - المرجع السابق ٤٧ - ٥ ، ٤٨ - ١ الى ٢ ، انظر ٢ - ١١٦
(في القرار) μερίσαι δέ το αργυριον το εισημενον
τους αποδέκτας εκ των καταβαλλομένων χρημάτων
επειδάν τα εκ των νόμων μερισωσι
(=) وتقسم النقود (الفضة) المنصوص عليها (في القرار)
على الذين يستلمونها من الاموال المقررة (المرصودة) يقسمونها
حسب القانون) .
٣٣ - المسمى τα κατα τα ψηφισματα αναλισκόμενα
μεριζόμενα τωι δημωι
صرف أو تقسيم الاموال المنصرفة بواسطة الشعب (على
سبيل المثال Tod. ٢ - ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٥٣ ، ١٦٧ .
١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٩٨) أو العشرة ثالثت τα δέκα τάλαντα
(نفس المرجع) ١٢٣ ، ١٢٩) .
٣٤ - IG. ٢ - ٣ (٢) ، ١٢٠ سطور ٢١ - ٢ .
٣٥ - Syll. ٣١٣ .
٣٦ - ارسطو Ath. Pol. ٥٦ - ١ ، ٥٦ - ٤ .
٣٧ - انظر ملاحظات ٢٣ ، ٣٤ .
٣٨ - ديموستينيز ٢٢ - ١٧ : انظر امناء الحزائن المنتخبين للسفيتين
المقدستين ذات الثلاث طبقات الذين لديهم مخصصات سنوية
تبلغ ١٢ ثالثت للواحدة (ارسطو Ath. Pol. ٦١ - ٧ ،
وديموستينيز ٢١ - ١٧١ ، ١٧٤) .
٣٩ - ارسطو Ath. Pol. ٤ - ٣ الى ٤ ، ديموستينيز ٢٤ - ٩٨ - ٩ .
٤٠ - ليسياس ٤٠ - ١٩ الى ٢٢ .
٤١ - ديموستينيز ٢٤ - ٩٩ .
٤٢ - ديموستينيز ٣٩ - ١٧ انظر ٤٥ - ٤ .
٤٣ - ليسياس ٣٠ - ٣٢ .
٤٤ - Tod. ١ - ٩١ (= SEG ١٠ - ١٣٨) : انظر ٢ - ٢

- ١٦٧ حيث نبه على خازن الشعب بصرف النقود للتيجان من مال الجمعية ولكن بالنسبة للوقت الحال (ربما لنفاذ العشرة تالنت) • كان على المستلمين أن يدفعوها من الاموال الحربية
- ٤٥ - Syll. (٣) ٢٢٦ •
- ٤٦ - Syll. (٣) ٢٩٨ •
- ٤٧ - انظر ماسبق ص ٤٨ •
- ٤٨ - (كسنوفون) Ath. Pol. ١ - ٣ وديموستينيز ٢٤-١١٢ انظر ٥٧ - ٢٥ ارسطو Ath. Pol. ٧ - ٤ ، ٤٧ - ١ •
- ٤٩ - ديموستينيز ٥٩ - ٧٢ (ثيوجنيس Theogenis رجل من عائلة طيبة ولكنه فقير يدخل فقط من اجل وظيفة بازيليوس عندما يعده صديق بمساعدته بمصاريف دخول المنصب وأن يعمل كمساعد له •
- ٥٠ - ارسطو Ath. Pol. ٤٧ - ٥ ، ٤٨ نفس الرجل كان عليه مهام الارشيف (ديموستينيز ١٩ - ١٢٩) •
- ٥١ - ارسطو Ath. Pol. ٥٥ - ١ الى ٢ •
- ٥٢ - نفس المرجع - ٣ الى ٥ •
- ٥٣ - ليسيئاس ٣٠ - ٢ ، ٢٧ - ٨ •
- ٥٤ - ديموستينيز ١٨ - ٢٦١ ، ١٩ - ١٩ ، ٧٠ - ٢٠٠ ، ٢٤٩ وايضا مجرد اشارات مفروضة في ١٨ - ١٢٧ ، ٢٦٥ ، ١٩ ، ٩٥ ، ٣١٤ •
- ٥٥ - ليسيئاس ٣٠ - ٢٩ •
- ٥٦ - ارسطو Ath. Pol. ٤٧ - ١ •
- ٥٧ - ارسطو Ath. Pol. ٤٥ - ٤ ، انظر ديموستينيز ١٩ - ١٨٥ ، ٢٢ - ٥ •
- ٥٨ - ارسطو Ath. Pol. ٤٣ - ٢ •
- ٥٩ - المؤلف المذكور سابقا ٦٢ - ١ وبخصوص تحليل تمثيل الديم انظر A.W. Gomme, the Population of Athens ملاحظة أ (ص - ٦٦) ثم J.A.Q. Larsen : Representative government in Greek and Roman History ص ٥ - ٩ •
- ٦٠ - كسنوفون Mem. ١ - ٢ - ٣٥ •
- ٦١ - ارسطو Ath. Pol. ٢٢ - ٢ ، انظر كسنوفون Mem.

- ١ - ١ - ١٨ ، وليسيئاس ٣١ - ٢ ، ١ ثم ديموستينيز ٢٤ - ١٤٧ ، ٨ - ٥٩ ، ٤ •
- ٦٢ - ارسطو Ath. Pol. ٤٥ - ٣ انظر ديموستينيز ٢١ - ١١١ ، وليسيئاس ١٦ ، ٢١ القيت في امتحان تجريبي Dokimasia لأحد أعضاء المجلس •
- ٦٣ - ايسخينيس ٣ - ٢٠ ، ديموستينيز ٢٢ - ٢٨ والى ٩ •
- ٦٤ - للمذكور فيما سبق ١٥ - ١٨ •
- ٦٥ - ارسطو Ath. Pol. ٦٢ - ٣ •
- ٦٦ - انظر ماسبق في ١٥٠ ملاحظة ٢٨ •
- ٦٧ - انظر ماسبق في ١٤٥ ملاحظة ٣٩ •
- ٦٨ - ايسخينيس ٣ - ٦٢ انظر ٧٣ •
- ٦٩ - ارسطو Ath. Pol. ٦٢ - ١ وعادة السماح لاي طامع سياسي ان نتجت اقل اختلافات في عدد أعضاء المجلس من كل ديم كما تبين النصوص ، انظر Larsen الذي ذكر فيما سبق ٧ - ٨ •
- ٧٠ - ارسطو Ath. Pol. ٤٣ - ٢ الى ٣ •
- ٧١ - المرجع السابق الذكر ٤٤ - ١ الى ٣ بخصوص الطريقة الاولى انظر بالاضافة الى النصوص الفقرات المذكورة في ملاحظات ٧٢ - ٤ والبيان الهزلي لاجتماع مجلس في ارستوفانيز Knights ٦٢٤ - ٧٢ (خصوصا ٦٦٥ ، ٦٧٤) وللاجتماع في Acharnians ١٩ وما بعده (خصوصا ٢٣ و ٤٠) •
- ٧٢ - ايسخينيس ٣ - ٣ •
- ٧٣ - نوكلديديس ٦ - ١٤ •
- ٧٤ - كسنوفون Hell. ١ - ٧ - ١٤ الى ١٥ ، افلاطون Apol. ٣٢ ب وفي كسنوفون Mem. ١ - ١ - ١٨ ، ٤ - ٤ - ٢ وافلاطون Gorg. ٧٣ (قدم سقراط كانه ἐπιστάτης (رئيس او ابستات) فعلا ولكن الجانب الاقل مسحة درامية في القصة هو المفضل •
- ٧٥ - ايسخينيس ٢ - ٨٤ •
- ٧٦ - ديموستينيز ٢٢ - ٣٦ الى ٧ وانظر ٢٤ - ١٤٢ وكسنوفون Hipparchus ١ - ٨ وايسخينيس ٣ - ٩ بخصوص الخطباء οἱ ῥήτορες في المجلس •
- ٧٧ - ارسطو Ath. Pol. ٤٣ - ٤ الى ٦ انظر ٣٠ - ٥ بخصوص

استعمال القرعة في اختيار جدول الاعمال وقد طبقت نفس
القواعد على جدول الاعمال في المجلس (ديومستيز ١٩ -
١٨٥ .

- ٧٨ - ايسخينيس ٢ - ٧٢ .
- ٧٩ - توكيديديس ٦ - ٨ ، ايسخينيس ٢ - ٦٥ - ٦٧ .
- ٨٠ - توكيديديس ٨ - ٧٢ - ١ .
- ٨١ - بلوتارخوس ارسطو ، فيلوخوروس Philochorus F.G.H. جزء ٣ ، ٢٢٨ قطعة ٣٠ .
- ٨٢ - ديومستيز ٥٩ - ٨٩ .
- ٨٣ - ديومستيز ٢٤ - ٤٥ الى ٦ .
- ٨٤ - ارستوفانيز Acharnians ٢١ - ٢ ، Eccles. ٢٧٨ الى ٩ والباحثون Scholiasts والمغنا Lexicographers ويلاحظ ان هذا الشعار قد استعمل في Acharnians للتعبير عن κυρταί ἐκκλησίαι (اول البريتانيا) عندما تبذلت الامور واصبحت روتينية وفيما بعد زيد الاجر ، للاجتماع الرئيسى κυρταί ἐκκλησίαι (ارسطو Ath. Pol. ٦٢ - ٢) .
- ٨٥ - كسنوفون Mem. ٣ - ٧ - ٦ .
- ٨٦ - انظر ماسبق ص ٣٥ - ٦ .
- ٨٧ - ديومستيز ١٤ وخصوصا ٢٤ وما بعده .
- ٨٨ - ديومستيز ١٩ - ٢٩١ .
- ٨٩ - ديومستيز ١٨ - ١٦٩ الى ٧٠ .
- ٩٠ - السطور ٢٩٥ - ٣١٠ ، ٣٣١ - ٥١ ، ٣٧٢ - ٩ بخصوص ايمانات اخرى الى الصلاة واللجنة انظر ديومستيز ١٨ - ٢٨٢ ، ١٩ - ٧ الى ٧١ ، ٢٣ - ٩٧ Deinarchus ١ - ٤٧ الى ٤٨ ، ٢ - ١٧ وخصوصا دعوة المنادى للكلام انظر ايسخينيس ١ - ٢٣ .
- ٩١ - Tod ١ - ٦١ ، ٦٦ ، ٨٤ ب ، ٩٦ ، ٩٧ - ٢ .
- ٩٢ - كما في ١ - ٩٦ و ٢ - ٩٧ .
- ٩٣ - نفس المرجع ١ - ٨٤ ب ، انظر B.S.A. ٤٦ (١٩٥١) ص ٢٠٠ بخصوص نص مصحح وشرحه .
- ٩٤ - نفس المرجع ١ - ٨٦ .
- ٩٥ - نفس المرجع ١ - ٤٤ ، ٧٤ .

٩٦ - نفس المرجع ١ - ٤٢ وان كلمات αυτικά μάλα ترد أيضا في S.E.G. ١٠ - ١٤ ، Tod ١ - ٦١ ، ٧٧ ثم ١١٤-٢ في ١٢٣ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ثم Syll. ٢ ، ١٩٨ ، ٢٠٤ في كل هذه نجد ان العمل المباشر بواسطة الجمعية او فيها يقترح ، فرضا في الجمعية . وعندما ترد الكلمات في قرار للمجلس فهي تشير الى ان العمل يجب ان يعمل فورا في المجلس او بواسطة المجلس كما في Tod ١٠٣ و Syll. (٣) ٢٢٧ سطور ١٨ ، ٣٠ وايضا Tod ٢ - ٩٢٧ و ١٢٧ الذي يبدو وكأنه بروبوليفما اتخذت بالاجماع في الجمعية .

- ٩٧ - نفس المرجع ١ - ٦١ .
- ٩٨ - نفس المرجع ١ - ٨٤ ب .
- ٩٩ - كما في Tod ٢ - ١١٤ ، ١٧٤ الى ٥ ، ١٧٨ ، ٠٠٠ الخ .
- ١٠٠ - في Tod ٢ - ١٢٣ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٦٨ ، ٢ - ٣ (٢) ٧٠ ، ١٣٤ رغم ان النص هو ، قد تبين للجمعية وللشعب ، εδοξε τρι βουλευι και τωι δημωι فان القرار نفسه يحتمل على الكلمات δεδοχθαι أو εψη τρι βουλευι بواسطة الشعب (τωι δημωι) وهو ما يدل على انه بالشكل الذي نشر به (قد اقترح في الجمعية واكثر من ذلك فان فقرة ١٢٣ تحتوى على الجملة τελεσθαι τον δημον πρεσβεις = انتخاب الشعب ثلاثة مبعوثين بسرعة) وفي ١٤٢ ما يشابه ذلك αναγράφαι δε αυτων α διδάματα αυτικά μάλα ενάντιοι του δημου (سجلت اسماؤهم بسرعة امام الشعب) و ١٤٤ و ١٤٦ تستهل بهذه الكلمات ευξάσθαι μεν τον Κηρυκα αυτικά μάλα .

(ليبدأ المنادى الصلاة حالا) .

١٠١ - Tod ١٠٣-٢ (تحالف مع ارتريا) لا بد وان يكون الشعب قد ايدى وما كان لينقش مالم يفز بالتأييد ورغم ذلك فقد استهل ب εδοξε τρι βουλευι ويبدو غير محتمل ايضا ان التكريم الذي اقترح عليه في المجلس لاله ديونيسوس في سيراكوز (نفس المرجع ١١ - ١٠٨) لم يصدق

عليه الشعب في IG. 2 - 2 ب 22 قرار بدايته εδοξε τη βουλευτῇ
τα μεν αλλα καθ'απερ της βουλης تعديل
وعلى ذلك لابد ان يكون قد صدق الشعب عليه .

-102 Tod 2 - 181, 167, 134

-103 ايسخينس 2 - 78, 74

-104 Tod 1 - 90

-105 نفس المرجع 2 - 197

-106 مثلا في Tod 2 - 130, 133, 131, 126, 124
170, 159, 157, 143

-107 نفس المرجع 2 - 189

-108 I.G. 2 - 2 (2) 336

-109 Tod 2 - 144

-110 نفس المرجع 2 - 114

-111 نفس المرجع 2 - 123, 121, 118

-112 نفس المرجع 2 - 126, 124

-113 توكيديديس 1 - 31, 44, 139, الى 45, 3 - 36 الى

49, 4 - 17 الى 22 - 5, 44 الى 6, 6 - 8 الى 26 .

انظر المناقشة الخاصة ببيلوس والتي تنازل فيها نيكياس عن
القيادة لكليون Cleon في 4 - 27 الى 8 .

-114 كسنوفون Hell 1 - 7

-115 ايسخينس 2 - 68 الى 75

-116 ديموستينيز 59 - 4 انظر 23 - 9, 14 بخصوص التوافق

التكنيكي للحصول على بروبوليفما معدة لتصويت سريع .

-117 ديموستينيز 21 - 162

-118 ديموستينيز 59 - 4

-119 ديموستينيز 19 - 286

-120 ديموستينيز 19 - 234 (انظر ايسخينس 2 - 145 الى 6)

18 - 28 (انظر ايسخينس 2 - 55, 18, 25 - 19)

154 انظر ايضا ايسخينس 2 - 19

-121 ديموستينيز 19 - 31

-122 انظر نصيحة كسنوفون لآخذ قواد الفرسان (= ἵππαρχος)

εν τη βουλή εχειν ρητορας επιτηδειους (هيارخوس)
(= يوجد في الجمعية خطباء لهم نفع) Hipparchicus (1 - 8)

-123 ديموستينيز 24 - 48

-124 مثلا Tod 2 - 131, 133, 173 بخصوص الاجانب ان

التعبير في قرار تيسامينوس Tisamenus (1 - 84 في
(Andoc.

εξειναι δε και ιδιωτη τωι βουλευμενωι εισιοντι εις την
βουλήν συμβουλευειν οτι αν αγαθόν εχη περι των νόμων

= (فالمواطن العادي) الذي يحضر الى الجمعية ولا يناقش

القانون وصلاحيته) يجب كما اعتقد ان يؤخذ بمعنى ان

الأفراد من المواطنين كانوا في هذه المناسبة يشجعون رسميا

على استعمال حقوقهم . انظر Andoc. 1 - 111 .

ديموستينيز 19 - 10, 17 - 24, 11 - 11 بخصوص

προσδοος προειναι τη βουλή . وقد مرت قرارات كنتيجة ل

وهي عادة تبدأ في القرن الرابع بكلمات مثل ... ων περι

λεγουσι وفي اغلب الحالات يكون الأشخاص المشار اليهم

مبعوثين اجانب (مثلا Tod 2 - 212, 124, 126 .

131, 133 الى 5, 146 الى 7, 167, 159, الى 8 .

175, 178, 189) ولكن أحيانا يكونون مواطنين (I.G.

2 - 3 (2) 70, 243 وربما في Tod 2 - 108) بما

في ذلك الكهنة I.G. 2 - 3 (2) 47, 410) وموظفون

آخرون (نفس المرجع 403) .

-125 ايسخينس 3 - 125 - الى 6 .

-126 يتجلى هذا من الجملة الأخيرة في Tod 1 - 74 :

η δε βουλή ες τον δημον εχσενενκέτω επ'αναγκες

(= ضرورة ان تعرض الجمعية على الشعب (تقرير

لامبون عن باكورة زيت الالوزينيون) .

-127 كسنوفون 1 - 7 - 7

-128 Syll. (3) (قرار للشعب يتبدى)

περι των ο δημος προσεταξεν τη βουλή προβουλευτασαν εξενειγκεν

περι Πυθεον καθ' οτι τιμηθησεται υπο του δημου)

(= اقترح الشعب في الجمعية بالنسبة لهم تقريراً منح كل ما يخص بيتون من تكريم بواسطة الشعب) ٣٠٤ (وهي التي تأتي بالاجراء كاملاً ، الاقتراح الاصل في الجمعية يقدمه تليماخوس Telemachus من اخارناي Acharnae . B. البروبوليفما وقد اقترحها زميل له من رجال قريته (ديم) يدعى كيفيسودوتوس ، ثم IC القرار الاخير للشعب مقدم من تليماخوس II. A Telemachos بروبوليفما ثانية بعد ذلك. اسفرت عن II. B قرار ثاني)

129- Tod ٢ - ١٥٤ (هنا فقط سجل الاقتراح الاصل المقدم في الجمعية وقد افترض كما يبدو ان المجلس والجمعية قد ايداه كل في حينه) .

130- ارستو Ath. Pol. ٤٣ - ٦ .

131- ايسخينس ٣ - ٣٨ .

132- ديموستينيز ٢٤ - ١٧ - وما بعده انظر ٢٠ - ٨١ وما بعده وبخصوص عدد المشرعين νομοθέται انظر ٢٤ - ٢٧ (وفي ٨ - ١٠١) : في Andoc. ١ - ٨٤ يبلغ عددهم ٥٠٠ فقط (وزيادة على ذلك المجلس) وكانوا ينتخبون بواسطة الديم ورغم عين الشمس (ديموستينيز ٢٤ - ٢١) فقد اتبع النوميثتاي لوائح الجمعية وكان يرأسهم رؤساء προεδροι واحد الابستاتيس ἐπιστάτης (Syll. ٣) ٢٠ ، ٢٢٦ ثم Hesperia ٢١ (١٩٥٢) ص ٣٥٥ .

133- Andoc. ١ - ٨١ - وما بعده الذي ناقشه هاريسون Harrison في J.H.S. ١٩٥٥ ص ٢٢ وما بعده .

134- ١ - ٤٠ قارن عملية التشريع νομοθεσία تتطلب في القرن الرابع مبلغاً سنوياً قدره ٣٠ دراخمة لضحية الامفياروس .

135- Tod ١ - ٥١ قارن النوميثيسيا νομοθεσία المتطلبية لتغيير القواعد الخاصة بالفائض (ديموستينيز ٣ - ١٠ الى ١١)

136- Tod ٧٤ - قارن التشريعات لنفس الموضوع في ٣٥٣ / Syll. ٣ (٢٠٠) .

137- SEG. ١٠ - ١٤ أشهر هيئة للكتاب συγγραφεὶς بالطبع هيئة ٤١١ (ثوكيديدس ٨ - ٦٧ - ١ - ارستو Ath. Pol. ٢ - ٢٩) .

138- انظر ماسبق ص ٥١ .

139- انظر Harrison في J.H.S. ١٩٥٥ ص ٢٢ وما بعده .

140- Syll. ٣ (٢٢٦) .

141- ديموستينيز ٢٤ - ٣٣ .

142- Andoc. ١ - ١٧ : كان واضحاً اعتباره كحصن للدستور في ٤١١ ، ثوكيديدس ٨ - ٦٧ - ٢ ، ارستو Ath. Pol. ٢٩ - ٤ .

143- من الجائز ان كان واحداً من سبل الحماية التي حل محلها في ٤٦١ سجن المدينة η της πολιτείας φυλακή الخاص بالاريوباجوس (ارستو Ath. Pol. ٢٥ = ٢) .

144- ديموستينيز ٢٤ - ٩ (١٠٠٠) Deinarchus في ديموستينيز ١٠٩ (١٥٠٠) ليسيئاس ١٣ - ٣٥ (٢٠٠٠) دينارخوس في ديموستينيز ٥٢ (٢٥٠٠) . في Andoc. ١ - ١٧ يبدو ان كل هيئة المحلفين البالغة ٦٠٠٠ محلف قد تشكلت منها المحكمة .

145- ارستو Ath. Pol. ٢٤ - ٣ ، ارستوفانيس Wasps ٦٦١ (٦٠٠٠) ، ارستو Ath. Pol. ٢٧ - ٤ (القرعة)

146- ارستو Ath. Pol. ٦٣ - ٣ انظر ٧ - ٣ .

147- ارستوفانيز الزناير ٦٠٥ وما بعده بخصوص الاجر : وقد مثل المحلفين كورس من الزناير المسنين χδρος γερόντων σφηκων ثم انظر الفرسان ω γεροντες ηλιαστοι ومجدفين سابقين في الأسطول (انظر الزناير ٢٣١) ويعتبر الاوليجارخي العجوز المحلفين رجالاً من الشعب (كسنوفون) Ath. Pol. ١ - ١٦ الى ١٨) ويعلق ارستو بان ادخال مبدأ الاجر انما يعني ان الرجال العاديين قد وضعوا كمحلفين أكثر من الطبقات المحترمة (ارستو Ath. Pol. ٢٧ - ٤) .

148- انظر ماسبق ص ١٩ - ٣٦ - ٧ .

149- ثوكيديدس ٦ - ٨ - ٢ ، ٢٦ - ١ وبخصوص الرؤساء الآخرين انظر Tod ١ - ٤٤ (مؤسس المستعمرة) وبخصوص المبعوثين Andoc. ٣ - ٣٣ ،

αυτοκρατορας γαρ πεμφθηναι εις Λακεδαίμονα (= ارسل

الرئيس (رئيس المستعمرة) الى لاكسيديمونا على الا
يعود ثانية) وبخصوص المجلس SEG. ٥١ - ١ Tod
١٠ - ٦٤ i ٨٤٠ ، وانظر ديموستينيز ١٩ - ١٥٤ Adoc.
١ - ٨٤

- ١٥٠ - نوكيديس ٤ - ٧٦ ، ٦٦
١٥١ - نوكيديس ١١٨٤ - ١٤ وانظر SEG. ١٠ - ٨٤
١٥٢ - SEG. (٣) ١ - ٨٦
١٥٣ - Syll. (٣) ١٣٢
١٥٤ - Tod ١ - ٦١ سطر ٥٥ وانظر ارستو Ath. Pol. ٣٠ - ٥
١٥٥ - IG ٢ - ٣ (٢) ١٠٨ ، Tod ٢ - ١٤٣
١٥٦ - نوكيديس ٦ - ٢٥ - ١
١٥٧ - نوكيديس ٦ - ٤٣ ، ٢ - ٤٤ ، ٣ - ٤٥ ، ٥٢ - ٢
١٥٨ - نوكيديس ١ - ١١٦ - ١ ، ١٣ - ١
١٥٩ - لقد عرضت الادلة كاملة في

C. Hignett; A History of Athenian Constitution
التذييل ١١ ص ٣٤٧ - ٥٦ . اننى مدير لمستر M. Lewis
لاضافة ٤٢٦ المحملة الى الكشف .

١٦٠ - ديموستينيز ١٨ - ١٤٩
προβληθεὶς πυλάνορος οὗτος καὶ τριῶν ἡ τετραῶν χειροτονησαντων αὐτον ανερχομενος
285, ο δῆμος ... οὐ σε ἐχειροτονήσε προβληθέντα

(=) لقد عين ايسخينيس للتمثيل فى ثروميلاى فرغت
ثلاث او اربع ايدى ثم أعلن انتخابه) . ايسخينيس ٢ - ١٨
ψηφισμα εγραψεν ὁ φιλοκράτης ἐλέσθαι πρέσβεις
πρὸς Φίλιππον ἀνδρας δέκα ... χειροτονουμένων
δὲ τῶν δέκα πρέσβευτων ἐγὼ μὲν προεβλήθη
ὑπο Ναυσικλέους. Δημοσθένος δ' ὑπ' αὐτοῦ
Φιλοκράτους.

(=) اقترح فيلوكراتس انتخاب عشرة رجال كسفراء
ينهبون الى فيليب وقد انتخبت انا مع هؤلاء العشرة
بواسطة ناوسيكلس وديموستينيز وايضا بواسطة فيلوكراتس
نفسه) انظر ديموستينيز ٢١ - ١٥ ، ٢٠٠ انظر ارستو
Ath. Pol. ٤٤ - ٤

١٦١ - ارستو Ath. Pol. ٢٢ - ٢ ، ٦١ - ١ ان التعيين حسب
القبائل قد يكون مائلا للاجراء الخاص بتعيين الخورجى

χορηγοὶ Choregoi (ارستو - Ath. Pol. ٥٦ - ٢ ،
ديموستينيز ٢١ - ١٣) وكانت الديم تمثل احيانا فى
المجلس باعضاء من ديم آخر انظر ما سبق ملاحظة (٦٩)
عن طريق اجراء مماثل .

- ١٦٢ - نوكيديس ٢ - ٢٢ - ١
١٦٣ - نوكيديس ٢ - ٦٥ - ٨
١٦٤ - نوكيديس ٢ - ٦٥ - ٣ الى ٤
١٦٥ - نوكيديس ٢ - ٥٩ - ٢
١٦٦ - ديموستينيز ٤ - ٢٦
١٦٧ - ديمادس Demades ٩
١٦٨ - Hypereides هيبيرايدس ١ - ٢٤ الى ٢٥ وانظر ديموستينيز
٥٨ - ٣٥
١٦٩ - ارستو Ath. Pol. ٤٣ - ١
١٧٠ - ايسخينيس ٣ - ٢٥

١٧١ - ان لقبه بالضبط غير معروف . يقول هيبيرايدس Hypereides
انه « عين على الادارة المالية των ταχθεὶς ἐπὶ τῇ διοικητικῇ
χρημάτων قطعة رقم ١٨ - قطعة حجر صغيرة بقى عليها جزء
من نص » ، وان الشعب قد اختاره مشرفا على الادارة المالية
ἐπὶ τὴν διοίκησιν τῶν αὐτοῦ ἀπασαν ταμίαν = العامة
ويقول ديموستينيز (فى الخطاب رقم ٣ - ٢ Epistolae III,
انه « شغل منصبا فى الادارة المالية بالحكومة = αὐτον ἐν
τῷ περὶ τὴν διοίκησιν μέρει τάξας τῆς πολιτείας
وفى قرارهمشم فى (بلوتارخوس) Mor. 852 A = Vit. X. Or.
نصب امينا على الدخل العام
τῆς κοινῆς προσόδου ταμίαν.

- ١٧٢ - ارستو Ath. Pol. ٤٧ - ٢ انظر ٤٩ - ٣
١٧٣ - ايسخينيس ٣ - ٣٥
١٧٤ - ديودوروس (١٦ - ٨٨) يتكلم عنه فيقول انه استحق
الثناء لاشرافه « على ادارة دخل المدينة العام τας προσόδους
διοικησας πολέως لمدة ١٢ سنة » ، والقرار المذكور فى
ملاحظة (١٧١) يقول انه كان « مشرفا على المالية فى المدينة

ثلاث فترات كل فترة خمس سنوات « της κοινής προσόδου ταμίας της πόλεως επί τρεῖς πενταετη. ἔσας
ولسكن عند (بلوتارخوس - حياة ليكورتجوس Mor.
٨٤١ ب) فسر ذلك على أنه شغل المنصب فعلا لفترة اربع
سنوات فقط .

- ١٧٥ - ديومستينز ٣ - ٢٠ .
- ١٧٦ - نفس المرجع ٢٢ - ٢٧ .
- ١٧٧ - نفس المرجع ٥٨ - ٢٩ الى ٤٠ .
- ١٧٨ - انظر ماسبق ص ٢٣ وما بعده .
- ١٧٩ - ديومستينز ٢ - ٢٩ ، ١٣ - ٢٠ انظر ايسخينس ٣ - ٧
- ١٨٠ - انظر R. Sealey في JHS. ١٩٥٥ ص ٧٤ - ٨١ .
- ١٨١ - ارسطو Ath. Pol. ١٨ .
- ١٨٢ - ديومستينز ٢١ - ٢٠٨ وما بعده .
- ١٨٣ - Hell. Ory. ١ - ٢ الى ٣ .
- ١٨٤ - ديودوروس ١٨ - ١٠ .
- ١٨٥ - ارسطوفانيز Eccl. ١٩٧ الى ٨ .
- ١٨٦ - Deinarchus في ديومستينز ٧٢ .
- ١٨٧ - افلاطون Protagoras ٣١٩ ب - ٣٢٣ المذكورة في ص ٤٦ - ٧ فيما سبق .
- ١٨٨ - كستوفون Mem. ٣ - ٦ .

٦

عدد سكان أثينا
أثناء حرب البيلوبونيز

التلخيص

عدد سكان أثينا من المواطنين أثناء

حرب البلوبونيز

● ● في الربع الأول من القرن الخامس بلغ عدد الشبان المذكور من المواطنين في أثينا كما يظهر من البيانات الضخمة غير الدقيقة حوالي ٣٠ ألف من بينهم حوالي ١٠ آلاف كانوا من الهوبليتاي واعني ضمننا بهذا التعبير «الفرسان» (ينظر ص ٨ فيما سبق) ما لم أشر إلى غير ذلك. لدينا عن الفترة بين الحرب الفارسية وحرب البلوبونيز رقم واحد ليس إلا، وحتى هذا ليس على فائدة كبيرة. لقد أعد الاثينيون لمعركة تانجرا (٤٥٨ أو ٤٥٧) جيشا من الهوبليتاي تعداده ١٤ ألف، كانوا هم أنفسهم قوامه بكامل قوتهم πανδημει ومهمهم ألف من أرجوس وحلفاء آخرين (ثوكيديدس ١، ١٠٧ - ٥) وفي هذا الوقت كان بعض الهوبليتاي الأثينيين، ربما لم يكونوا كثيرين، يعملون في أماكن أخرى في إيجينا ومصر وتدل هذه الأرقام على أن قوة الهوبليتاي الأثينيين قد زادت بعض الشيء ربما بنسبة ٢٥٪ زيادة على العشرة آلاف.

ويعطينا ثوكيديدس (١٣٢ إلى ٨) تعدادا كاملا للهوبليتاي عن عام ٤٣١ فقد ذكر بركليس الشعب «لقد كان يوجد ١٣ ألف هوبليتاي بخلاف الـ ١٦ ألف المكلفون بحراسة الحصون وعلى الأسوار فمثل هذا العدد اضطلع أول الأمر بالحراسة إذا ما فكر عدو في الغزو، وكانوا من أكبر المواطنين وأصغرهم وجميع الهوبليتاي من المبتكى، فقد بلغ طول سور الفاليريون ٢٥ ستادا . . .» ويمضي ثوكيديدس في إعطاء وصف تفصيلي فبين أن الأسوار التي كان ينبغي حراستها بلغت في مجموعها ٤٨ ستادا

(ما يزيد عن ١٦ ميلا) ثم يذكر الـ ١٢٠٠٠ فارس بما فيهم النبالة الراكبين وألف منهم فقط هم الذين يكونون الفرسان الفعليين مأخوذون من تعداد الطبقات العليا ويضافون إلى مجموع الهوبليتاي .

هذه أرقام مهولة وقد جرت محاولات عدة لفحصها فأخطأ بعضهم وتفسير كلمات ثوكيديدس بأن جعل ١٦ ألف يشملون الثيتيس Delbrüch, Geschichte der Griecheskunst, جزء واحد ص ١٥ - ٣٤) وعدل البعض النص إما بتخفيض العدد من ١٦ ألف إلى ستة آلاف (Beloch ; Klio H905) الجزء الخامس ص ٣٥٦ - ٧٤) ثم Busolt, Griechische Geschichte والثالث ٢ ص ٨٧٨ - ٨٨) ثم لنفس المؤلف Griechische Staatskunde الثاني ص ٧٦٤ - ٧) أو بإضافة المستعمرين إلى المتيكى حتى يبلغوا ١٦ ألفا ص ٦٠ - ٦٦) ولما كانت لغة ثوكيديدس واضحة ولا يمكن رفض الأرقام على أنها خطأ في النص فرقم ١٣ ألف كجيش للميدان أكده ثوكيديدس نفسه في فقرة متأخرة (٣١ ٢ - ١) حيث يذكر أن عشرة آلاف من الهوبليتاي الأثينيين قد اشتركوا في غزو ميجارا بينما كان ثلاثة آلاف في بوتيديا فضلا عن أن ديودوروس (يعني : Ephorus) يعطى نفس هذا العدد الضخم مقسما إلى ١٣ ألف هوبليتاي وأكثر من ١٧ ألف فرق حامية وميتكى (ديودوروس ١٢ - ٤٠) .

وتثير الأرقام مشكلتين أساسيتين : الأولى هي عدم التقارب الظاهر بين جيش الميدان الذي يضم فرق العاملين بالخدمة بأعمارهم المختلفة وجيش الدفاع الذي يتألف من أكبر وأصغر المجندين منا ومعهم المتيكى والمشكلة الثانية أن هذا العدد كان كبيرا ومتزايدا جدا إذا ما قورن بالأرقام السابقة واللاحقة وهناك أيضا مشكلة صغيرة ثلاثة تمثل في النسبة بين عدد الموتى ، بسبب الوفاة من بين الفرسان وبين الهوبليتاي .

وهناك تفسير واحد للمشكلة الأولى وهو ما قاله الأستاذ جوم ص ١٤٢ - ١٥١ وكرره في Population of Athens ص ٤ - ٥ ، ويفترض جوم Gomme وجود كثير من الرجال بين الفرق العامة في

مختلف الأعمار ، (التي يعتبرها ما بين ٢٠ - ٤٩ سنة) ، ممن كانوا غير لائقين للعمل في جيش الميدان ولكنهم يصلحون للعمل في الحملات وأن هؤلاء الرجال أدرجوا مع أصغر الفرق منا (١٨ - ١٩ سنة) وأكبرهم سنا (٥٠ - ٥٩) .

وهناك اعتراضات جوهرية على هذه النظرية ، فهي ، أولا تخالف ما قاله ثوكيديدس ثم أنها مجرد استنباط لا يدعمه أى دليل . لقد تبين الأثينيون من هم غير اللاتقين αδυνατοι والمرجح أنهم أعفوا جميعا ، فقد كان جليا أن مثل هؤلاء الرجال لا يليقون للقتال مطلقا فهم إما عرج مثل عميل لسياس في (Oration ٢٤) ، أو أعمى كعم تيارخوس في (أيسخينيس ١٠٢ - ٤) ويمكن أن يعفى المرء أيضا في مناسبات معينة إذا ما كان مريضا وقت الحرب مثل الاسبرطين الذين أحيلوا إلى التقاعد من ثيروموبيلاي لأنهما أصيبا بمرض في عينيهما (هيرودوت ٧ - ٢٢٩) ولم يعرف مثيلا لهذه الحالة كذلك في أثينا ولكن نستطيع أن نفترض أنه في مثل هذه الحالات كان على المرء أن يرسل اعتذارا مكتوبا εξωμοσθα تدعمه شهادة طبية مثلما فعل أيسخينيس عندما أراد أن يتنحى عن مهمة كلف بها (ديموشينيز ١٩ - ١٢٤) . وقد أدرك الأثينيون أيضا أن الخدمة في الفرمان تتطلب مستوى خاصا من اللياقة البدنية وأن العاملين بها أو المرشحون لها يستطيعون استبعاد أسماءهم من القائمة بتقديم شهادة تثبت عدم صلاحيتهم البدنية للخدمة في سلاح الفرسان (أرسطو Ath. Pol. ٤٩ - ٢) (ثم أنظر كسنوفون Hipparch. ٩ - ٥) ، وبالتالي يعدون في عداد الهوبليتاي ما لم يثبت عجزهم التام . ولم يخصص للهوبليتاي إلا سجل واحد καταλογος ومن هنا استعملت الكلمة في المفرد دائما كما في (ثوكيديدس ٦ - ٤٣ ، ٧ ، ١٧ ، ٢ ثم ٨ - ٢٤ ، ٢ - ٢٤ أنظر كسنوفون Mem. ٣ - ٤ - ١ ثم ديموشينيز ١٣ - ١٤) (υπερ τον κατάλογον) وفسرها بولوكس (Pollux ١١ - ٢) بأنها تعني أكثر من ٦٠ ، أما الجمع κατάλογοι التي وردت في (ثوكيديدس ٦ - ٢٦ ، ٢ - ٣١ ، ٣) فلها معنى

مختلف أى استدعاء مختار من هذا السجل الفريد. لقد كان الرجال يدرجون في فرق حسب السن بلغت ٤٢ ابتداء من من ١٨ إلى ٥٩ (أرسطو ٥٣-٤) والاستدعاء مالم يكن اختيارا (Ev tois μέρεσιν) يصبح حسب فرق السن Ev tois επωνυμοis أرسطو ٥٣-٧ وإسخينس ١٦٨-٢ وانظر ليسيلاس ١٤-٦ ولم يذكر على الإطلاق لافى أثينا أو غيرها من العالم القديم أن قامت الصلاحية للخدمة العاملة أو الدفاعية على مقياس آخر سوى السن . ولندع هذه النظرية جانبا ولنفحص الحقائق من جديد . ان كتابات ثوكيديدس تشير إلى أنه بسبب متطلبات الدفاع الضخمة التي لم يسبق لها مثيل زيد خلال هذه السنوات عدد الرجال الذين يعملون فيها ، وهذا يشير ثانية إلى أن قواعد استخدام الأكبر والأصغر سنا والميتكى لم تكن جامدة بل كانت قابلة لأن تتلائم والظروف ، فقيما يخص الأصغر سنا فلا نزاع على الوضع . فالمتصور ان الذين في من ١٨ و ١٩ يمثلون الشباب « Ephebes » ولكن هناك مجال للشك فيما يخص الأكبر سنا فالاعتاد ذكره دائما اعتمادا على قول ليكورجوس (٣٩-٤٠ C. Leocratem) أنهم كانوا من فئات سن ٥٠-٥٩ مسئولون هذه الفقرة ثبت فقط أنه في معركة خيرونيا Chaeronea التي كانت ضرورة قصوى استدعى كل الرجال حتى الخمسين وبذلك ترك الدفاع عن المدينه لمن هم فوق الخمسين بينما في حملة ثيرموبيلاي في ٣٤٧ تقرر تعبئة الرجال حتى سن الأربعين فقط (إسخينس ١٣٣٢ ، وتذكر بعض المخطوطات ، من ٣٠) وبالمثل في الحرب اللامية وديووروس ١٨-١٠ . وتشير رواية في بلوتارخوس Phocion (الفصل ٢٤) إلى انه كان مفرضا أن يستدعى الرجال للخدمة العامة حتى سن الستين . وفي الواقع تدل الدلائل على أنه لم يكن هناك سن معين للخدمة العاملة وان الاستدعاء كان يجري حسب احتياجات الوضع ففي ٤٣١ ربما كان من العشرين إلى حوالي ٣٩ قد خصص للميدان كما حدث في الحرب اللامية بينما نيط بمن هم في الأربعين إلى حوالي ٥٩ (ومعهم ١٨ إلى حوالي ١٩) بالدفاع المحلي .

وقد ذكر أيضا بصفة عامة أن للميتكى كانوا يستدعون عادة للدفاع الداخلي

فقط إلا أن هذه النظرية لا تعتمد إلا على هذه الفقرة وحدها ، فبكل تأكيد استخدم الميتكى بانتظام في الخدمة الخارجية في القرن الرابع كما يبدو من اقتراح كسنوفون باعفائهم من العمل كهوبليتاي (De Vect. ٢-٢-٥) . وفي القرن الخامس استدعوا للييوم (ثوكيديدس ٤-٩٠-١) كما استخدم ٣٠٠٠ منهم في هذه السنة بالذات في ميغاريد (ثوكيديدس ٣-٣١-٢) والذي يبدو من حيث المبدأ والفعل ، أن كان الميتكى مسئولين عن الخدمة الخارجية وأن الاحتفاظ بهم من أجل الدفاع الداخلي كان أمرا استثنائيا كما حدث في ٤٣١ .

وليت لدينا مصادر عن عدد الهوبليتاي ، من المستوطنين إلى جانب الميتكى كما أشار جوم Gomme فليس من الصواب افتراض أن ال ٣٠٠٠ الذين خدموا في ميغاريد يمثلون العدد الكلى لهم كهوبليتاي أو حتى يمثلون كل من يعملون في الخدمة العاملة في مختلف صفوف الأعمار .. وليس محض اتفاق أن استدعى ٣٠٠٠ من الميتكى في الوقت الذي احتجز فيه ٣٠٠٠ في بوتيديا (ثوكيديدس ٢-٣١-٢) لقد عيىء هذا العدد الوفير من الميتكى فقط لمعركة ميغاريد وذلك في سبيل جعل الجيش الغازي في كامل قوته . وبصفة عامة يمكن القول أن عدد الميتكى من الهوبليتاي كان أقصاه ٣٠٠٠ وبلغ بعد قرن في عهد ديمتريوس فالبيرون عشرة آلاف أى نصف عدد المواطنين تقريبا البالغ عددهم ٣١ ألف (أثيناوس Athenaeus ٦-٢-٢٧٢) ومن المحتمل أنه في ٤٣١ عندما كانت أثينا أعظم ازدهارا كان العدد أكبر على نحو ملحوظ مع زيادة نسبة الهوبليتاي .

لقد نوقش فيما سبق ص (٨٢-٨٣) احتمال الاعتقاد بأن توزيع السكان الاثنيين حسب السن كان مماثلا للملك الذي أخطه السيد أ. ر. بيرن Burn لمناطق مختلفة من الإمبراطورية الرومانية . وبناء على هذا الافتراض فإذا ما كان ال ١٤٠٠٠ (أى فرق الهوبليتاي في جيش الميدان والفرسان) يمثلون فرق الذين بلغت أعمارهم من ٢٠-٣٩ منه فيبلغ

عدد من هم في الأربعين إلى ٥٩ تقريبا إلى ما يقل قليلا عن نصف هذا العدد أى أقل من ٧٠٠٠ ، بينما يزيد عدد الذين يمثلون مجموعتي الشباب الكبيرتين على ٢٠٠٠ فضلا عن ٩٠٠٠ مواطن في جيش الحماية . ويتبقى أمامنا ٧٠٠٠ من الشبيكي كهوبليتاي وهو ما يبدو معقولا وبذلك يكون المجموع الكلى للمواطنين الذين في سن التجنيد والصالحين لفرق هوبليتاي ٢٣٠٠٠ أو ٢١٠٠٠ إذا استبعدنا فرق الشباب .

وفي هذه المرحلة من الأفضل أن نتناول في هذه الآونة المشكلة الثالثة يذكر ثوكيديدس (٣٢ - ٨٧ - ٣) أنه في عام ٤٢٧ مات مالا يقل عن ٤٤٠٠ من فرق *ἐκ τῶν τεταμένων* . الهوبليتاي العاملة و ٣٠٠ من الفرسان (نتيجة للوباء الذي تفشى من ٤٣٠ إلى ٤٢٧) ، وعدد لا يحصى من بقية المواطنين . وقد نوقش إذا ما كان الهوبليتاي بالكثرة التي نفي عنها الأرقام التي ذكرها ثوكيديدس (٢٢٠٠٠ متضمنين فيما بينهم الاغيب (الشباب) حسب تقديري ، فإن نسبة الموت بينهم (٢٠ ٪) تكون منخفضة تماما إذا ما قورنت بالنسبة بين الفرسان (٣٠ ٪) لاسيما أن الأخيرين وكلهم من الشبان كان متظرا أن يكونوا أقل معاناة وقد اجتهد جوم *Gomme* لحل هذا الاشكال بأن افترض أن عبارة (هوبليتاي من الفرق) إنما تعني جيش الميدان البالغ ١٣ ألفا (معطيا نسبة ٣٤ ٪ للموت) ولكن ذلك لا يبدو منطقيا فمن المؤكد أن كل الهوبليتاي (مع احتمال استثناء الاغيب أى الشباب) قد أدخلوا في فرق القبائل (*ταξείας*) والمقارنة بين العدد الفعلي المقدر للهوبليتاي والفرسان « والعدد الذي لاحصر له » ، فيما يخص بقية السكان ، يدل على أن ثوكيديدس كان يعالج الأمر من جهة طبقات المواطنين الذين وجد لهم سجلا محفوظا (أى الهوبليتاي والفرسان) والقيس الذين لم يدرجوا حتى في هذه الآونة في أية قائمة جامعة ، ومن هنا لم يسجل عدد الموتى من بينهم فعبارة « من الفرق » محتمل أنها أضيفت لاستبعاد الشباب أو بالأحرى الشبيكي ، الذين أعدوا كهوبليتاي للخدمة في الأسطول ، وبذلك يستلزم الأخذ بنسبة ٢٠ ٪ للموتى من الهوبليتاي ،

ولكن المناقشة كلها واهية تماما فقبل كل شيء نحن لا نعرف فيما إذا كانت الوفاة أكثر بين المسنين أم الشباب ثم أن ١٠٠٠ من الفرسان يعتبر مثلا أصغر من أن نقيس عليه المتوسط . فقد تكون الفياق لأسباب عارضة أكثر معاناة ، وبحدسنا ثوكيديدس (٢ - ٥٨ - ٣) بأن جيش هاجنون *Hagnon* من الهوبليتاي قد فقد ١٠٥٠ رجلا من ٤٠٠٠ (٢٦ ٪) في أربعين يوما وربما أن فياق الفرسان التي كانت مكلفة بالخدمة المستمرة خلال هذه الفترة قد عانت من مثل هذا الوباء الحاد كذلك .

فإذا ما رجعنا إلى المشكلة الثانية فإن عدد الهوبليتاي سينضاعف تقريبا في الخمسين سنة التالية للحرب الفارسية وذلك إذا ما كان صوابا تفسيرى للأرقام التي أوردها ثوكيديدس . هذه الزيادة مذهلة ولكن ليست بالمستحيلة ، ولما كان نظام الهوبليتاي يقوم على القيمة المقدرة لممتلكات الفرد (انظر ص ١٤٢ ملاحظة ٥٠) ، فهنا يعني بالضرورة زيادة مماثلة في توزيع الثروة وفق التقدير النقدي ، وبداهة ربما كان ذلك محتملا في أثينا في منتصف القرن الخامس ، فقد كان اليتيم يكسبون كثيرا من خادمة الدولة (أساما كمجدين) ومن العمل في الصناعة التي كانت مزدهرة ، وبصفة خاصة في الخطة الكبيرة للأعمال العامة ، وامتطاع البعض أن يملك ما يكفي من العبيد أو العقار (لأن يصبح من الهوبليتاي) .

ومحتمل ان كان إلى جانب هذه الزيادة الحقة في الثروة زيادة مصطنعة ناجمة عن الميل إلى التضخم . وابتداء من ٤٨٣ كانت مناجم لاوريوم تنتج كميات هائلة من الفضة ، ومنذ إقامة حلف ديبلوس وبنوع خاص منذ ٤٤٩ عندما أخذ في صرف أرصدة الاحتياطي على الأعمال العامة فإن مبالغ كبيرة من الضرائب النقدية تسربت إلى الاقتصاد الاثيني ، وكان لابد وأن ترتفع الأسعار ، ويؤيد ارتفاع الأسعار دليل بين أيدينا ، ففي قانون وضعه سولون جعل قيمة الميدين (كيل القمح) تساوى دراخمة (بلونارخوس ٢٣ - ٣) ، ولكن ما من سبب لدينا يفسر ارتفاع الأسعار في القرن التالي ففي بداية القرن الرابع إذا ما أخذنا بحمل الجد إشارة في ارستوفانير (*Eccles.* ٥٤٧ - ٨) إلى أن ميدين القمح كان يساوى ثلاث دراخمتين .

نوقش هذا الأمر بما فيه الكفاية في The Athenian Tribute Lists III
ص ٢٨٢ - ٢٩٧ وهي فقرة أدین لها بالكثير .

وفي النصوص مثل (IG. ١ (٢) - ١٤٠) والمصادر الأدبية على السواء فرق
(وإن كان غالباً ما أضخم في الأخيرة وخاصة المصادر الثانوية المتأخرة) بين
المستعمرات ἀποικίαι والمستعمرين ἀποικοι (وأحياناً يسمون
ἐποικοι عندما تكون الإشارة إلى بدء تهجيرهم) من جهة وكذلك بين
(الانقطاعيات κληρουχίαι) وأصحاب الأنصبة κληρουχοι من
جهة أخرى . ومن النادر وجود أى دليل من القرن الخامس يكشف عن مغزى هذه
الفرقة ولكن قياساً على طبيعة اليونانيين العامة فمن الممكن افتراض أن المستعمرة
كانت من الناحية الفنية على الأقل ولاية مستقلة ، وإن المستعمرين لم يعد
ينظر إليهم كمواطنين أثينيين بل أصبحوا مواطنين للمستعمرة ، أما بالنسبة لأصحاب
الانقطاعيات فمن المؤكد أنهم ظلوا في القرن الرابع مواطنين أثينيين وفي الامكان
افتراض أنهم انتهجوا نفس الوضع في القرن الخامس .

فتأسيس مستعمرة يعنى إذن تقليل عدد المواطنين الاثينيين وإن كان
لا يستوجب انقاص عدد الهوبليتاي الاثينيين لأن أغلبية المستوطنين كانوا من
الثيتس على الأرجح والتعديل الذى أجرى على القرار الخاص بتأسيس مستعمرة
بريا Brea . ينبغى أن يكون مستعمرو برياً من اثيتس والزفجيتاي
Zeuxitai (١ - ٤٤ - Tod) وقد يمكن تأويله كما اقترح على
De Ste Croix بأنه يعنى جعل الزفجيتاي صالحين للانتخاب إلى
جانب الثيتس (الذين خصوا بالذكر في الفقرة المفقودة من مقدمه القرار) ،
ولا يقصد به قصر الاستيطان في المستعمرة على أدنى طبقتين . إذ يستبعد
أن يفكر الكثيرون من الأغنياء الاثينيين في ترك أثينا (أو يتنازلون عن
قوميتهم) ، ليقبضوا في أدغال قراقيا . ومن جهة أخرى لن تغير الانقطاع من
عدد المواطنين ، لأنها سترفع البعض من مرتبة الثيتس إلى مرتبة الزفجيتاي . فمرة
أخرى ربما كانت غالبية أصحاب الانقطاعيات أصلاً من الثيتس وفي الحالة الوحيدة
التي عرفنا فيها قيمة الحصص في لسبوس (ثوكيديدس ٣ - ٥٠ - ٢) فقد
أنت بايجار يبلغ ٢٠٠ دراخمة في السنة وهو ما قد يكون مساوياً لأقل نسبة
على الإطلاق لطبقة الزفجيتاي (انظر ما سبق ص ١٤٣ ملاحظة ٥٠) .

ولا شك أن تقييم الأشياء كان يخضع للأسعار كما ولا بد أن أدت إعادة تقييم
الممتلكات إلى ضم بعض الثيتس إلى طبقة الهوبليتاي وهو ما يدعو إلى القول
بأن ملاحظت (لرسطو ٥١٠ ١٣٠٦ ب) لابد وأن لا يستلزم أزمان يسر
ورخاء .

هذان العاملان أى الزيادة الحقيقية في قيم الثروة الشخصية والعقارية
والزيادة الواضحة في قيمة الأملاك كلها بما فيها الأرض لابد وأن أديا إلى
زيادة عدد الهوبليتاي ولكن يصعب أن نعتقد أنهما وحدهما أمكنهما مضاعفة
العدد ولا بد أيضاً أن امتلاك الكثير من الثيتس أراضى . ولا يغير من
النتيجة في شيء إعادة توزيع الأراضى في أثينا ، مالم تكن قد فتت
ملكيات كبيرة وهو مالا يتحقق عليه أدنى دليل ، فكان لابد إذن من
الحصول على الأرض في الخارج وذلك عن طريق الامتلاك الشخصى أو
بفعل الدولة .

وقد أغفل الاحتمال الأول بشكل يدعو إلى العجب وجاء في ميثاق الحلف
الأثينى الثانى (Tod ٢ - ١٢٣) عبارة فسرت دائماً على أنها ضمان ضد
الانقطاعيات (الكليروخيات) الاثينية . ولكن إذا كان هذا هو المقصود
تكون قد صيغت على نحو غريب : « انه من ترأسه ناوسينيكوس Nausinicus
أصبح غير قانونى لأى أثينى أن يمتلك بيتاً أو أرضاً في ولايات الحلفاء ،
خاصاً كان ذلك أو عاماً ، عن طريق الشراء أو الرهن أو أى شكل كان ،
فلا شك أن كلمة « عاماً » كان يقصد بها الانقطاعيات ولكن أخشى ما كان يخشاه
حلفاء أثينا الأقوياء هو الشراء الخاص أو الرهن وهذا يوصل إلى أن الكثير من
الاثينيين في وقت الحلف الديلى استغلوا مركزهم البارز بالادعاء بحقوقهم في
امتلاك الأراضى (γης ἐγκτησις) في ولايات الحلفاء .

إلا أنه قد يراودنا الشك فيما إذا كان امتلاك المواطنين الاثينيين الخاص
للأراضى في الخارج قد أثر كثيراً في عدد الهوبليتاي ، لأن معظم الشراة أو
أصحاب الرهونات كان لابد وأن يكونوا من اليسوريين الذين هم بالفعل
ضمن طبقة الهوبليتاي ، وهذا يجزنا إلى مسألة الانقطاعيات والمستعمرات ، وقد

ولم يكن الأمر قاصرا ، هكلنا ، على أن التبتس قد أصبحوا زفجيتاي ، بل كان محرما على الزفجيتاي أن ينحلروا إلى وضع التبتس ، فإذا ما ترك أحد فقراء الزفجيتاي أكثر من ابن فإن الأبناء حسب الوضع العام كانوا يقتسمون الثروة بالتساوي وبهذا يصبح كلاهما أو كلهم من التبتس ولكنه إذا ما حصل الأب أو أحد أبنائه أو أكثر من واحد منهم على اقطاعات فستوفر ثروة تكفي ابني أو أكثر ليقوا جميعا على أهليتهم للزفجيتاي ، وللمستعمرات أثر مماثل ، فإذا ما تزح الابن الثاني لأحد الزفجيتاي الفقراء إلى إحدى المستعمرات فإن أخاه سيرث مزرعة أبيه كلها وفي فترة ما عندما يترأيد السكان بسرعة وهو ما سنناقشه بعدئذ فإن عدد الهوبليتاي لابد لهذا السبب أن يتناقص نتيجة لتخثيت المزارع الصغيرة .

وليس ممكنا في كل الحالات التمييز في أماكن الاستيطان بين ما كان منها يمثل المستعمرات وما كان يمثل الاقطاعات ، فبالإضافة إلى بلدة ثوري Thuri (٤٤٣) . وامفيبوليس Amphipolis (٤٣٧) حيث كان المستوطنون الاثينيون قلة فمن المرجح أن تكون هذه المدن التي تذكرها مستعمرات :

هستيا Histia (٤٤٦) ثوكليدس ٧-٥٧-٢ وفي فقرة أخرى (٨-٩٥-٧) يشير إلى السكان كاثينيين ولكن المتعقد أنه كان لايتهم بوضعهم القانوني إنما كان يتهم بأصلهم . ويطلق عليها ديودوروس أيضا (١٢-٢٢) مستعمرة ويضيف أن : « τὴν τε πόλιν καὶ τὴν χώραν κατεκληροῦχσαν » أي « لقد قسمت المدينة والأرض إلى اقطاعات » ، وليس في ذلك تناقض ففي المستعمرة تقسم الأرض والمساكن إلى أقسام للمستوطنين ، ويستعمل ديودوروس نفس العبارة في وصف تأسيس امفيبوليس (١١-٧٠-٥) ويعطى الرقم ١٠٠٠ عددا للمستوطنين بينما يذكر ثيوبومبوس Theopompus في (بقية نص على حجر Fr. رقم ٣٨٧ في F.G. Hist) أنهم كانوا ٢٠٠٠ مستوطنا .

بريا Brea (حوالى ٤٤٥) Tod ، ١-٤٤ : بلوتارخوس (بركليس ٢) يحدد عدد المستوطنين بألف .

أيجينا Aegina (٤٣١) ثوكليدس ٢-٢٧-١١ و ٢٩-٣ وربما ٧-٥٧-٢ لم يذكر تعدادا .

بوتيدايا Potidaea (٤٣٠) ثوكليدس ٢-٧٠-٤ ، Tod ، ١-٦٠ و ديودوروس ١٢-٤٦ (يستعمل نفس التعبير الذي استعمله في هستيا ويحدد التعداد بألف .

ميلوس Melos (٤١٦) ثوكليدس ٥-١١٦-٤ ويحدد العدد بمئة مستوطن .

ان السمنة مستوطن الأثيني في مينوب Sinope (بلوتارخوس - بركليس ٢٠) يرجح أنهم قد أصبحوا « مينوبيين » ومن المرجح كذلك أن أصبح مستوطنو « اميسوس Amisus أنظر (Theopompus ثيوبومبوس - بقية نص على حجر - Frag. رقم ٣٨٩) ، ثم (بلوتارخوس Lycullus ١٩) ثم Appian أبيان Mith. ٨٣) ، مواطنين في المدينة التي أسست ثانية باسم بايراياوس Peiraeus وقد أعيد تأسيسها باسم استاكوس Astacus أيضا مع زيادة عدد المتوطنين فيها (Memnon في بقية نص على حجر Frag. رقم ١٢ ، و ديودوروس ١٢-٣٤ ثم سترابون ٥٦٣) . وسجل نص في Syll. (٣) ٦٥ (... τῆς ἀποικίας τῆς ἐς Ερ ...) للمستعمرة في ار (بتريا) وقد أعيد تأسيسها باسم اريريا أو اريسوس Eresos أو ايريثرا Erythrae وقد تكون الأخيرة هي الأرجح . وليس من الثابت أن هذه « المستعمرة » كانت أكثر من مجرد تعزيز اسكان مدينة Erythra التي قد يكون أعيد تأسيسها رسميا . ونص آخر (SEG. ١٠-١٧) يذكر οἰκιστὰι (المؤسسون أو المستعمرون) فيما يتصل بكولوفون Colophon فمن المحتمل أيضا أنه كان يعنى أن كولوفون قد أعيد تأسيسها رسميا بإضافة مستوطنين جدد ، وقد يعنى أيضا أن مجموعة ممن وهبوا اقطاعات قد أرسلوا إلى كولوفون . ففي القرن الرابع أرسل بعض المستوطنين οἰκιστὰι إلى الخيرونيز (IG. ٢-٣-١٦١٣ ، ٢٩٧-٨) وقد ثبت أنها كانت في ذلك الوقت اقطاعية (ديموسثينيز ٨-٦ ثم أنظر أيضا ٢٣-١٠٣ و ايسمخينيس ٢-٧٢) .

ومن المؤكد تماما أن المدن التي سيأتي ذكرها كانت إقطاعيات :

ناكسوس Naxos واندروس Andros ثم مكان في ايوبيا Euboea وربما تكون مدينة كاريستوس Carystos ٤٤٩، ويذكر بلوتارخوس (بركليس ١١) أن بركليس قد وطن ٥٠٠ من أصحاب الإقطاعيات في ناكسوس، و ٢٥٠ مثلهم في أندروس ، ورغم أن قائمته تتضمن مستعمرات مستوثق منها إلا أن النص دليل مبهم بالنسبة للأوضاع القانونية للمستوطنين . ويروي ديودوروس (٩ - ٨٨) أن توليمس Tolimedes ذهب إلى ايوبيا وتزرع أراضي أهل ناكسوس ووزعها على ألف مواطن .

والنص الذي في النص يشير الشك إذ ربما قسم الألف مستوطن : ٥٠٠ منهم على ناكسوس ، ثم ٢٥٠ على أندروس ، ثم ٢٥٠ أيضا على موضع أو مواضع في ايوبيا . وبما أنه في ٤٤٩ قد خفضت ضريبة كاريستوس (Carystus) من ٧ ثالث إلى ٥ ثالث، وانخفضت ضريبة أندروس من ١٢ إلى ٦ ثالثات (أقدم رقم لضرائب ناكسوس كان ٦ ثالث في عام ٤٤٧ وهي ضريبة ضئيلة بالنسبة لجزيرة على هذه السعة ، ويشير إلى تخفيض مماثل) مما يدل على أن الأراضي قد تزرعت من هذه المدن (وربما أراضي مدن أخرى في ايوبيا تنقصنا أرقامها) وأعطيت للمستوطنين الأثينيين ، وكلمات ديودوروس تعني إقطاعيات ، وقطعاً لم يغد المستوطنون ضمن مواطني ناكسوس أو أندروس أو كاريستوس (٩) إذ أن في هذه الحالة لم يكن هناك ما يستدعي تخفيض ضريبة هذه المدن كما أنه لا ريب في أن ٢٥٠ شخصا كان عددا قليلا للغاية بالنسبة لمستعمرة مستقلة .

خاليكس Chalcis (٤٤٦) يقول أيليانوس Aelianus (١ - ٦)
Ἀθηναῖοι κρατήσαντες Χαλκιδέων κατεκληρούχησαν αὐτῶν τὴν γῆν εἰς δισχιλίους κληρῶν τὴν Ἰπποβοτῶν καλουμένην χώραν
أي : لقد قسم المستوطنون الأثينيون في خاليكس الأرض إلى ٢٠٠٠ إقطاعية وهي أرض مسماة (أرض) هيبوتين « - » (أنظر بلوتارخوس ، بركليس ٢٣) فيما يخص استبعاد الهيبوتين في عام ٤٤٦ ، ومن المحتمل

كما يقول ايليانوس - أنه قد سمح ١٨٠٠ من أصحاب الإقطاعيات أن يشاركوا في القسم الذي أوقف على الالهة أثينا ، ويفترض أن يكون نصيب الالهة كما يذكر ثوكيديدس (٣ - ٥ - ٢) مساويا العشر كما كان في لسبوس حسب قول ايليان .

لسبوس Lesbos ، ٤٣٧ ، ثوكيديدس ٣ - ٥٠ - ٢ ثم Tod .
١ - ٦٣ كان بها ٣٠٠٠ حصة و ٢٧ ألف كليروخوس و ٣٠٠ حصة للالهة .

أما الخيروسونيز Chersonese فحالة غير مقطوع بحقيقتها :
وفي أحد الفقرات يتحدث بلوتارخوس « بركليس ٧١ » عن ١٠٠٠ كليروخوس بينما في فقرة أخرى « أنظر ما سبق ص ١٩ » يتحدث عن ١٠٠٠ مستعمر ، كما يذكر ديودوروس « ١١ - ٨٨ » :

Χιλοῖς τῶν πολιτῶν κατεκληρούχησε τὴν χώραν
أي : « ألف من المدنيين قد تقاسموا الأرض » ، وعلى ضوء الفقرات المماثلة الواردة عن ناكسوس وهيسيا وبوتيدايا تكون العبارة مشكوكا فيها لقد خفضت جزيرة مدن الخيروسونيز من ١٨ ثالث في ٤٥١ إلى ١٣ ثالث و ٤٨٤٠ درانمة ٤٤٩ (ربما بسبب الدمار الذي أنزلته بها تراقيا) وفيما بعد « وأول ملاحظة لهذا التغير كان في ٤٤٢ » انخفضت الجزية إلى ثالث واحد فقط وهذا لا يحلو موضوع كونها إقطاعية أو مستعمرة إذ لا بد وأن خفضت الأرض لكليهما .

وأخيرا تأتي لينوس Limnos وامبروس Imbros ثم سكيروس Scyros هذه الجزر الثلاث كانت تعتبر في القرن الرابع هبة فعلا لأثينا وقد منحت استقلالها بعد سقوط أثينا (Andoc . ٣ - ١٢) ولكنها عادت إلى أثينا مرة أخرى بعد عشر سنوات (كسنوفون . Hell ٤ - ٨ - ١٥) وقد اعتبرت من ممتلكات أثينا في معاهدة الملك (كسنوفون ٥ - ١ - ٣١) في هذه الفترة كانت هذه الجزر إقطاعيات وأطلق على الجماعات « ο δῆμος ο Ἀθηναίων ο ἐν Ἰμβρῶι οἰκῶν » (الشعب الأثيني المقيم في امبروس) وعلى غرار ذلك كانت مدينة سكيروس ومدينتي لمنوس . هيفايستيا Hephaistia وميرينا Myrina « ١٢ - ٨ - ٣ »

وما بعده ثم ٤٦ - ٣٦ - ٦٦٨ . ولكن ذلك لا يثبت شيئا بالنسبة
لوضعهم في القرن الخامس . إذ أن في القرن الرابع كانت كل الاستيطانات
الخارجية الأثينية ، فيما عدا بعثة استعمارية أرسلت إلى الأدرياتيك ، Tod
٢ - ٢٠٠ ، كانت إقطاعات ، مثلا فيما يخص ماموس انظر : أيسخينوم
١ - ٥٣ Syll (٣) ٢٧٦ ، وفيما يخص الخير سونيز ديموشينيز
٨ - ٦ و ٢٣ - ١٠٣ ، ثم فيما يخص بوتيدايا Tod ٢ - ١٤٦ ، إلا أن
القرينة التي لدينا من القرن الرابع تدل على أن كل سكان الجزر كانوا
أثيني المولد .

سكيرون Scyros طرد كيمون الأهالي ووطن بلدهم أثينيين
حوالي ٣٧٣ (ثوكيديدس ١ - ٩٨ - ٢ ثم بلوتارخوس Cimon
ثم ديودورس ١١ - ٦٠ - ٢) وقد استعمل كل من ثوكيديدس
وبلوتارخوس كلمة οικίζειν وهي لا تجزم بشيء بينما يقول ديودوروس
καταστήσας ἀθηναίων κατακληρουχῆσθαι τὴν γῆν لقد
نصب أثيني كؤوس مستعمرة ثم قسم الأرض إقطاعات ، واستعمال الفعل
κατακληρουχεῖν كما لوحظ من قبل لا يقطع بمعنى . « فالمؤسس κτιστής
قد يدل على مستعمرة ، ولكن كما رأينا فإن « οἰκιστὰι » تعني أرسلوا في
القرن الرابع لتأسيس إقطاعية .

لينوس Limnos وامبروس Imbros لقد طرد ميلتيادس
البيلاسجيين من هيفايستا وميرينا وذلك قبل الحروب الفارسية وأحل محلهم
مستوطنين أثينيين (هيرودوت - ١٣٦ - ١٤٠) ، وربما اتخذ نفس الإجراء
حيال امبروس Imbros . وقد أوماهيرودوت إلى ذلك ٥ - ٢٦ انظر
٦ - ٤١ - ١٠٤ . ويعطينا نص من هيفايستا لابد وأن يرجع إلى ما قبل
الحرب الفارسية B.C.H. ٣٦ (١٩١٢) ص ٣٣ - ٣٩ ، قائمة بأسماء
مرتبة حسب أسماء القبائل الأثينية وهو ما قد يعني أيضا أن المدينة استوطنتها
أصحاب إقطاعات مازالوا ينتمون إلى قبائلهم الأثينية أو أن هيفايستيا كمستعمرة
لأثينا ، كانت قبائلها تحمل نفس أسماء القبائل الأثينية . لقد ساهمت المدينتان
الليمنياتان و امبروس بالجزية في الحلف الديلي ومن غير المعقول أن تكون المدن

المساهمة من البيلاسجيين ، كما قيل ، لأن كل الدلائل تدل على أنهم كانوا
قد طردوا أو أبعدوا تماما فلا بد أن هذه المدن إذن كانت مستعمرات أثينية لأن
أصحاب الإقطاعات من المواطنين الأثينيين لا يمكن أن يدفعوا كل على حدة
وبكل تأكيد لم تدفع المستعمرات الأثينية الأخرى التي أنشئت بعد عقد الحلف
الدلي ، جزية على الإطلاق وربما قدر ارستيدس جزية على هذه المستعمرات القديمة
وهو ما كان صوابا من وجهة النظر الدستورية . إلا أن القاعدة قد تغيرت فيما بعد .

وفي ٤٤٩ ، فاز الليمنيين الذين دفعوا في ٤٥١ تسع تالنتات ، من المحتمل ، أنه قد فرض
على مدينتهم في ٥٥٩ ثلاث تالنتات خاصة بهيفايستا وتالنت على ميرينا (ابتداء من
٤٤٣ كانت الضريبة على وجه التأكيد ٣ تالنت و ١) ، وقد فسر هذا على أنه
يعني أن هذه المدن قد سلمت أراضيها لأصحاب الإقطاعات من الأثينيين ،
ولكن يبدو غريبا جدا أن يقيم الأثينيون أصحاب أقطاعات في الجزر بدلا من
تقوية المستعمرين ، ومساندتهم ، وهذا تفسيرات أخرى محتملة لانخفاض
الضرائب فأفراد من هؤلاء ممن يعتبرون في الدرجة الثانية من المستوطنين قد
ذكروا أيضا في قائمتين من أثينا يرجع تاريخها إلى منتصف القرن الخامس I.G.
الاول (٢) - ٩٤٧ إلى ٨ حيث ذكر « الليمنيون » أو « الليمنيون من ميرينا »
قد سجلوا في عداد القبائل الأثينية ، ولكن من المحتمل أيضا أن تكون قوائم مستعمري
لينوس متسبين إلى قبائلهم الأصلية وقد يكونون أولئك الذين ماتوا في الحرب
من أجل أثينا قد قيدوا في المدينة الأم .

وهذه القائمة تدل على أن البعثات الاستعمارية كانت ترسل لأحد
الأغراض الآتية :

« أ » كما في أميسوس Amisus ، وسينوب Sinope و ثوري Thuri
لتدعيم المدن القائمة ، تشد من أزر الحزب الموالي لأثينا هناك ، أو « ب »
كما حدث في هيسثيا Histiaea وبوتيدايا وإيجينا وميلوس لاستيطان أماكن
في مدن العدو المخطمة أو « ج » كما حدث في برياء Brea (وامفيبوايش
لاحتلال أماكن استراتيجية على أرض أجنبية .

وعلى هذا الأساس محتمل أن تكون سكيرون (Scyros)

مستعمرة من الطراز (ب) . أما الإقطاعيات فقد أنشئت في أرض مدينة قائمة . وقد أمكن الاستيلاء على الأرض في خاليكس عن طريق مصادرة ممتلكات الحزب الأوليجارخي المعادي لأثينا ومن الممكن الحدس بأن الأرض في ناكسون وكاريسوس (Carystus) (؟) قد صودرت بعد إخضاع هاتين المدينتين ثم استغلت إذ ذاك كحصص .

وبالنسبة للخرسونيز رأى بلوتارخوس (بركليس ١٩) أن يكون المستوطنون الأثينيون قد استقروا بالأراضي البور من المدن التي عانت كثيرا من غارات تراقيا ، ولما كانت أسماء المستوطنين لم تدرج في قوائم المدن كما يدل على ذلك انخفاض الجزية فمن المحتمل أنهم كانوا أصحاب إقطاعيات .

ولنعد إلى سكان أثينا ، فوفق هذا الحساب تكون آلاف عديدة من الأثينيين قد أرسلت كمتعمرين أثناء « فترة الخمسين سنة بين حروب القرنين وحرب البلوبونيز بنتكونتاتيا (Pentecontaetia) » وبهذا لم يعودوا مواطنين ولا يمكن إحصاء العدد إذ لم تبق لنا أية أرقام سوى ٦٠٠ في مينوب وألف في بريا وألف أو ألفين في هيسبيا ، كما انقطعت أيضا حصص لبضعة آلاف من المواطنين الأثينيين في الإقطاعيات وبهذا ارتفعوا إلى طبقة الزفجيتاي أو تدعى كيانهم بهذا . فإذا اعتبرت الخيرسونيز إقطاعية كان أقل عدد يمكن تقديره ٣٨٠٠ ، فهل هؤلاء الأربعة آلاف شخص من فرق الهوبليتاي « أو الثلاثة آلاف إذا فرضنا وكانت الخيرسونيز مستعمرة » يمكن أن تتضمنها أرقام ثوكيديدس أو لا تتضمنها؟

إن الرأي السائد أن الإقطاعيات قد اعتبرت كحاميات وعلى هذا فإن أصحاب الإقطاعيات لم يكونوا عرضة للخدمة العسكرية خارج حدود الولاية التي وطنوا فيها . وبناء على هذا الافتراض يستبعد جوم Gomme عن صواب ، أصحاب الإقطاعيات في مجموعهم من قوة الهوبليتاي التي ذكرها ثوكيديدس على أنها معدة للخدمة العسكرية وللدفاع عن أسوار أثينا وقلاع أتيكا .

إلا أن العقيدة المأخوذ بها تقوم على دليل واهي للغاية ، إنها تقوم في الحقيقة على فترتين أحدهما في بلوتارخوس : حياة بركليس (٧-٢) والثانية في ايزوكرانس في الـ Panegyricus (١٠٧-٤) . ويذكر بلوتارخوس أن أهداف سياسة المستعمرات والإقطاعيات (وهو لا يميز بينهما) كانت ثنائية فمن ناحية لتخليص أثينا من العاطلين وتخفيف فقر الشعب ومن ناحية أخرى لإقامة قوة رادعة وحامية تحول دون ثورات الحلفاء وآراء بلوتارخوس فيما يخص السياسة الأثينية ليست ذات بال في أي شأن من الشئون ثم قصوره عن التفرقة بين الإقطاعيات والمستعمرات ، التي يمكن اعتبار الأخيرة بمثابة مراكز استراتيجية قوية ، يقال من شأن حجته في هذا الموضوع الذي نحن بصددده . أما ايزوكرانس فقد كان معنيا بإثبات أن الأثينيين لم يتبعوا هوى شخصي في تأسيس الإقطاعيات « إن ما نرسله إلى هذه المدن التي اقترنت من السكان كان لحماية الأماكن لا طمعا فيها » . وتعليل ايزوكرانس كان ذا هدف كبير ، لقد أراد إيجاد دافعا غير مغرض لإنشاء الإقطاعيات ، وقد وجدته في دوافع استراتيجية مبهمه ، إذ ليس واضحا ضد من في نظره كان الأمر يحتم حماية الأمكنة ، إذ أن الحلفاء في اعتباره كانوا مغتربين كل الاغتياب ، وربما كان يفترض أن الحماية كانت ضد أعداء خارجيين .

والواضح أن هذا هو الدليل الوحيد على أن الهدف من الإقطاعيات كان القيام بدور حاميات وأن أصحاب الإقطاعيات إذن كان يحتفظ بهم للدفاع عن هذه الاستيطانات ، وكانوا معفون من الخدمة العسكرية العامة وإذا كان هذا هو الهدف من هذه الإقطاعيات ، فيبدو أنها لم تحققه تماما فبعد سقوط ميتيلين (Mitylene) في ٤٢٧ « أرسل بألفين وسبعمئة من أصحاب الأقطاع إلى لسبوس » ولكن بعد ذلك بثلاث سنوات أي في ٤٢٤ استطاع المنفيون الميتيلينيون الاستيلاء على رويتوم Rhoeteum وعلى أنتاندروس Antandrus وأغاروا على لسبوس (ثوكيديدس ٤ - ٥٢) ولم يخبرنا ثوكيديدس عن أية مقاومة من قبل حامية الأقطاعية . وفي ٤١١ مهد سكان خيوس لثورة ميثيما Methymna وميتيلين وأيضا لم

تذكر آية مقنونة (٨ - ٢٢) وقد وطن في ولاية خالكيدا بابوبيا ٢٠٠٠
 ألفان من أصحاب الإقطاعيات في ولاية خالكيدا وذلك في ٤٤٦ ولكن في
 ٤١١ وبعد ضرب لريتريا دفع البلوبونيزيون الجزيرة كلها علما لوربوس
 Ores إلى الثورة . وتفسير هذا الاستثناء يرجع إلى أن الأثينيين
 أنقسموا إلى المستعمرين الأثينيين في هسيا ، كانوا قد سيطروا عليها ٨ -
 ٩٥ - ١٧ ، والإشارة واضحة إلى علم وجود أثينيين إذ ذاك يسيطرون
 على خالكيس .

هذان اللذان يثبتان لما أن أصحاب الإقطاعيات الذين أبلغوا من
 العسكرية كانوا في الخارج في الخدمة العامة أو يقومون بأعباء الحامية في
 مكان آخر ، أو أنهم كانوا غير مقيمين في أنصبتهم بالمرّة . وقد تكون
 الأخيرة هي الأرجح إذ لم يأت ذكر لما عاقته عائلات أصحاب الإقطاعيات
 عند قيام ايوبيا . ولربوس بالثورة في ٤١١ . وفي الأزمنة القديمة وقبل
 الحرب القارسية كان الأربعة آلاف من أصحاب الإقطاعيات الذين ملكوا
 الأراضي الخاصة بحربي الخيول الخالكين Chalcidian hippobotae
 من المؤكد أنهم استوطنوا ايوبيا ، وهو ما تثبته رواية هيرودوت لأحداث
 سنة ٤٩٠ . (هيرودوت ٥ - ٧٧ - ١٠٠ إلى ١٠١) ويقول ثوكيديدس
 إن الأثينيين أرسلوا إلى الخارج ἀπέπεμψαν أصحاب إقطاعيات إلى لبوس
 وقد يتسائل المرء لم يكن تعبير « بعث إلى الخارج » ، إذ ذاك يعتبر تعبيراً
 اصطلاحياً .

وقد اعتمد على نص مهتم تماماً (Tod ١ - ٦٣) للتدليل على أن أصحاب الإقطاعيات
 الأثينيين قد ذهبوا بالفعل إلى لبوس ولكن هذه البقايا الحجرية من النصوص لا تشير
 في الحقيقة لأكثر من أن الأثينيين لهم بعض المعاملات مع أصحاب الإقطاعيات
 وهو ما لا يفهم منه إذا كان الآخرون مستوطنين أم لا . وقد اقترح « جيم في
 Gomme, A Historical Commentary on Thucydides, II, 328-32.
 الثاني ص ٣٢٨ - ٣٣٢ » اعتماداً على تكملة افتراضية « ضرورة لهذا
 النص » اقترح ، نظرية تقول إن أصحاب الإقطاعيات الذين أرسلوا في

٤٢٧ انسحبوا قبل ٤٢٤ واستعاد أهل ميتلين الأرض ولكن من غير
 المعقول أن يتقاضى ثوكيديدس عن مثل هذا بالمنح الملققة للقبض في
 السياسة ، والأرجح أن أصحاب الإقطاعيات ظلوا في موطنهم الأصلي وأن
 أهل لبوس ، (على سبيل الافتراض - المستأجرون القدامى الذين كانوا
 يستأجرون الأرض من ملاكها الأوليجارخين) قاموا بزراعة الأرض ودفعوا
 إليهم الإيجار المحدد . فما الداعي لعدم تحصيلهم للإيجار وهم في أثينا بدلاً
 من الحياة في أرض غريبة (وابن كانت المساكن التي أعدت لبيعها فيها ؟)
 ومن المحتمل أن نفس الأوضاع قد اتبعت في خالكيس . ونسمع عن عائلة
 أثينية استوطنت ناكسوس (أفلاطون Euthyphro) ولكن لم يذكر
 أنهم كانوا من أصحاب الإقطاعيات . وواضح أنهم كانوا ميسورين يستغلون
 العبيد ويستأجرون عمالاً في مزارعهم وربما كانوا أهلاً لأن يكونوا قد امتلكوا
 لحسابهم الخاص ممتلكات واسعة ، وقد عاش أفثرومن Eutheros ،
 هو الآخر بالخارج حتى سقوط أثينا وإذ ذاك أنزل إلى مدارك الفقر ثم يقول
 « ما دمتا قد حرمتنا من ممتلكاتنا فيما وراء البحار ولم يترك لي أي شيء »
 في أنيكا (كسنوفون Mem. ٢ - ٨ - ١) وهو بالمثل كذلك
 لم يؤثر عنه أنه كان صاحب إقطاعية ويبدو أنه كان من أسرة ثرية تمتلك
 أرضاً في أنيكا وأماكن عديدة بالخارج ، والحقيقة أنه ما من دليل صريح
 على إقامة أي أثيني صاحب إقطاعية في إقطاعه فيما وراء البحار خلال فترة
 الخمسين وحرب البلوبونيز وأنى أرى أنهم لم يكونوا مطالبين بذلك
 ولا متوقع منهم هذا ، وأن الإقطاعيات كانت تعتبر كهبات تؤهلهم للخدمة
 « كهوبليتاي » قد يفضلون أن يزرعوا بأنفسهم ولكن يبدو أنهم كانوا
 عادة ملاكاً متغيبين .

ويبدو أن كان طبيعياً للأثينيين في البداية عندما كانوا يعيشون المواطنين
 كمتعمرين وآخرين كأصحاب إقطاعيات لا يستبعدون الفريق الأول من قائمة
 المواطنين ، ويعتقدون الفريق الثاني بها ، وهم يقصدون أن يواصل هذا الفريق
 القيام بواجباته المدنية وكان من أهمها الخدمة العسكرية . لقد كان تجميد
 ٢٧٠ من المواطنين القادرين كحامية في لبوس اضعافاً غربياً للقوة البشرية

وبالمثل تقريبا إقلعة ١٨٠٠ في خالكس التي يستطيع أن يعبر إليها الجيش الأثيني في أية لحظة بينما يبدو أن ناكسوس واندروس لم يحتاجا إلى حمليات على الإطلاق.

وللأسف لم يتوفر أى دليل واضح صريح عما إذا كان أصحاب الأنصبة قد أدوا حقا الخدمة أم لا. يذكر ثوكيديدس ، أن في صقلية إلى جانب الأثينيين أنفسهم كان « ملزال الميثليون والامبريون والايجينيون الذين استعمروا أيجينا إذ ذاك يحتفظون بنفس لغتهم وعاداتهم فضلا عن الميشتين الذين استوطنوا كستعمرين هسبا في ابوبيا » (٧ / ٥٧ - ٢) . وان تقسيم هذه الخدمة ، ووضع علامات الوقف فيها إنما هو من قبيل التعبير اللذاتي ، والمسلم به أن الجماعات الأربعة كانوا مستعمرين ، وواضح أن الليبيين كانوا المستعمرين القداماء الذين انفصلوا منذ أمد عن أثينا ولكن الجدير بالملاحظة أنهم ما زالوا على لهجتهم الأثينية وعاداتهم . لا تلك الماثورة عن أصحاب الأنصبة في تاريخ لاحق . وفي مكان آخر يذكر ثوكيديدس مرتين (٥ - ٧٤ - ٨٠٣ - ٦٩) مستعمرين ايجينيين يؤدون الخدمة وفي مناسبات عديدة ليمنيين وامبريين هؤلاء « مع البعض القليل من الحلفاء الآخرين » ساعدوا أثينا في ثورة ميتيلين « ٣ - ٥ - ١ » . وقد قال كليون انه لن يأخذ معه إلى ييلوس « Pylos » أحدا من أثينا وسيكتفى باللاميين والامبريين الذين كانوا هناك (٤ - ٢٨ - ٤) ، وأحسن فرق اللاميين والامبريين « خدموا تحت قيادته في معركة أمفيبوليس (٥ - ٢٨) . ولم يذكر ثوكيديدس وجود أصحاب اقطاعيات بين القوات الأثينية اما لأنهم لم يؤدوا الخدمة والأكثر احتمالا لأنهم خدموا في الطريق المألوف كمواطنين وعلى ذلك فإنى أعتقد أن الثلاثة آلاف أو الأربعة آلاف من أصحاب اقطاعيات قد استدعوا للخدمة وفق السن المقرر لكل فئة « حسب تنامبهم ومجموعات السن » ، وأنهم حاربوا مع جيش الميدان أو ساعدوا في تدعيم الأسوار والحصون فإذا أخذ بهذه النظرية فإن العدد الكبير الذى أعطاه ثوكيديدس للهوبليتاي في عام ٤٣١ يغلو أكثر تصديقا .

إلى جانب ترايد الثروة خلال فترة الخمسين سنة التي قد زادت كثيرا في طبقة الهوبليتاي لا بد أن كان هناك زيادة كبيرة في عدد السكان . ولم تتوفر لنا أرقام فيما يخص طبقة اليتيمس ولكن على وجه العموم « انظر فيما سبق ص (٩) ، فالذى يمكن استنتاجه أنه بالرغم من رفع بضعة آلاف إلى طبقة الهوبليتاي ونزوح بضعة آلاف إلى المستعمرات فقد احتفظت طبقة اليتيمس بعددها الذى يبلغ حوالى ٢٠ ألف إن لم يكن قد زادت . وهذا ليس بالمستحيل ولا بالمستغرب أبدا . فالسكان الحليثون الذين من نفس النط الأثيني ، أولئك في مصر والهند مثلا يتجاوبون بسرعة كبيرة مع الرخاء الاقتصادى فتنسب المواليد مرتفعة ولا يتعرضون للتناقص إلا بنسبة حدوث الوفيات بنسبة مرتفعة . فإذا ما توفر الكثير من الطعام فيترايد البقاء وبالتالي يترابد عدد السكان سريعا .

وإنه لمستغرب بالنسبة لهذه الأرقام انه في ديليوم عام ٦٢٤ استطاع الأثينيون أن يحشدوا قوة من المشاة الهوبليتاي بلغت وحدها ٧١٠٠ فقط بالرغم من أنهم كانوا قد جيشوا قوة كاملة πανθημι لم تشمل المتيكى فحسب بل أيضا الأجانب الغير مقيمين (ثوكيديدس ٤ - ٩ - ١ ، ٩٣ - ٩٤ ، ٣) ونحن لا نعرف بالتحديد ما تعنيه عبارة « في قوة كاملة » في هذا السياق ولكن قد تشير هذه العبارة إلى كل الفرق أكثر من فرق الأعمار المختلفة πανστρατιος ξένων των παρόντων και άστων γενομένης

(٤ - ٩٤ - ١) أى وحدات الجيش جميعها من أجانب ومدنيين وأيضاً قد ذكر غزو ميجارا عام ٤٣١ (في ٢ - ٣١) على أنه قد حشدت له قوة كاملة من جميع المحاربين πανστρατια ورغم أنه لم يشترك فيه إلا نصف الهوبليتاي مع العديد من الفرق الخفيفة السلاح إذ كان قد حشد عدد كبير من اليتيمس لبناء قلعة في ديليوم (٤ - ٩٤ - ٤ ، ٩٤ ، ٤ - ١٠١ ، ١ - ٢) أما الهوبليتاي فمن المؤكد أنهم جندوا حتى سن ١٥ على الأقل ما دام سقراط قد جند بينهم (بلوتارخوس الكيبادس - ٧) ثم يتدخل الوباء بالطبع وحمل معه ٤٤٠٠ من الهوبليتاي و ٣٠٠ من الخيالة وبلا شك أعجز أكثر من هؤلاء بكثير ويروى ثوكيديدس أن الكثير ممن شق ولم يمت قد فقدوا أيديهم أو أرجلهم أو بصرهم (٢ - ٤٩ - ٨) . والعدد الصغير الذى حشد في ديليوم قد يرجع بصفة أساسية إلى ضرورة

السرية لهذه العملية مما أدى إلى عدم إعطاء إشارة سابقة للاستدعاء حتى أنه من المحتمل أن الكثير من الهوبليتاي في الديم المترامية لم يستأخوا أوامر الاستدعاء الخاصة بهم في الوقت المناسب .

والرقم الثاني الذي لدينا حوالى التسعة آلاف الذين كانوا قد سجلوا في ٤١١ بسجل (الخمسة آلاف) (Ps-Lysias ٢٩-١٣) وهذا أيضاً رقم منخفض يشير للدهشة . ومحمّل أن هذا الرقم كان يتضمن من هم فوق الستين الذين يصعب حرمانهم من حقوقهم السياسية . وقد ناقش هذا الأمر Ferguson (في C.A.H. ص ٣٣٨ وأيده في ذلك Gomme

Population of Athens ص ٧) أن هذا العدد لا يتضمن إلا من هم فوق الثلاثين ولكن لم يتوفر أى سند يدعوا لهذا الاتجاه . فلم يذكر لافى ثوكيديدس ولا أرسطو Ath. Pol. (٢٩ - ٥ - ٣٩) أى سن يشترط في الخمسة آلاف فقط أعضاء المجلس الذين انتخبوا من هذه الهيئة هم الذين اشترط فيهم أن يكونوا فوق الثلاثين وللمرء ، أن يفترض أن كل من هم فوق العشرين كانوا قابلين للانتخاب ، ومن المحتمل أن كان حوالى ٨٠٠ من ٩٠٠٠ فوق الستين متبقيا ٨٢٠٠ للأعمار من ٣٩ إلى ٥٩ حقاً لقد حدثت إصابات كثيرة منذ ٤٢٤ فسقط الف من الهوبليتاي في هذه السنة في ديليوم (ثوكيديدس ١ - ١٠١ - ٢) و ٦٠٠ آخرون في امفيبوليس (٥ - ١١ - ٢) وأبحر ٢٧٠٠ إلى صقلية (٦ - ٤٣ - ٧ ، ٢٠ - ٢) ولم يرجع منهم إلا القليل . وآثار الوباء الذى عاد في شتاء ٦٢٧ - ٨٢٦ في صورة خطيرة (٣ - ٨٧ - ١ - ٢) سيزداد إدراكها مستقبلاً إذا ما كان الأطفال قد تأثروا بالوباء كما تأثر الكبار . ومع ذلك فإن النقص كان مفزعا فمن ١١ ألف في عام ٤٣١ إذا ما كان الـ ٨٢٠٠ يمثلون كل الاثنين من طبقة الزفجيتاي فيما بين ٢٨ إلى ٥٩ وان كان جديرا بالملاحظة أنه لم يذكر على الإطلاق في تاريخ الثورة التقييم البسيط لتعداد الزفجيتاي . وفي المراحل الأولى أقترح أن تضم (الخمسة آلاف) ، خير من يستطيع الخدمة بامراهم وأشخاصهم Ath. Pol. ٢٩ - ٥ ثم ثوكيديدس ٨ - ٦٥ - ٣ وبعد

مقروط الأربعمائة وضحت هذه العبارة في كونهم « هم الذين يدبرون السلاح » (ثوكيديدس في ٨ - ٩٧ - ١) فيبدو أن « الخمسة آلاف » قصد بهم أن يكونوا هيئة تفوق الزفجيتاي ، انتقاء ، وأنه حتى فيما بعد فإن الاصطلاح لم يتسع بحيث يشملهم جميعا بل اقتصر على من يملك فعلا عتاد الهوبليتاي وعند هذه المرحلة من الحرب لا بد وان افترق الكثير من الزفجيتاي واصبحوا غير قادرين على تجديد سلاحهم .

ولتلخيص المناقشة السابقة فلنأىؤكد أن الأرقام التى أوردتها ثوكيديدس والمصادر القديمة الأخرى أرقام يعند بها إذ قد تبين انه خلال فترة الخمسين (البتكونتاينا) وبنوع خاص في نصفها الأخير زاد تعداد طبقة الهوبليتاي بسرعة حتى أنه تزايد من ١٠.٠٠٠ في وقت الحرب الفارسية إلى ما يزيد على ٢٠.٠٠٠ عند بداية حرب البلوبونيز . وهى تدل أيضاً على أن السكان في مجموعهم لا بد وأن تزايدوا بنسبة كبيرة . وهناك لا يمكن الإدلاء بأرقام دقيقة إلا أنه رغم هجرة عدة آلاف من الاثنين إلى المستعمرات فيبدو أن عدد المواطنين قد زاد زيادة جوهرية وكل من هذين التغيرين كان نتيجة لزيادة كبيرة في الدخل القومى للشعب الأثينى ترجع من ناحية إلى اتساع نطاق التجارة والصناعة ومن ناحية أخرى إلى الاتجاه القومى إلى استغلال مناجم الفضة ، وإن كان السبب الأساسى يكمن في الدخل الذى حصل عليه من وراء الأمبراطورية ووزع على هيئة أجور ، وإلى امتلاك أراضى في الامبراطورية عن طريق الشراء أو الرهن إذا ما كانت خاصة ، وممثلة في المستعمرات والاقطاعات إذا ما كانت عامة . وهذه الزيادة في الثروة عنت بقاء العائلات الكبيرة وبالتالي انتشار السكان وإن أصبح الجزء الأكبر من المواطنين أهلاً ليصبحوا من الهوبليتاي وربما تتميز المرحلة الثانية بتهوى القيمة الحقيقية لتعداد الهوبليتاي الناجم عن ارتفاع الأسعار .

فأثناء الثلاثين سنة التى استغرقتها حرب البلوبونيز يبدو أن كان هناك ما يشبه نقصاً كبيراً في طبقة الهوبليتاي وفي عدد السكان بوجه عام ، رغم

أنه هنا أيضاً لا تتوافر أية أرقام ، ويرجع هذا إلى حد كبير إلى خسائر الحرب الفادحة وأكثر من هذا إلى الطاعون .

وفيما يخص السبب الأول فآثاره الدائمة في الظروف العادية قليلة أما الثاني فالقضاء الفادح بين الأطفال المحتمل وقوعه يؤدي إلى تناقص مستمر ذريع ومن المحتمل أنه على مستوى هذه الأهمية إن لم يكن أهم من هذين العاملين تراخى التقدم نتيجة لاجتياح أنيكيا واضمحلال الصناعة الانتاجية والتجارية ، وفي المراحل الأخيرة من الحرب إلى غلق مناجم الفضة وفقد الدخل الأمبراطوري والممتلكات فيما وراء البحار . هذه العوامل نزلت بالكثير من « الهوبليتاي » إلى عداد الميتى وحالت دون نهضة السكان بوجه عام والأثر الكامل لغلق مناجم الفضة وفقد الدخل الأمبراطوري والممتلكات فيما وراء البحار لم يدرك تماماً حتى نهاية الحرب عندما بدأ تهاوى عدد السكان إلى رقم دون الذي وصلت إليه في أوائل القرن الخامس .

الفهرس

٣	مقدمة
٥	١ - الأسس الاقتصادية للديمقراطية الأثينية
٢٩	● ملاحظات الفصل الأول
٣٩	٢ - أثينا في عهد ديموسثينيز
٥٩	● ملاحظات الفصل الثاني
٦٧	٣ - الديمقراطية الأثينية ومنتقدوها
١٠٥	● ملاحظات الفصل الثالث
١١٥	٤ - البناء الاجتماعي لأثينا في القرن الرابع ق م
١٤١	● ملاحظات الفصل الرابع
١٥١	٥ - الديمقراطية الأثينية في التطبيق
١٩١	● ملاحظات الفصل الخامس
٢٠٥	٦ - عدد سكان أثينا أثناء حرب البلوبونيز

مطابع المحيطة الخيرية العامة للكتاب